

النَّظْمُ الْأَقْصَادِيُّ

الدكتور حسين عمر

دار الفاعل العربي



التطور الاقتصادي

الدكتور حسين عمر

النَّظْمُ وَالْإِقْنَصَادِيَّ

دراسة تحليلية تاريخية لأسباب ومشكلات
التقدم والركود والتخلف

الطبعة الأولى

١٩٨٨

ملتزم الطبع والنشر

دار الفكر العربي

ص.ب. ١٢٠ - ت. ٧٦.٥٢٢

١١ شارع جواد حسنى بالقاهرة

حقوق الطبع محفوظة

تقديم

لقد كان علم الاقتصاد ، الى عهد غير بعيد ، خلوا من الدراسة التحليلية لتطور المجتمع الاقتصادي ، بيد أن هذه الدراسة قد أصبحت ، في الآونة الأخيرة ، جزءاً لا يتجزأ من علم الاقتصاد الحديث وفرعاً جديداً من فروع ذات الأهمية النظرية والعملية . ولقد حدا بنا ذلك الى أن نساير هذا الاتجاه الفكري الحديث ، ونقدم الى قراء المكتبة العربية بحثاً فريداً من نوعه في نظرية التطور الاقتصادي ، يتضمن دراسة شاملة للمشكلات العملية التي تتناوب المجتمعات الاقتصادية في مراحل تطورها .

وفي هذا الضوء ، فإن مجال هذا البحث يدور ، بوجه عام ، حول ثلاث مشكلات رئيسية : المشكلة الأولى وتتضمن دراسة الظروف التي يمكن في ظلها أن يتحقق التقدم الاقتصادي في مجتمع راكد ، أما المشكلة الثانية فتتناول السياسات التي تؤدي الى بناء ودعم هذا التقدم المنشود في مجتمع تهيأت له الظروف التي يمكن في ظلها تحقيقه والاسراع به ، وأما المشكلة الثالثة فتتناول فكرة النضج الاقتصادي في المجتمعات التي بلغت ذروة التقدم اقتصادياً .

ولكن لماذا نولى هذه الدراسة الحديثة لمشكلات التطور الاقتصادي هذه الأهمية البالغة في الوقت الحاضر ؟ انفساً لو عدنا قليلاً الى الوراء ، لتذكرنا عام ١٩٢٩ باكورة فترة « الكساد العظيم » وما صاحبه من ركود مزمن وبطالة عمالية على أوسع نطاق . لقد تسامل الناس عامة عما دعا الى هذا الركود

الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة • كما تسأل الناس فى المجتمعات المتخلفة اقتصاديا عما دعا الى أن يكون الركود والتخلف الاقتصادى سمة من سماتها البارزة • بعبارة أخرى فقد تسأل الناس عن العوامل المؤدية الى الركود والى التقدم الاقتصادى ، فإذا ما اضطلع الاقتصادى بمهمة الاجابة عن هذا التساؤل من كل جانب ، فلا بد أنه يحاول ، بطبيعة الحال ، بناء نظرية للتطور الاقتصادى تفسر مشكلات الدول فى مختلف مراحل تطورها الاقتصادى • وهذا فى الواقع هو الهدف الذى نرمى اليه من تقديم بحثنا الجديد فى هذا الكتاب الذى بين يدي القارىء •

لقد بدأنا الجزء الأول من الكتاب بعرض النظريات القديمة والحديثة فى التطور الاقتصادى ، متضمنة البحث فى المشكلة الثالثة المتعلقة بأسباب نمو الثروة فى المجتمعات الناهضة وعوامل الركود فيها عندما تصل الى مرحلة النضج الاقتصادى • ومن هنا فأننا نناقش ، فى فصول هذا الجزء الأول ، مختلف آراء ائكتاب التقليديين فى الثروة وأسبابها ، ثم فكرة الضمان الاجتماعى فى تعارضه مع التقدم الاقتصادى ، ثم التنظيمات النقابية والقيود الاحتكارية فى علاقتها بحركة التقدم فى الدول الصناعية ، ثم نظرية الركود المزمع فى المجتمعات المتقدمة التى تبلغ مرحلة النضج الاقتصادى ، وأخيرا ظاهرة الركود التضخمى التى شاعت فى هذه المجتمعات فى الآونة الأخيرة ، وانطوت على صعوبات عملية بالغة الأهمية فى رسم السياسات الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة التى لم تكن مألوفة أو معروفة فى التاريخ الاقتصادى قبل حقبة السبعينيات • وعلى ذلك فأننا نكون قد تعرضنا للمشكلة التى نتناول أوضاع الاقتصاديات المتقدمة وما ينتابها من عوائق فى انطلاقتها نحو التقدم الاقتصادى المطرد •

أما الجزء الثانى من الكتاب فيتناول الاقتصاديات المتخلفة وما ينتابها هى الأخرى من عوائق تبقى عليها فى أوضاع التخلف • كما يتناول السياسات الكفيلة بالتغلب على هذه العوائق ، والانطلاق بالاقتصاد المتخلف نحو التقدم

الاقتصادى بخطى سريعة ، وبذلك نكون قد ناقشنا المشكلات الثلاث التى تدور حولها نظرية التطور الاقتصادى • ثم أنهينا هذا الجزء بمناقشة أسباب وآثار « النكسة الانمائية » التى أصابت الدول الآخذة فى النمو فى عقد الثمانينيات •

واننى اذ أقدم هذا البحث ، فأننى آمل أن يحقق الفائدة المرجوة منه لطلاب الاقتصاد والمتخصصين والقراء عامة ، والله أسأل أن يسدد خطانا وهو
ولى التوفيق •

٢١ سبتمبر ١٩٨٧.

المؤلف

د. حسين حسن

أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة والأزهر

وجامعة الملك عبد العزيز بالملكة العربية السعودية (سابقا)

خبير اقتصادى

المقدمة

لا ريب أن هناك مجموعة من الحقائق يمكن وصفها بأنها حقائق أو ظواهر اقتصادية ، وداخل هذه المجموعة نجد أشكالا ثلاثة من النشاط الانساني : الانتاج والاستهلاك والتبادل . ويكون التبادل الشطر الأكبر من الظواهر الاقتصادية التي يتعرض لها التحليل الاقتصادي ، كما تظهر لنا في مختلف عمليات التبادل كميات اقتصادية ، وهي أيضا الهدف الرئيسي للبحث الاقتصادي، فلا يكفي أن يلاحظ الاقتصاديون أن هناك انتاجا واستهلاكا وتبادلا ، بل انهم بولون بحثهم أيضا نحو الكميات المنتجة والمستهلكة والمتبادلة . غير أن التحليل الاقتصادي يهدف أيضا - بالإضافة الى بحث الظواهر والكميات الاقتصادية - الى بحث الهيئات والمنظمات الاقتصادية التي تشرف أو تهتم على النشاط الاقتصادي . اذ يقوم الأفراد عادة بالنشاط الانساني ، ولكن بالانابة عن مجموعات أخرى من الأفراد أو الهيئات ، فالأسر والمؤسسات والشركات والدولة هي المنظمات أو الهيئات أو الكائنات الاقتصادية التي يتولى بعض الأفراد نيابة عنها مختلف العمليات الاقتصادية . ومن ثم فان دراسة السلوك الاقتصادي لهذه الكائنات الاقتصادية يكون جزءا كبيرا من التحليل الاقتصادي.

وفي ضوء ما تقدم ، نجد أن مجال الدراسة الاقتصادية أو التحليل الاقتصادي هو البحث في الظواهر والكميات والكائنات الاقتصادية ، والبحث في هذه الظواهر يتناول . في أساسه ، مشكلة الندرة والاختيار - ندرة الموارد والاختيار بين مختلف الاستعمالات البديلة لها - وهي طابع الحياة الاقتصادية في شتى نواحيها ، فإذا كان هذا هو مجال الدراسة الاقتصادية ، فما مهمة التحليل الاقتصادي ؟ ان الغرض الرئيسي من أية دراسة تحليلية هو الوصول الى مجموعة من المبادئ يمكن معها اختيار وتفسير الحقائق التي تقع تحت

أبصارنا في محيط النشاط الانساني ، وبحث العلاقات القائمة بين مختلف الظواهر ، وتتبع نتائجها وآثارها . بمباراة أخرى فان المهمة الأولى للتحليل الاقتصادي هي تزويدنا بمجموعة من المبادئ والنظريات التي تفسر وتشرح الظواهر والكميات الاقتصادية . أما المهمة الثانية للتحليل الاقتصادي - وهي التي تعنينا هنا في مجال هذا البحث - فهي تزويدنا بمجموعة من المبادئ العامة وبنظام منطقي سليم يمكننا تطبيقه لتفسير وتحليل المشكلات الاقتصادية في كل مكان وزمان . ولو أن علم الاقتصاد يشير ، في العادة ، الى المجتمع الرأسمالي الحر والى مشكلات الرأسمالية ، الا أنه من الممكن تطبيق مبادئه الأساسية على مختلف المجتمعات الانسانية ، فالاقتصاد ، اذن ، هو علم تطبيقي يبحث ، أيضا ، في طبائع المشكلات التي تنتاب الحياة الاقتصادية .

بيد أن وضع أية نظرية اقتصادية ينطوي ، في الواقع ، على اختيار الاقتصاديين النظريين لبعض الحقائق الاقتصادية التي تعينهم في مجال البحث العلمي ، واستبعاد ما عداها ، واعتبارها فروضا أساسية للنظرية الاقتصادية لا بد أن تصل بهم الى نتائج معينة تستند الى المنطق السليم . وقد تتمشى هذه الفروض مع الحقائق المشاهدة في صميم الحياة ، وقد تبعد عنها كثيرا ، بل وقد تدخل ضمن هذه الحقائق المشاهدة تلك الحقائق التي استبعدتها الاقتصاديون 'نظريون من فروض النظرية الاقتصادية - سواء أكانت هذه الحقائق اقتصادية أم غير اقتصادية . وجملة القول فقد يتعذر تطبيق النظرية الاقتصادية بطريقة تلقائية في حل المشكلات العملية ، دون أخذ كثير من الاعتبارات الأخرى في الحسبان . وهنا قد يقع الاقتصادي التطبيقي في خطأ الاعتماد على تفكيره الخاص البدهي ، حول هذه الاعتبارات الأخرى ، في محاولته لحل المشكلات الاقتصادية التطبيقية ، بدلا من اعتماده على نظرية اقتصادية أوسع نطاقا من النظرية الاقتصادية في وضعها الراهن - نظرية تجمع ، في واقع الأمر ، بين الدراسة الاقتصادية والدراسات الاجتماعية الأخرى .

ويبذل بعض الاقتصاديين المعاصرين جهودا صادقة في تجنب تلك الأخطاء ، ويحاولون بناء نظرية اقتصادية يمكن استخدامها كأداة تحليلية جديدة في حل كثير من المشكلات العملية على أسس علمية صحيحة . ويصف ووكر هذه النظرية بأنها بمثابة توسع في الدراسة التقليدية للنظرية الاقتصادية ، أو مساهمة في وضع نظرية اقتصادية جديدة تجمع بين الاقتصاد كفرع من مجموعة العلوم الاجتماعية وبين الفروع الأخرى لهذه المجموعة ^(١) . غير أن ما يعنينا هنا حقاً هو ما إذا كانت هذه النظرية تساعد في أن نعبّر تلك الهوة التي تفصل بين النظرية الاقتصادية وبين السياسة الاقتصادية .

١ مجال دراسة نظرية التطور

وهذا الوضع الجديد للنظرية الاقتصادية — كما ينادى به ووكر — ينضم ، بطبيعة الحال ، المساهمة في بناء نظرية للتطور الاقتصادي ، تستهدف دراسة واقعية للتغيرات في مدلولات النظرية الاقتصادية ، وهي تلك الظروف أو المعطيات التي تأخذها النظرية الاقتصادية على علاتها ، وتعتبر فروضاً أساسية ليس من اختصاص الاقتصاديين النظريين البحث في تغيراتها ، أو في أسباب وعوامل هذه التغيرات على مدار الزمن ، أو في آثار هذه التغيرات على النظام الاقتصادي في مجموعه — ونعني بهذا النظام مجموعة المتغيرات الاقتصادية في صورها المختلفة ^(٢) .

(1) E. R. Walker, " From Economic Theory to Policy ".

(٢) لقد أشرنا ، من قبل ، الى أن مجال الدراسة الاقتصادية هو البحث في انكيمات الاقتصادية — فضلاً عن الظواهر والمؤسسات الاقتصادية — ولما كانت هذه الكميات عرضة للتغير على مدار الزمن ، فلننا نسميها أيضاً « المتغيرات الاقتصادية » .

ولنبحث ، أولا ، في المعانى التى تتضمنها هذه النظرية التقليدية للتطور الاقتصادى . ان نظرية التطور — فى رأى ووكر — تتكون من الأخرى من مجموعة من الفروض ، ومن نظام منطقى سليم يبنى عليها ، مؤديا الى نتائج معينة ذات مغزى اقتصادى ، وهى فى وضعها هذا لا تختلف ، فى شئ ، عن النظرية الاقتصادية التى تتوافر على بحث ودراسة أحوال السوق وظاهرة الأثمان . أما الفرق بين نظرية السوق ونظرية التطور فهو أنه بينما نختار فروضنا فى دراسة نظرية السوق ، ونوجه تحليلنا لغرض الوصول الى نتائج منطقية حول سلوك الأسواق المختلفة فى ظل مختلف الظروف ، فان فروض نظرية التطور وتحليلها انما يتجه صوب الوصول الى نتائج منطقية أخرى حول التغيرات التى تتعرض لها مدلولات نظرية السوق ، وهى المدلولات الابتدائية التى تكون الفروض الأساسية لهذه النظرية — وهى تلك الفروض التى نأخذها على علاقتها .

ومن ثم فان « نظرية التطور الاقتصادى » ، فى صورتها التقليدية ، تعتبر عن دراسة نظرية للتغيرات التى تطرأ على المدلولات الابتدائية للنظرية الاقتصادية فى وضعها الراهن . بيد أن بعض الاقتصاديين قد يأخذ هذه العبارة على أنها تتناول تلك التعديلات التى تطرأ على السوق عبر الزمن ، نتيجة للتغيرات فى المدلولات الابتدائية لنظرية السوق . ومن هنا ندرك الفرق بين التحليل القائم على « اقتصاديات السكون » (الاقتصاد الاستاتيكي) وعلى « اقتصاديات الحركة » (الاقتصاد الديناميكي) . ومع ذلك فقد يمكن أن تكون نظرية التطور الاقتصادى بمثابة دراسة شاملة للتغيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية والتغيرات التى تطرأ على المتغيرات الاقتصادية نتيجة للتغير فى هذه المدلولات . وعلى ذلك فان مهمة الاقتصاديين النظريين المشتغلين بدراسة التطور الاقتصادى هى أن يضعوا نظرية قد تساعد رجل الاقتصاد انطباقى على الحصول على معلومات كافية عن تغيرات هذه المدلولات الاقتصادية . وبعبارة أخرى فلا بد لهؤلاء الاقتصاديين النظريين أن يتطلعوا

انى ادخال هذه المدلولات فى نطاق النظام الاقتصادى نفسه (١) .
وعلىنا الآن أن نبحث ، فى وضوح ، عن مدى امكان وضع نظرية جديدة
للتطور الاقتصادى ، تتضمن الدراسات الثلاث الآتية :

٠١ أسباب التغيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية .

٠٢ التغير فى المتغيرات الاقتصادية ، على مدار الوقت ، نتيجة للتغير فى
هذه المدلولات .

٠٣ التغير فى مدلولات النظرية الاقتصادية نتيجة للتغير فى المتغيرات
الاقتصادية .

٢ النظرة السلبية لنظرية التطور عند روبنز

ووجهة نظر روبنز ، فى هذا الصدد ، معروفة لدينا تمام المعرفة ، اذ يقول :
« ليس من الممكن أن يمتد نطاق دراسة النظرية الاقتصادية ، بتعميماتها
المعروفة ، بحيث تتناول أيضا التغيرات فى المدلولات الاقتصادية . لقد رأينا
فى أى معنى يمكن لنا أن ندرك ما تتطوى عليه دراسة الاقتصاد « الديناميكي » ،
أى تحليل المجرى الذى يمر فيه النظام الاقتصادى على مدار الوقت ، على
النحو الذى يمكن معه أن يتعدل ويتكيف نتيجة لوجود مدلولات أو ظروف
معينة . فهل يمكننا ، مثلا ، أن نتوسع فى أدواتنا التحليلية ، بحيث نصبح
قادرين على التنبؤ بالتغيرات التى تطرأ على هذه المدلولات أو الظروف المعينة ؟
وقصارى القول : هل يمكننا أن نضع نظرية كاملة للتطور الاقتصادى ؟ » .

(١) تسمى ، ايضا ، هذه المدلولات الاقتصادية Data بالعوامل الخارجية
Exogenous Factors أو الظروف الخارجية External Conditions ، وهى — كما
أشرنا — العوامل أو الظروف أو المعطيات التى تخرج عن نطاق النظام الاقتصادى
بمتغيراته المعروفة فى النظرية الاقتصادية .

وبعد ما ألقى روبنز نظرة فاحصة على بعض الأنواع الرئيسية من مدلولات النظرية الاقتصادية ، استخلص النتيجة الهامة الآتية : وهي أنه لا يحتمل — بأدواتنا التحليلية المعروفة — أن نستدل على أسباب التغيرات في هذه المدلولات . ويستطرد روبنز قائلاً : « وفي التحليل الأخير ، بينما تدلنا دراسة علم الاقتصاد على مجال يتوافر على دراسة القوانين الاقتصادية وعلى ضرورات لا بد أن يسير عليها الإنسان في سلوكه الاقتصادي ، فإنها تدلنا أيضاً على مجال ليس فيه من قانون أو ضرورة . وليس من شأننا أن نتعرض بالبحث لهذا المجال الأخير ، بل كل ما نود ذكره ، في هذا الصدد ، هو أنه من وجهة نظر الدراسة الاقتصادية على الأقل ، فهناك تغيرات معينة يجب أن نأخذها على اعتبار أنها مدلولات نهائية » (١) .

غير أن هذا الموقف السلبي الذي يقفه روبنز من نظرية التطور يجب ألا يحول بين النظريين المعاصرين وبين تفسير مدلولات النظرية الاقتصادية نفسياً أعم وأوفى . وكل ما يمكن أن يتضمنه هذا التعليق السابق على نظرية التطور ، من جانب روبنز ، هو أن الدراسة الاقتصادية تفترض ظروفها أو مدلولات معينة وتأخذها على علاتها ، فلا تحاول هذه الدراسة إلا أن تتعمق في بحث التعديلات السوقية المترتبة على هذه المدلولات أو التغيرات التي تطرأ عليها على مدار الوقت ، وهي تلك التي نسميها بدراسة الاقتصاد « الديناميكي » ، تمييزاً لها عن دراسة الاقتصاد « الاستاتيكي » التي تفترض ثبات هذه

(1) In Robbins' Words : « In the last analysis, the study of Economics, While it shows us a region of economic laws, of necessities to which human action is subject, shows us, too, a region in which no such necessities operate. This is not to say that within that region there is no necessity. Into that question we make no enquiry, it is only to say that from its point of view at least, there are certain things which must be taken as ultimate data ».

C. F. Lionel Robbins, « An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, Second Edition, London, 1949, p. 131.

المدلولات ، ولا تأخذ عنصر الوقت في الاعتبار • ومع أن الدراسة الاقتصادية بشقيها — الاستاتيكية والديناميكية — لا تشرح المدلولات الاقتصادية ، ولا تفسر أسباب التغيرات التي تطرأ عليها ، بل تأخذها على علاتها دون بحث أو نقاش ، فليس معنى ذلك أنه لن تكون ثمة تفسيرات معينة لهذه التغيرات • أو بعبارة أخرى فإن علم الاقتصاد لا يحاول إلى الآن أن يضع نظرية من شأنها أن تتعرض للبحث في مثل هذه التفسيرات ، طالما أنه لا يتوافر إلا على دراسة آثار التغيرات في مدلولات النظرية الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي • ومع ذلك فلا تزال هناك مسألة على جانب كبير من الأهمية ، وهي إيجاد تفسير قائم على أسس من التحليل العلمي لهذه المدلولات وأسباب وعوامل تغيرها ، سواء أكانت عوامل اقتصادية أم غير اقتصادية •

٢ أنواع مدلولات النظرية الاقتصادية التقليدية

وخلق بنا ، في هذه المرحلة الأولى من مراحل البحث ، أن نأخذ ، أولاً ، فكرة واضحة عما يمكن اعتباره في عداد مدلولات النظرية الاقتصادية • ويزودنا فرانكلين نايت بقائمة عدد فيها أنواع المدلولات التي قد يكون تغيرها أو احتمال تغيرها موضوعاً للدراسة النظرية ^(١) ، وهي على النحو الآتي :

١. السكان : عددهم وتكوينهم •
٢. ميول وأذواق الناس •
٣. مقادير وأنواع الطاقة الانتاجية الموجودة في المجتمع •
٤. كيفية توزيع ملكية الموارد الانتاجية على أفراد المجتمع •
٥. التوزيع الجغرافي للناس والأشياء •

(1) See F. H. Knight, « Risk, Uncertainty and Profit », p. 147.

٠٦. مستوى الفنون : ويدخل ضمن هذا المدلول المعلم والتعليم والمعرفة الفنية والتنظيم الاجتماعى الخ .

هذه هى المتغيرات المستقلة ، أو مدلولات النظرية الاقتصادية التى تؤثر المتغيرات فيها على الهيكل الاقتصادى الذى نتوافر على دراسته . أما المتغيرات التابعة فهى نتائج العمليات المختلفة داخل النظام الاقتصادى ، وتختلف باختلاف ما يحتوى ، فعلا ، كل مدلول من مدلولات النظرية الاقتصادية . وبيان هذه المتغيرات فيما يلى :

٠١. أسعار السلع النهائية والخدمات .

٠٢. أسعار الخدمات الانتاجية .

٠٣. تخصيص الموارد الانتاجية لمختلف المشروعات فى كل صناعة أو نشاط اقتصادى .

٠٤. توزيع المنتجات 'لنهائية' على من يمتلكون موارد الانتاج .

ويجب ألا ينصرف الذهن الى أن نظرية التطور هى نظرية جديدة على الدراسة الاقتصادية . انضرب مثلا « بالديناميكية » الاقتصادية ، كما نعرفها فى النموذج التقليدى ، ففى عالم له تاريخ ماض قد نجد أن بعض الأسعار هى نتيجة لظروف معينة سابقة على تحديد هذه الأسعار . بيد أنه يمكن اعتبار هذه الأسعار نفسها بمثابة مدلول اقتصادى للعمليات الاقتصادية التالية ^(١) ،

(١) لقد فرقنا بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، كما ذكرنا ان المدلولات الستة للنظرية الاقتصادية التى عددها الأستاذ نايت هى فى عداد المتغيرات المستقلة . غير ان المتغيرات التابعة (الأسعار مثلا) فى فترة زمنية معينة قد تصبح متغيرات مستقلة لفترة زمنية لاحقة . وعلى ذلك يمكن تقسيم المتغيرات المستقلة فى التحليل الديناميكي الى انواع ثلاثة : (١) مدلولات Data (٢) ظروف ابتدائية Initial Conditions ومن الأمثلة على ذلك تحول بعض المتغيرات التابعة الى متغيرات مستقلة (٣) ثوابت او معاملات اقتصادية Parameters ، ومن الأمثلة على ذلك الميل الى الاستهلاك وإلى الادخار وإلى الاستيراد الخ .

وبعبارة أخرى فإن المتغيرات الاقتصادية التابعة في الوقت الحاضر تصبح
متغيرات مستقلة في المستقبل ، وذلك داخل النظام الاقتصادي (١) .

٤ نظرية التطور نظرية « ديناميكية »

كما نذكر ، أيضا ، في هذا الصدد ، التحليل طويل المدى ، المنسوب الى
الاقتصادي الانجليزي ألفرد مارشال ، ويتسم هذا التحليل بأنه يسمح لعنصر
الوقت بأن يؤخذ في الاعتبار ، حتى يمكن للمتغيرات في المدلولات أن تعمل عملها
في احداث التعديلات السوقية على مدار الوقت . ونحن نجد ، في الواقع ، أن
تحليل مارشال لا يأخذ في الاعتبار التغيرات في الأسعار على مدار الوقت
فحسب ، بل يأخذ في الحسبان أيضا تلك التغيرات التي تطرأ على أحد مدلولات
النظرية الاقتصادية — وهو مستوى المعرفة الفنية — كنتيجة للتوسع في حجم
الوحدة الانتاجية أو انكماشها في المدى الطويل .

وأخيرا فاننا نعبر عن التحليل الديناميكي ، بوجه عام ، اما في شكل تحليل
للفترة ، واما في شكل تحليل ينطوي على دراسة معدلات التغير في الوحدات
الزمنية . وتساعدنا التعديلات التي تحدث في فترة زمنية معينة نختارها بطريقة
نحكيمة — أو في وحدة زمنية معينة — على تحديد المدلولات أو الظروف
الابتدائية أو الثوابت أي المعاملات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة بأنواعها
الثلاثة) التي تعمل عملها في احداث التعديلات السوقية في الفترة الزمنية
التالية (أو الوحدة الزمنية التالية) . ونلاحظ أن الدورات الاقتصادية هي
أصدق مثال على مثل هذا التحليل الديناميكي ، فالنموذج العادي لنظرية
الدورة الاقتصادية يتكون من سلسلة من « الايضاحات » للطريقة التي يحدث
وفقا لها أن تنشأ « مرحلة » من مراحل الدورة من المراحل السابقة لها ، الا أن
هذه المرحلة تشمل ، أيضا ، في نفس الوقت ، الاتجاهات التي تؤدي ، في النهاية ،

(1) See Paul A. Samuelson , « Foundations of Economic Analysis » .

الى احداث المراحل التالية للدورة الاقتصادية • وبعبارة أخرى فالماضي والحاضر والمستقبل يرتبط بعضه البعض ارتباطا وثيقا على مدار الزمن ، فالحاضر يتأثر بالدوافع الخلفية للماضي والدوافع الامامية للمستقبل • وهذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، التي لن يكون سلوكها ، على مدار الوقت ، سلوكا لحظيا أو سلوكا توافيقيا ، هي ، في الواقع ، جوهر التحليل الديناميكي في النظرية الاقتصادية الحديثة (١) •

وفي ضوء هذا التحليل ، فان نظرية التطور ، في معناها الواسع وشكلها انشامل ودراستها المنتظمة ، لا بد أن تعالج المسائل الآتية ، بالنسبة لكل مدلول من مدلولات النظرية الاقتصادية :

١ • طبيعة وشكل كل مدلول •

٢ • التطور « الديناميكي » لكل مدلول على مدار الوقت ، وبحث العوامل الاقتصادية للمتغيرات التي تطرأ عليه •

(1) The normal type of business cycle theory consists of a series of demonstrations of the manner in which one , phase , grows out of the preceding one and contains the tendencies which finally bring forth the succeeding one, i. e the past, the present and the future are temporally interrelated, the present being produced by the ,pulls, of the past and the , pushes , of the future. This inter-temporal causal relationship between economic variables whose behaviour over time is neither spontaneous, nor instantaneous, whether this relationship is initiated by date changes, or changes in initial conditions, or changes in parameters, is in fact the essence of dynamic economics in modern economic theory

C. F. Paul A. Samuelson, , The Simple Mathematics of Income Determination , in « Income, Employment and public Policy » (Essays in Honours of Alvin H. Hansen, New York, 1948), pp. 143-149.

٣. بحث التعديلات السوقية التي لا بد أن تحدث لكي يمكن « امتصاص »
هذه التغيرات داخل النظام الاقتصادي .

٤. التنبؤ بالتطور الذي يطرأ على كل مدلول في المستقبل توطئة لاحكام
الرقابة عليه من جانب السلطة العامة .

٥. رقابة السلطة العامة على تطور كل مدلول بالتأثير على مجرى تطوره في
المستقبل ، في ضوء ما تحصل عليه السلطات من المعرفة العلمية حول
تغيرات هذا المدلول وأسبابها .

ومن الواضح أن العالم الاجتماعي قد يتناول بالدراسة العوامل الاقتصادية
وغير الاقتصادية التي تؤدي الى التغيرات في هذه المدلولات . ومن هنا يمكن
أن يكون ثمة تضافر وتعاون وارتباط وثيق بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية ،
على اعتبار أنها جميعا تشترك في تفسير سلوك الانسان من مختلف نواحيه .
بيد أن الاقتصاديين النظريين يجب ألا يقفوا مكتوفي اليدين ، اذا ما شـعـروا
بتقصير العلماء الاجتماعيين في هذه الناحية من الدراسة الاقتصادية —
الاجتماعية ، ومن مهام الاقتصاديين ، في مثل هذه الحالة ، أن يتوافروا على
دراسة العوامل الاقتصادية للتغير في المدلولات ، باعتبارها من صميم اختصاصهم
وفي نطاق بحثهم الاقتصادي الاصيل ^(١) .

ان التغيرات في المدلولات الاقتصادية قد تكون تغيرات ذات أثر طيب
أو سيئ على الهيكل الاقتصادي للمجتمع ، ويتوقف ذلك على ما اذا كانت

(1) C. F. Erich Roli , « Elements of Economic Theory », London 1937,
Reprinted 1950, Part Three on « Problems of Changes », pp. 202-247.

J. R. Hicks , « The Social Sciences », London 1936, p. 135.

G. S. Shone , « Scope and Method of Economics » Economic Journal,
September, 1938, p. 411.

هذه التغيرات تؤدي الى زيادة أو نقص في الدخل القومي الحقيقي والثروة القومية . وبعبارة أخرى فإن ما يعنينا ، في هذا الصدد ، لا ينسحب الى بناء نظرية شكلية للتطور الاقتصادي في حد ذاتها بقدر ما ينسحب الى التمييز بين تلك المجموعة من التغيرات في المدلولات الاقتصادية التي تؤدي الى التقدم الاقتصادي والرافاهية المادية للمجتمع في مجموعه وبين تلك المجموعة من التغيرات في المدلولات الاقتصادية التي تؤدي الى الركود أو التدهور الاقتصادي ، وذلك عندما يحاول النظام الاقتصادي أن يتلاءم مع مثل هذه التغيرات عند مراحل معينة من التطور الاقتصادي .

• نطاق نظرية التطور

وقد تبدو هذه النظرية الجديدة في التطور مختلفة عن النظرية التقليدية كما عرفناها آنفا ، أو على الأقل من الناحية الشكلية ، ان لم تكن من ناحية الجوهر ، ولكن النظرية الأولى قد تساهم أكثر في تفهم أسباب وعوامل التقدم والركود الاقتصادي من الناحية الواقعية . وفي هل بعض المشكلات العملية ضيقة النطاق يفقد تكون النظرية التقليدية ذات فائدة للاقتصادى التطبيقى الذى يزود نفسه بتلك الأدوات التحليلية في النظرية الاقتصادية التى توضح موضع الاعتبار تغيرات مدلولات هذه النظرية . ومع ذلك فالنظرية الحديثة للتطور ذات نطاق أوسع من ذلك بكثير وذات أهداف أكثر أهمية . ان نطاقها هو العالم بأسره ، ذلك أنها تعالج مشكلة اقتصادية بالغة الشأن يتعرض لها كل بلد من بلاد العالم ، وهى مشكلة التقدم الاقتصادى . أما هدفها فهو دراسة وبحث الطرق التى يمكن بموجبها زيادة الثروة المادية والبلوغ بالرافاهية الاقتصادية الى أقصى مداها في عالم دائم الحركة والتبديل ، وفي اقتصاد تدأب فيه الموارد والمدلولات على التغير على مدار الوقت . وبينما تهدف النظرية التقليدية فى التطور الاقتصادى الى بحث كل مدلول من مدلولات نظرية السوق على حدة ودراسة تطوره « الديناميكي » دراسة مستقلة بذاتها ، فإن الطريقة الحديثة

في معالجة نظرية التطور تهدف الى دراسة مجتمع تصورى من المفروض أنه يمر خلال مراحل متتابعة من التطور ، وفي كل مرحلة فان المدلولات التي تعنينا في هذا المجتمع ، وتطورها وآثارها على مستوى النشاط الاقتصادى ، هي في مجموعها محل دراستنا وتحليلنا بوجه عام . غير أن هذا لا يعنى أننا نشير الى مجتمع معين أو الى فترة تاريخية معينة في بناء المجتمع الانسانى . ان هذا هو مجرد افتراض يتضمن ثلاثة أسئلة نحاول الاجابة عنها .

ان السؤال الأول يبحث في الظروف التي يمكن في ظلها أن يتحقق التقدم الاقتصادى في مجتمعنا التصورى . ومن الناحية التاريخية ، فاننا نجد أن بعض المجتمعات تكون راكدة اقتصاديا لفترة من الزمن ، ثم تنهض فجأة . ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نبحث في الظروف الضرورية لبناء هذه النهضة الاقتصادية . أما السؤال الثانى فهو يبحث في السياسات التي تؤدي إلى دعم هذه النهضة ، ذلك أنه حالما تنتهى الظروف للتقدم اقتصاديا ، فمن الأهمية بمكان أن نتوافر على بحث الوسائل التي يمكن بموجبها أن ندفع عجلة هذا التقدم الى الأمام دائما . وبعد ما يتحقق لهذا المجتمع تقدم اقتصادى سريع الخطى ، فاننا نرغب ، إذن ، في التعرف على ما اذا كان النظام الاقتصادى ، في حد ذاته ، ينطوى على ما قد نسميه بالدفع الذاتى ، أو قوة تجمعية تضغط على الاقتصاد القومى وتحركه الى أعلى . ولكن حالما نفترض أن هناك قوة تجمعية تدفع الاقتصاد القومى الى أعلى ، فان ذلك يتضمن أيضا أنه لا بد أن توجد هناك قوة تجمعية تدفع به الى أسفل . وهنا نتساءل : هل الركود الاقتصادى أمر لا مفر منه في المجتمعات التي بلغت ذروة التقدم ؟ هذه هي الأسئلة الثلاثة التى سنحاول الاجابة عنها ، وفي محاولتنا هذه ، فاننا ، في الواقع ، نضع نظرية حديثة للتطور الاقتصادى ، تتطوى على دراسة شاملة للمشكلات العملية لمجتمعات الانسانية في شتى مراحل التطور .

٦ أهمية دراسة نظرية التطور

ولكن لماذا يتعين علينا دراسة نظرية التطور الاقتصادي في هذا المعنى ؟ وفي الاجابة عن هذا السؤال ، يجمل بنا أن نذكر الأحداث التاريخية ، ففي خلال الحقبة التاريخية من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، كانت تسود في دول أوروبا بيئة فكرية معينة • لقد خرجت الدول في صورتها القومية الى حيز الوجود ، وكان الملوك توالين الى أن يجعلوا الدول التي يتربعون على عروشها قوية الدعائم شديدة المراس • لقد كان هذا عصر التجارئين • ومنذ حوالي عام ١٥٠٠ ميلادية الى عصر آدم سميث ، كان هناك دائما سؤال يتطلب الاجابة : « ما أسباب التقدم الاقتصادي للدول ؟ » • ومع ذلك فقد اتخذ آدم سميث موقفا سلبيا في كتابه « ثروة الأمم » بأن أضفى على فكرة الحرية الاقتصادية أهمية بالغة • ان اليد الخفية سوف تؤتي المعجزات ، والنظام الاقتصادي في مجموعه سوف يدبر نسئونه بنفسه بلا تدخل من جانب السلطة الحاكمة ، وبعبارة أخرى فليست هناك حاجة الى التدخل الحكومي في سبيل دعم الرخاء الاقتصادي • لا بل أن التدخل الحكومي لم يكن ، في واقع الأمر ، اجراء لا داعي له فحسب ، بل كان ضارا — في نظر آدم سميث — وعائقا للتقدم الاقتصادي في المجتمع • وحتى لو لم يكن سميث يعنى هذا القول صراحة في اجابته عن هذا السؤال الهام ، الا أن هذه الاجابة قد استشفها كثير من الاقتصاديين المعاصرين له الذين تأثروا بأرائه وأفكاره ، وطالما أنهم قبلوها ، وأقروا سميث في وجهة نظره هذه ، فإن الاهتمام بهذا السؤال الأساسي سرعان ما تلاشى • ومنذ ذلك الحين لم يحاول أى اقتصادى محاولة جدية في الاجابة عنه • لقد نشأت أجيال عديدة من طلبة علم الاقتصاد ، وتوافروا على هذه الدراسة في الحيز الضيق التقليدى لهذا العلم في المائة سنة الأخيرة ، دون أن يوجه التفاتهم الى بحث هذا السؤال الذي لم يعد يراود الأذهان نتيجة لأدبيات سميث وآرائه •

غير أن عام ١٩٢٩ شهد كسادا حادا وفترة طويلة من الركود صاحبها أعداد كبيرة من جيوش المتعطلين ، واتخذ هذا التعطيل طبيعة دائمة . لقد بدأ الناس ، اذن ، يبحثون فيما أصاب النظام الرأسمالي ، فشل حركته وأدى به الى ما وصل اليه من علق اقتصادية . كما تسائل الناس في المجتمعات الصناعية المتقدمة التي شابها هذا الركود الزمن عن أسباب الركود الاقتصادي في هذه المجتمعات . فضلا عن ذلك غان الهنود والصينيين والمصريين وغيرهم من الشعوب المنتمية للدول المتخلفة اقتصاديا قد بدأوا ، من جانبهم أيضا ، يتساءلون عما دعا الى أن يكون التخلف الاقتصادي والركود الزمن سمة من السمات البارزة في اقتصادياتهم المعاصرة ، أو بعبارة أخرى : لماذا يكون لركود ظاهرة شائعة في مثل هذه المجتمعات ؟

وطالما كان الاقتصادي قد اضطلع بمهمة الاجابة عن هذه الأسئلة التي بلغت ما بلغت من الأهمية في عصرنا الحديث ، وطالما كانت لديه اجابة مقنعة عنها ، فلا بد من الاعتراف بأنه يمكن ، في الواقع ، وضع نظرية للتطور الاقتصادي تستند الى الدراسة التاريخية والاجتماعية والتحليلية في المعنى الواقعي - ونقصد « بالتحليلية » دراسة التغيرات في مدلولات النظرية الاقتصادية . لا بد من الاعتراف ، اذن ، أن هناك مشكلة ، وأن هذه المشكلة لا بد من علاجها ، وأن طريقة علاجها تحليلية تاريخية ديناميكية ، فهي تحليلية لأننا نسعى الى معرفة الأسباب الاقتصادية للتغيرات في ظروف أو مدلولات أو معطيات النظرية الاقتصادية والتعديلات السوقية اللازمة « لامتصاص » هذه التغيرات داخل النظام الاقتصادي . وهي ديناميكية لأن هذه التغيرات لا يمكن تفهمها أو ادراكها في اقتصاد استاتيكي ، ولا بد ، اذن ، أن تتضمن هذه الدراسة فكرة « تحليل الفترة » كجزء من دراسة الديناميكا الاقتصادية . وهي أيضا دراسة تاريخية ، لا لأنها تشير بصفة خاصة الى فترة تاريخية معينة ، أو فترات معينة ، بل لأن الحقائق والملاحظات التاريخية لا بد أن تؤخذ في الاعتبار في دراستنا هذه من آن لآخر ، لغرض التدليل على الناحية التحليلية من الدراسة واثبات صحة فروضها ونتائجها .

ولنعد ، الآن ، الى مجال هذه الدراسة بعد أن تعرفنا على طريقة البحث فيها ، ونحاول الاجابة ، في ايجاز ، عن الأسئلة المقدمة . ونحن لا نجد في أدبيات الاقتصاديين أية اجابة عن السؤال الأول : أى الظروف التى يمكن فى ظلها بدء تحقيق تقدم اقتصادى فى مجتمع متخلف ؟ إن الاقتصاديين القدامى كانوا يعيشون فى عصر كان النظام الاقتصادى فيه يسير سيرا حثيثا ، ويتقدم دائما دون أن يعوقه عائق ، فلا عجب ، إذن ، إذا لم يبد هؤلاء اهتماما جديا بالاجابة عن هذا السؤال ، ونحن نعلم دائما أن الفكر الاقتصادى فى تطوره يتأثر ، الى حد كبير ، بالظروف المحيطة بالمفكرين من رجال الاقتصاد . ولعل المؤرخين وحدهم قد أظهروا ميلا نحو بحث العوامل الكامنة وراء ظاهرة الركود الاقتصادى ، فهم يعتقدون مثلا أن التقدم يتوقف ، أساسا ، على وجود قلة من الناس يدفعها ما تتحلى به من الروح التقدمية الانشائية ما ينهض بالمجتمعات الانسانية . إن هذه المجتمعات قد توارثت تقاليدها ، جيلا بعد جيل ، ودرجت على المحافظة عليها وعدم المساس بها ، وهى فى ذلك تتعوق أى روح مجددة قد تنهض بها من الركود وتدفعها الى التقدم . وأذن فليس من المأمول أن يتحقق التقدم الاقتصادى فى مجتمع راكد متخلف الا عندما يظهر هؤلاء الرواد الأوائل ويتغلبون على هذا الميل الطبيعى ، المتأصل فى المجتمع ، نحو معارضة كل ما لا يتفق مع التقاليد الموروثة والنظرة المحافظة — أى كل لون جديد طريف من طرق الحياة الانسانية . ولكن لا بد أن يكون هناك هيكل اجتماعى معين يمكن معه لهؤلاء الرواد الأوائل أن يلاقوا أدنى المعارضة من جانب العناصر المحافظة فى المجتمع الانسانى . ويمكننا أن نتصور بعض انهزات الاجتماعية التى قد تكون بمثابة العوامل التى تساعد الجديد فى القضاء على القديم ، ومن الأمثلة على ذلك الحروب والأوبئة والتجارة الخارجية . وهذه العوامل تميل الى تفتيت الروابط الاجتماعية القديمة ، واضعاف المقاومة للتغير الذى لا يمكن أن ينهض به الا هؤلاء الرواد الأوائل ، ممن تتوافر لهم السلطة وقوة الشكيمة وروح الابتكار . ومع ذلك يميل بعض المؤرخين الى أن يعزو ظاهرة الركود الى وجود بعض النظم الاجتماعية ، ومن الأمثلة على ذلك التكوين الطبقي للمجتمع ،

أو الرق ، أو نظام الطوائف ، أو الدين ، أو نظام الأسرة . ولا حاجة الى القول بأن كل هذه التنظيمات الاجتماعية ذات آثار مباشرة على التقدم الاقتصادي .

ومع ذلك يميل بعض المؤرخين الآخرين الى أن يعلقوا بعض الأهمية على الموقع الجغرافي ، فهم يقررون أن الانسان هو من صنع بيئته التي ترعرع فيها ، ولا بد بالضرورة أن يخضع للقوانين المتأصلة في الأشياء المادية . هو يحلم بحرية الارادة ، ولكنه في الواقع مجرد كائن حي يتأثر ببعض المؤثرات الخارجية . ان الكائنات الحية تخضع للقوانين الطبيعية ، لأننا لا نستطيع أن نتصور خلاف ذلك ، فما هذه القوى المادية أو القوانين الطبيعية ؟ قد يمكن أن نستوعبها جميعا في كلمة واحدة هي « الطبيعة » أو « المناخ » ، فكل الحياة الانسانية ، في الواقع ، تتأثر بالبيئة وتتوقف عليها ، غير أن الحياة الانسانية بدورها تؤثر في البيئة من ناحية أخرى ، وفي بعض الأحيان قد يكون هذا التأثير العكسي طفيفا ، وفي أحيان أخرى قد يكون كبيرا . ومن السهل علينا أن ننتفع ، بعناية ، مدى الأثر الذي تحدثه الحياة الانسانية في البيئة المحيطة بها ، لو أننا قمنا ببحث الأحوال السائدة في المجتمعات انبثائية .

غير أن بعض المؤرخين يقررون أيضا أن مجارى المياه ، كالأنهار والبحيرات والبحار ، ضرورية كل الضرورة لتنقل الناس وعروض التجارة . وحيثما توجد مجارى المياه في موقع جغرافي ، فسوف توجد أيضا ، حالة من حالات التقدم الاقتصادي . غير أن البعض الآخر من المؤرخين يذهب الى مدى أبعد من ذلك ، فيقررون أن الموقع الجغرافي الملائم يعنى نشاطا أكبر في مضمار التجارة الخارجية ، واقترابا أيسر من الأجانب الذين يقومون بدور هام في تحقيق أية درجة من درجات النمو الاقتصادي في مجتمع راكد . وجملة القول فان دراسة النشأ الأولى تنطوى ، في حقيقة الأمر ، على دراسة تاريخية وجغرافية واجتماعية .

أما السؤال الثانى فهو يبحث في الوسائل أو السياسات التى يمكن بمقتضاها تحقيق التقدم الاقتصادى والاسراع به ، وهنا وفي هذا المجال يلعب الاقتصاد

دورا هاما • وكما أشرنا من قبل ، فإن هذا السؤال قد اختلف تماما في الفكر الاقتصادي بعد آدم سميث ، وذلك باستثناء جون ستوارت ميل الذي أشار إليه وبحث فيه بحثا مقتضيا في كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسى » • ومن ثم جاء فردريك ليست ليسخر من كتابات سميث ، ويحاول أن يدافع عن فكرة التدخل الحكومى ، ويستعيز به عن الحرية الاقتصادية في سير النظام الرأسمالى • ومع ذلك فلم يكن كارل ماركس هو الآخر مهتما بالنظام الرأسمالى في حد ذاته ، بل كان ينادى بالقضاء عليه ، وعلى ذلك فإن الماركسيين لا يعينهم تحقيق التقدم الاقتصادى في المجتمع الرأسمالى ، بل كل ما يعينهم هو انهيار هذا النظام نفسه • وعلى أثر ذلك ظهرت مدرسة فكرية جديدة هي المدرسة الحدية ، فانطوت على ثورة جديدة في النظرية الاقتصادية هي الثورة الحدية ، وقد تضمن ذلك الاعتقاد بأنه ما دام النظام الرأسمالى — بفروضة المعروفة وهي المنافسة الكاملة والنشاط الخاص وجهاز الثمن — يؤدى ، من تلقاء نفسه ، إلى أفضل تخصيص للموارد الانتاجية في المجتمع ، فإن هذا المجتمع سوف بضار لا محالة ، إذا حدث أى نوع من التدخل قد يتعارض مع هذا الجهاز انتلقائى الخفى • لا بل أن ستانلى جفونز — وقد كان أستاذ الاقتصاد بجامعة مانشستر وأحد المترعمين لهذه المدرسة الفكرية الجديدة — قد ذهب الى أبعد مدى ، فأنكر أن هذا السؤال ذو أهمية أو دلالة أو علاقة بسير النظام الاقتصادى الرأسمالى • ومن هنا نرى أنه على الرغم من أننا نجد كثيرا من النكتاب قد تناول هذا السؤال بالبحث والتقصى خلال الفترة من عام ١٥٠٠ الى عام ١٧٧٦ ميلادية ، فإننا لا نجد كتابا واحدا قد توافر على بحثه منذ ذلك الحين •

ولم يكن ثمة أحد من النكتاب ، قيل توماس روبرت مالتس ، قد أجاب عن السؤال الثالث الذى ينطوى على وجود دافع ذاتى أو قوة تجميعية تضغط على النظام الاقتصادى في مجموعه ، فتحركه الى أعلى أو الى أسفل • ويمكننا أن نلخص جوهر هذه النظرية فيما يلى : لو أنه لا يوجد من الموانع ما يحد من نمو

السكان ، فإن عدد السكان يتضاعف بمعدل سريع للغاية • غير أن هناك ثلاثة موانع : البؤس والرذيلة والتعفف الأدبي • وحيث أن مساحة الأرض محدودة ؛ أى أنها عنصر انتاجى ثابت ، فإن الناس سوف يستمرون فى العيش عند مستوى الكفاف ، أما إذا ما ارتفعت أجورهم عن هذا المستوى ، فإنهم يقبلون على الزواج ، ويتناسلون بمعدل سريع ، مما يترتب عليه أن يتضاعف عدد من الناس أكبر من ذى قبل مع العنصر الانتاجى الثابت — وهو الأرض — فى سبيل انتاج الناتج القومى • وعلى ذلك فإن مستوى الأجور لا بد وأن يهبط مرة ثانية الى مستوى الكفاف • وهذا البؤس ، وما ينطوى عليه من انخفاض مستوى المعيشة ، سوف يحد من نمو السكان ، ويساعد على ايجاد التناصب بين حجم السكان ، وهو المورد الرئيسى للعمل ، وبين الموارد الثابتة الأخرى • ولذلك فإن نظرية مالتس فى السكان تستند الى مبدأين : مبدأ تناقص الانتاجية الجذبة ، والعلاقة الوثيقة بين مستوى الأجور وحجم السكان • وعلى افتراض أن الأرض عنصر انتاجى ثابت ، فإن مستوى المعيشة لأفراد المجتمع سوف لا يتحسن قط ، بما أنه سوف يكون دائما عند مستوى الكفاف تبعا للعلاقة السابقة • وبعبارة أخرى فإن نظرية مالتس لا تتطوى على احتمال تحقيق أى تقدم اقتصادى ، طالما يتولد داخل النظام الاقتصادى ما نسميه بالدافع الذاتى أو القوة التجمعية التى تضغط عليه دائما الى أسفل • ولقد أثرت هذه الصورة القاتمة تأثيرا واضحا فى آراء ريكاردو والمشايعين له ، أما جون ستيوارت ميل فإنه أقر وجهة نظر مالتس التى أقرها ريكاردو من قبله ، وبنى على أساسها نظريته المعروفة فى قيمة العمل والتوزيع • ولم يوافق ماركس على آراء ريكاردو ، غير أنه استخدم نظرية قيمة العمل فى تحليله الاقتصادى للنظرية الماركسية الذى أدى به الى اعتقاده بفكرة المعدل المتناقص للربح نتيجة لتراكم رأس المال واهلاله محل العمال بصفة دائمة وعلى مدار الزمن • وعلى ذلك فإن كلا من مالتس وريكاردو وميل وكارل ماركس قد نادى بفكرة الركود ، وتضمنت آراؤهم جميعا نتيجة هامة ، وهى : أن النظام الاقتصادى يخلق فى داخله ، ومن تلقاء نفسه ، قوة تجمعية تدفع به دائما الى أسفل ، وتبعا

لذلك فلا مندوحة من أن هذه القوة التجميعية تضع حدا لاي تقدم • ولقد ارتسمت هذه الصورة للقائمة في أذهان طلبة الاقتصاد ، من الأجيال المتعاقبة ، وسيطرت على تفكيرهم ردحا طويلا من الزمن ، حتى بداية القرن الحالي ، عندما حاولت المدرسة الحديثة أن تزيل معالم هذه الصورة القائمة • ولقد جاء بعد ذلك ألفرد مارشال لينقض فكرة احتمال الركود الاقتصادي • ثم جاء من بعده كينز ليضع نظرية جديدة في التعتل الزمن تتبنى على فكرة الإفراط في الادخار ، مقرونة بفكرة الهبوط الدائم في فرص الاستثمار ، نتيجة للهبوط الدائم في الكفاية الحديثة لرأس المال في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا • ولقد أخذ هانسن فكرة الإفراط في الادخار من كينز ، وتوسع فيها وبنى عليها نظرية جديدة ، تنطبق ، الى حد كبير ، على المجتمع الأمريكي ، ولقد أدى تحليله النظري ، في هذا الصدد ، الى تقرير دعائمه الأربع المعروفة للركود الزمن في الاقتصاد « الناضج » • أما شومبيتر ، فلقد أنكر فكرة الركود الاقتصادي ، ولكنه كان يعتقد ، أيضا ، أن النظام الرأسمالي لا بد أن يصل الى نهايته الحتمية ، حيث أنه سيقوض دعائمه بنفسه نتيجة للأفكار والنظم الاجتماعية الجديدة التي كانت غريبة على هذا النظام في الأزمنة الماضية • ومع ذلك فإنه يقرر ويؤكد أن أى نظام آخر أسوأ في نظره من النظام الرأسمالي ، وأنه من الأفضل للمجتمع أن يحاول معالجة مساوئ الرأسمالية بدلا من إلغائها (١) •

وأخيرا فقد جاء كولن كلارك لبيحث الوسائل التي توزع بمقتضاها القوة العمالية في مختلف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على مختلف الصناعات ، كما جمع بعض الاحصاءات المتعلقة بالمعدلات الادخارية ومناخ الاستثمار وآثار « مضاعف الاستثمار » على الاتجاه العام للدخل القومي في المدى الطويل (٢) •

(1) Joseph A. Schumpeter, «Capitalism, Socialism and Democracy».

(2) C. F. Colin Clark, « Conditions of Economic Progress ».

وبذلك فإن كولين كلارك يلقى بعض الضوء على السؤال الثالث من الناحية الإحصائية الواقعية .

ويتضمن السؤال الثالث ، بوجه عام ، المباحث الآتية : أثر التقدم الاقتصادي على الأفكار والمنظمات الاجتماعية ، قوانين تراكم رأس المال ، قوانين نمو السكان وآثارها ، تركيز الملكية ، الدافع الى الحرب والامبريالية ، وأخيرا نموذج التقدم الاقتصادي في المجتمع .

ويتفرع من السؤال الثالث سؤال رابع يبحث في امكانية التدهور الاقتصادي في المجتمع المتقدم ، فهل ينتج المجتمع من الظروف والأحوال ما يؤدي الى وقف التقدم وانهيار النظام الاقتصادي ؟ وقد تنطوى الاجابة على أن النظام الاقتصادي ، في حد ذاته ، يخلق النقابات العمالية ، التي قد يحتمل أن تعارض الأفكار الجديدة والوسائل الفنية المستحدثة في الانتاج . ان هذه النظرة الرجعية ، من جانب النقابات العمالية ، في بعض الأحيان ، قد تعوق التقدم الاقتصادي للمجتمع . يضاف الى ذلك ، أن الأفكار الجديدة المنطوية على الديمقراطية ، والمعادلة ، قد تغلغل في نفوس الأفراد في المجتمعات الرأسمالية ، وأخذت الطبقات العاملة تستغل هذه الأفكار الجديدة للمطالبة بما يسمى ، في بعض الأحيان ، بالمعادلة الاقتصادية . وهي تنطوي على فرض ضرائب إعادة التوزيع ، التي تؤدي — بتصاعدها الكبير — الى تقليل التفاوت بين الدخل والثروات . غير أن نظاما ضريبيا كهذا قد يلتهم من مدخرات الأفراد ما قد يمكن امتصاصه في مجال النشاط الخاص ، وتوجيهه الى أوجه الاستثمار المختلفة . ومن ثم فقد يخلق مثل هذا النظام الضريبي نقصا محسوسا في المعروض من رأس المال وهبوطا نهائيا في مستوى الاستثمار ، نتيجة للسياسة المالية المنطوية على التصاعد الكبير في فرض الضرائب . وأخيرا يعترض البعض بأن تحقيق مستوى التوظيف الكامل للموارد الانتاجية في المجتمع قد يتضمن بعض المآخذ ، ومن ذلك فقدان روح النظام بين العمال ، مما ينشأ عنه هبوط

انتاجية الأيدى العاملة وضياع الموارد • وعلى ذلك فإن فكرة الانهيار الاقتصادي تتضمن المباحث الآتية : وجود بعض العوائق للتقدم كالتقنيات العمالية والاحتكارات ، وحواجز الهجرة ، والحواجز الجمركية ، والركود الاقتصادي نتيجة لهبوط الميل الحدي للاستهلاك ، وانهك قوى المجتمع بالحروب والضرائب التصاعدية والدين العام ، وأخيرا انهك قوى الأرض والموارد الطبيعية • ونحن نجد في كتاب « تاريخ المدنية » عرضا كاملا لفكرة الانهيار الاقتصادي ، فلقد نوصّل توينبى ، في كتابه هذا ، الى نتيجة عامة وهى أن كل النظم في المجتمع الأوربي تسير لا محالة وفقا لهذا النموذج من الركود الاقتصادي ، ولكنه كرجل مسيحي قد ترك سبيلا للخلاص ، حتى لا يفقد الناس الأمل والإيمان بحياة كريمة لائقة •

وفي المعنى المتقدم ، فإننا قد نخلص الى النتيجة الهامة الآتية : وهى أن المجتمع الذى افترضناه ، يبدو كما لو كان يدور حول دائرة مفرغة ، فيبدأ مرحلة من الركود الاقتصادي من نوع معين ، وينتهى بمرحلة من الركود ، وإنما من نوع آخر ، فالركود الأول يتسم بالتخلف الاقتصادي ، بينما يتسم الركود الثانى بالنضج الاقتصادي •

ومهمتنا التالية ، إذن ، هى أن نعرض على بساط البحث مختلف النظريات القديمة والحديثة وآراء الكتاب التقليديين والمحدثين فى أسباب التقدم والركود الاقتصادي ، فنستلهم من هذا البحث النظرى تطورا فى تاريخ الفكر الاقتصادي ، ساعد على وضع أسس نظرية كاملة ودراسة شاملة لتطور المجتمعات الإنسانية من الركود البدائى الى التقدم المعجل ، ثم الى النضج الاقتصادي • فإذا ونسنعنا أسس هذه النظرية ، فإننا نضع ، فى الواقع ، نظرية جديدة للسياسة الاقتصادية ، وننتقل من الجمود النظرى الى دراسة واقعية — تستند الى أسس علمية سليمة — لحل مختلف المشكلات العملية التى تتناوب على المجتمعات الإنسانية •

المجلد الأول نظريات التطور الاقتصادي قديمًا وحديثًا

- النظريات القديمة، للتطور الاقتصادي .
- التطور الاقتصادي في ظل النظام الحر .
- الضمان الاجتماعي والتقدم الاقتصادي .
- التنظيمات النقابية، والتقدم الاقتصادي .
- التنظيمات الاحتكارية والتقدم الاقتصادي .
- نظرية الركود المزمن في الاقتصاد المتقدم .
- نظرية الركود التضخمي في الاقتصاد المعاصر .
- ملحق ، التحليل الاقتصادي كأداة لرسم السياسة الاقتصادية

الفصل الأول

النظريات القديمة للتطور الاقتصادي

(آدم سميث وجون ستوارت ميل)

لقد كان التجاريون أول من أدركوا أن الاقتصاد السياسي لا بد أن يهتم بدراسة طبيعة وأسباب ثروة الأمم ، فقد اعتبروا أن الثروة هي الذهب والفضة ، وهما المصدران الرئيسيان لثروة وقوة الشعوب . وإذا لم تكن توجد مناجم الذهب والفضة ، فقد كانت أولى سياسات التجارين ، إذن ، هي تشجيع ودعم الصناعات التحويلية ، وتحقيق فائض دائم في الميزان التجاري عن طريق الحد من الواردات ، وزيادة الصادرات من المنتجات الصناعية الى أقصى الحدود المستطاعة . وعلى ذلك فقد كانت نظرية التجارين تنطوي على أن الصناعة التحويلية والتجارة الخارجية ، قد كانتا أهم أنواع النشاط الاقتصادي ، إذ أنهما وحدهما يؤديان الى زيادة ثروة البلاد . وقد كان من الممكن تقليل الواردات ، وذلك عن طريق إقامة الصناعات المنائسة ، مما كان يجعل السلع المستوردة غير ضرورية للاستهلاك المحلي ، وأيضا عن طريق تشجيع الصناع الأجانب على الإقامة في البلاد — أولئك الصناع الذين يلعبون دائما دورا بالغ الأهمية في عملية التصنيع . أما زيادة الصادرات ، من جهة أخرى ، فقد كان من الممكن تحقيقها ، وذلك بإزالة كل القيود التي تحد من التصدير ، فيما عدا المواد الخام ، وبتشجيع ذوي المواهب الفذة من المخترعين وذلك عن طريق اقرار الحقوق القانونية لبراءات الاختراع وفرض قوانين الاحتكار .

أما الطبيعيون فقد حاولوا أن يثبتوا أن الزراعة وحدها هي التي تنتج ثروة البلاد . وفيما عدا هذا النشاط المنتج للثروة ، فإن كل الأوجه الأخرى

لـلنشاط الاقتصادي عقيمة ، بمعنى أن النشاط الزراعى ينطوى على فائض ، بينما لا تنطوى الأوجه الأخرى للنشاط الاقتصادي على أى فائض ، إذ أنها لا تكاد تغطى نفقاتها . ونتيجة لهذا التطور الفكرى من جانب الطبيعيين ، وهو الذى ينطوى على أن الزراعة هى المصدر الوحيد للثروة والدخل الحقيقى للدولة بأسرها ، فقد كان تشجيع الزراعة الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصادية التى انتهجها الطبيعيون . ولقد كان كينائى ، وهو من أعلام المدرسة الفيزيوقراطية ، يولى الزراعة أهمية كبيرة من وجهة نظر انتاج الثروة ، وكان يتكلم عن الثروة على أنها تيار متدفق ، وليست رصيدا من العملة الذهبية أو الفضية ، كما كان يعتقد التجاريون . وكان يعرف الثروة بأنها تتكون من مجموع الأشياء اللازمة للحياة ، ومن إعادة انتاج مثل هذه الأشياء سنويا ^(١) .

وتبعا لهذا التعريف للثروة — كما أورده كينائى — فلا يجب الحكم على زيادة أو نقص ثروة دولة ما بزيادة أو نقص ما فى حوزتها من كمية النقود ، حيث أن النقود ما هى الا ثروة عقيمة . ولقد كان كينائى ينادى كذلك بسياسة حرية التجارة ، ومن ثم فإنه كان يردد ما كان يردده آدم سميث فى هذا الصدد .

١ - ١ آدم سميث وثروة الأمم

وبينما كان التجاريون يعزون زيادة ثروة الأمم الى فائض الميزان التجارى والترام المطرء فى النقود الذهبية والفضية ، وكان الطبيعيون يجادلون بأن الثروة تنشأ أصلا من الزراعة — والزراعة وحدها — حيث أن قيمتها الفائضة هى فى الواقع الثروة الحقيقية ، فقد جاء آدم سميث لينقض كل هذه الأفكار المختلفة عن طبيعة الثروة ونشأتها ، ويجادل بأن مصدر كل الثروات لا يوجد الا حيث يوجد العمل ، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة انتاجية العمل . ان

(1) Wealth as consisting of the sum total of things necessary for life and in the annual reproduction of such things.

تقسيم العمل يزيد من الانتاجية ، ويسمح بالتخصص فى عمليات الانتاج ، كما يسمح باستخدام الآلات الكبيرة المعقدة . ثم استطرد سميث قائلا بأن تقسيم العمل يتحدد بسعة السوق ، ونتيجة لذلك فلا بد من تحطيم كل الحواجز التى تعوق حرية التجارة . وقد كان سميث يعضد فكرة الاستعمار ، وكان ينظر الى المستعمرات على أنها مصدر للمواد الخام اللازمة للصناعة ، كما أنها بمثابة اتساع لحجم السوق المحلي . فضلا عن ذلك فلقد أثار سميث فى كتاباته ذلك انثرث الفكرى الذى خلفه وراءهم الطبيعيون ، وهو التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، وحاول أن يضع معنى محددا لكل من هذين النوعين من العمل .

اذ فى رأى سميث أن العمل المنتج هو ذلك العمل الذى يضيف قيمة الى المواد الخام التى تشتغل بها الأيدي العاملة ، بينما العمل غير المنتج فهو ذلك النوع من العمل الذى ينتهى بلا زيادة فى القيمة ، مهما كان هذا العمل نافعا ^(١) . كما علق سميث أهمية بالغة على الادخار ، واعتبره الأساس الحقيقى لتراكم ثروة الأفراد وثروة الأمم أيضا . وأخيرا فقد قرر أن الاستهلاك هو الغرض النهائى لكل أوجه النشاط الاقتصادى ، وتحقيقا لهذا الغرض النهائى فانه كان يحبذ نظام الحرية الاقتصادية . كما كان سميث يعتقد بأنه ، فى ظل هيكل قانونى معين ونظام معين وخدمات عامة معينة ، لا يمكن تحقيق الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى تحقيقا أمثل الا بنظام تعاونى تلقائى ^(٢) .

وعلى ذلك فقد كان سميث يعضد فكرة حرية التجارة ، ولم تكن التجارة الخارجية فى نظره الا امتدادا للتجارة الداخلية ، وكان ذلك بدوره مدعاة لاتساع

(1) Productive labour is that which adds value to the raw materials to be worked upon, whereas unproductive labour is that type of labour which, however useful it may be, ends in no increase in value.

(2) A system of spontaneous co-operation.

نطاق تقسيم العمل ، والزيادة في التخصص وتعدد المبادلات • فلا عجب اذا كان هذا هو اتجاهه الفكرى ، واذا كان يدحض حجة الحماية لدعم الصناعات الناشئة •

ولا عجب أيضا أن نجد في الجزء الرابع من كتاب « ثروة الأمم » نقدا لادعاء لمعتقدات التجاريين ، وهنا نجده في الواقع متحمسا لسياسة حرية التجارة ، محبذا لها • وكان سميث لا ينظر الى الذهب والفضة على أنهما سلعتان مجردتان من كل الصفات العالية فحسب ، بل انه كان ينظر اليهما على أنهما تابعتان للسلع الأخرى • وعلى ذلك فاذا كانت التجارة الخارجية لا تجرى بين الدول للهدف النهائي الذى كان يتطلع اليه التجاريون ، وهو الحصول على الذهب والفضة ، فما هى اذن المكاسب التى تعود على اندولة من التجائها الى التوسع فى دائرة نشاطها التجارى بانشاء العلاقات الاقتصادية مع غيرها من الدول ؟ ولقد أجاب سميث عن ذلك بأن هناك نوعين من المكاسب ، اذ ان التجارة الخارجية تحمل الى الخارج ذلك الفائض من الناتج القومى الذى يزد على حاجة الاستهلاك المحلى ، كما انها تجلب بالتالى الى الدولة سلعا أخرى ، قد يوجد لها طلب محلى ، غير أن العرض المحلى لهذه السلع اما أن يكون منعهدا أو قاصرا عن الوفاء بحاجة الطلب المحلى •

ومما يلفت النظر ، فى هذا الصدد ، أن آدم سميث لم يكن يتصور قيام نظام تسوده الحرية الاقتصادية ، بمعزل عن نظام سياسى آخر ، قد يكون منطويا على جانب كبير من التعقيد • ومن الخطأ أن نعتقد بأن سميث كان يعتبر أن وظائف الدولة لا تعدو أن تكون بمثابة وظائف الحارس الليلى ، فلقد ميز بين أنواع رئيسية ثلاثة لوظائف الدولة ، وهى : واجب حماية المجتمع من الغزو أو الدوان الخارجى من جانب المجتمعات الأخرى ، وواجب حماية كل عضو فى المجتمع من الاضطهاد أو الأضرار التى ينالها على أيدى أى عضو آخر ، وواجب انشاء ودعم بعض المشروعات العامة وبعض المنظمات العامة التى لا يمكن

فما أن يكون من صالح أى فرد ، أو مجموعة من الأفراد ، أن تقوم بانشائها ، حيث أن الربح لا يمكن أن يغطى نفقاتها ، على الرغم من أنها قد تعود على المجتمع في مجموعه بأجل الفائدة .

ومن الطريف حقا أن نقارن بين ما قرره سميث بصدد وظائف الدولة وبين ما أورده كينز في بحثه المنشور تحت عنوان « نهاية الحرية الاقتصادية » ، إذ يقول : « أن أهم بند في جدول الأعدال التى تصطلع بها الدولة لا يرتبط بأوجه النشاط التى يمارسها ويقوم بها فعلا الأفراد العاديون في ميدان النشاط الخاص ، بل يرتبط بتلك الوظائف التى تخرج عن دائرة نشاط هؤلاء الأفراد — بتلك القرارات التى لن يتخذها أحد أفراد المجتمع ، إذا لم تتخذها الدولة بنفسها ، فالاعتبار الهام بالنسبة للدولة ليس في القيام بتلك الأعمال التى كان يؤديها الأفراد من قبل — وفي القيام بها على وجه أفضل قليلا أو أسوأ قليلا — بل في القيام بتلك الأعمال التى لا يؤديها أحد على الإطلاق في الوقت الحاضر » (١) .

هذه هى آراء سميث وأفكاره ، وهى تتطوى على مدى ما ساهم به في بناء النظرية الكلاسيكية للسياسة الاقتصادية ، ومع ذلك فإن كلا من ساي ورأى وفردريك ليست يمثل اتجاهات معارضة لآرائه وأفكاره في هذا الصدد . لقد قرر ساي ، مثلا ، أن سميث قد حاول جاهدا أن يفسر لماذا يحدث أن تتمتع

(1) In Keynes' own words : « The most important agenda of the state relates not to those activities which private individuals are already fulfilling, but to those functions which fall outside the sphere of the individual, to those decisions which are made by no one, if the state does not make them. The important thing for the government is not to do things which individuals are doing already, and to do them a little better or a little worse, but to do those things which at present are not done at all ».

C. F. John M. Keynes, The End of Laissez Faire, pp. 46-47.

المجتمعات المتحضرة بفيض من طبيعات الحياة رغم وجود عدد كبير من الأفراد المتكاسلين والعمال الذين لا يؤدون الا أعمالا غير منتجة ، في حين أن هناك مجتمعات أخرى أقل تحضرا من الأولى وأقل تمتعا بطبيعات الحياة . لقد تتبع سميث مصدر هذا الفيض من الطبيعات ، فوجده في تقسيم العمل . ولا يمكننا أن نشك لحظة في أن القوة الانتاجية للأيدي العاملة تتضاعف ، اذا ما اتبع هذا المبدأ ، غير أن تطبيقه ، وحده ، ليس كافيا لشرح هذه الظاهرة الشائعة في مثل هذه المجتمعات المتحضرة ، اذ يجب ألا يفوتنا أن نقدر أن الموارد الطبيعية لا غنى عنها هي الأخرى في انتاج الثروة .

وهذا الخطأ الذي وقع فيه سميث قد أدى به الى نتيجة خاطئة ، وهي أن كل القيم المنتجة تمثل عملا انسانيا قد بذل من قبل ، سواء كان هذا الجهد الانساني قد بذل منذ عهد قريب أو بعيد ، أو بحجارة أخرى فان الثروة لا تعدو أن تكون عملا متراكما . وبناء على ذلك فلقد استنبط سميث نتيجة أخرى خاطئة ، وهي أن العمل هو المقياس الوحيد للثروة أو القيمة المنتجة (١) .

ان آراء سميث تتعارض تماما مع آراء الاقتصاديين في القرن الثامن عشر ، اذ كان يؤمن هؤلاء بأن العمل لا ينتج في حد ذاته أية قيمة دون أن يستهلك ما يعادلها ، وعلى ذلك فانه لا يترك غائضا أو أى ناتج صاف ، وأما الأرض فهي وحدها التي تنتج قيمة فائضة بلا مقابل . غير أن الدراسة الاقتصادية المعاصرة والحقائق المشاهدة لتدلنا على أن القيم المنتجة لا يمكن

(1) In say's own words : « From this error, Smith has drawn the false conclusion that all values produced represent pre-exerted human labour either recent or remote, or in other words, that wealth is nothing more than labour accumulated, from which position he infers a second consequence equally erroneous, viz, that labour is the sole measure of wealth or of value produced.

Jean Baptiste Say, « A Treatise on Political Economy », Book 1. chapter 4 "Of The Natural Agent that Assist in The Production of Wealth".

أن تنسب الا الى تضافر العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، ولو أن الأرض — في نظر ساي — هي أهم هذه العناصر الانتاجية وأجلها شأنًا . ولا يمكن لغير هذه المصادر الثلاثة مجتمعة أن تنتج القيمة ، أو نحيف الى الثروة القومية للمجتمع الانساني .

أما جون راي فانه يدل على أن الخطأ الاساسي في تفكير سميث هو أنه لم يميز بين الثروة الفردية والثروة القومية . اذ ليس من الصحيح ، في رأي راي ، أن مصالح الفرد لا تتعارض مع مصالح المجتمع ، وليس من الصحيح كذلك أن ما يؤدي الى زيادة ثروة الفرد سوف يؤدي بالضرورة الى زيادة ثروة المجتمع . قد يستطيع الأفراد ، بوجه عام ، زيادة رأس مالهم بالحصول على أوفى نصيب من رأس مال المجتمع ، وقد يصبح أحد الأفراد غنيا بزيادة ثروته ، بينما يصبح فرد آخر فقيرا بنقص مناظر في ثروته . وبينما يحدث هذا التغير الدائم في ثروات الأفراد بالزيادة أو النقصان بغان الثروة القومية قد لا يطرأ عليها أى تغير بالزيادة أو النقصان . وبعبارة أخرى فانه بينما يثرى الأفراد نتيجة لحصولهم على زيادة في نصيبهم من الثروة الموجودة فعلا في المجتمع ، فان المجتمع في مجموعه لن يناله الثراء الا بانتاج ثروة لم تكن موجودة من قبل . ومن الواضح أن هاتين العمليتين تختلفان في طبيعتهما ، فبينما تتطوى الأولى على نوال الثروة ، فان الثانية تتضمن خلق الثروة ^(١) .

ومع ذلك فان آراء فردريك ليست تتطوى هي الأخرى على نقد لاذع لآراء سميث والمدرسة الكلاسيكية ، ويتضمن هذا النقد ، بوجه عام ، فكرة اهمال العنصر القومي في الاقتصاد السياسي . ان سميث والشايعين له قد امتدت بحوثهم الى أبعد الحدود ، فشملت العالم بأسره ، أما في رأي ليست فالاقتصاد السياسي لا بد أن يشير الى حياة دولة معينة . ولا يجب — في رأيه — أن ننظر الى الأفراد على أنهم منتجون ومستهلكون فحسب ، بل انهم أيضا مواطنون في الدولة وأعضاء في المجتمع الانساني . فضلا عن ذلك ، فان القوة الانتاجية

(1) John Rae, " The Sociological Theory of Capital ", p. 390.

للأفراد تتحدد ، الى حد كبير ، بالظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة ، ولذلك فإن الوظيفة الرئيسية لرجال السياسة في كل دولة هي تحقيق التقدم الاقتصادي لها (١) .

وعلى ذلك فالادعاء بأن الاقتصاد يجب أن يكون متحررا من السياسة على الدوام هو ادعاء خاطيء ، كما أن فكرة الحرية الاقتصادية هي مجرد رأى ينحرف كثيرا عن الحقيقة . وليس من واجبات السياسيين في الدولة أن يقفوا موقفا سلبيا ، ولا يفعلون شيئا ازاء الاقتصاد القومي ، فالسياسي سوف يعرف — ولا بد أن يعرف — كيف يستطيع أن يوقظ القوى الانتاجية الكامنة في المجتمع بأسره ، وأن ينمي هذه القوى ، ويحفظها دائما من كل عبث أو سوء ، وكيف يمكن اضعافها واخمادها أو القضاء عليها قضاء مبرما .

ولقد كان فردريك ليست يعتقد اعتقادا راسخا بأن الزراعة والتجارة وأوجه النشاط الاقتصادي الأخرى لا تزدهر الا حيث تبلغ الصناعات التحويلية ذروة التقدم . ان الدولة التي تعيش على الزراعة وحدها هي دولة مشلولة ، اذ أنها ان تميزت بشيء ، فانها تتميز بالتراخي والتكاسل عن الجد والعمل ، وبالتمسك بالأفكار القديمة والمعدات البالية ، وبالطرق البدائية في الانتاج ، وبانخفاض مستوى الثقافة والتقدم الفكري ، وأخيرا بكل أنواع الرق السياسي والاقتصادي .

ويدلنا فردريك ليست على أنه يمكن اجمال وظائف الدولة في أنها تهدف ، في أساسها ، الى انماء انقوى الانتاجية للمجتمع ، وهو يقرر أن هناك خمس مراحل من التطور تمر بها كل دولة : الهمجية ، وأحوال الرعي ، وأحوال الزراعة ، وأحوال الصناعة والزراعة ، وأحوال الصناعة والزراعة والتجارة (٢) .

(1) Friedrich List . « The National System of Political Economy » .

(2) In List's own terminology : original barbarism, pastoral condition, agricultural condition, agricultural manufacturing condition, and agricultural manufacturing commercial condition .

والسلاح الرئيسي الذي يمكن أن تجتاز به الدولة مرحلة الى مرحلة أخرى من التطور الاقتصادي هو الحماية في شتى صورها . غير أن الاعتقاد الشائع بأن ليست يؤمن بمبدأ الحماية هو اعتقاد خاطيء ، اذ هو لا يؤكد فكرة الحماية الا لأنه معنى أساسا بتلك المرحلة من مراحل التطور التي تستدعي قدرا ملائما من الحماية ، وهي مرحلة الانتقال من الزراعة الى الصناعة والزراعة . وقد يمكن القول ، اذن ، بأن ليست لا يدين بمبدأ الحماية على اطلاقها أو مبدأ حرية التجارة على اطلاقها . ان أية سياسة منهما ليست هدفا نهائيا في نظره ، اذ أن كلا منهما لا تخرج عن كونها وسيلة ، أما السياسة المثلى فهي تتوقف على مقتضيات كل حالة أو مرحلة من مراحل التطور . اذ في المراحل الثلاث الأولى ، تتبع الدول مبدأ حرية التجارة مع الدول الأكثر تقدما ، كوسيلة لرفع المجتمعات البدائية من حالتها الهمجية ولتقدمها في الميدان الزراعي ، أما في المرحلة التالية فعلى الدول أن تشجع نمو الصناعات ومصايد الأسماك والملاحة البحرية والتجارة الخارجية عن طريق فرض القيود التجارية . وأخيرا وعندما تبلغ الدول أعلى ذروة من القوة والثروة ، فلا مناص من أن تعود ثانية الى اتباع مبدأ حرية التجارة ، حتى لا يتراخي الزراع والصناع والتجار في بذل الجهود ، أو تثبط همهم ، اذا ما انعدمت المنافسة في ميادين الأعمال .

١ - ٢ جون ستيوارت ميل

ويفرق جون ستيوارت ميل في كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » بين الثروة القومية والثروة الفردية ، ويعرف الأولى بأنها تتضمن كل الأشياء النافعة ذوات القيم التبادلية ^(١) ، وينسيف الى ذلك أن الصفات الضرورية للثروة هي طبيعتها المادية وقابليتها للتراكم . وكان جون ستيوارت ميل يهاجم أفكار التجاريين ، ويبحث في مختلف مراحل التطور الاقتصادي للمجتمع ، ويتوافر

(1) All useful or agreeable things which possess exchangeable value.

على دراسة التفاوت الكبير في توزيع الثروات على مختلف الشعوب • وكان يعزو هذا التفاوت من ناحية الى قوانين الانتاج ، وهى القوانين الطبيعية غير لتحكمية ، ومن ناحية أخرى الى قوانين التوزيع التحكمية — وهى تحكمية لأنها تتأثر ، الى حد كبير ، بما وضعه الإنسان من تنظيمات اجتماعية •

وفى رأى ميل أن مسألة الملكية الخاصة — وهى احدى التنظيمات الاجتماعية — مسألة متعلقة بالمنفعة ، فلو أمكن وجود نظام آخر يحقق سعادة المجتمع أفضل من نظام الملكية الخاصة ، فلا مناص ، فى رأيه ، من اتباع هذا النظام • ولكن ما ذلك النظام الذى يحمل فى طياته أوفى قدر من الرغائية الكلية ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال هى حل لمشكلة التوزيع بأسرها ، ولا بد أن تتضمن كثيرا من الاعتبارات التاريخية ، بما تنطوى عليها من أحداث وتجارب ، كما تتضمن كافة الدوافع التى تؤثر على الإنسان ، فى ظل مختلف النظم الاجتماعية ، وآثار المجتمع على الفرد ، وآثار الفرد على المجتمع •

لا يوجد حق الملكية الا حيث تؤيده سلطة المجتمع ، ولذلك ففى استطاعة هذا المجتمع أن يسحب هذا الحق اذا شاء ، وبناء على ذلك ، فلا يتسنى تبرير حق الملكية الخاصة والابقاء عليه ، الا اذا قام ملاك الأرض بادخال التحسينات عليها ، مما يعود على المجتمع بالفائدة القصوى • ومن حق الدولة ، اذن ، أن تحتفظ بحق التدخل ، اذا كان الصالح العام يتطلب ذلك • وطالما كانت الأرض ، كمصدر من عناصر الانتاج ، محدودة فى مقدارها ونوعها ، فان هذه السمة البارزة لها تعطى الدولة مثل هذا الحق البدهى — وهو الحق الذى يجب أن تتمتع به أية دولة فى كل حالة من حالات الاحتكار • وفى الواقع كان ميل يحبز اتباع مختلف التدابير التى يتحقق بموجبها تشجيع ادخال التحسينات الفنية فى الزراعة ، وتشجيع الملكيات الصغيرة ، وزراعة الأرض البور • كما أنه ذهب الى مدى أبعد من ذلك ، عندما قرر أنه من الأفضل للدولة نفسها أن تمتلك الأرض ، ثم تؤجرها الى الجمعيات الزراعية التعاونية ، أو تجزئها الى وحدات صغيرة ، يقوم الأفراد من المزارعين باستئجارها واستغلالها على أحسن وجه •

ولم تتقف السياسة المثلى — فى رأى ميل — عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى الإصلاح السياسى والاجتماعى ، فقد كان ينادى بمبدأ التوسع فى التعليم لكافة أفراد المجتمع ، وبحق الانتخاب العام ، وتحرير المرأة • وكان يوصى بتشجيع الزراعة بكل الوسائل ، ومما أوصى به إعادة تنظيم الوحدات الانتاجية ، وضمان حقوق مستلجى الأراضى وعدم التعسف بهم من جانب الملاك ، وفلاحة كل الأراضى البور ، وخلق طبقة من صغار الملاك عن طريق توزيع الأراضى الحكومية عليهم • وجملة القول فان السياسة الاقتصادية — كما يراها جون ستىوارت ميل — تنطوى على إيجاد ذلك الاطار القانونى الذى يمكن معه أن يسير الجهاز الاقتصادى للمجتمع سيرا يتفق مع صالح هذا المجتمع الى أبعد الحدود •

ولذلك يمكننا أن نستشف من هذا الاتجاه الفكرى لجون ستىوارت ميل كل الدلائل على ايمانه بهذا الإصلاح الاجتماعى ، بما ينطوى عليه من مبادئ ، وما يمكن معه القول بأن رأى العام ، فى معظم المجتمعات الرأسمالية ، وفى مختلف مراحل تطورها ، قد قبلها عن طيب خاطر •

فضلا عن ذلك فان موقف جون ستىورت ميل من النظرية الشيوعية قد أصبح واضحا تمام الوضوح فى الطبعة الثالثة من كتابه « مبادئ الاقتصاد اسياسى » • فلقد قرر صراحة أن أى نظام يحقق فعلا تلك المثل العليا التى تنطوى على رفاهية المجتمع واسعاده ، هو ذلك النظام الذى يتضمن من المبررات القوية ما يحتم علينا جميعا أن نقبله بترحاب وعن طيب خاطر • وأما عن الشيوعية ، بصفة خاصة ، فانه يشترط ، لقيامها ، شرطا من العسير أن يتحقق فى أى مجتمع انسانى ، وهو أنه لا بد لقيام نظام شيوعى على دعائم قوية أن يكون من بيدهم الحكم من الأفراد على خلق كريم وشيم جد عالية وذوى عقول راجحة وذكاء خارق وتفكير ثاقب ورأى صائب ، حتى يستطيعوا أن يعبروا بشئون الدولة الدكتاتورية بكفاءة كبيرة وجدارة ممتازة • فاذا كان لا مندوحة من توافر هذه الصفات النادرة جميعها فى الطبقة الحاكمة للمجتمعات الشيوعية ، فانه

يصعب ، بل يكاد يكون من المستحيل ، قيام هذه المجتمعات ، وان قامت قلن تكون لخير البشرية ورفاهة العالم الانساني ، فالطبيعة البشرية قد جبلت على صفات معينة ، منذ أن بدأ الانسان يدب دبيب الحياة على اديم هذا العالم ، وما انفك الأفراد في أى مجتمع عرضة لتأثير الطبائع الكامنة فيهم على سلوكهم الشخصى . وليس غريبا أن يستغل الساسة والحكام أعنة الحكم أسوأ استغلال للمآربهم الذاتية وأطعامهم الشخصية ، وأن يرغبوا في الجاه والسلطان وسطوة النفوذ ، مما قد يؤدى الى تفشى الفساد في جسد الدولة ، وليس عجيبا أن تكون الحريات الانسانية في مثل هذه المجتمعات الدكتاتورية مقيدة الى أبعد الحدود ، وأن تذوب شخصية الفرد في الدولة ، ويصبح آلة صماء طيعة في أيدي هؤلاء الحكام . ولا شك أن هذا المظهر السياسى للشيوعية كنظام اقتصادى للمجتمع الانسانى لا يقل أهمية عن المظهر الاقتصادى لهذا المجتمع ، ومهما قيل عن محاسن الشيوعية كنظام اقتصادى موجه تديره فئة قليلة من الأفراد ادارة مركزية ، فإن مساوئها كنظام سياسى قد تدفع بنا الى أن نستعجه ، وأن نحكم عليه حكما قاسيا .

ولذلك يرى جون ستيوارت ميل أنه من الأفضل محاولة تحسين المجتمع الرأسمالى ، واعادة تنظيمه من أعلى ، بطريقة حكيمة تقضى بها على مساوئه المروغة التى تشجع فيه — كالاحتكارات ، والتفاوت في الدخول والثروات ، وتفشى الفقر والبطالة ، وتكرار الأزمات — عن أن يوضع مستقبل المجتمع الانسانى ، بعناصره النبيلة وقيمته الاجتماعية العالية ، تحت رحمة حفنة من الرجال ، قد تكون سلطتهم المطلقة مستتيرة وناقمة ، وقد تكون مهلكة ومدمرة لجنسنا البشرى وعنصرنا الانسانى .

هذه هى آراء ميل على حقيقتها في صدد « المشكلة الاجتماعية » ، ولقد اعتبر البعض من المؤرخين الاقتصاديين مثل هذا التفسير تحديا أو ردا على الادعاءات الزائفة ، التى يثيرها الكتاب أحيانا ، بأن ميل ينتمى الى المدرسة

الماركسية أكثر من انتمائه الى ريكاردو والاقتصاديين الكلاسيك المشايخين له (١) .

ومع ذلك فان إعادة تنظيم المجتمع الرأسمالي على الصورة التي رسمها ميل تتضمن ، بالضرورة ، أنه لا بد أن تكون ثمة سلطة معينة يعهد اليها بمهمة وضع هذا الإصلاح الاجتماعي موضع التنفيذ . ومن الواضح أن هذه السلطة لا تشمل أفراد المجتمع ، كل منهم بمعزل عن الآخر ، بل أفراد المجتمع في شكل جماعي — أي الدولة ، فهل يعنى هذا ، بالضرورة ، أن جون ستيوارت ميل قد انحرف بعيداً عن المذهب الكلاسيكي الفردي ، وخالف مبدأ الحرية الاقتصادية الذي نادى به آدم سميث من قبل واعتنقته المدرسة الانجليزية التقليدية — ذلك المبدأ الذي ينبني ، في أساسه ، على معتقدات الفيزيوقراطيين عن القوانين الطبيعية والحريات الانسانية في المجتمع ؟

ان ميل لم يتخل عن نزعة الفردية في وضع سياسته الإصلاحية ، فالتدخل الحكومي ، في رأيه ، لا بد أن تكون له حدوده المرسومة التي لا يمكن أن يتجاوزها الى الحد الذي يطنى عنده على الحق العام للمواطنين في الاحتفاظ بشخصيتهم الفردية ، وهو ، اذ يعبر عن هذا الرأي ، يتفق مع من سبقوه من الاقتصاديين الكلاسيك في أن الفرد هو أدري بمشاعره وظروفه ، وأكثر اهتماماً برفاهيته ، من أي شخص آخر . وعلى ذلك فان النزعة الفردية أمر مرغوب ، طالما كان لا يمسود بالضرر على الأفراد الآخرين ، أو يعوقهم عن بذل الجهود في سبيل رفاهيتهم الخاصة وتحسين مراكزهم الاقتصادية .

(١) راجع تعليق المؤرخ الاقتصادي هيني Haney في كتابه « تاريخ الفكر الاقتصادي » اذ يقول :

« To the unbiased critic, this seems to be the genuine interpretation of Mill's opinion on the « social question ». Such an interpretation is essentially a challenge to the allegations sometimes made that Mill is much more of a Marxian than a Ricardian".

ومع ذلك فإن ميل يسمح بقدر كبير من النشاط الحكومي ، فطالما كانت المنفعة الاجتماعية هي المقياس الوحيد للرفاهة العامة ، وطالما كان من المحتمل تحقيق أكبر قسمة من الرفاهية لأكثر عدد من أفراد المجتمع ، فإن النشاط الحكومي أمر لا مفر منه . ومن الأمثلة على ذلك حماية المستهلكين الذين يعجزون عن حماية أنفسهم ضد جشع المنتجين ، وحماية العجزة ومن يرتبطون بتمتع شخصي دائم ، وحماية أولئك الذين يفرضون رقابة غير مباشرة على ممتلكاتهم كالمستثمرين في الشركات المساهمة . كذلك فإن التدخل الحكومي أمر لا مفر منه في حالة المنظمات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح والمصلحة الذاتية ، كالمعاهد التعليمية أو جمعيات البر أو إدارة المرافق العامة ، أو في حالة القيام بالأبحاث الفنية العلمية في سبيل تحسين وسائل الإنتاج . وفي كل هذه النواحي المختلفة من النشاط الحكومي ، فإن ميل لا يختلف عن سميث في شيء إلا أن الأول يميل إلى التوسع في الوظائف الاقتصادية للدولة لغرض تحقيق الصالح العام ، ولذلك يطلق عليه البعض اسم « الاقتصادي الكلاسيكي الحر » ⁽¹⁾ .

(1) In Robbins' own words : « What distinguishes the classical liberal outlook, as it is exemplified in Mill's work, from the authoritarian system is not a denial of the necessity for state action on the one side and an affirmation on the other, but rather a different view of what kind of action is desirable. The authoritarian has to issue from the centre, or at least from agencies directly controlled from the centre. In contrast to this authoritarian attitude, the classical liberal does not say that the centre should do nothing. But he believes that the attempt to plan from the centre is liable to break down and that no such plan can be a substitute for truly decentralised initiative. The state, he proposes, shall prescribe what individuals shall not do, if they are not to get in each other's way, while the citizens shall be left free to do anything which is not so forbidden. To the one is assigned the task of establishing formal rules, to the other responsibility for specific action.

C. F. L. Robbins. « The Theory of Economic Policy in English Classical Political Economy ».

الفصل الثاني

النظريات القديمة للتطور الاقتصادي (توماس روبرت مالتس واديفريكارو)

يختلف مالتس عن عداء من الاقتصاديين الكلاسيك في معالجته لقوانين التقدم الاقتصادي ، وفي رأيه فان هذه القوانين تتضمن ، لا محالة ، معدلا للزيادة في السكان ورأس المال ، لا يتناسب مع القلة الدائمة في الأراضي الخصبة . والنتيجة الحتمية لذلك هي أن عدد السكان يربو على موارد العيش .

وكان على مالتس أن يهاجم الاشتراكيين في عصره ، وفي مقدمتهم جودوين ، انذى كان يؤمن بمبادئ العدالة والمساواة ، ويمتقد أن المنظمات الاقتصادية الرديئة هي مبعث كل العلل الاجتماعية . لقد اعترض مالتس على هذا الرأي ، وأكد أن الشرور الاجتماعية لا تعزى الى المنظمات الاجتماعية الرديئة بقدر ما تعزى الى القانون الطبيعي الذي ينطوى على ظاهرة السكان .

٢ - ١ نظرية مالتس في التطور

ويبدأ مالتس تحليله لهذا القانون الطبيعي بوضع فرضين أساسيين لبناء نظريته في السكان : أولا أن الطعام لازم وضروري لوجود الانسان ، ثانيا أن العاطفة بين الجنسين هي أيضا لازمة وضرورية ، وستبقى كذلك ما بقى الجنس البشرى . واستطرد مالتس قائلا بأنه منذ أن بدأت معرفتنا بتاريخ الانسانية ، أضحت هذه القوانين قوانين ثابتة متأصلة في طبيعتنا . ومنذ أقدم العصور

التاريخية لم نلاحظ أية تغيرات في هذه القوانين ، ولذلك فليس لنا أن نستنبط أنه قد يعتورها أى تغير في طبيعتها ، فإذا سلمنا جدلا بهذين الفرضين الأساسيين ، فإن قوة السكان أكبر من قوة الأرض في انتاج موارد الطعام اللازمة لحياة الانسان ، وأنه اذا لم توجد أية موانع تحول دون نمو السكان ، فإن انسان يتزايدون وفقا لمتوالية هندسية ، بينما لا تريد موارد العيش الا وفق متوالية عددية . وتبعا للقانون الطبيعى الذى يجعل الطعام لازما وضروريا لحياة الانسان ، فإن هاتين القوتين (أى قوة السكان وقوة الأرض) لابد أن تتعادلا . وهذا يتضمن ، بطبيعة الحال ، وجود بعض الموانع القوية المستديمة التى تحد من نمو السكان ، وتنشأ أصلا من صعوبة الحصول على موارد الطعام .

ويقول مالتس ان المانع النهائى الذى يحد من نمو السكان هو النقص في الطعام الذى ينبعث ، بالضرورة ، من اختلاف النسب التى يزيد بمقتضاها السكان وموارد الطعام ، غير أن هذا المانع النهائى ليس هو المانع المباشر باستثناء حالات المجاعة . ويمكن القول بأن المانع المباشر يتضمن كل العادات التى تجرى عليها المجتمعات الانسانية ، وكل الأمراض التى تتعرض لها ، والتى تبدو أنها تتولد من ندرة موارد العيش ، وأخيرا كل الأسباب الأخرى التى لا تتأثر بندرة الموارد ، سواء أكانت معنوية أم طبيعية ، والتى تميل الى اضعاف وتحطيم قوة الانسان في انتاج الجنس البشرى . ويقسم مالتس هذه الموانع المباشرة ، وهى تلك التى تؤدى الى ايجاد التناسب بين عدد السكان وموارد العيش ، الى قسمين رئيسيين : موانع موجبة وموانع سالبة . ويمكن اجمالها فيما يلى : الرذيلة والبؤس والمانع الأدبى .

وقد عزز مالتس نظريته في السكان بالحقائق المشاهدة في عصره ، اذ وجد انه في كل دولة لا بد أن يكون هناك البعض من هذه الموانع التى تعمل عملها في الحد من نمو السكان ، ومع ذلك ففى معظم المجتمعات لا بد أن يكون هناك دائما ميل من جانب السكان الى الزيادة بمعدل يتجاوز الزيادة في موارد العيش .

وهذا الميل الدائم الطبيعي يعرض الطبقات الدنيا في المجتمع الى اليأس والحرمان ، ويمنع من تحقيق أى تحسين دائم في الأحوال الاقتصادية لأفراد هذه الطبقات .

فاذا ابتدأنا بحالة تكون فيها موارد العيش في أى مجتمع كافية لأن تمتد أفراد هذا المجتمع بما يحتاجون اليه من طيبات الحياة ، فان الحافز الدائم الى تزايد السكان يؤدى الى زيادة عدد الأفراد ، قبلما تزداد موارد العيش . ونتيجة لذلك ، فلا غناص من أن تعيش الطبقات الفقيرة حياة أسوأ مما كانت عليه ، وسوف يبلغ الأمر بالغالبية العظمى منهم الى أن يعيشوا في ضيق بالغ وفقر مدقع وحرمان شديد الوظأة عليهم . وسوف تؤدى زيادة عدد السكان الى زيادة عدد العمال الباحثين عن الأعمال ، وسوف يربو عددهم على المقدار المطلوب من العمل في السوق . ومن هنا لا بد أن يميل سعر العمل الى الهبوط ، بينما تؤدى قلة موارد العيش بالنسبة للمعد المتزايد من السكان الى ارتفاع سعر الطعام في نفس الوقت . وتبعاً لذلك يتحتم على العامل أن يبذل مجهوداً أكبر في أداء العمل ، ويشغل ساعات أطول ، لكي يكتسب من الدخل النقدي نفس ما كان يكتسبه من قبل ، أى قبل هبوط معدلات الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية .

وخلال هذه الفترة المتسمة بركة الحال وضيق ذات اليد ، سوف يضمف للحافز الى الزواج ، كما تصعب اعالة الأسرة والانفاق عليها ، اذا ما أقدم أحد أفراد الطبقات العاملة على الزواج رغم ضف الحوافز اليه ، وسوف يدق الأمر الى أبعد الحدود بحيث يقف تزايد السكان في النهاية كنتيجة طبيعية لذلك . وبينما تؤدى هذه العوامل الاقتصادية داخل النظام الاقتصادي — أى هبوط معدلات الأجور مقرونة بارتفاع أسعار الطعام — الى الحد من نمو السكان كأحد المدلولات الخارجة عن نطاق النظرية الاقتصادية ، فان زيادة المقادير المعروضة من العمل ، وخص أسعاره ، تشجع المنظمين في ميدان الزراعة

على أن يستخدموا عددا من العمال في فلاحة أراضيهم أكبر من ذلك العدد الذي كانوا يستخدمونه قبل حدوث هذا التغير في تلك الكميات الاقتصادية (معدلات الأجور وأسعار الطعام) التي أدت إلى وقف تزايد السكان. كما يؤدي ذلك إلى تشجيع المنظمين على زيادة رقعة المساحة المزروعة من الأرض (الزراعة الخفيفة) فضلا عن استخدام طرق جديدة في الزراعة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية أو غلة الأرض (الزراعة الكثيفة). من ثم نجد، في نهاية الأمر، أن اتباع هذه الوسائل الجديدة في الزراعة، من جانب المنظمين الزراعيين، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة موارد العيش وزيادة تعود بها إلى التناسب مع حجم السكان، كما كان الحال في بداية الأمر. وهنا يشعر العامل ثانية برغد العيش، بدلا من الحرمان وضيق ذات اليد، والعزوف عن الزواج والتناسل. غير أنه حالما تشمر الطبقات العاملة بأنها تنعم بموارد تكفيها شر الحرمان وتكفل لها حياة طيبة — أي حالما تخف حدة القيود التي كانت مفروضة على نمو حجم السكان — فإن أفراد هذه الطبقات سوف يقبلون على الزواج والتناسل. وهكذا نجد أن معدلات الأجور تهبط ثانية، بينما ترتفع أسعار الطعام، أي تتكرر التحركات الأمامية والخلفية للسكان، فتتكرر سعادة وشقاء الطبقات العاملة.

وفي ضوء ما تقدم تبدو، بوضوح، النتائج التي لا مفر منها لآراء «مالتس» التي تنسب التغيرات في حجم السكان إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى الأجور الحقيقية، وهذه النتائج تنطوي على أنه من العبث تحسين أحوال الطبقات العاملة في المجتمع عن طريق أية محاولة لزيادة مستويات أجورها، وهذه النظرة التشاؤمية من جانب مالتس — إن كانت تنطبق على الواقع والحقائق المشاهدة — فإنها لا بد أن تلقى بعض الشك، أو ربما كثيرا من الشك، في القدرة على إعادة سعادة الجنس البشري والابقاء عليه عند مستوى من العيش يحفظ عليه حياة كريمة لائقة^(١).

(1) The Malthusian reasoning, relating changes in the size of population to the level of the real wages of labourers, demonstrates the =

وينتقل مالتس ، بعد ذلك ، من مناقشته لنظريته في السكان ، بالنسبة لآى مجتمع ، الى رسم السياسة الاقتصادية . وينظر مالتس ، في هذا الصدد ، بعين ملؤها الفزع الى كل زيادة في البؤس لا مناص ، بالضرورة ، من أن تترتب على بذل أية محاولات في سبيل تشجيع الزواج ونمو السكان . ويبرز لنا في عرضه لهذه السياسة ظاهرة هامة جدية بالبحث والاهتمام البالغ ، وهى أنه بالنسبة للطبقات الدنيا في المجتمع ، فان قوانين الفقر تنطوى على تشجيع مباشر دائم منظم للزواج ، وذلك بازالة كل شعور بالمسؤولية من جانب أفراد هذه الطبقات ازاء الأطفال الذين ينجبونهم دون أن يتمكنوا من الانفاق عليهم ورد غائلة الجوع عنهم .

ومن ثم فان مالتس يرى أن السبب الرئيسى في الفقر لا يمكن أن ننسبه الى نظام الملكية الخاصة ، الذى قد ينشأ عنه بعض التفاوت في الدخل بين الطبقات الاقتصادية في المجتمع ، بل يجب أن ننسبه الى تلك القوى الطبيعية الكامنة التى تدفع بالانسان دائما الى انتاج الجنس البشرى بمعدل اكبر من معدل الزيادة في موارد الطعام . وهو يرى ، أيضا ، أن الوسيلة الوحيدة ، لتحسين حال الطبقات الدنيا في المجتمع ، ليست في زيادة الدخل الحقيقية لأفراد هذه الطبقات العاملة ، بل في اتباع الموانع الواقية التى تحد من نمو السكان ، فاذا ما حدث ذلك فانه يتضمن ، بطبيعة الحال ، النقص في المعروض من خدمة العمل ، وهذا بدوره يؤدي الى رفع سعر العمل بصفة دائمة . وهذه الوسيلة

= futility of bettering the conditions of the lower classes through any attempted increase in their wages. A pessimistic view as such would cast suspicion upon the possibility of restoring the happiness and felicity of the human race in the present state of society.

C. F. Thomas Robert Malthus, An Essay on The Principle of Population, 1798, Book 1, chapter 1, = Outline of The Principal Argument of The Essay .

التي أسسها بها مالتس ، بصعد محاربة الفقر ، هي ، في رأيه ، واضحة تمام
الوضوح ، من الناحية النظرية ، ولا شك أنه يمكن الاقتناع بها ، إذا ما شبعنا
العمل بأية سلعة أخرى بقل المعروض منها في السوق .

وعلى هذا النحو ، فإن مالتس يعتبر بحق أول اقتصادي يبحث فيما إذا كان
النظام الاقتصادي يتحرك صاعدا وهبوطا ، وفقا لقوانين للحركة تنبعث في
داخله . فضلا عن ذلك ، فإن آراء مالتس في السكان تختلف كلية عما كان يراه
التجاربيون من قبل في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فقد كان بيتي
يعتقد بأن الزيادة في السكان أمر مرغوب من اناحية الاجتماعية ، على أساس
أن هذه الزيادة تنطوي على تزايد الغلة . أما آدم سميث فقد كان يعتقد
أن الزيادة في السكان تعنى ، حقا ، اتساع مجال التخصص ، واتباع مبدأ
تقسيم العمل .

٢ - ٢ النظرية الديناميكية لريكاردو

غير أن ريكاردو قد أقر نظرية مالتس ، واستنتج أن الأجور ، في المدى
الطويل ، لا بد أن تكون ثابتة عند مستوى الكفاف ، حيث أن التفسيرات في
السكان ، على النحو الذي وصفه مالتس في بحثه المشهور ، لا بد أن تحتفظ
بالأجور عند هذا المستوى . ومن ثم فقد استند ريكاردو الى هذه النتيجة الهامة
في بناء نظريته الديناميكية ، وهي نظرية المعدلات المتناقصة للربح والربح
المتزايد (١) .

كما أن المناقشة التي احتدمت بين مالتس وريكاردو حول مشكلة الادخار
قد نشأت نتيجة للظروف التي كانت سائدة ابان ذلك الوقت . لقد كانت الضرائب
مفروضة على القمح المستورد الى إنجلترا ، ولذلك فقد نشأت مشكلة كانت

(1) Dynamic Theory of Falling Rates of Profit and Increasing Rent.

منارا للجدل بين رجال الصناعة من جانب ، وبين ملاك الأراضي من جانب آخر ، وكان ريكاردو منحازا الى جانب الناء قوانين القمح ، اذ كان يعتقد — عن خطأ أو صواب — أن ملاك الأراضي هم ، في العادة ، أفراد خاملون متكاسلون ، وأنهم ينفقون دخولهم ، في أغلب الأحيان ، على الأشياء التي يمكن وصفها بأنها غير منتجة . وعلى النقيض من ذلك ، فإن أصحاب رؤوس الأموال من رجال الصناعة يمتازون بالجد والنشاط والميل الى الادخار ، ولذلك فإن دخولهم المتزايدة توجه دائما الى الادخار والاستثمار . ومع ذلك فإن مالتس قد رفض هذا الرأي ، اذ كان منحازا الى جانب الابقاء على قوانين القمح ، ولكنه لم يكن يعارض الرأي القائل بأن ملاك الأراضي هم ، عادة ، المستهلكون بينما أصحاب رؤوس الأموال هم عادة المدخرون ، ولكنه كان يشك في أن الدخل القومي قد يمكن زيادته نتيجة للزيادة في المدخرات .

ويرى مالتس أن المدخرات تستثمر ، عادة ، في رأس المال الثابت لغرض انتاج سلع الاستهلاك ، وعلى ذلك فإن الزيادة في المدخرات سوف تؤدي ، في النهاية ، الى الزيادة في الناتج من المنتجات النهائية . ومهما يكن من أمر ، فإن الاستهلاك — في رأي المدرسة الكلاسيكية — هو الهدف النهائي لكافة أوجه النشاط الاقتصادي . بيد أنه لا يتسنى لمنتجي المنتجات النهائية أن يقوموا بتصريف أية زيادة في الناتج منها في الأسواق ، ما لم تكن هناك زيادة مناظرة في الطلب الفعال . ولذلك فإن أساس المشكلة هو خلق الطلب الفعال والمحافظة على مستواه ، فلو كان هناك طلب على السلع ، فإن الزيادة في رأس المال سوف يتحقق بالضرورة ، وما علينا اذن الا أن نرفع من مستوى الطلب الفعال ، وسرعان ما تحل مشكلة رأس المال . وهنا فقد نقسأل : أليس هذا الاتجاه الفكري ، من جانب مالتس ، ينطوي ، في الواقع ، على الخطوط الرئيسية لمبدأ المعجل في التحليل الاقتصادي الحديث .

ويستطرد مالتس قائلاً بأننا قد نجد في الحياة الواقعة أن بعض البلاد قد تتوافر لها الموارد الطبيعية والأراضي الخصبة الواسعة ، ومع ذلك فإن شعوب

هذه البلاد تعيش ، في الواقع ، وهي ضالعة في الفقر ، ولا تحظى الا بمستوى منخفض من المعيشة . ويفسر لنا مالتس سبب تأخر هذه الشعوب ، اذ يعزوه الى أنها متخاذلة خاملة ، وأن عاداتها وطرق حياتها هي على النحو الذي يجعلها تقنع بالضروريات فحسب ، وأن مستوى معيشتها منخفض الى الحد الذي يجعل الطلب الفعال منخفضا كذلك . ولو زاد الطلب الفعال في هذه البلاد المتخلفة بأية وسيلة أو سياسة حكيمة ، فسوف يزداد انتاج السلع ، كما أن هذه الزيادة سوف تناظرها زيادة تلقائية في الادخار والاستثمار .

٢ - ٢ قصور الطلب الفعال جوهر المشكلة الاقتصادية عند مالتس

وينتقل مالتس ، بعد ذلك ، الى مناقشة الوسائل التي يمكن بها دعم الطلب الفعال ، وهنا يوصى بالتوسع في الأسواق الداخلية والخارجية . وبالنسبة للأسواق الداخلية فأفضل وسيلة ، في نظره ، هي زيادة عدد المستهلكين غير المنتجين زيادة كافية ، مثال ذلك ملاك الأراضي والموظفين المدنيين والخدم .

ولهذا السبب فهو يعارض تكتل الأراضي في وحدات كبيرة . وإذا ما تجزأت هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة ، فسوف يكون هناك عدد كبير من ملاك الأراضي ممن يكونون جزءا كبيرا من الطلب على ناتج الصناعة . وتبعاً لذلك فإن زيادة عدد الملاك ، عن طريق تغيير الاطار القانوني في المجتمع ، سوف تؤدي الى زيادة الطلب الفعال ، وهذا يؤدي بدوره الى زيادة مقدار الانفاق على الاستهلاك ، ويرفع مستوى التوظيف وحجم الدخل القومي .

وتبعاً لهذا الجدل ، فإن مالتس يجذب فكرة الدين العام ، اذ يرى أنه يؤدي وظيفة هامة في دعم الطلب الفعال . فلو فرضت ضريبة على الانتاج لغرض تدبير الموارد اللازمة لدفع الفائدة عن الدين العام ، ثم انتقلت حصيلتها هذه الضريبة الى حملة السفقات الحكومية ، أولئك الذين كان يعتبرهم مالتس

مستهلكين غير منتجين ، فان ذلك الاجراء الضريبي سوف يؤدي الى زيادة الطلب
الفعال . أما اذا ألغى الدين العام فجأة ، فان هذا بدوره سوف يؤدي الى
بطالة واسعة النطاق ، مترتبة على النقص في الطلب . وعلى ذلك ففي عمر
مالتس ، كانت فكرة المحافظة على مستوى عال من التوظيف منطوية على نقل
الدخل من العمل المنتج الى العمل غير المنتج ، أما في أيامنا هذه ، فان السياسة
المتبعة هي نقل الدخل من طبقة الأغنياء الى طبقة الفقراء لغرض الزيادة في
القوة الشرائية في أيدي المستهلكين كوسيلة لتحقيق التوظيف الكامل . وبعبارة
أخرى فان مالتس كان يحجز نقل الدخل من طبقة الرأسماليين الى طبقة ملاك
الأراضي المستهلكين بغية زيادة الطلب الفعال . وهو ، اذ يعبر عن هذا الرأي ،
انما يعارض فكرة ريكاردو في نقل الدخل من طبقة ملاك الأراضي الى طبقة
الرأسماليين لغرض زيادة الادخار والاستثمار .

٢ - ٤ قانون الأسواق عند جان بابتيست ساي

غير أن جان بابتيست ساي يمثل اتجاها فكريا متعارضا مع مالتس ، وهو
يرى ، في بحثه المشهور ، أن اعتقاد مالتس بالافراط العام في الانتاج وقصور
الطلب هو اعتقاد خاطيء^(١) . وفي رأيه أن هذا لمن يتحقق ، ذلك أن أية عملية
بيع هي ، في ذات الوقت ، عملية شراء ، وفي ميدان الانتاج فان الناس يخلقون
طلبا على السلع الأخرى . ويبدو أن فكرة ساي هي تطور لتعاليم الفيزيوقراطيين
التي تنطوي على أنه في عمليات الشراء والبيع تتم المبادلة بين السلع والسلع .
كما يتضح أن جدله ينفى ، أساسا ، على افتراض أن التبادل هو ، في الواقع ،
عملية « مقايضة » ، غير أن استخدام النقود قد ينطوي على كثير من التعقيدات
والفواصل الزمنية التي قد تطمس معالم الحقيقة . ان النقود لا تؤدي

(1) C. F. Jean Baptiste Say, « A Treatise on Political Economy, Book 1, Chapter 15, « Of the Vent or Demand for Products ».

الوظيفة نقدية في أية عملية من عمليات التبادل المزدوج ، وعندما تقتضى العملية ، فسوف نجد ، دائماً ، أن المبادلة قد تمت ، في الواقع ، بين نوع من الفاتح وبين نوع آخر (١) .

وتبعاً لرأى ساي ، فإن السلعة ، بمجرد إنتاجها ، تخلق سوقاً لسلع أخرى ، تتساوى في قيمتها مع قيمة هذه السلعة المنتجة . وبينما ينتهي المنتج من إنتاج سلعته ، فإنه يصبح متلفاً إلى بيعها في الحال ، خوفاً من تلاشي أو نقص قيمتها في يديه . وبينما يبيع السلعة ، ويحصل على ثمنها نقوداً ، فإنه يصبح متلفاً كذلك إلى التخلص من هذه النقود ، لأن قيمتها هي الأخرى عرضة للتغير . ولكن الطريقة الوحيدة التي بواسطتها يمكن التخلص من النقود هي شراء سلعة أو أخرى ، ومن ثم فإن مجرد إنتاج سلعة معينة يخلق الطلب على سلع أخرى .

وقد أدى هذا التحليل إلى أن يستخلص ساي النتائج الأساسية الآتية :

١ . في كل مجتمع ، كلما زاد عدد المنتجين وكلما تنوعت منتجاتهم ، زادت وتنوعت فرص البيع لهذه المنتجات .

٢ . إن كل فرد في المجتمع لا بد أن يولي جل اهتمامه بالرخاء العام لكل الأفراد الآخرين ، كما أن نجاح فرع من فروع الصناعة ينهض بكل الفروع

(1) According to say, a product is no sooner created than it, from that instant, affords a market for other products to the full extent of its own value. When the producer has put the finishing hand to his product, he is most anxious to sell it immediately, lest its value should vanish in his hands. Nor is he less anxious to dispose of the money he may get for it, for the value of money is also perishable. But the only way of getting rid of money is in the purchase of some product or other. Thus the mere creation of one product immediately opens a demand for other products.

الأخرى للصناعة . ان نجاح دولة في الزراعة هو حافظ لرخائها التجارى والصناعى ، كما أن ازدهار أحوال الصناعة والتجارة يعود بالفائدة على الزراعة .

٣ . ليس هناك من ضرر يلحق بالصناعة القومية والانتاج من شراء واستيراد السلع من الخارج ، حيث أنه لا يمكن شراء أية سلعة من المنتجين الأجانب الا بالمنتجات المحلية التى نجد لها أسواقا عالمية .

٤ . وأخيرا فإن تشجيع الاستهلاك فحسب لا يعود بالنفع على الاقتصاد القومى ، ذلك أن المشكلة تنطوى على إيجاد الوسائل للاستهلاك ، وليس على إيجاد الرغبة فى الاستهلاك . ان الانتاج وحده هو الذى يزدودنا بهذه الوسائل ، ومن ثم فإن هدف الحكومة الصالحة هو تشجيع الانتاج ، أما هدف الحكومة الفاسدة فهو تشجيع الاستهلاك .

ان آراء ساي ، فى هذا الصدد ، تتفق مع آراء ريكاردو الذى يمثل المدرسة الكلاسيكية ، اذ تتضمن هذه الآراء أن الطلب الفعال والتوظيف الكامل للموارد يتحققان ، فى العادة ، باستثناء بعض الظروف الطارئة التى تنطوى على بعض الاختلال الوقتى فى أسواق السلع . أما موقف مالتس فإنه مختلف تماما عن موقف ساي وريكاردو ، وبغض النظر عن الحجج المنطقية التى أتى بها فى كتابه ، فإن الحقائق التاريخية ، فى حد ذاتها ، تؤيد نظرية مالتس ، وتدحض نظرية ساي فى أن العرض يخلق الطلب عليه . ان تكرار وتزايد حدة البطالة - وبخاصة فى الثلاثينيات - قد أدت الى الاهتمام البالغ بالدورات الاقتصادية ، وباتجاه جديد فى الفكر الاقتصادى يرتبط باسم جون ماينارد كينز . ان هذا التطور الفكرى فى النظرية الاقتصادية يعتبر خروجاً على التقليد الكلاسيكى ، كما يمثل قانون ساي فى الأسواق . كما أن البعض من الاقتصاديين يعتقد أن مالتس كينزى ، أو أن كينز مالتسى (١) .

(١) راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٢٢٥ وما بعدها .

الفصل الثالث

التطور الاقتصادي في ظل النظام الحر

تقوم فلسفة النظام الرأسمالي ، أي نظام الاقتصاد الحر ، على ركائز ثلاث وهي : الحرية ، والفردية ، والتوافق التلقائي بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة ، ويستلهم هذا النظام مبادئه في أمور ثلاثة : الملكية الخاصة ، وحافز الربح ، والحرية الاقتصادية . هذا هو النظام الطبيعي الذي يصدر عن الميول الطبيعية للإنسان ، إذ ينزع بطبيعته إلى تملك الأشياء ، وإلى الحصول على المكسب المادي أو الربح من ممارسة نشاطه ، وإلى التحرر من أية قيود تفرض على هذا النشاط ، وهو إذ يحقق بذلك مصلحته الذاتية ، فإنه يحقق في نفس الوقت مصلحة الجماعة . وكما عبر عن ذلك آدم سميث ، فإن الإنسان تحركه « يد خفية » إلى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده ، إذ يحقق مصالح الجماعة ، بدرجة أكبر مما لو كرس جهوده ووقته لخدمة الجماعة ، لو أنه عكف على رعاية شئونه الخاصة . بل ذهب الكتاب الاقتصاديون الكلاسيك ، أنصار المذهب الحر ، إلى القول بأنه إذا كان هذا النظام الطبيعي لا ينتج آثاره الطيبة في بعض الأحيان ، فمرد ذلك إلى تدخل الأنظمة الوضعية في سيره التلقائي الترتيب ، ومن ثم فإن النظام الطبيعي يفوق أي نظام آخر من صنع الإنسان .

٣ - ١ الحرية الاقتصادية والمنافسة وجهاز الائتمان

وإذا كان النظام الرأسمالي ، في صورته التقليدية ، يتميز بحرية تملك الأفراد لكل من سلع الاستهلاك وبيع الانتاج والانتفاع بذلك التملك কিমা

يشاعون^(١) ، وكان الربح هو الحافز الشخصي الذي يحث رجال الأعمال والمنظمين على المجازفة برعوس أموالهم في المشروعات ، وهو الجزء الذي يحظون به في دأبهم على العمل المتواصل وفي استخدامهم للعقل والمنطق توصلا إلى القرارات التي تؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل ، فإن الحرية الاقتصادية - إلى جانب الملكية الخاصة وحافز الربح - هي مظهر ثالث من مظاهر انرأسمالية . وهنا لا بد أن يثور تساؤل هام : ماذا تعنيه الحرية الاقتصادية ؟ وما هو مضمونها في السلوك الانتاجي والاستهلاكي لأفراد المجتمع ؟ وما هو المنظم التلقائي لهذا السلوك ؟

إن الحرية الاقتصادية تعني أن الدولة لا تتدخل في نشاط الأفراد في الميدان الاقتصادي ، ووفقا لهذا المبدأ فإن المنظمين وأصحاب رعوس الأموال يستطيعون أن يبدأوا مشروعاتهم الاقتصادية وهم يعمدون عن تدخل الدولة أو توجيهها ، فهم أحرار في طرق استثمارهم للأموال ، وفي إنتاجهم للسلع والخدمات ، وفي تحديد الشروط التي يشترطون على أساسها ما يحتاجون إليه من آلات أو موارد أو عمل . كما أن مبدأ حرية الإنتاج يقليله ، من جهة أخرى ، مبدأ حرية الاستهلاك ، فلا يمنع فرد من التصرف في دخله كما يشاء ، ولختيار نوع السلع التي ينفق عليها هذا الدخل .

أما مضمون مبدأ الحرية الاقتصادية في السلوك الانتاجي والاستهلاكي لأفراد المجتمع ، فهو أنه طالما يتمتع الأفراد بهذه الحرية في المجال الاقتصادي ،

(١) ومع ذلك لا يشترط أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة ، فقد تمتلك الدولة أو الهيئات المحلية جانباً من هذه الأموال . كما يحق للدولة ، أيضاً ، أن تنزع ملكية الأفراد الخاصة ، إذا تعارضت هذه الملكية مع المصلحة العامة . إذ أن حق الملكية الخاصة يستبد من سلطة المجتمع نفسه . وهو بدوره يمنحه للأفراد ، ولذلك فإن المجتمع يستطيع أن يتحكم في هذا الحق في حدود المصلحة الاجتماعية . قد تفرض الدولة ، مثلاً ، حداً أعلى للملكية الأرض الزراعية ، وقد تسن القوانين التي تحول دون تراكم الدخول والثروات في أيدي قليلة ، ولا يغير ذلك من جوهر النظم .

فإنهم يتنافسون ، بطبيعة الحال ، غيما بينهم سعياً وراء الكسب المادى بدافع من المصلحة الذاتية . ومن ثم فإن التلازم أمر طبيعى بين الحرية الاقتصادية وبين المنافسة ، سواء فيما بين المنتجين أو فيما بين المستهلكين . إن المنتجين يتنافسون فى زيادة الانتاج وتحسينه ، والسعى الى ابتكار أفضل أساليب الانتاج ، ثم الى كسب الأسواق من أجل تصريف السلع المنتجة ، وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الأرباح كهدف أساسى لهذا النشاط الإنتاجى . وكما تقوم المنافسة بين المنتجين ، فإنها تقوم كذلك بين عناصر الانتاج ، حيث يستطيع الاستغناء ببعضها عن البعض الآخر ، بمعنى إحلال عنصر إنتاجى محل عنصر إنتاجى آخر فى انتاج سلعة ما ، وهو ما يعبر عنه فى التجليل الاقتصادى « بالاحلال فى الإنتاج » . ولا يخلو جانب المستهلكين من المنافسة أيضا ، إذ يتنافسون فيما بينهم ليفوزوا بالسلع التى يحتاجون إليها . ومع ذلك ، فالحرية الاقتصادية ليست مطلقة فى النظام الرأسمالى ، فقد تتدخل الدولة لتجد من هذه الحرية على أساس تحقيق أقصى منفعة للمجتمع ، فقد تفرض نوعا من الحماية لصالح الطبقة البهائم كوضع حد أدنى للأجور يلتزم به رجال الأعمال . ومن ناحية أخرى فقد ترد بعض القيود على المنافسة ، وذلك عندما تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى تخفيفا لمساوىء المنافسة فى بعض الأحوال ، مثل مشروعات المرافق العامة التى تبنى فيها مساوىء المنافسة على مساوىء الاحتكار ، الأمر الذى يدعى الدولة الى احتكار هذه المشروعات ، أو مثل قيام بعض الحالات التى يتفق فيها المنتجون على أوضاع احتكارية من شأنها تحديد حجم الانتاج ، أو التحكم فى أسعار المنتجات ، أو الاتفاق على توزيع أسواق تصريف السلع . ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تغير من أسس النظام الرأسمالى .

وأما المنظم التلقائى لسلوك الأفراد كمنتجين ومستهلكين فهو « جهاز الأمان » ، إذ نرى فى هذا الجهاز القوة الحقيقية الفعالة والموجهة للنشاط الاقتصادى بصورة تلقائية ، دون ما حاجة الى تدخل الدولة ، والمرأة التى تنقل رغبات المستهلكين الى المنتجين ، والأداة التى تحقق التوازن بين العرض والطلب ، عرض السلع المنتجة والطلب عليها فى أسواق هذه السلع . هذه هى

الصورة النظرية للنظام الرأسمالى ، كما نمج خيوطها الكتاب الكلاسيك
الأوائل ، دعاة المذهب الحر (١) .

٢ - ٣ الصورة المشرقة الرأسمالية في الفكر الكلاسيكى

ويجدر بالذكر هنا أن الاقتصاد الكلاسيكى انظرى ، في إطاره الرأسمالى ،
كان يستبعد البطالة ، كما كان يستبعد الاحتكار . إذ كان الكتاب الكلاسيك
يؤمنون بأن الحالة السائدة في المجتمع الاقتصادى هي حالة التوظيف الكامل
للموارد ، وأن أية بطالة قد تنشأ هي بطالة عارضة مؤقتة سرعان ما تزول بخفض
مستوى أجور الطبقات العاملة (٢) .

وثمة اعتباران دعيّا الى تفاؤل الاقتصاديين الكلاسيك حول الصورة
المشرقة للرأسمالية ، تلك الصورة التي تستبعد الاحتكار كما تستبعد البطالة .
الاعتبار الأول أن الحرية الاقتصادية للأفراد في سلوكهم الاقتصادى ، انتاجا
كان أو استهلاكاً ، لا بد أن تنطوى على قيام المنافسة فيما بين المنتجين من جانب
وفما بين المستهلكين من جانب آخر ، وبخاصة أن الطابع المميز لمؤسسات
الأعمال في عصر الكلاسيك هو شركات الأشخاص ذات الأحجام الصغرى التي
قلما يبرز فيها العنصر الاحتكارى . وفي مثل هذه الظروف التي عاصرها
الكلاسيك ، فليس من المتصور لديهم أن يظهر الاحتكار الى حيز الوجود الفعلى
في صورة أو أخرى .

(١) يختلف البعض مع الكتاب الكلاسيك في تلقائية عمل جهاز الأمان ، إذ ينعون
عليه أن الواقع العملى يبنىء عن وجود عوائق قد تحول ، في بعض الأحوال ، دون
تحقيق التوازن التلقائى المنشود من ناعلية هذا الجهاز ، ومن ذلك ، على سبيل
المثال ، عدم مرونة تنقل عناصر الانتاج كشرط أساسى لتحقيقه .
(٢) ولعل الدافع الى هذا الاعتقاد أنه لم تظهر بعد ، في عصر الكلاسيك ، قوة
ونفوذ النقابات العمالية الى الحد الذى يمكن معه لهذه النقابات ابداء المقصومات
الإيجابية للخفض في مستويات الأجور من جانب رجال الأعمال .

أما الاعتبار الثاني فهو اعتقاد الكلاسيك بصحة « قانون الأسواق » السابق الإشارة إليه ، ذلك القانون الذي نادى به جان بابتيست سائى ، أحد أعلام المدرسة الكلاسيكية الفرنسية ، ووفقا لهذا القانون ، فإن « العرض يخلق الطلب عليه » . ومن هنا كان الكلاسيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة فى العرض على الطلب ، لأن كل عرض يقابله طلب بنفس القدر . بمسألة أخرى فإن كل سلعة معروضة فى السوق تخلق الطلب الخاص بها ، وكل طلب يتراءى فى السوق ينتج العرض اللازم له . وما دام الأمر كذلك ، فلا يمكن أن يحدث إفراط عام فى الانتاج بمعنى الزيادة انعمامة فى العرض على الطلب ، أو إفراط عام فى الاستهلاك بمعنى الزيادة العامة فى الطلب على العرض . وفى مثل هذا الوضع فلا يمكن أن تحدث البطالة فى صورتها العامة ، وإن حدثت فهمى بطالة عارضة مؤقتة من اليسور القضاء عليها بأن يعتمد المنظومون ورجال الأعمال الى خفض مستوى الأجور كما سبق البيان .

وهنا لا بد أن يثور تساؤل هام : هل تحقق فعلا ، فى الحياة العملية ، مثل هذا التصور النظرى للمبادئ العامة للنظام الرأسمالى وصورته المشرقة كما قدمها الفكر الكلاسيكى النظرى ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل تدعو ، بالضرورة ، الى الرجوع الى التاريخ الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى بوجه عام ، بغية التعرف على مسارات تطور النظام الرأسمالى ، وعلى المدى الذى بلغه هذا النظام ، أبان مراحل تطوره ، فى الحفاظ على مبادئه العامة وصورته المشرقة كما أبرزها الكتاب الكلاسيك .

٣ - ٣ مراحل التطور التاريخى للنظام الرأسمالى

يرى وارنر سمبارت^(١) أن المجتمعات الرأسمالية قد مرت ، فى الواقع ، بثلاث مراحل : مرحلة الرأسمالية البدائية ، ومرحلة الرأسمالية المزدهرة ، ومرحلة الرأسمالية المتدهورة .

(١) وارنر سومبارت (١٨٦٣ - ١٩٤١) أستاذ الاقتصاد بجامعة برلين (١٩١٧) ، وأحد كتاب المدرسة الألمانية ، وله مؤلف بعنوان « تاريخ الرأسمالية » .

(أ) مرحلة الرأسمالية البدائية

وتبدأ هذه المرحلة من القرن الخامس عشر وتنتهي بمنتصف القرن الثامن عشر ، حيث كانت الرأسمالية الغربية لا تزال مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة . وكانت الزراعة لا تزال تحتل مكان الصدارة ، والمشروعات لا تزال يغلب عليها طابع الحجم الصغير . وبينما كان يغلب على صاحب المشروع الطابع الحرفي ، كان يغلب على الأيدي العاملة الطابع الريفي . كما كانت « الصناعة المنزلية » تلعب دورا هاما ، بمعنى أن صاحب المشروع يسلم لعماله المواد الأولية ، فيقومون بصنعها في منازلهم ، وعلى ذلك فلم تكن ثمة تجمعات عمالية داخل المشروع الواحد . أما عن الفن الإنتاجي في هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية فقد كان بدائيا ، ويعتمد ، أساسا ، على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة . ومن سمات هذه المرحلة ، أيضا ، ارتباط العامل وصاحب العمل بروابط شخصية كذلك التي كانت سائدة في ظل النظم الحرفي . ومن سمات هذه المرحلة كذلك أنه لم يكن ثمة وجود للبنوك ، أو أسواق للقرود ، أو أسواق رأس المال في معناها الحديث . كما كانت الدولة تتدخل ، في بعض الأحيان ، لتقييم المشروعات الصناعية ، وتديرها بنفسها ولحسابها الخاص (١) .

(ب) مرحلة الرأسمالية المزدهرة

وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر ، أي منذ بداية الثورة الصناعية ، وتنتهي بالحرب العالمية الأولى . وفي غضون تلك الفترة ، وصل النظام إلى ذروته من حيث التطور السريع ، وزيادة القوى الانتاجية ، واتساع الأسواق ، وتقدم الفن الإنتاجي ، وتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة ، وتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأصحاب الأعمال . كما أصبحت العلاقة بين المتعاملين في السلم « علاقة لاشخصية » يحكمها الأسس المادية البحتة ،

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ و ٦٣ .

وينتشر الشكل المساهم للشركات ، وتصبح عقود العمل جماعية . ويقوم الائتمان على أسس موضوعية موحدة ، لا على اتصالات شخصية . وتتداول القيم المنقولة - الأسهم والسندات والأوراق التجارية - في نطاق أسواق منظمة . ويكتمل الجهاز المصرفي ، وتخرج البنوك المركزية الى حيز الوجود ، وتظهر المؤسسات المالية والتأمينية لتلعب دورها في سير النظام الرأسمالي ابان تلك الفترة (١) .

(ج) مرحلة الرأسمالية المتدهورة

وتبدأ هذه المرحلة من حيث تنتهى مرحلة الرأسمالية المزدهرة ، وتتميز بانتشار المشروعات الحكومية ، وتدخل السلطات العامة لتخفيف حدة الكساد والبطالة والأزمات الاقتصادية . كما تتميز بانتشار ألوان عديدة من التنظيمات الاحتكارية ، وتزايد نفوذ النقابات العمالية ، واستخدام أسلحة الاضراب وغيرها لتحسين أحوال الطبقات العاملة ، فضلا عن تزايد نفوذ العمال داخل المشروعات وفي الحياة العامة . وبالخلاصة أن هذه المرحلة يشوبها القلق الاجتماعى وفقدان النظام الاقتصادى لقوة الدفع الذاتية المميزة للمرحلة السابقة .

ولا جدال أن النظام الرأسمالى قد حقق ارتفاعا كبيرا فى الانتاج الصناعى ابان فترة الثورة الصناعية التى حفلت بالكثير من الاكتشافات والاختراعات ، كما حقق قدرا من الرخاء والتقدم الاقتصادى الذى كانت تدعمه مستعمرات الدول الرأسمالية ، فى ربوع آسيا وأفريقيا والعالم الجديد ، بمنجاتها الأولية وبأسواقها المفتوحة لمنتجات الصناعة الغربية . لقد كان نجاح هذا النظام ، إذن ، وليد ظروف تاريخية كانت مواتية له . « ورغم ذلك النجاح الذى تجلى فى المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية ، ورغم أن الرأسمالية كنظام اقتصادى كانت أفضل بكثير من النظام الذى سبقه وهو النظام الاقطاعى ، فقد انطوى ، فى

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

تطبيقه العملى ، على بعض المآخذ تجعله يخفق فى تحقيق مطالب الإنسانية على الوجه المنشود »^(١) . ومن أبرز مآخذ الرأسمالية — كما كشفت عنها الممارسات العملية — الأزمات الاقتصادية ، والبطالة ، والاحتكار ، والتفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول .

٢ — ١ اتجاهات الرأسمالية الحديثة

وفى ضوء الممارسات العملية ، فإن النظام الرأسمالى ، منذ أوائل القرن العشرين ، يكشف عن أربعة اتجاهات رئيسية تشكل ملامح الرأسمالية الحديثة لما أدخلته عليها من تحولات عميقة . وتتمثل هذه الاتجاهات فى محاولات تهذيب الرأسمالية فى إطار دولة الرفاهة ، والنمو الموسع فى صناعة الخدمات فى مرحلة ما بعد التصنيع ، وانعدام حافظ الربح فى قطاع عريض من الاقتصاد القومى ، وغلبة « الديمقراطية الاقتصادية » فى المؤسسات الكبرى^(٢) .

(١) محاولات تهذيب الرأسمالية فى إطار دولة الرفاهة

لقد ذكرنا آنفا أن الأزمات الاقتصادية ، والبطالة ، والاحتكار ، والتفاوت فى توزيع الثروات والدخول تشكل مساوئ الرأسمالية فى العصر الحديث . وكان من أثر كل هذه المساوئ أن تدخلت الدولة فى محاولة لمعالجتها ، فأصدرت التشريعات الهادفة الى تنظيم الاحتكار وفرض الرقابة عليه ، وتملكت الدولة كثيرا من المرافق العامة وأدارتها لصالح المجموع . بل ان الدولة ذهبت فى تدخلها ، فى بعض الأحيان ، الى حد تأميم بعض الصناعات والمؤسسات الحيوية فى الاقتصاد القومى لصالح المجموع ، كما حدث فى المملكة المتحدة

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ .

(٢) راجع بالتفصيل مؤلف وليام اتشباين بعنوان « قراءة فى الفكر السياسى » .

مثلا ، عندما تولى حزب العمال الحكم في أعقاب الحرب العالمية الثانية • فضلا عن ذلك ، فقد أصدرت الدولة التشريعات الاجتماعية للحد من خطر البطالة ، والحد من استغلال أصحاب الأعمال للعمال ، وأصدرت كذلك التشريعات الضريبية الهادفة الى تحقيق عدالة توزيع الثروات والدخول • هذا اضافة الى قيام الدولة بمعالجة الأزمات الاقتصادية من خلال امتصاص البطالة عن طريق التوسع في المشروعات العامة ، ومنح حوافز للاستثمار عن طريق خفض أسعار الفائدة عن القروض الممنوحة لرجال الأعمال ، وخفض أسعار الضرائب على عوائد الاستثمار ، والتوسع في قروض الاسكان ، وغير ذلك من التدابير التي تستطيع الحكومة اتخاذها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي دون تغيير أسس النظام الرأسمالي •

وهكذا يعتقد أنصار النظام الرأسمالي أن تهذيب الرأسمالية يعتبر بمثابة خطوة كبرى نحو تحقيق « دولة الرفاهة » التي تقوم على مبدئين أساسيين : العدالة الاجتماعية في انطوائها على أن لكل عضو في المجتمع الحق في التمتع بالحد الأدنى من الحياة الانسانية الكريمة ، والعمالة الكاملة التي ينبغي أن تكون في مقدمة الأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها • كما يعتقد أنصار « دولة الرفاهة » في المجتمع الرأسمالي المتقدم أنه من الممكن تحقيق هدف العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة دون اللجوء الى التأمين على نطاق واسع ودون تغيير أسس النظام الرأسمالي •

ويضرب انشتاين ، أحد الكتاب المعاصرين ^(١) ، مثلا على محاولات « تهذيب الرأسمالية » بما حدث من كساد عظيم في الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٣ ، وما كان له من أثر في ترزعق الايمان بالمبدأ التقليدي في النظام الرأسمالي ، ألا وهو مبدأ الحرية الاقتصادية الذي ينطوى على أن اختلال التوازن السوقى لا بد أن يعقبه توازن جديد دون الحاجة الى تدخل

(١) المرجع السابق .

خارجي بعيدا عن نطلق السوق • اذ عندما بلغ الاقتصاد الأمريكي مرحلة فقد فيها واحد من كل أربعة مواطنين عمله ، وأصبح المزارع عاجزا عن بيع محاصيله بأسعار معقولة ، وأخذت أعداد متزايدة من المنشآت في مختلف ميادين الأعمال تشهر -افلاسها- ، أو لا تستطيع دفع أجور العاملين فيها ، أو تحقيق أرباح للمساهمين ، كلان لا مخلص من تدخل الدولة لاستعادة التوازن في السوق الأمريكي المضطرب • « وهذا ما فعله الرئيس فرانكلين روزفلت في فترة رئاسته الأولى عام ١٩٣٣ حين أعلن سياسة « النيوديل » التي لم تكن في الواقع مبادئ اقتصادية ، أو فلسفة محددة سلفا يجري فرضها على الشعب الأمريكي ، بقدر ما كانت سلسلة من تدابير الطوارئ التي تغالج مشكلات عملية ملحة » •

ومن تلك القوانين التي تتدرج تحت سياسة « النيوديل » قانون التعديل الزراعي الذي يسمح للمزارعين برفع أسعار محاصيلهم بما يمكنهم من شراء المنتجات الصناعية ، وقانون علاقات العمل القومي الذي نظم العلاقة بين العمل والإدارة لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ، وقانون التأمين الاجتماعي ضد مخاطر العجز والبطالة والشيخوخة ، وقانون الرعاية الطبية الذي يوفر العلاج المجاني لفسير القادرين ، وقانون التعليم الابتدائي والثانوي الذي يكفل المساعدات الحكومية المباشرة للمدارس في الأحياء الفقيرة • وإذا كانت سياسة « النيوديل » تعتبر بداية تطور دولة الرفاهة في الولايات المتحدة ، فإن هذا التطور يعد جزءا من تيار عالمي يدعو لوضع الاقتصاد في خدمة حاجات الإنسان ورفاهته • « ومع ذلك فإن دولة الرفاهة لم تؤد بالطبع الى تحقيق العدالة الكاملة والحرية للجميع ، ولكنها لم تؤد أيضا بالتأكيد - كما كان يتنبأ خصومها في الثلاثينيات - الى مجتمع قمعي تسود فيه السلطوية والشمولية » (١) .

(١) المرجع السابق •

(ب) النمو الموسع لصناعة الخدمات^(١)

وثمة ظاهرة أخرى من الظواهر المصاحبة للرأسمالية الحديثة ، وهي النمو الموسع لصناعة الخدمات وظهور طبقة « ذوى الياقات البيضاء » . إذ يمكن أن نميز مرحلتين متعاقبتين من النمو الصناعى فى ظل النظام الرأسمالى : فى المرحلة الأولى يأخذ أفراد الطبقة العاملة الصناعية فى التزايد المستمر على حساب الحرفيين والفلاحين وغيرهم من أفراد الجماعات الاقتصادية المهدمة ، الباحثين عن الأعمال فى المصانع والمناجم الآخذة فى التوسع والازدهار . بيد أنه فى مرحلة متقدمة من النمو الصناعى تعقب المرحلة الأولى ، تبدأ الطبقة العاملة الصناعية فى الانكماش النسبى ، فتتزايد أعداد هذه الطبقة بصورة مطلقة ، ولكن أهميتها النسبية (أى بالنسبة لقوة العمل الكلية) تتضاءل تدريجياً . مثال ذلك أن حجم الانتاج الصناعى وعدد العمال الصناعيين فى الولايات المتحدة قد حققا زيادة كبيرة منذ مطلع القرن العشرين ، ومع ذلك فإن نسبة العمالة الصناعية الى قوة العمل الكلية قد تناقصت عما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر .

وفى هذا الصدد ، تشير بعض الإحصاءات الى أنه فيما بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٧٧ كان الاتجاه العام ، على مستوى الصناعة ، أن تحول عدد مترابدين من

(١) درج الإحصائيون على تقسيم الصناعات الى ثلاثة أقسام فى دراساتهم التحليلية للتطور الاقتصادى : صناعات « أولية » تضم أنشطة الزراعة والمناجم والمحاجر وتتضمن انتاج المواد الأولية والغذائية اللازمة لمعطيات الانتاج التالية ، والصناعات « الثانوية » وتضم الصناعات التحويلية التى تستخدم منتجات الصناعات الأولية كمادة خام فى انتاج منتجاتها النهائية التى تصبح قابلة لأغراض الاستهلاك النهائى ، والصناعات « الثلاثية » التى تنتج الخدمات . وأهمية هذا التقسيم الثلاثى للصناعات أنه يكشف عن مدى التطور الاقتصادى فى المجتمع . فى المجتمعات المتخلقة تكون الأهمية النسبية للصناعات الأولية ، أما فى المجتمعات المتقدمة فالأهمية النسبية للصناعات الثانوية والثلاثية . بل كلما أضعفت الدولة فى التقدم الاقتصادى ، زادت الأهمية النسبية للصناعات الثلاثية أى الخدمات .

العمال الصناعيين الى عمال خدمات • كما زاد حجم العمالة الكلية في الاقتصاد الأمريكي بنسبة ٢٥ ٪ خلال نفس الفترة ، ولكن في الوقت الذي زاد فيه عدد العمال الصناعيين « ذوى الياقات الزرقاء » بنسبة ٢٥ ٪ ، فان عدد عمال الخدمات « ذوى الياقات البيضاء » قد زاد بنسبة ١٠٠ ٪ •

ويمكن تفسير هذا النمو الموسع لصناعة الخدمات بعاملين أساسيين • أما العامل الأول فهو التقدم الكبير في تكنولوجيا الانتاج ، وما استتبع ذلك من التوسع المطرد في ادخال الصناعة الآلية كأسلوب فنى مستحدث في الانتاج انسلمى ، يعتمد على احوال الآلات محل العمال في أداء نفس عمليات صنع السلعة ، الأمر الذى أدى الى الارتفاع الكبير في الانتاجية الصناعية ، وتناقص الحاجة الى العمال « ذوى الياقات الزرقاء » ، كما هو الحال في صناعة الصلب وصناعة الفحم وصناعة السيارات مثلا •

وأما العامل الثانى ، الأكثر أهمية فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة في عدد العمال « ذوى الياقات البيضاء » ، فهو أن معدل نمو العمالة في المشروعات المنتجة للخدمات أسرع بكثير من معدل نمو العمالة في المشروعات المنتجة للسلع المادية • وتشير الاحصاءات المتاحة ذات العلاقة الى أنه فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٧ ارتفع العدد الاجمالى للعاملين في الولايات المتحدة ، من ٦٠ الى ٨٩ مليون مشتغل ، الا أن حوالى ٨٠ ٪ من هذه الزيادة (أى ٢٩ مليون مشتغل) هم من « ذوى الياقات البيضاء » الذين ارتفع عددهم من ٢٢ مليون مشتغل عام ١٩٥٠ الى ٤٥ مليون مشتغل عام ١٩٧٧ • وترجع هذه الزيادة في عدد المشتغلين من ذوى الياقات البيضاء الى التوسع الكبير في قطاع انتاج الخدمات (الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة وغيرها ، وخدمات التجارة والمال والتأمين والترفيه والنقل والمواصلات الخ) •

وكان من شأن هذا التطور الهيكلى في تركيبة الاقتصاد الأمريكى أن حل « المكتب » محل « خط الانتاج » كمكان نمطى للعمل في الولايات المتحدة ،

وخلت « الخدمة اللامادية » محل « السلعة المادية » كشكل نمطى للانتاج .
وهذا النمط الجديد من اقتصاديات مرحلة ما بعد التصنيع هو الذى يعرف
« باقتصاد الخدمات » نميزا له عن النمط الذى يسبقه والمعروف « بالاقتصاد
الصناعى » .

وهنا تجدر الاشارة الى أن بعض علماء الاجتماع السياسى يعتقد بأن
زيادة أعداد « ذوى الينقات البيضاء » (أصحاب الرواتب) تشير مشكلات
سياسية هامة ، لأن صاحب الراتب — فى الاقتصاد الرأسمالى أو أى اقتصاد
آخر — يميل الى اعتبار نفسه من أفراد الطبقة المتوسطة أو الطبقة العليا ،
وليس من أفراد طبقة العمال .

(ج) انعدام حافظ الربح فى قطاع عريض من الاقتصاد القومى

ولقد كان الاتهام التقليدى ضد الرأسمالية ، من جانب أنصار الاشتراكية ،
ينصب على حافظ الربح باعتباره مسئولاً عن فقر الأغلبية ، ومن ثم فإن الغناء
الربح من النظام سوف يفضى الى إلغاء الفقر . بعبارة أخرى : ان الرأسمالين
يحققون الأرباح الوفيرة على حساب أغلبية الشعب ، وإذا حيل بينهم وبين
هذا الاستغلال ، متمثلاً فى استحوادهم على كل « فائض قيمة العمل » ، فإن
أغلبية الشعب سوف تنال نصيبها العادل من الدخل القومى ، وسوف يرتفع
بالتالى مستواها المعيشى فى ظل الاشتراكية .

غير أن النظرة الموضوعية لحقائق الأمور توحى بأن توجهات النظام
الرأسمالى فى العصر الحديث هى على خلاف ما يوجهه أنصار الاشتراكية من
اتهام للرأسمالية . ذلك أن حافظ الربح فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم قد
أفضى ، فى نهاية المطاف ، الى ظهور « خدمات الرفاهة » بظهور قطاع
اقتصادى عريض لا يبحث عن الربح ، وإنما يعمل على تقديم خدمات نافعة

لنجمائين بلا مقابل أو بمقابل رمزى • ولم تعد القضية هي محاربة الفقر ، وإنما هي تحقيق المزيد من الثروة القومية والدخل القومى لأشباع المزيد من حاجات الجماهير •

ويرجع نمو القطاع الاقتصادى الرأسمالى ، غير الباحث عن الربح ، الى أسباب عديدة منها : التوسع فيما تؤديه الحكومة من وظائف كالأمن والدفاع والتعليم والصحة ، وتوفير العديد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين ، وكذلك التوسع فى أنشطة المؤسسات الخاصة التى لا تستهدف الربح وبخاصة فى مجالى التعليم والصحة • ويمرود نمو القطاع الى طبيعة ذاتية فى الاقتصاديات المتقدمة - بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى السائد - وهى أن زيادة الثروة القومية تؤدى الى ظهور الخدمات والتوسع فيها ، واتجاه العمالة الى التوظف فى القطاع غير الباحث عن الربح • فى الولايات المتحدة ، مثلا ، ينمو القطاع غير الباحث عن الربح بمعدل أسرع من نمو القطاع القائم على حافظ الربح •

(د) الهيمنة الادارية فى غيبة الديمقراطية الاقتصادية

كانت الرأسمالية قد حققت أقصى درجات النجاح فى مرحلتها الكلاسيكية المزدهرة ، أى فيما بين منتصف القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين ، حينما كانت الادارة ممتزجة بالملكية وكان حافظ المبرك للحرك للنشاط الاقتصادى ، وكان النظام يسير سيرا تلقائيا دون استغلال أو احتكار وبأدنى قدر من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى • ولكن منذ ذلك الحين ، بدأت الرأسمالية تواجه المتاعب ، ومن أبرزها ظهور الشركات المساهمة الكبرى التى أدت الى انفصال الادارة عن الملكية ، حيث أصبحت حقوق ومسئوليات حائزى الأسهم (ملاك الشركة) محدودة بما فى حوزتهم من الأسهم ، بينما كانت المشاركة فى المرحلة السابقة تتطوى ، فى أغلب الأحيان ، على امتزاج الادارة

بالملكية وعلى المسؤولية التضامنية الكاملة بين الشركاء ، فكان كل شريك مسؤولاً عن أعمال الشركة بأكملها .

أما في الشركة المساهمة الكبرى في الرأسمالية الحديثة ، حيث قد يتشكل رأس المال ، مثلاً ، من خمسين الى مائة مليون سهم يملكها نصف مليون مساهم ، فقد انفصلت العلاقة كلية تقريباً بين حائزي الأسهم (ملاك الشركة) وبين الشركة التي يستثمرون أموالهم فيها . وعادة لا يحضر سوى عدد قليل جداً من حملة الأسهم (١ ٪ أو أقل) الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية للشركة التي يتم فيها المصادقة على الميزانية العمومية ، وحساب الأرباح والخسائر ، وتوزيع الأرباح الصافية ، وتحديد أتعاب مراقبي الحسابات ، واختيار المديرين ، وما الى ذلك من الأمور الهامة .

وفي ظل الأوضاع المستجدة على النظام الرأسمالي في صورته الحديثة ، أصبحت الإدارة — لا الملكية — هي التي تقدم قائمة المرشحين لعضوية مجلس الإدارة ، وهي التي تشرف على الانتخابات ، وتحدد رواتب الموظفين ، وتقدم للجمعية العمومية ما تراه من المقترحات للتصويت . وعادة ما تحصل المقترحات التي تقدمها الإدارة على الموافقة بنسبة تصل الى ٩٥ ٪ أو أكثر من أصوات الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية ، في حين أن أقوى الحكومات الديمقراطية لا تحصل في الانتخابات السياسية ، عادة ، على أكثر من ٥٥ ٪ الى ٦٠ ٪ من الأصوات ، حتى أصبح أي اجتماع يدار بهدوء وبلا منازع يوصف بأنه « يشبه اجتماعاً لحملة الأسهم » .

وفي هذا الصدد ، أشارت دراسة أجريت مؤخراً على ٥٠٠ مؤسسة كبرى في الولايات المتحدة الى أن احتمال الصراع الخطير حول السيطرة على المؤسسة الرأسمالية الكبرى لا يحدث الا مرة كل ثلاثمائة عام في المتوسط . ويبدو هذا الوضع مناقضاً لجوهر الديمقراطية ، طالما أن المديرين في المؤسسات الرأسمالية

الكبرى يستطيعون أن يمارسوا أوسع السلطات على حملة الأسهم (ملاك الشركة) وعلى الأفراد العاملين فيها جمعا ، وهم الذين يتخذون القرارات دون أن يتعرضوا لمسئولية واضحة محددة . وهكذا كلما نجحت الرأسمالية ، حطمت جوهرها الديمقراطي وطبيعتها الليبرالية (١) .

وكما يذكر اينشتاين : « فان كبار المسؤولين في العصر الرأسمالي ليسوا هم نقاد الرأسمالية ، وانما هم أباطرة الرأسمالية الناجحون من أمثال أندرو كارنيجي ، وجون روكفلر ، وهنري فورد ، فهم قد بنوا امبراطوريات صناعية ضخمة أبعد ما تكون عن مبادئ الديمقراطية الليبرالية . وفي حين كانت الرأسمالية ، أصلا ، تتميز بالاقدام والمخاطرة واتخاذ زمام المبادرة الشخصية ، أصبحت الرأسمالية الحديثة ، بامبراطوريتها الصناعية والتجارية واسعة النطاق ، بيروقراطية محافظة تميل الى تغليب عنصر الأمان على أى شيء آخر ، وتحرص على الاستثمار بلا مخاطر أو ما يسمى « بالمراهنات المضمونة » . ان هذه هي « لعنة الضخامة » التي كان يخشاها المدافعون عن الرأسمالية من أمثال الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون الذى حذر ، في فترة رئاسته (١٩١٣-١٩٢١) ، من أن عيوب الضخامة قد لا تدمر المشروعات الرأسمالية الكبرى فحسب ، وانما نظام الاقتصاد الحر بأسره (٢) .

ويمكن التعبير عن ظاهرة التركيز في الرأسمالية الحديثة أصدق تعبير بالاتيان بمثال حى لا يزال قائما في قلب الاقتصاد الأمريكى ، وهو شركة « جنرال موتورز » . ان هذه المؤسسة العملاقة هي أكبر شركة صناعية في العالم على الاطلاق ، اذ تنتج نصف ، أو أكثر من نصف ، جميع سيارات الركوب في الولايات المتحدة ، وهي أكبر منتج لسيارات الأوتوبيس وقطارات السكك الحديدية والموتورات في العالم . وتستخدم الشركة ٢ ٪ من مجموع القوى العاملة في

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق .

ميدان الانتاج في الولايات المتحدة ، وتصل أرباحها — بعد استقطاع الضرائب — الى حوالى ٧ ٪ من الأرباح الكلية للصناعة الأمريكية ، كما يتجاوز رقم مبيعاتها ، داخل الولايات المتحدة وحدها ، الناتج القومى الاجمالى لأكثر من مائة دولة مجتمعة . ومن هنا جاءت المقولة الشهيرة : « ان ما يعود بالفائدة على جنرال موتورز ، يعود بالفائدة على أمريكا » ، ولكنها مقولة لا تحمل من الدقة بقدر ما تحمل من الشهرة على حد تعبير اينشتاين (١) .

غير أن المدافعين عن المشروعات الكبرى يقولون أنها تتناسب الدولة الكبيرة والسوق الكبير ، كما أنها تضمن « الأمان الفردى » للعاملين بها . وهي أكثر تسامحا في التفاوض مع نقابات العمال ، فضلا عن أنها تستطيع توفير الاعتمادات الضخمة اللازمة للأبحاث العلمية الحديثة ، بما يحقق تقدم الانتاج وظهور المخترعات الجديدة . كما يقول المدافعون عن الرأسمالية الحديثة انها بتوسعها للقطاع غير الهادف للربح ، وأخذها بنظام دولة الرفاهة ، والتوسع المطرد في صناعة الخدمات ، قد أدخلت تحولات عميقة في هيكلها ، ومضت قدما في اطار جديد تبتمد ملامحه كثيرا عن ملامح اطارها الكلاسيكى . ومن ثم فلا يمكن اعتبار هذا النظام المتطور ، في ثوبه الجديد ، نظاما رأسماليا في مفهومه الكلاسيكى أو نظاما اشتراكيا في مفهومه التقليدى زهاء أكثر من نصف قرن ، فالرأسمالية تعنى الملكية الخاصة 'سلم الانتاج وسلم الاستهلاك' ، والحرية الاقتصادية المطلقة ، وحافز الربح ، في حين أن الاشتراكية تعنى الملكية العامة لأدوات الانتاج ، وانعدام الحرية الاقتصادية للأفراد ، والغاء حافز الربح ، وعلى ذلك فالرأسمالية والاشتراكية على طرفي نقيض . ومن هنا فان النظام الرأسمالى المعاصر ، في تطوراته الحديثة على النحو الذى قدمناه ، قد يعرف باسم « الاقتصاد المختلط » ، حيث تختلط فيه الملكية العامة مع الملكية الخاصة ، والتدخل الحكومى مع الحرية الاقتصادية للأفراد ، وانعدام حافز الربح في

(١) المرجع السابق .

قطاع عريض من الاقتصاد القومى مع بقاء حافز الربح فى سائر القطاعات الأخرى كقوة دافعة الى المبادرات الفردية والنشاط الاقتصادى ، أو بجسرة أخرى حيث تمتاز فيه المبادرة الفردية وحق الملكية الخاصة مع المسؤولية العامة عن الرفاهة الاجتماعية .

٣ - • المبادرة الفردية وحافز الربح فى النظم المعاصرة

وفى الوقت الذى تنامى فيه قطاع عريض من الاقتصاد القومى ، غير هادف للربح فى الرأسمالية الحديثة كجسيد عملى للمسؤولية العامة عن الرفاهة الاجتماعية ، على النحو الذى قدمناه ، فقد بدأت تلوح فى الأفق ملامح مستجدة فى مسار الاقتصاد القومى فى النظم الاشتراكية المعاصرة ، وهى تكشف ، فى ضوء الممارسات العملية فى الآونة الأخيرة ، عن الاتجاه نحو العودة الى المبادرات الفردية وحافز الربح فى بعض القطاعات . وغنى عن البيان أن الاتجاه الجديد فى الاشتراكية الحديثة - المضاد للاتجاه الجديد فى الرأسمالية الحديثة - ذو دلالة اقتصادية هامة ، وهى أن المبادرة الفردية وحافز الربح لا غنى عنهما فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى على الوجه المنشود ، أيا كان النظام الاجتماعى السائد فى المجتمع . وتسوقنا هذه الحقيقة الى أن نناقش أولا الملامح الأساسية للفلسفة التى قامت عليها النظم الاشتراكية قبل أن ندلى بالدلائل العملية على هذا الاتجاه الجديد فى الاشتراكية الحديثة .

إن النظم الاشتراكية الشمولية - مهما تعددت صورها - تقوم على فلسفة قوامها الجماعية ، لا الفردية ، ولهذا فإن لهذه الفلسفة جانباً سياسياً ، وجانباً اجتماعياً ، وجانباً اقتصادياً . ينطوى الجانب السياسى على أن المذهب ، البقى ، تقوم عليها دعائم هذه النظم ، تشترك جميعها فى تليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، وهى بذلك تؤكد ضمناً على أن التوافق التلقائى بين المصالح الذاتية لأفراد المجتمع والمصلحة الجماعية لا يمكن أن يتحقق فى الحياة

الواقعية . أما عن الجانب الاجتماعي فهو أن هذه المذاهب تتفق جميعها في إعلاء مبدأ المساواة الفعلية والقانونية بين الأفراد ، وتكافؤ الفرص أمامهم ، وتذويب الفوارق بين الطبقات . ولكن لا ينصرف معنى المساواة هنا إلى المساواة التامة بين الأفراد ، إذ أنهم ، في الجماعة الواحدة ، يختلفون في المواهب والكفاءة والاستعداد الشخصي والمستوى التعليمي والثقافي ، ينووا فيما بين الذين المختلفة أو داخل المهنة الواحدة . وأما عن الجانب الاقتصادي ، فإن هذه المذاهب تتفق جميعها في تقرير مبدأ القضاء على الرأسمالية بما يصاحبها من احتكار واستغلال ، واستبعاد المنافسة التي تقوم على الربح الأناني ، وإلغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج وجعلها ملكية جماعية حتى لا يكون هناك مجال لاستغلال الإنسان للإنسان .

وهكذا يتضح أنه في كل جانب من جوانب فلسفة هذه النظم الشمولية تركيز واضح على « الجماعة » على النقيض تماما من النظام الرأسمالي الذي يركز على الفرد . إذ أن الجوانب الثلاثة لفلسفة هذه النظم تنطوي على ضرورة اشباع حاجات « الجماعة » (الجانب السياسي) ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد « الجماعة » (الجانب الاجتماعي) ، وملكية « الجماعة » لأدوات الانتاج (الجانب الاقتصادي) ، وهي بعينها الخصائص التي يتسم بها أي نظام شمولي مخطط مركزيا ، استنادا إلى الفلسفة الجماعية والمبادئ التي تحكمها .

وبالنسبة للملكية الجماعية بالذات ، فإنها تعني أن الدولة تمتلك جميع أدوات الانتاج في الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، وذلك أما عن طريق التأميم وأما عن طريق إقامة المشروعات العامة ابتداء . وهنا تختفي المشروعات الخاصة ، وتحل محلها المشروعات العامة التي تتولى القيام بعمليات الانتاج تحت اشراف وتوجيه السلطات المركزية في الدولة . كما يتم الانتاج طبقا لخطة عامة دورية توضع لفترة زمنية معينة كسنة أو بضعة سنين . وتستهدف الخطة

الموازنة بين الانتاج - كما ونوعا - وبين حاجات أفراد الجماعة ، فضلا عن توزيع موارد المجتمع على مختلف فروع النشاط الاقتصادي بما يواكب حاجات الانتاج . ومن هنا يتبين أن الخطة الموضوعة للانتاج ، في ظل أى نظام شمولي في المعنى المتقدم ، هي التي تقوم ، اذن ، بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك ، على النقيض من النظام الرأسمالي الذي يقوم فيه جهاز الائتمان بمهمة هذه الموازنة .

وهنا يجدر التنويه الى أن أنصار المذهب الرأسمالي قد أثاروا العديد من أوجه النقد للنظم الشمولية ، وتتلخص في احلال الحكم الدكتاتوري محل الحكم الديمقراطي واعتبار الفرد « ترسا » في عجلة الانتاج (الجانب السياسى) . واخفاق النظام في تحقيق هدف العدالة الاجتماعية ، اذ لا يزال يوجد التفاوت الكبير في الدخول ، ولا يزال الفقر موزعا على أكبر عدد من أفراد المجتمع (الجانب الاجتماعى) ، وكذلك ضعف الحافز الى العمل وتقدم الانتاج بالفناء الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والفناء حافز الربح كهدف للنشاط الانتاجى ، والفناء المنافسة بين المنتجين في تحسين جودة الانتاج وتسويق المنتجات ، لتقوم على أنقاضها الادارة البيروقراطية لوحدات الانتاج ، بعيدا عن عنصر المنافسة ، فضلا عن تقييد حرية أفراد المجتمع في سلوكهم الاقتصادي الى حد بعيد (الجانب الاقتصادي) . وبغض النظر عن عنف هذا النقد ، فان فوق كل ذلك اتهامها للنظم الشمولية في الجانب الدينى بالالحاد ، الامر الذي يجعلها متعارضة مع الأديان السماوية .

هذه هي الصورة العامة للنظم الشمولية التي تقوم ، في مفهومها التقليدى ، على مبدأ الجماعة ، والعدالة الاجتماعية ، وملكية الدولة لأدوات الانتاج ، مع الفناء جهاز السوق وحافز الربح . بيد أن هذه النظم قد اتخذت مؤخرا منطفا جديدا ، وذلك بالتخلص من هذه المبادئ ، على الأقل في الجانب الاقتصادي ، والعودة الى النظام الطبيعي وهو الانتاج للسوق واستعادة حافز الربح . ذلك

أن الصحافة العالمية قد نقلت عن المصادر الرسمية في دول النظام الشمولى أن الصين بدأت في تطوير اقتصادها بأساليب غير تقليدية في هذا النظام ، الأمر الذى يعنى رفع قرار التكفير الذى أصدره زعماء الفكر الشمولى ضد أية محاولة لتنظيم الاقتصاد على أساس قوانين السوق .

لقد سجلت المصادر الرسمية قراراتين صينيين يعتبران خروجاً على الفكر الشمولى الى حد كبير وتقويضا لدعائمه في مجال التطبيق : القرار الأول ويتضمن اغلاق مصنع منى بالخسارة ، وهذه هى المرة الأولى التى تعلن فيها الصين افلاس مصنع تابع للقطاع العام بسبب الخسارة ، لا لأن مصانع الصين لا تفسر ، بل لأن المفهوم الشمولى التقليدى هناك كان يرفض منطق الربح والخسارة باعتباره « خطيئة رأسمالية » ، فالهم هو تشغيل العمال والقضاء على الطبقة المستغلة . كما أعلنت الصين أن قرار اغلاق مصنع هو انذار للعديد من المصانع الأخرى التى تخسر ، لأن مديرى هذه المصانع كانوا غير مطالبين بالربح ، ولا يحاسبون على الخسارة التى تغطيها الدولة . أما القرار الثانى فيتضمن فتح سوق للأوراق المالية تباع فيها أسهم وسندات المصانع والمشروعات ، فيمولها الشعب ويشترك في أرباحها وفي الرقابة عليها ، إضافة الى تشجيع الأفراد على الادخار ، لا على الاستهلاك الترفى . ومن الجلى أن فتح سوق للأوراق المالية ، والمودة انى حافظ الربح ، انما يعنيان القضاء على الأسس التى قام عليها المذهب الشمولى ، والتى ظلت تسيطر على أذهان الشموليين زهاء أكثر من نصف قرن مضى .

أما الاتحاد السوفيتى فقد سار على نفس النهج من حيث العودة الى المبادرة الفردية وحافز الربح ، اذ بدأ تنفيذ قانون جديد يمنح الأفراد الحرية في اقامة مشروعاتهم الخاصة ، وذلك ضمن خطة وضعتها القيادة السوفيتية لاصلاح الأداء المتردى للاقتصاد السوفيتى . كما يسمح هذا القانون الجديد للأفراد بالعمل في أوقات فراغهم ، والأصحاب المعاشات وربات البيوت والعمال

الذين يشغلون وظائف حكومية بممارسة النشاط الائتماني في مجال الحرف اليدوية وبيع منتجاتهم لحسابهم الخاص . يضاف الى ذلك أن للقانون الجديد قد أضفى الشرعية على قيام الأفراد بخدمات الحرف لحسابهم الخاص ، مثل خدمات النقل واصلاح وصيانة منتجات الصناعة الهندسية وغيرها من الخدمات الشخصية ، والسماح للمصانع بتحديد أسعار منتجاتها بناء على التكلفة الحقيقية ، ومنح الأجور للعاملين حسب الكفاءة وحدها ، وخلق المنافسة بينهم عن طريق منح مكافآت أعلى للأفضل عملا . هذا فضلا عن السماح بمبادرات خاصة في الزراعة .

ويتروى لبعض المحللين الاقتصاديين أن المضي في هذا التطور الجذري في أداء الاقتصاد الاشتراكي ، بتكثيف دور المبادرات الفردية وحافز الربح في المستقبل المنظور ، يحتمل أن يفضي ، في نهاية المطاف ، الى ظهور قطاع عريض هادف الى الربح ، يلعب فيه النشاط الخاص دورا هاما . واذا أصبح هذا الاحتمال حقيقة واقعة ، فان معنى ذلك أن تخرج الى حيز الوجود صورة أخرى من « الاقتصاد المختلط » تمتاز فيها الملكية الخاصة مع الملكية العامة والنشاط الخاص مع النشاط العام (١) .

لقد ناقشنا فيما تقدم الصورة التقليدية للنظام الرأسمالي في اطاره الكلاسيكي ، من حيث فلسفة هذا النظام (الحرية ، الفردية ، والتوافق

(١) ويبدو أن المحللين الاقتصاديين يقصدون بهذه الصورة الأخرى « للاقتصاد المختلط » أن التطور المرتقب ، ونقا لهذه الصورة ، في اطار « الاشتراكية الحديثة » ، يلعب فيه النشاط العام الدور الرئيسي في الأداء الاقتصادي . هذا في حين أن السمة البارزة « للاقتصاد المختلط » في « الرأسمالية الحديثة » هو أن النشاط الخاص هو الذي يلعب هذا الدور الرئيسي . وعلى أية حال ، فان هذا التناظر بين صورتين « الاقتصاد المختلط » ذو دلالة اقتصادية بالغة الأهمية ، وهي أن العامل المشترك بين هاتين الصورتين ، أو نقطة الالتقاء بينهما ، هي المبادرة الفردية وحافز الربح ، باعترافهما الركن الأساسي الذي لا غنى عنه في تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي ، ايا كان هيكل النظام الاجتماعي السائد .

التلقائي بين المصالح الذاتية والمصلحة الجماعية) ، والمبادئ التي يقوم عليها وفقا لهذه الفلسفة (الملكية الخاصة ، والحرية الاقتصادية ، وحافز الربح) . ثم ناقشنا بعدئذ مراحل التطور التاريخي للرأسمالية (من البدائية الى الازدهار ثم الى التدهور) . وتناولنا ، من ثم ، التطور الحديث للرأسمالية في الاتجاهات الأربعة التي ألمحنا اليها (تهذيب الرأسمالية ، والنمو الموسع لصناعة الخدمات ، وانعدام حافز الربح في قطاع عريض من الاقتصاد القومي ، وغية الديمقراطية الاقتصادية في بعض المشروعات) . وأخيرا فقد أنهينا المناقشة بابرار الدور الهام الذي تلعبه تلك المبادرة الفردية وحافز الربح في تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي ، أيا كان هيكل النظام الاجتماعي السائد . أما الفصول القادمة ، فيما تبقى من الجزء الأول من هذا الكتاب ، فهي تنصرف انى مناقشة بعض القضايا الهامة التي تثور في غمرة مثل هذا التطور الكبير في الرأسمالية الحديثة ، من حيث علاقة التقدم الاقتصادي بهذه القضايا كقضية الضمان الاجتماعي ، وسطوة الحركة النقابية ، وتغلغل الأوضاع الاحتكارية في هيكل الاقتصاد الرأسمالي . كذلك سوف نتناول بالتحليل بعض النظريات الحديثة ذات العلاقة بظاهرة الركود في الاقتصاد المتقدم كنظرية النضج الاقتصادي ونظرية الركود التضخمي في الاقتصاد المعاصر .

الفصل الرابع

الضمان الاجتماعي والتقدم الاقتصادي

بدأت الحاجة إلى الضمان الاجتماعي واضحة ، منذ مستهل القرن الحالي ، أكثر من أى وقت مضى ، إذ تعرض العمال ، أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، إلى شتى المخاطر والقلق واللام البطالة الناشئة عن التقدم الفنى ، ولم يعد أمامهم من سبيل سوى المطالبة بأن تتخذ الحكومات السياسات الكفيلة بتحقيق الضمان الاجتماعى . بل إن البعض يذهب إلى التضحية بالتقدم المادى فى سبيل الضمان الاجتماعى ، أو على الأقل تأخير التقدم المادى حتى تضمن مستوى مناسباً من الضمان .

٤ - ١ التغيرات الهيكلية عند آلن فيشر

ولاشك أن آلن فيشر فى بحثه المشهور ^(١) قد ألقى ضوءاً كبيراً على المعانى المختلفة لفكرة الضمان ، ومدى تعارض أو توافق كل معنى مع التقدم الاقتصادى فى أى مجتمع انسانى . ولا شك ، أيضاً ، أن الموضوعات التى عالجها فيشر فى هذا البحث لا غنى عنها فى دراسة نظرية التطور الاقتصادى ، ولو أنها تتعلق أساساً بكيفية ملائمة الحياة الاقتصادية مع التغيرات الهيكلية التى لا معدى عنها لتطور أى مجتمع اقتصادياً ، بدلاً من شرح هذه التغيرات . ونحن نعى بالتغيرات الهيكلية تلك التغيرات التى تطرأ على الأهمية النسبية لمختلف قطاعات العمالة والاستثمار ، وهى التى تكون جزءاً رئيسياً من حياة اقتصادية متقدمة . ومن الأمثلة على ذلك تضائل الأهمية النسبية للزراعة

(1) C. F. Allen G. B. Fisher, " Economic progress and Social Security".

كوجه من أوجه النشاط الاقتصادي ، وسوق للأيدى العاملة في المجتمع ، أو عندما ترتفع الأهمية النسبية لانتاج الطائرات كوسيلة حديثة للنقل وسوق جديد يجذب إليه الاستثمارات . وتتتشأ هذه التغيرات الهيكلية كضرورة يستلزمها نمو القوى الانتاجية في مناطق كانت مهلة ، أو في مجالات جديدة للنشاط الاقتصادي ، كالتحول الواسع النطاق من الزراعة الى التصنيع في الدول المتخلفة اقتصاديا ، أو تتشأ نتيجة لقرارات سياسية بإقامة حواجز أو موانع أمام حرية التبادل التجاري بين المناطق المختلفة أو البلاد المختلفة ، أو تتشأ من أية عوامل أخرى مشابهة . ويمكن جمع هذه العوامل تحت بندين رئيسيين : التغيرات التي تحدث في فن الانتاج أو التغيرات في الطلب . وتظهر أهمية الحالة الأولى في فترة الانتقال من السلم الى الحرب ، أو من الحرب الى السلم ، لأن ذلك يتطلب تحويل جزء كبير من النشاط الاقتصادي ليتسق مع الظروف القائمة ، وعلى الرغم من أن التغير في طلب المستهلكين ذو أهمية كبيرة ، إلا أنه أقل أهمية ، بوجه عام ، من التغير في فن الانتاج .

ويبدأ آلن فيشر تحليله المشكلة الاقتصادية ، التي ينطوى عليها التقدم الاقتصادي ، الى تقسيم أوجه النشاط الاقتصادي الى ثلاثة أنواع : صناعات أولية ، وتشمل الزراعة والتعدين ، وصناعات ثانوية ، وتشمل كافة العمليات الصناعية التحويلية في أشكالها المختلفة ، وصناعات ثلاثية وهي تشتمل على مجال واسع المدى من أوجه النشاط الاقتصادي الأخرى ، وهذا المجال مخصص أساسا لانتاج الخدمات .

وفي كل اقتصاد متقدم ، يوجد انحراف دائم للتوظيف والاستثمار من أوجه النشاط الأولية الضرورية الى أوجه النشاط الثانوية على اختلاف أنواعها ، ومن هذه الى انتاج الخدمات ، وذلك الى مدى أبعد . وهذا الانحراف الدائم للتوظيف والاستثمار من النوع الأول الى الثاني الى الثالث من أوجه النشاط الاقتصادي هو دلالة التقدم الاقتصادي في أية دولة ، كما أن هذا التحول أمر

لا مفر منه في احراز هذا التقدم • فإذا لم يحدث هذا الانحراف ، فلا يتسنى احراز التقدم الاقتصادي ، وأية محاولة للحيلولة دون هذه الانحرافات المتعاقبة هي محاولة ، في حد ذاتها ، للحيلولة دون تحسن مستوى الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط ، أو بعبارة أخرى للحيلولة دون رفع مستوى المعيشة •

٤ - ٢ معنيان للضمان الاجتماعي

وينتقل فيشر ، بعد ذلك ، الى البحث في مدى الرغبة في التقدم الاقتصادي . وهو يلاحظ أن التقدم أمر بغض لبعض الناس ممن يجادلون بأن الرفاهية المادية لا تتمشى مع اذكاء القيم الاجتماعية الرفيعة في نفوس أفراد المجتمع • حقيقة أن التقدم المادي ليس ضمانا للتقدم الثقافي ، ولكن هذا التقدم الثقافي لا يمكن أن يحققه المجتمع بالقدر الكافي ، ما لم يحرز المجتمع ، في نفس الوقت ، من الموارد الانتاجية الكافية ما يجعل التقدم الثقافي حقيقة واقعة •

ومع ذلك يجادل بعض الناس بأن التقدم المادي ليس الا فكرة مادية وضعية ، اذا ما اتبعها الأفراد والجماعات ، فانها تبعد بهم كثيرا عن القيم الثقافية الرفيعة • بل ان التقدم المادي ، في حد ذاته ، أمر لا يتطلع اليه الرجل العادي في واقع الأمر ، اذ انه لا يتطلع الا الى الضمان الاجتماعي ، ولا يشير اهتمامه الا بتحقيق هذا الضمان • بل ان بعض الناس يذهب الى أبعد من ذلك ، ويجادل بأنه اذا نشأت ظروف يتحقق ، في ظلها ، التعارض بين الضمان الاجتماعي والتقدم المادي ، فانه لا مناص من المحافظة على هذا الضمان الاجتماعي ، حتى لو كان يتضمن التضحية بالتقدم الاقتصادي أو الالتجاء الى تأخير مرحلة التقدم • ولكن قبل أن ننحاز الى جانب أولئك الذين ينادون بفكرة الضمان ، ولا شيء غير الضمان ، لا بد لنا من أن نتفهم المعنى الحقيقي لهذه الكلمة •

ان الضمان الاجتماعى يعنى ، فى الواقع ، أحد أمرين : الأول العودة ثانية الى نفس العمل الذى كان يؤديه الفرد من قبل ، عندما يتعرض لفقد هذا العمل بصفة مؤقتة داخل الاطار الاقتصادى للدولة ، أو مزاوله عمل آخر من نوع آخر يختلف فى طبيعته عن العمل الأول . ان هذين الاعتبارين يمثلان ، فى الواقع ، تفسيرين متناقضين تمام التناقض لفكرة الضمان ، كما يستتبع ذلك رسم سياستين متناقضتين كذلك .

ولذلك كان من الضروري أن نميز بين استقرار الاقتصاد القومى فى مجموعه — وداخل هذا النظام الاقتصادى المتسم بالاستقرار يتعرض الأفراد الى تغيير أماكنهم وأعمالهم من آن لآخر — وبين استقرار كل فرد داخل الهيكل الاقتصادى ، ونعنى بذلك ضمان نفس المكان الذى كان يشغله من قبل ، ونفس العمل الذى كان يؤديه من قبل .

وهذان التفسيران المتناقضان للضمان يحملان فى طياتهما سياستين مختلفتين بعضهما عن البعض لحل هذه المسألة ، اذ تتفق السياسة الأولى مع تحقيق كل من التقدم المادى والضمان الاجتماعى ، بينما نجد أن السياسة الثانية تجعل من التقدم المادى فكرة مستحيلة التحقيق ، كما تجعل فكرة الضمان ، فى نهاية الأمر ، فكرة بعيدة المنال ، اذا ما طبقت هذه السياسة تطبيقا واسع النطاق .

ويفكر الرجل العادى ، عادة ، فى الضمان الاقتصادى من زاوية معينة : اذ يفكر فى الحصول على عمل من الأعمال ، وفى نوع العمل الذى يتوقع أن يؤديه ، وفى المعدل الذى يدفع له أجر هذا العمل على أساسه . ان ضمان أى نوع من العمل ، على إطلاقه ، ليس أمرا لا يكثر له العامل الإجبار ، اذ أن أهمية العمل لا تتطوى فقط على ايجاد وسيلة لضمان دخل معين ، بل ان نوع العمل وطبيعته ذو أثر محسوس على نفسية العامل وكرامته واحترامه وهيبته . وطالما كنا نستبعد امكان تحقيق هذا الهدف بأى نوع من العمل ، فلا مناص من أن نسلم بأن العمل الذى سوف يؤديه العامل لا بد أن يكون عملا نافعا . ان

حفر الأرض وملئها مرة ثانية لا يمكن أن يكون عملا جليلا نافعا يحفظ على العامل كرامته ، فضلا عن ذلك فإن كثيراً من الناس يميل ميلا طبعيا لتفضيل نوع معين من الأعمال قد زاولوه من قبل واعتادوا على أدائه — أو على الأقل لتفضيل نوع من العمل لا يختلف كثيرا في طبيعته عما يميلون اليه من الأعمال . ولقد كان الفشل الذي أحاق بالمحاولات الكثيرة لخلق مجالات العمل مردد ، في الواقع ، تلك الكراهية الطبيعية لبعض الأعمال خلال فترة الكساد .

ومن الحقائق المسلم بها ، والتي لا تقبل الجدل ، هي أن التقدم الاقتصادي — وما يصاحبه عادة من تفسير دائم في أساليب الانتاج — والبطالة الواسعة النطاق تسيران في بعض الأحيان جنباً الى جنب ، فالى أى حد يمكن تجنب هذا الارتباط ؟ وكيف يتسنى لنا أن نحقق الضمان الاجتماعي دون أن نتعرض للركود أو الانهيار الاقتصادي ؟ وهل هذه المشكلة عسيرة الحل ؟ لقد أجاب فيشر على ذلك بأننا إذا رغبنا حقا في الضمان ، فإن جهودنا المبذولة في سبيل تحقيق هذا الغرض لا بد أن تضع حباء في مجتمعتنا لتحديث ، ما لم نسعى ، في نفس الوقت ، الى التقدم . كذلك فلو بذلنا جهودنا الصادقة في سبيل تحقيق التقدم ، فإنها تضع حباء ، ما لم نحاول ، في نفس الوقت ، تحقيق قدر أوفى من الضمان . ولو فشلنا في تحقيق هذه الرغبة العامة في الضمان — تلك الرغبة التي تستشعر بها الطبقات العاملة في كافة الدول الصناعية — فإن هذا سيكون بمثابة تشجيع هذه الطبقات على المقاومة العنيفة لادخال التحسينات الفنية في وسائل الانتاج ، وهي التحسينات التي لا مناص من ادخالها ، إذا أرادت أية دولة أن تنهض اقتصاديا .

ويعود بنا هذا الجدل ثانية الى التفسيرين المتعارضين لفكرة الضمان أو الاستقرار ، فالتفسير الأول ينطوي على أن الفرد يكون في حالة الاستقرار الاقتصادي ، إذا بقي في عمله دون ازعاج أو عاد الى عمله السابق . أما التفسير الثاني فإنه ينطوي على أن الاستقرار هو صفة من صفات الاقتصاد الذي

يدأب على التطور والتقدم . وهنا يمكننا أن نعتبر أن التغيرات في أعمال الأفراد هي المجرى الطبيعي للتقدم الاقتصادي ، ولو أن ذلك يرتبط - إلى أبعد الحدود المستطاعة - بإدخال بعض النظم التي تضمن للمعامل دخولهم التي اعتادوا الحصول عليها . أن التفسير الثاني لفكرة الضمان هو التفسير الصحيح ، ولا بد أن ترسم السياسة الخاصة بحل مشكلة الضمان على أساس هذا التفسير ، لا على أسس احتفاظ العامل بعمله الذي اعتاد على أدائه والمحافظة على دخله الذي اعتاد الحصول عليه .

٤ - ٣ التحليل الديناميكي للاقتصاد المتقدم

ولنناقش الآن التحليل الديناميكي لاقتصاد متقدم ، أن أهم مشكلة اقتصادية في الماضي وفي المستقبل هي تنظيم انتقال الموارد الانتاجية من صناعة إلى أخرى تنظيماً يتسم بالكفاءة . أما الأسباب الرئيسية لمثل هذه التغيرات في الاطار الاقتصادي للمجتمع فمرجعها ، أولاً وآخراً ، إلى تعديل الأساليب الفنية في الانتاج ، أو تغير أذواق المستهلكين ، أي التغيرات الهيكلية والتغيرات في الطلب . ومن الصعب التنبؤ ، بالتفصيل ، عن طبيعة السلع الجديدة والخدمات التي سيرغب في شرائها مجتمع ذو مستويات من الدخول مطردة الزيادة على مدار الوقت - ونعني بذلك مجتمعا اقتصادياً متقدماً . ولكن ما نسترشد به من مشاهدات ، ونجمه من معلومات حول العادات الانفاقية للطبقة الثرية في المجتمع - مضافاً إليها ما يمكن أن ندركه بالمنطق السليم - قد يصل بنا إلى تقرير بعض القواعد العامة لما يحتمل أن يحدث فعلاً ، حينما تجد المجتمعات الفقيرة أن في وسعها أن تنفق أكثر مما تعودت انفاقه في الماضي . ومن هنا تنشأ الفكرة التي تتطوى على أن التقدم الاقتصادي لأي مجتمع يتضمن تحولاً مستمراً للموارد الانتاجية من الصناعات الأولية إلى الصناعات الثانوية ، ومن هذه الصناعات إلى الصناعات « الثلاثية » في المجتمعات التي بلغت مبلغاً راقياً من التقدم المادي . وطالما كانت هذه هي الشروط الموضوعية للتقدم

المادى ، فسوف يكون ثمة ميل دائم نحو نقص الأهمية النسبية لمنتجات الصناعة الأولية وزيادة الأهمية النسبية لمنتجات الصناعات الثانوية والثلاثية .

ومن ثم يناقش فيشر الطريقة التى تتم بمقتضاها إعادة توزيع الموارد الانتاجية ، نتيجة لتطبيق إحدى الوسائل الانتاجية المستحدثة ، أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين . لنفرض ، أولا ، أنه قد أدخلت طريقة جديدة فى الانتاج ، ثم نتعقب آثارها الأولية على الاقتصاد القومى . ان السلع والخدمات الواردة الى الأسواق سوف تكون ذات قيمة أكبر فى نظر المستهلكين ، اما لأن أسعارها قد أصبحت أكثر انخفاضا ، واما أنها أصبحت أجود نوعا ، اذا بقيت الأسعار على حالها . ومع ذلك فهناك أيضا آثار ثانوية على الاقتصاد القومى فى مجموعه ، وهى تتوقف مبدئيا على طبيعة الطلب على السلعة التى انخفض سعرها ، نتيجة لتحسين فن الانتاج ، وبعبارة أخرى على ما اذا كان الطلب على السلعة مرنا أو قليل المرونة نسبيا .

وهنا فانه اذا كان الطلب مرنا مرونة كافية ، أو بعبارة أخرى عندما يحفز انخفاض السعر المستهلكين الى زيادة مشترياتهم من السلعة على نطاق واسع ، فان التغير الفنى فى وسائل الانتاج قد يستلزم التخلص من الأيدي العاملة فى الصناعة التى حدث فيها هذا التغير الفنى . ان هذا النوع من التغير لا يتطلب الا إعادة توزيع الموارد فى نفس الصناعة ، ولذلك فان هذا الاجراء الداخلى لا يتضمن اثارة أية مشكلة من مشكلات البطالة أو عدم الضمان الذى ينشأ مباشرة عن هذا التغير الفنى فى أساليب الانتاج .

غير أن الموقف يختلف ، لو أن وطأة هذا التغير الفنى تقع على عاتق تلك الصناعات التى يكون الطلب على منتجاتها قليل المرونة ، ففى هذه الحالة لا بد من قذف الكثير من الأيدي العاملة بعيدا عن مجالات العمل فى هذه الصناعات ، وهنا سوف تنشأ مشكلة إيجاد مجالات العمل فى الميادين الأخرى لجذب هذه الأيدي العاملة المتعطلة .

وفي مثل هذه الحالة ، فإننا نجد أن القوى التي تعمل على التخلّص من
العمال هي التي تلعب دورها أولاً ، ثم بعد ذلك تظهر مشكلة إيجاد قوة
« جذب » مناظرة تدفع بالعمال الى مجالات أخرى للتوظيف بلا إبطاء أو أدنى
تأخير . أما عن مستهلكي السلع التي يكون الطلب عليها غير مرّن ، فإنهم سيستعرون
بالغبطة ، إذا ما أدركوا أن هذه السلع قد انخفضت أسعارها ، وأنه في وسعهم
الآن — بعد انخفاض أسعار هذه السلع — أن يشتروا ما يحتاجون إليه منها بحجم
من الانفاق الكلي أقل من ذي قبل ، وعادة ما يفضل هؤلاء المستهلكون أن ينفقوا
ما يفيض من حجم الانفاق الكلي — بعد هبوط أسعار هذه السلع — على بنود
أخرى من بنود الانفاق ، وذلك من النقود الحرة الطليقة التي تصبح في متناولهم
الآن . ومن ثم فإن سلوك هؤلاء المستهلكين يؤدي إلى الهبوط بمستوى الطلب
القديم على العمل في الصناعات التي تأثرت بالتغيرات الهيكلية على النحو
المتقدم . ولذلك فقد يجد المنتجون والمنظمون في مجال هذه الصناعات التي حل
بها التقدم الفني أن خدماتهم في محيط نشاطهم القديم لم يعد المجتمع في حاجة
إليها . وبناء على ذلك ، فسوف يبحث هؤلاء المنتجون والمنظمون عن مجالات أخرى
للنشاط الاقتصادي يوجهون إليها جهودهم ، ومن ناحية المبدأ ، فلا بد أن تكون
هذه المجالات الأخرى في صناعات يزيد طلب المستهلكين على منتجاتها نتيجة
لتوافر بعض النقود الحرة الطليقة في أيديهم ، فتمكنهم من زيادة الطلب على
هذه المنتجات . ونحن نجد أن مثل هذه الحالة من حالات التحليل الديناميكي
للتقدم الاقتصادي تنطبق على الزراعة كوجه من أوجه النشاط الاقتصادي ،
إذ أنه حالما تدخل الأساليب الفنية الحديثة إلى القطاع الزراعي من الاقتصاد
القومي ، فلا مناص من أن تبدأ مشكلة عاتية هي وجود فائض من الأيدي العاملة
في الزراعة يجب أن « تمتص » مجالات النشاط الأخرى ، سواء في الصناعة
أو في غيرها من الأنشطة الخدمية . وخلاصة القول فالتغيرات الهيكلية نتيجة
للتقدم الفني ، أو تغير ميول المستهلكين ، لابد أن تلازمها حرية تنقل عناصر

الانتاج من مجال الى آخر من مجالات النشاط الاقتصادى . وما لم يحدث ذلك ، فلن يتحقق التقدم الاقتصادى فى المجتمع .

٤ - ٤ المقاومات السلبية والايجابية لتنقل الموارد الانتاجية

ولو كان هذا كل ما تضمنته آراء فيشر فى هذا البحث ، لما كان لها أن تحتل مكانا بارزا فى دراسة نظرية التطور ، فان تحليله السابق لا يمدو أن يكون بحثا فيما تتضمنه التحسينات الفنية المستمرة من اعادة توزيع الموارد الانتاجية بين مختلف فروع الانتاج . غير أن هذا التحليل لا يمكن أن يكون الا بمثابة تعمين منطقى تطبيقى فى نظرية السوق . ومع ذلك فان الاقتصاديين المحدثين يعتقدون أن فيشر قد ساهم حقا فى نظرية التطور ، وذلك فى دراسته انتفصيلية لما يحدث من شتى ضروب المقاومة لتنقل الموارد فى الحياة العملية ، وفيما توصل اليه من نتائج تتطوى على أنه اذا كان لهذه المقاومة أثر فعال ، فان التعديلات السوقية لن تتم بآلية حال ، كما أنه لا يتسنى ادخال التحسينات الفنية فى ميادين الصناعة .

وهناك نوعان من المقاومة : المقاومات السلبية والمقاومات الايجابية . فالأولى ظاهرة شائعة فى مناقشة مشكلات تنقل عناصر الانتاج ، وقد كانت مسئولة ، الى حد كبير ، عن وجود البطالة على نطاق واسع فى المناطق الكاسدة فى المملكة المتحدة ، خلال فترة ما بين الحربين ، الى الحد الذى جعل سير وليم بفردج وغيره من الاقتصاديين يقترحون انتقال رأس المال الى العمل فى هذه المناطق ، بدلا من انتقال العمل من هذه المناطق الى رأس المال فى مناطق أخرى . وفى الواقع ، فقد وجد الاقتصاديون أن فكرة المقاومة السلبية فكرة أساسية فى تفسير التفاوت فى العوائد التى تؤول الى عناصر الانتاج وفى فرص التوظيف .

أما المقاومة الايجابية فهى تتضمن تحليل قوة الدافع الى تحقيق فكرة الضمان للأفراد والجماعات داخل النظام الاقتصادى ، ومختلف العوامل التى

تحدد الشكل الذى تتخذه هذه المقاومة الايجابية • ومن الأمثلة التى أوردها فيشر على المقاومة الايجابية ، مقاومة التحسينات الفنية من جانب العناصر الاحتكارية ، فهو يعتقد - عن خطأ أو صواب - أن التفرقة بين السلع التى يكون الطلب عليها مرنا ، والسلع التى يكون الطلب عليها غير مرن ، ذات أهمية بالغة ، لا لأن المبتكر يأخذ درجة المرونة فى الاعتبار عندما يحدد سياسة السعر التى ينتهجها فحسب ، بل لأن الاختكارات تميل دائما الى الاحتفاظ بالنتائج الاحتكارية عند مستوى أقل من ذلك المستوى الذى قد يبلغه الناتج ، لو تم انتاجه فى ظل المنافسة الكاملة • وفى ذلك ما يعوق حل مشكلة البطالة الفنية بطبيعة الحال ، سواء أدخلت التحسينات الفنية فى الصناعات التى يكون الطلب على منتجاتها مرنا ، أو تلك التى يكون الطلب على منتجاتها غير مرن •

وخلاصة القول أن التقدم المادى يهدد مصالح بعض المجموعات الهامة فى المجتمع الاقتصادى • ومن ثم فهناك بعض الأفراد ممن ينتهجون من الوسائل ما يكون لها أثر فعال فى حماية أنفسهم من الخسارة التى يتعرضون لها نتيجة لذلك ، وهم أذ ينتهجون هذه الوسائل ، فانهم فى الواقع يشدون من أزر تلك القوى التى تعمل عملها فى خلق حالة من انعدام الاستقرار الاقتصادى ، والتعرض لأخطاره ، سواء بالنسبة لأنفسهم أو بالنسبة للآخرين • وهناك فريقان من الناس ممن ينطبق عليهم هذا الوصف ، فالفريق الأول هم أولئك الذين يعملون فى ميادين الانتاج التى يتمشى التوسع فيها مع مقتضيات التقدم المادى ، ولكنهم يخشون بطبيعة الحال منافسة المنتجين الجدد بوسائلهم الحديثة فى الانتاج ، تلك المنافسة التى قد تؤدى الى هبوط دخولهم الى ما دون المستوى العادى • ولذلك فانهم يضعون العقبات فى طريق هؤلاء المنتجين ، ويحولون ، بشتى الوسائل ، دون تدفق رموس أموال جديدة الى الصناعة التى يعملون فيها •

أما الفريق الثانى فهم أولئك الذين يجدون أن الطلب على منتجاتهم آخذ فى الهبوط تدريجيا ، نتيجة للتقدم الفنى الذى يؤدى الى سهولة انتاج منتجات

أخرى منافسة لها بنفقات أقل ، وقد يكون الطلب على هذه المنتجات الأخرى كبير المرونة . وبطبيعة الحال فالتوسع في هذا النوع الجديد من الطلب يتضمن هبوطا كبيرا في الطلب على المنتجات الأولى المتنافسة معها والبديلة لها ، وهنا قد يكون خطر الخسارة المحققة حافزا لرجال الأعمال الى محاولة منع ادخال هذه التحسينات الفنية .

وفي ضوء هذا التحليل يستنتج فيشر أنه اذا أزيلت هذه العقبات الخطيرة القائمة في وجه التقدم المادى ، ومن ثم تم توزيع الموارد في يسر وملاءمة ، فان متوسط الدخل الحقيقى سوف يرتفع نتيجة للتحسن في الكفاءة الانتاجية . أما اذا لم يحدث ذلك ، فان الأمر يتضمن عدم تحقيق فكرة الضمان ، سواء بالنسبة للفرد أو الجماعة ، مع أن الضمان هو ، في الواقع ، الغرض من المقاومة الايجابية لاعادة توزيع الموارد كنتيجة طبيعية لادخال التحسينات الفنية الجديدة (١) .

(١) انظر لنموذج « الاقتصاد التحليلى » ، المرجع الأسبق ، ص ٤٠٣ وما بعدها .

الفصل الخامس النشيطات النقابية والتقدم الاقتصادى

ان موضوع اعاقا النقابات العمالية للتقدم الاقتصادى موضوع يبدو أنه وثيق الارتباط بالبحث الذى قام به فيشر ، وهو الذى ينطوى على أنه قد يوجد تمارض بين الضمان الاجتماعى من جانب ، وبين التقدم المادى من جانب آخر . اذ يقال أن النقابات تضع بعض القيود التى تحد من مرونة الصناعة ، وذلك لضمان مركز أعضائها من العمال ازاء رجال الأعمال ، فيما يتعلق بمعدلات دفع الأجور وظروف العمل .

وفى مناقشة فيشر لعوائق التقدم ، فانه يركز اهتمامه على المقاومات السلبية من جانب العمال والمقاومات الايجابية من جانب رجال الأعمال ، تلك المقاومة التى تحول دون اجراء التعديلات اللازمة لامتناع التصسينات الفنية فى طرق الانتاج ، ونعنى بها التعديلات فى نسب عناصر الانتاج وفى نوعها نتيجة للتقدم الفنى . وبعبارة أخرى ، فانه قد أهمل المقاومة الايجابية التى يقال بأن النقابات - وهى التى تمثل الأنواع المختلفة من خدمة العمل - تحاول القيام بها ، حرصا منها على مصالح أعضائها من العمال المنتمين اليها . ولذلك فقد يمكن القول بأن البحث الذى قام به هيلتون وزملاؤه هو تكملة للبحث الذى قام به فيشر (١) .

(1) C. F. J. Hilton and others, " Are Trade Unions Obstructive ? " .

٥ - ١ المشكلة من وجهتى نظر مختلفتين

والغرض من هذا البحث هو الوصول الى اجابة مقنعة عن المشكلة التى يدل عليها عنوان الكتاب الذى نشره هيلتون ، وذلك عن طريق المشاهدات والأبحاث العملية ، وبالنسبة لبعض المجموعات من الصناعات التى يظن بأن النقابات العمالية تضع فيها من القيود ما يعوق سير التقدم الاقتصادى بشكل محسوس . وبعبارة أخرى ، فإنه يقال أن القيود التى تضعها النقابات من شأنها أن تقضى الى القضاء على أى أمل فى النهوض بالاقتصاد القومى ، وأن هذه النقابات قد أخفقت فعلا فى ادراك طبيعة التغيرات التى أثرت تأثيرا جوهريا على الهيكل الصناعى فى أنحاء العالم ، وفى الاعتراف بالمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها فى مجال العلاقات الصناعية بين العمل ورأس المال .

غير أن المسألة ليست بالسهولة التى يمكن أن نتصورها لأول وهلة . إذ يقال من الجانب الآخر أنه لو كانت ثمة معوقات للتقدم الاقتصادى ، فإنها ناشئة عن القيود التمسفية والعدوانية التى يضعها رجال الأعمال أنفسهم ، فهم قد أخفقوا من جانبهم فى ادراك وجهات نظر أولئك الناس الذين يشتغلون لحسابهم ، وفى ادراك أمانيتهم وقدرتهم واستيعابهم لهيكل الصناعة نتيجة للخبرة والتجربة العملية . إن رجال الأعمال لم يدركوا بمدى أهمية النقابات انعمالية ، ولم ينظروا الى مثل هذه التنظيمات العمالية الا على أنها أسلحة للهجوم المباشر عليهم . ولو سلمنا بذلك ، فإن رجال الأعمال لا يقلون سوءا ، فى تصرفاتهم واتجاهاتهم ، عن قادة وزعماء النقابات العمالية . إن سمعة الاتفاق وحسن ادراك الأمور يعوزان رجال الأعمال فى سلوكهم تجاه العمال ، وهم لا يعترفون بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت التطور الصناعى الحديث ، ولا يعترفون كذلك بحقوق العمال فى المساهمة بنصيب فى الرقابة الحقيقية على الصناعة . وبالنسبة لهذه الادعاءات ، وما سبقتها من ادعاءات متعارضة معها ، من جانب هذا الفريق أو ذاك ، فلم تكن هناك المعلومات الكافية حول سلوك العمال وسلوك رجال الأعمال ، ومدى نشاط تنظيماتهم

المتعارضة وطائفتها ، ما يمكن معه الحكم على هذه الادعاءات ، بما يتفق مع الواقع وجقائقي الأمور . ولذلك فإن البحث الذي قام به هيلتون وزملاؤه يتضمن تلك المعلومات الوافية عن هذا الموضوع بلغ الشأن في الدول الصناعية المتقدمة ، وهي تلك التي تتميز بوجود نفوذ قوى للنقابات من جانب واتحادات رجال الصناعة من جانب آخر . وفي الواقع فإن هذا البحث يتوافر على دراسة وتحليل بعض القيود الرئيسية التي يدعى بأن النقابات تعتمد الى فرضها في مجال الصناعة ، وبأنها تقف حجر عثرة في سبيل احراز أى تقدم صناعي ، وهي تتناول : سياسة الأجور ، والحيولة دون ادخال الأساليب المستحدثة في الإنتاج — وهي تلك التي تنطوي على استخدام الآلات المعقدة والتي تحقق الوفرة في الأيدي العاملة — والقيود التحكمية المفروضة على نظام تمرين العمال ، وسياسة التمييز بين أنواع العمل ، وأخيرا سياسة التباطؤ في أداء الأعمال .

٥ - ٢ سياسة الأجور

وقبل أن نمضي في بحثنا هذا ، لا بد أن نبدأ ، أولا ، بالإشارة الى الغموض الذي يكتنف مدلول عبارة « القيود المفروضة من جانب النقابات » إذ أنها تتضمن أى نص تقرره النقابة فيما يتعلق بالشروط والظروف التي يبيع على أساسها كل أعضاء النقابة خدمة عملهم . ويختلف رجال الأعمال اختلافا بينا في تعريف مدلول هذه العبارة ، فمنهم من يذهب الى القول بأن رفض النقابات الموافقة على اجراء أى خفض في الأجور هو أعظم القيود خطورة من وجهة نظر التقدم الاقتصادي . ولكن في الاجابة عما اذا كانت مقاومة النقابات للخفض في الأجور تدخل ، في الواقع ، في نطاق « القيود المفروضة من جانب النقابات » ، لا بد هنا من التمييز بين المستوى العام للأجور وبين الحالات الخاصة التي تكون فيها بعض الأجور أعلى بكثير من المستوى العام لها . وفيما يتصل بالمستوى العام للأجور ، فإن هيلتون وزملاءه قد أجمعوا على تأييد فكرة زيادة نصيب

العمل ، بوجه عام ، في الناتج القومي ، وفي رأيهم أن رفع المستوى العام للأجور هو الهدف الأساسي للحركة العمالية ، والا فإن هذه الحركة كان لا بد أن تمنى بالفشل منذ البداية . حقيقة ، قد يكون ما تفرضه بعض النقابات من أجور مرتفعة للغاية ، والاحتفاظ بمستواها المرتفع ، سببا رئيسيا في استمرار البطالة والكساد ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن سياسة الأجور التي تفرضها هذه النقابات سياسة خاطئة إلى أبعد الحدود . غير أن الواقع ، أيضا ، هو أن خفض الأجور من شأنه أن يزيد من حدة الكساد ، حيث أن هذا الاجراء يؤدي الى خفض القوة الشرائية ومستوى الانفاق على الاستهلاك ، أى الى النقص في الطلب الفعال ، فإذا كان الأمر كذلك ، فإن سياسة الأجور التي تفرضها هذه النقابات سياسة حكيمة . والنتيجة التي انتهى اليها هيلتون هي أن سياسة النقابات المنطوية على المطالبة بأعلى مستوى عام للأجور ، وأنسب ظروف للعمل ، هي سياسة لا تتضمن فرض أى قيد من جانب النقابات ، ما دامت لا تؤدي الى حدوث أضرار عامة للاقتصاد القومي .

أما بالنسبة لمعدلات الأجور التي تتقاضاها كل فئة خاصة من فئات العمال ، والتي قد تبدو مرتفعة ارتفاعا كبيرا الى أبعد الحدود ، فإن نقابات العمال تبرر هذا الارتفاع الملحوظ في هذه المعدلات الخاصة للأجور ، على أساس أنها تكون نسبة ضئيلة جدا من النفقة الكلية للسلعة ، الى الحد الذي يجب ألا يبالى معه المنتج أو الجمهور بأثر تكلفة الأجور على سعر السلعة ، ومن ثم فيجب ألا تكون الأجور المرتفعة مثارا لأي شكوى أو تذمر . فضلا عن ذلك ، فالعمل — شأن كل سلعة اقتصادية — لا بد أن يحصل على كل ما يستطيع الحصول عليه من عوائد في سوق العمل الذي يتأثر ، في وضعه الطبيعي المألوف ، بقوى الطلب من جانب وقوى العرض من جانب آخر . ولا جدال ، أيضا ، في أن التنظيم المتسم بالكفاءة في مجال انتاج أية سلعة من شأنه أن يدخ هذه السلعة الاقتصادية — وهي العمل — تتطلع الى مستويات من الأجور أعلى مما تكون قد بلغت اليها ، وذلك نتيجة لاطراد الكفاءة في العمل وزيادة

انتاجيته • غير أن معدلات الأجور التى تملو كثيرا عن المستوى انعام للأجور تميل ، من ناحية ، الى الهبوط بمستوى الطلب على أية سلعة تحتاج فى انتاجها الى خدمة من نوع معين من العمل ، اذ أننا نعلم أن الكميات المطلوبة من أية سلعة تتأثر بسعرها ، وهنا تكون العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية ، بمعنى أنه اذا ارتفع السعر ، قلت الكمية التى يطلبها المستهلكون ، أما اذا هبط السعر ، زادت الكمية التى يطلبونها فعلا فى السوق • ومن ناحية أخرى فان ارتفاع بعض معدلات الأجور عن المستوى العام لها من شأنه أيضا أن يحفز المنتجين الى التفكير جديا فى استحداث بعض وسائل الانتاج التى قد يستطيعون باتباعها احلال الآلات محل العمال ، فيتلافون بذلك جشع العمال فى مطالبتهم بمثل هذه الأجور الباهظة التى تثقل وطلتها عليهم • فضلا عن ذلك ، فقد يجادل البعض بأن هذه المعدلات البالغة الارتفاع لا تتقرر ، عادة ، الا على حساب المعدلات الأخرى للأجور • ومع ذلك يعتقد هيلتون أنه من المنسیر اقامة الحجة والدليل القاطع على وجود هذا الارتباط بين المعدلات المرتفعة للأجور والمعدلات الأخرى • ولكن لا معنى ذلك أن نفترض ، دائما ، عدم حدوث هذا الارتباط ، بل ربما يحدث فعلا فى بعض الحالات الخاصة • وفى ضوء ماتقدم يخلص هيلتون ، فى بحثه المنشور عام ١٩٢٩ ، الى أنه اذا كان للحركة العمالية أن تؤدى رسالتها على الوجه المنشود ، وتساهم فى احراز التقدم الاقتصادى للمجتمع الذى تنتمى اليه كل مجموعة من العمال ، فلا بد أن تستهجن نقابات العمال وجود هذه المعدلات المرتفعة من الأجور ، وتتنظر اليها نظرة معارضة ، وتحاول أن تنسق بينها وبين المعدلات الأخرى من الأجور •

غير أن الأبحاث العملية التى قام بها هيلتون وزملاؤه قد دلت على أن الشكوى عامة من تعسف نقابات العمال فى موقفهم ازاء مسألة الوقت الاضافى والعمل الليلى ، والعمل فى عطلة نهاية الأسبوع • ويسلم رجال الأعمال بأنه لا بد أن يدفعوا فى هذه الأحوال الاستثنائية أجورا اضافية ، غير أن شكواهم لا تتعلق بمبدأ دفع هذا الأجر الاضافى ، بل تتعلق بوسائل النقابات فى استغلال

هذه الأحوال الاستثنائية أسوأ استغلال • وتشير الأبحاث العلمية الى بعض الحالات التي حاولت فيها النقابات العمالية أن تقرر مبدأ عدم اشتغال العمال أى وقت اضافى ، أو أن تصمم على عدم اشتغالهم الا ساعات قلائل كل أسبوع ، أو تسمح باشتغال العمال أوقاتا اضافية ، ولكن على أساس أن يدفع رجال الأعمال ما قد يعتقدون أنه أجر باهظ ثقیل الوطأة عليهم • وهنا يشكو رجال الأعمال من الشكوى من تمسك النقابات بنص القانون وليس بروحه ، ومن عدم تمسكها مع مبدأ الأخذ والمطاء فى معاملاتهما معهم • أما فى صناعات التصدير بالذات ، فان رجال الأعمال يؤكدون ما يلحقهم من أضرار فادحة ، بالنظر الى أن بعض منافسيهم الأجانب لا يدفعون أى أجر اضافى عن ساعات العمل الاضافى ، أو أنهم يدفعون أجرا اضافيا ولكن عند مستوى أقل من ذلك الذى يدفع رجال الأعمال هذه الأجور على أساسه •

وترد نقابات العمال على هذه الادعاءات بأن ساعات العمل الاضافى شر لابد من تجنبه ، وصاحب العمل الذى لا ينظم أعماله بحيث يتفادى الالتجاء الى هذه الوسيلة لتنفيذ التزاماته ازاء العملاء ، لا بد أن يدفع ما يمكن اعتباره بمناوبة جزاء رادع فى شكل أجور اضافية مرتفعة •

والوقت الاضافى شر لا بد منه ، اذا لجأ اليه رجال الأعمال بصفة دائمة وبانتظام ، فاذا استمر العامل فى العمل أوقاتا اضافية من أسبوع الى آخر ، فانه يستقطع بذلك من وقت فراغه ومن راحته الأسبوعية التى لا جدال فى أن من حقه أن يتمتع بها ، والمتعة بوقت الفراغ هى من العوامل التى تحقق رفاهية العامل ، شأنها شأن التمتع بطيبات الحياة من مختلف السلع • ولا يقف الأمر عند حد الحرمان من وقت الفراغ — وله ما له من متعة كبيرة فى نظر العامل — بل أن هذا ينطوى ، أيضا ، على بذل جهود فى العمل أكبر بكثير مما يطلب الى العامل بذله عادة • ورب معترض يقول بأن العامل يحصل على أجر اضافى فى مقابل العمل الاضافى ، الا أن المنفعة التى قد تعود عليه من الزيادة فى دخله

الأسبوعى قد تبدو ، فى نظر العامل ، ضئيلة ، إذا ما قورنت بمدى الجهود التى يبذلها فى هذا الوقت الإضافى ، بحيث أنه يعزف كلية عن التطلع الى مثل هذه الزيادة فى دخله . أما إذا كان الاشتغال بالعمل فى الأوقات الإضافية متقطعا ، أى أنه لا يتسم بطابع الدورية والاستمرار ، فانه ينطوى ، مع ذلك ، على استقطاع جزء من وقت فراغ العامل دون سابق انذار ، كان من الأوفى له أن يكرسه للراحة والدعة فى عطلة نهاية الأسبوع ، أو لرعاية شئون أسرته ، فضلا عن أنه يقرب نشاطه الاجتماعى رأسا على عقب ، وفى ذلك غبن كبير يقع على العامل لأن تعوضه أية زيادة ملحوظة فى دخله الحقيقى تلتى اليه عن طريق الأجر الإضافى . وتبعاً لذلك ، فمن أولى واجبات رجال الأعمال أن يأخذوا فى الاعتبار حق العامل فى تمتعه بوقت الفراغ ، وأن يجزئوا له العطاء ، إذا ما اضطروا لدفعه الى العمل فى غير ساعات العمل ، تمويضا له عما يصيبه من متاعب ومضايقات ، وما يسدله من جهود من جراء ذلك . فضلا عن كل هذه الاعتبارات ، فان العمل الإضافى يتعارض مع المبدأ النقابى الذى ينطوى على توزيع العمل على أكبر عدد من العمال ، تفساديا لخطر تفشى البطالة بينهم ، لا سيما فى أوقات الكساد ، عندما تتأزم الأمور ، وتقل فرص الأعمال بشكل وبائى .

ويبدو أن هيلتون يميل الى الأخذ برأى نقابات العمال فى أن ساعات العمل الأسبوعى — كما هى مقررة فى الاتفاقات المعقودة بين رجال الأعمال والعمال — كافية الى الحد الذى لا تدعو معه الحاجة الى الاشتغال وقتنا اضافيا ، كما أنه ليس من حق أرباب الأعمال أن يطلبوا انى عمالهم للعمل وقتا أطول من انساعات المقررة ، الا فى الأحوال الطارئة العاجلة التى لا يمكن لرجال الأعمال التنبؤ بها .

وأخيرا تشير الأبحاث التى قام بها هيلتون وزملاؤه الى المعوقات التى نضعها نقابات العمال فى سبيل تطبيق مبدأ « العمل على أساس القطعة » ، وتشير

إلى الشكاوى العديدة التي تقدم بها رجال الأعمال في بعض الصناعات - كالبناء والأخشاب والطباعة - والتي تتطوى على أن بعض النقابات قد رفضت رفضاً باتاً أن تسمح لعمالها بالعمل على أساس أى شكل من أشكال الدفع تبعاً لنتيجة العمل . ويمتد رجال الأعمال في هذه الصناعات أن هذا القيد الذي تفرضه النقابات هو أشد القيود ضرراً على التقدم الصناعي في البلاد ، كما أنه يتسبب في نقص الكفاءة الانتاجية ، وفي كثير من المتاعب في تلك الصناعات .

ولكن يجدر بنا أن نشير ، في هذا الصدد ، إلى أنه ليس ثمة مبدأ واضح أو سياسة ثابتة لنقابات العمال ، فيما يرتبط بمشكلة الوقت الإضافي ، كما أن موقفها إزاء هذه المشكلة يختلف من نقابة إلى أخرى ، فقد لوحظ أن نظام الدفع تبعاً لنتيجة العمل - أو ما يسمى عادة نظام الدفع بالقطعة - هو النظام 'نمادى' الذي تبطله بعض الصناعات عن طيب خاطر ، كصناعة الفحم ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة القطن ، وصناعة الصوف ، وبعض الصناعات الأخرى . أما في بعض الصناعات الهندسية ، وفي صناعة بناء السفن ، فإننا نجد أن بعض أنواع العمل تؤدي على أساس الدفع تبعاً لنظام القطعة ، بينما تؤدي بعض الأعمال الأخرى على أساس الأجر اليومي ، بغض النظر عن مدى انتاجية العامل .

ونلاحظ أن الحجج المؤيدة والمعارضة لنظام الدفع على أساس القطعة إزاء نظام الدفع على أساس الأجر اليومي ، لا تختلف من صناعة إلى أخرى فحسب ، بل أنها تختلف من حرفة إلى أخرى ، ومن عمل إلى آخر في نفس الصناعة . والأسس التي تتبنى عليها معارضة ومقاومة نظام الدفع تبعاً لنتيجة العمل ، أو على أساس القطعة ، معروفة ومألوفة ، ونجملها فيما يلي :

١٠ تدهور مستوى المهارة الفنية للأيدي العاملة نتيجة لتهافت العمال على إنجاز أعمالهم في أقصر وقت ممكن .

٢٠. إثارة النفور وإذكاء روح العداء والغيرة في صفوف العمال نتيجة للتنافس الحاد الذي يشيع بينهم وفقا لهذه الطريقة .

٢١. انعدام روح التضامن في العمل الجماعي .

٢٢. تشجيع الارهاق في العمل الى حد الاجهاد والعناء .

٢٣. ميل رجال الأعمال الى اجراء تعديلات متتالية في معدلات الأجور ، على أساس القطعة ، من شأنها أن تخفض من مستوياتها ، حتى لا ينال العمال أجورا مرتفعة وفقا لهذه الطريقة ، على حساب مصالح رجال الأعمال .

٢٤. اشاعة الاحتكاك بين طبقة العمال ، وخلق جو غير ملائم للعمل في مختلف أنحاء المصنع (١) .

ولا تظهر المقاومة لهذه الطريقة في دفع الأجور الا من جانب أصحاب الحرف دائما . غير أن معظم الأعمال التي كانت تؤدي سابقا على أساس حرفي قد أصبح مآلها الى الانتاج الكبير والعمل الآلي المتكرر ، وذلك منذ أجيال عديدة ، وفي المرحلة الانتقالية من الطريقة الحرفية الى الطريقة الآلية في الانتاج ، فسوف يؤول كل نوع من العمل الى فئة معينة من مختلف فئات العمال غير المهرة التي لا تنتمي الى نقابات الحرف . وهنا سوف يتمثل أصحاب الحرف ، ولن تجرؤ أية نقابة حرفية أن تقاوم أو تقاوى مثل هذا التغيير الذي لا مفر منه .

(1) Deterioration of craftsmanship, inducement to bad feelings and jealousy as between fellow-workers, destruction of the team spirit, encouragement of overwork to the point of exhaustion, inducement to subsequent rate-cutting, and finally the creation of friction and bad atmosphere all-round in the workshop.

• ٣ - القيود التقليدية على ادخال الآلات في الصناعة

أما فيما يختص بالقيود التي تفرضها بعض النقابات على ادخال الآلات في الصناعة ، فقد دلت الأبحاث على أن كثيرا من الموترات القسائم في الصناعة ينتج عن المحاولات التي تبذلها نقابات الحرف ، لغرض وضع القواعد التي يجب اتباعها ، عندما يبدأ اتمام عملية من عمليات الصنعة بمعرفة الآلات ، بعد ما كانت تتم من قبل بمعرفة أصحاب الحرف ممن كانوا يؤدونها بأدواتهم اليدوية .

وتنطوي هذه المشكلة على ثلاثة أسئلة عامة : من الذي سوف يشتغل بالآلة ؟ وكيف من الرجال سوف يحتاج اليهم المصنع لإدارة الآلات ؟ وما معدلات الأجور التي سوف تدفع لهؤلاء الرجال ؟ في بعض الظروف ، فإن النقابة تصرص على حق المطالبة بأن يقوم نفس الرجال من أصحاب الحرف بأداء العمل الذي يتم أدائه الآن بطريقة آلية . ويرفض رجال الأعمال ، في بعض الأحيان ، قبول هذا الطلب ، بدعوى أن الآلة الجديدة تستغني عن الحاجة الى مهارة أصحاب الحرف ، وهم لا يرغبون الا في مهارة العمال اليدويين ، ولذلك فهم يفضلون تدريب عمالهم الجدد على عمليات الصنع ، ولا يقرون أن يدفعوا أجرا عاليا لأصحاب الحرف في مقابل أداء عمل آلي . ومع ذلك فإن وجهة نظر نقابات العمال متعارضة مع وجهة نظر رجال الأعمال في هذا الشأن ، إذ أنها تدعى حق الأولوية لأصحاب الحرف في مزاولة الأعمال الجديدة ، كما أنها تدعى أن لهم حقا أدبيا للاشتغال بالآلات ، فهم أعرف الناس بالمادة الخام اللازمة للصنعة وينوع المنتج . ولذلك فمن الجزى لصاحب العمل أن يستخدم أصحاب الحرف ، ويدفع لهم معدلات مرتفعة من الأجور المناسبة لهم ، بدلا من استخدام العمال العاديين ، ودفع معدلات منخفضة من الأجور .

ويرى هيلتون أن نقابات الحرف تستطيع أن تقدم شروطها ، ويستطيع أعضاؤها أن يهددوا رجال الأعمال بترك العمل ، لو أن هؤلاء لا يقبلون الشروط

التي يملونها عليهم • أو أنهم يبقون في أعمالهم وينشرون الفوضى والمتاعب ، ولكنهم مع ذلك لا يمكن أن يأملاوا في نصر دائم • وينتقل هيلتون ، بعد ذلك ، إلى البحث في الآثار الأخرى المترتبة على ذلك • اذ يقول أنه ، منذ مدة طويلة ، والآلات لا تتوانى عن تعطيل العمال وإشاعة البطالة بينهم ، فإذا كان الأمر كذلك ، فهل يمكن أن نتوقع الاتصاف بالحكمة والتبصر من جانب أولئك الذين ينتظرون أن يأتي دورهم في القضاء عليهم ، نتيجة لاحتلال الآلات محلهم في أداء نفس الأعمال ؟ وحتى لو فرضنا جدلا أن النتيجة المترتبة على اتباع الوسائل الفنية الحديثة في الانتاج هي أداء نفس العمل بما لا يتعدى ثلث عدد العمال الذين كانوا يؤديونه من قبل ، فإن صاحب العمل سوف يستغنى عن خدمات ثلثي العمال السابقين ، إذا ما سلم بتشغيل ثلث العمال المهرة القدامى في العمليات الجديدة للانتاج الآلى • وبعبارة أخرى ، فحتى لو كانت الأعمال الجديدة موقوفة على أصحاب الحرف ، فإن الغالبية العظمى منهم سوف يفقدون أعمالهم السابقة نتما لذلك • ومن ثم فإن هدف العمال الرئيسي هو أن يعوقوا رجال الأعمال عن اتباع الوسائل الآلية الحديثة في الانتاج • أما ما يتشدد به الكتاب من أن استخدام الآلات المنطوية على الوفرة في الأيدي العاملة لا يقضى على التوظيف ، أو يحد من مجاله في المدى الطويل ، هو قول هراء في نظر أصحاب الحرف ، ولا يعنى شيئا بالنسبة لهم • ان كل عامل ماهر يعلم أن زملاءه من قبل قد فقدوا أعمالهم الحرفية ، نتيجة لاستخدام الآلات ، ويوقن بأنه هو الآخر عرضة لأن يفقد عمله لنفس السبب •

ويعتقد هيلتون أن أفضل طريق لحل هذه المشكلة هو التعاون الصادق من كلا الجانبين في سبيل زيادة الكفاءة الانتاجية في الصناعة ، وتمهيد الطريق أمام أصحاب الحرف للانتقال من نوع معين من العمل إلى نوع آخر ، دون التعرض لكثير من المتاعب ، وإزالة كل العقبات التي تحول دون مقابلة الطلبات الجديدة من المنتجات الصناعية ، كلما نشأت وفي أي شكل كانت •

٥ - ٤ سياسة التمييز بين أنواع العمل

وتدل الأبحاث ، أيضا ، على أن نقابات الحرف تفرض قيودا معينة . فيما يتعلق بنظام تمرين فئة الحرفيين من العمال ، الأمر الذي يدعو الى الشك في أنها تبتكر من الوسائل الملتوية ما يجد من عدد أصحاب الحرف ، فإذا قل عددهم ، أى قل المعروض من خدمات أعمالهم ، فمن الممكن أن يحتفظوا بمستويات عالية من الأجور . ومع ذلك تدل الأبحاث على أن مثل هذه القيود لم تتحقق فعلا ، الا في حالات قليلة نادرة .

أما فيما يتعلق بالفصل بين أنواع الأعمال المختلفة ، فإن ذلك يتضمن أن كل نقابة حرفية تحدد مدى الأعمال التى تتعلق بأعضائها ، ومن ثم فلا يجوز الا لأعضاء النقابة وحدهم أن يزولوا هذه الأعمال . ويدعى رجال الأعمال أن مثل هذا النظام يؤدي الى الاحتكاك بين العمال المنتمين الى مختلف النقابات انحرفية ، كما أنه يؤدي الى البطء في أداء الأعمال والضيق الاقتصادي والخسارة المحققة . هذا فضلا عن أن أداء عملية واحدة يستدعى ، وفقا لهذا النظام ، استخدام فئات متتابعة من العمال تنتمى الى نقابات مختلفة ، بينما يكون من المستطاع لعامل واحد أن يؤدي كافة الأعمال الخاصة بهذه العملية . ويصل هيلتون ، في هذا الصدد ، الى النتيجة الآتية : وهي أنه في مثل هذه الحالة ، فإن الأمر ينطوي ، عادة ، على الاحتكاك ، والتأخير في العمل ، والنفقات التى يمكن تجنبها . وهنا لا بد أن توضع قاعدة عامة للحد من هذه القيود والاجراءات الحرفية الجامدة التى تتبع في أداء بعض الأعمال ، منما لما قد ينجم عن ذلك من ضياع اقتصادى .

ويختتم هيلتون بحثه بالانصاح عن تفاؤله الكبير بمستقبل العلاقات الصناعية بين العمال ورجال الأعمال . اذ يقرر أنه من الواضح - كما تشير الأبحاث العملية - أن مختلف القيود التى تفرضها نقابات العمال قد أضحت

أقل عددا مما كانت عليه ، كما أنها أصبحت أقل أهمية من ذي قبل . وفى عدد من الصناعات التى تضمنتها الأبحاث العملية التى قام بها هيلتون وزملاؤه ، كان رجال الأعمال يشيرون الى الأحوال التى كانت سائدة فى الماضى . ولقد اعترف هؤلاء أن مجال الشكوى والتذمر من التدابير التعسفية لنقابات العمال قد أصبح فى نطاق ضيق نسبيا . ولقد كانت تجارب الماضى ، بما تخللتها من أزمات وهزات عنيفة ، فى صدد العلاقات الصناعية ، خير مرشد ، لكل من العمال ورجال الأعمال ، فى أن يكونوا أكثر حكمة وتمعلا فى سلوك كل فئة منهم ازاء الأخرى (١) .

فضلا عن ذلك ، فإن تقارير اللجان البريطانية للإنتاج التى زارت الولايات المتحدة ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لدراسة الانتاجية فى تلك البلاد ، قد دلت ، بما لا يدع مجالا للشك ، على أن الوسائل الحديثة فى الانتاج ، وتطبيق المبادئ العلمية فى إدارة المشروعات ، قد جعلت من الممكن زيادة الأجر الحقيقية للعمال زيادة دائمة ، ووسعت من دائرة نشاط ونفوذ نقابات العمال الأمريكية . كما أن التقرير الذى تقدم به رجال النقابات البريطانية ، ممن قاموا بزيارة الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ ، للبحث فى مدى تأثير نشاط النقابات الأمريكية على الانتاج الصناعى ، قد أفضى ، فى النهاية ، الى أن يوصى المجلس العام لمؤتمر النقابات العمالية فى المملكة المتحدة بما يلى :

(1) In Hilton's own words : " It is clear, as the evidence bears out, that restrictive practices imposed by trade unions are in fact fewer than they were, and of less importance. In a number of industries employers have referred to conditions prevailing in the past, and have admitted that relatively their own grounds for complaint are small. Both trade unions and employers have learnt through experience, and there is a great deal more reasonableness than there used to be in the past decades " .

أولاً: زيادة اهتمام النقابات ، في شكل ايجابي فعال ، بالوسائل الفنية الحديثة في الانتاج والوسائل الحديثة في فن الادارة والتنظيم لتحسين الكفاءة الصناعية .

ثانياً : استخدام الموظفين الأكفاء ممن يمكن لهم أن يسدوا النصح والإرشاد والمساعدة في حل مشكلات الانتاج .

ثالثاً : تزويد أعضاء النقابات بالتسهيلات اللازمة للتعليم والتدريب الفني والمهني . وهذا ينطوي على ثورة في الاتجاه الفكري الحديث لنقابات العمال في الدول الصناعية المتقدمة .

ومع أن العلاقات بين العمال ورجال الأعمال ، في الدول الصناعية العريقة ، قد اتخذت ، بحكم التجربة والخبرة المكتسبة ، مجرى معيناً ، قوامه بعض التقاليد والمبادئ المرعية من جانب طبقة أعمال وطبقة رجال الأعمال ، كدستور غير موضوع ، ينظم العلاقات الصناعية بين هاتين الطبقتين ، كطرفي الانتاج ، فوق قاعدة تشريعية أساسية تكفل حداً أدنى من ظروف العمل المناسبة وتدابير الوقاية والرعاية الصحية ، وتترك للعمال فرصة الحصول على مزايا تكميلية تبعاً لظروف كل صناعة ، إلا أن الدول الحديثة العهد بالصناعة ، أو التي تخلفت عن غيرها في ركب التصنيع ، لا بد أن تمر بمرحلة انتقالية لاستكمال مثل هذه القاعدة التشريعية ، ولتثبيت هذه التقاليد والمبادئ المرعية .

وجملة القول فإن العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال علاقة انسانية ، لا يمكن التحكم فيها ، بمحاولة اخضاعها لمبادئ ثابتة أو جامدة ، وإنما يجب أن يكون علاجها مشوباً بالمرونة والليقظة والتيصير . والسياسة الحكيمة ، لتنظيم هذه العلاقة ، هي تلك التي لا تهتم بسرعة تسوية المنازعات ومنع تفاقمها ، وامتدادها الى مؤسسات أو صناعات أو مناطق أخرى فحسب ، بل هي التي تهتم ، أيضاً ، بتجنب أسباب وقوع المنازعات ، والعمل على ازالة العوامل

المسببة لها . والوسيلة العملية الى ذلك هي افساح فرص التشاور بين العمال وأصحاب الأعمال الى أقصى الحدود المستطاعة ، واستعداد الطرفين للتعاون فيما بينهما ، على النحو الذى يحقق مصالحهما المشتركة ، ويتفادى أهم معوقات التقدم الصناعى فى نفس الوقت (١) .

(١) راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » المرجع الأسبق ، ص ٤١٤ وما بعدها .

الفصل السادس

التنظيمات الاحتكارية والتقدم الاقتصادى

من المشاهد عمليا أن المجتمعات التى يسود فيها الاقتصاد الحر ، تحفل بالتنظيمات الاحتكارية بصورة أو بأخرى ، مثل المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة مع تجانس أو تنوع المنتج ، ومثل الاحتكار الثنائى والاحتكار البحت كأوضاع احتكارية هى الأخرى نادرة الوقوع ^(١) . وهنا يثور تساؤل هام : هل من الحكمة للمجتمع أن يحبز قيادى الاحتكارات على أساس الادعاء بأن الاحتكار يحفز الى التقدم الاقتصادى ويفضى الى الرفاهة الاجتماعية ؟ ولكن قبل أن نناقش هذه الادعاءات المؤيدة للاحتكار ، ينبغى أولا أن نفكر فى مختلف المقاييس التى يمكن بموجبها أن نتعرف على درجة الاحتكار فى أية صناعة .

٦ - ١ مقياس درجة الاحتكار

وثمة ثلاثة مقاييس لدرجة الاحتكار فى أية صناعة ، كما تزودنا بها أدوات التحليل الاقتصادى : عدد البائعين ، ونسبة العرض الكلى ، والملاقة بين الثمن والنفقة الحدية .

(١) قياس درجة الاحتكار بدلالة عدد البائعين

وكما يرد فى التحليل الاقتصادى لنظرية المنشأة ، فإن الصناعة فى المنافسة

(١) راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٦ وما بعدها .

الاحتكارية تتميز بكثرة عدد البائعين مع تنوع المنتج . وإذا ما تدرجنا من المنافسة الاحتكارية الى احتكار القلة ، لوجدنا أن هناك فئة قليلة من البائعين تسيطر على سوق الصناعة . أما في الاحتكار الثنائي فهناك بائعان فقط ، وأما في الاحتكار الكامل أو البحت فهناك بائع وحيد في الصناعة . ومن ثم يمكن القول بأن العنصر الاحتكاري يتضائل ، كلما تزايد عدد البائعين ، أو أنه يتزايد كلما قل عدد البائعين . وإذا سلمنا بذلك ، فإن درجة الاحتكار أكبر ما يمكن في حالة الاحتكار البحت ، ثم تتناقص إذا تدرجنا من هذه الحالة الى الاحتكار الثنائي ، ثم الى احتكار القلة ، ثم الى المنافسة الاحتكارية ، وتتلاشى درجة الاحتكار كلية في المنافسة الكاملة .

وتبعا لذلك ، يمكن وضع رقم قياسي لدرجة الاحتكار — وليكن مقلوب عدد البائعين — أي كالآتي :

$$\text{درجة الاحتكار في صناعة ما} = \frac{1}{\text{عدد البائعين في الصناعة}}$$

وهذا الرقم يعطى قيما تتراوح بين الواحد الصحيح في حالة الاحتكار البحت (لأن العدد في مقام الكسر هو واحد صحيح إذ يوجد بائع وحيد في هذه الحالة) وبين الصفر في حالة المنافسة الكاملة (لأن العدد في مقام الكسر هو ما لانهاية إذ يوجد عدد لانهايتي من البائعين في هذه الحالة) .

بيد أنه يعاب على هذا المقياس أنه قد تكون هناك درجة كبيرة من الاحتكار ، حتى ولو كان عدد البائعين كبيرا في الصناعة ، إذا ما تحكم بائع واحد أو اثنان من البائعين في نسبة كبيرة من العرض الكلي .

(ب) قياس درجة الاحتكار بدلالة نسبة العرض الكلي

إذا استبعدنا المقياس الأول ، واتجهنا الى قياس درجة الاحتكار على أساس النسبة التي يتحكم بموجبها بائع واحد ، أو بائعان ، أو فئة قليلة من

البائعين ، في العرض الكلى لمنتج صناعة ما ، فإننا نجد أن هذه الطريقة ليست ملائمة كذلك لقياس درجة الاحتكار . إذ قد يتحكم منشأة واحدة في نسبة كبيرة جدا من العرض الكلى لمنتج الصناعة ، ومع ذلك فقد يكون الطلب على منتج المنشأة أقرب ما يكون الى المرونة اللانهائية بحيث لا تستطيع المنشأة أن تتحكم في رفع الثمن ، أو تتمتع بأية سلطة احتكارية تبعا لذلك . هذا بينما نجد أن الاحتكار « الجزئي » لمنتج الصناعة قد يتسنى معه للمحتكر أن يرفع من الثمن بتقليل الناتج ، إذا كان المعامل انجدي لمرونة الطلب صغيرا .

فضلا عن ذلك ، فقد يستطيع أى بائع أن يتمتع بدرجة كبيرة من السلطة الاحتكارية ، رغم أنه لا يتحكم الا في نسبة ضئيلة من العرض الكلى لمنتج الصناعة ، إذا أتيح له نوع من الحماية من منافسة البائعين الآخرين ، بسبب نفقة نقل منتجاتهم الى سوق هذا البائع . ولا تقتصر حماية البائع من منافسة البائعين الآخرين على أساس نفقة النقل ، بل انه يحظى بقدر غير يسير من السلطة الاحتكارية نتيجة لتأثير الدعاية القوية والاعلان الماهر في تمسك المستهلكين بمنتجاته ، كما يتفيلونه في أذهانهم من أن « نوع » هذا المنتج أفضل كثيرا من « الأنواع » الأخرى لمنتج البائعين المنافسين ، بغض النظر عما إذا كانت الفروق بين أنواع المنتجات البديلة في الصناعة فروقا حقيقية أو وهمية . ولا يمكن لهؤلاء البائعين المنافسين التغلب على هذا النوع من الحماية الا بخفض الثمن أو الاعلان المضاد .

(ج) قياس درجة الاحتكار بدلالة الثمن والنفقة الحدية

وإذا استبعدنا المقياس الثانى كذلك ، نظرا لما يشوبه من عيوب ، فقد لا نجد من مقياس آخر أفضل من مقارنة الثمن بالنفقة الحدية . وبعبارة أوضح ، يمكن قياس درجة الاحتكار على أساس الفرق بين الثمن وبين النفقة الحدية لناتج المنشأة ، منسوبا الى الثمن ، أى أن :

الثمن — النفقة الحدية

درجة الاحتكار =

الثمن

ويلاحظ في هذا المقياس أنه كلما كان الفرق بين الثمن وبين النفقة الحدية كبيرا ، كانت درجة الاحتكار كبيرة ، والعكس صحيح . كما يلاحظ ، أيضا ، أن هذا المقياس هو مقلوب معادلة مرونة الطلب ، ولا يختلف عنه إلا في إحلال النفقة الحدية محل الإيراد الحدى . وبما أن النفقة الحدية تساوى الإيراد الحدى في أى وضع من أوضاع توازن المنشأة ، فمن الممكن اعتبار معادلة درجة الاحتكار مقلوب معادلة مرونة الطلب (١) .

غير أن ليرنر يأخذ على هذه المساواة بين معادلة درجة الاحتكار ومقلوب معادلة مرونة الطلب أنها قد لا تتحقق في الحياة العملية ، عندما يحدث أن الثمن والنتائج لا يتحددان بطريقة تحقق أقصى الإيراد الاحتكارى (بتمادل الإيراد الحدى مع النفقة الحدية) ، وذلك في حالتين معينتين :

الإيراد المتوسط

(١) حيث أن مرونة الطلب = $\frac{\text{الإيراد المتوسط}}{\text{الاييراد الحدى} - \text{الاييراد المتوسط}}$

= $\frac{\text{الاييراد المتوسط}}{\text{الاييراد الحدى} - \text{الاييراد المتوسط}}$ (لأن الثمن =

الاييراد المتوسط)

معادلة مرونة الطلب = $\frac{\text{الاييراد المتوسط}}{\text{الاييراد الحدى} - \text{الاييراد المتوسط}}$ (لأن الإيراد الحدى = النفقة الحدية)
(في وضع توازن المنشأة)
النفقة الحدية = $\frac{\text{الاييراد المتوسط}}{\text{الاييراد الحدى} - \text{الاييراد المتوسط}}$ (لأن الإيراد الحدى = النفقة الحدية)
توازن المنشأة)

= مقلوب درجة الاحتكار

أو أن معادلة درجة الاحتكار = مقلوب معادلة مرونة الطلب .

الحالة الأولى

عندما لا يسلك المحتكر سبيل المصلحة الذاتية في تقريره لسياسة الثمن والنتائج ، بل يضع المصلحة الاجتماعية موضع الاعتبار الرئيسي بأن يبيع بأقل من الثمن الاحتكاري تلك المنتجات التي تعتبر من المرغوب اجتماعيا جعل أثمانها رخيصة ، أو قد يبيع بثمان أعلى من الثمن الاحتكاري تلك المنتجات التي تعتبر أنها ضارة من الناحية الاجتماعية . وينطبق هذا النوضع على الاحتكار الحكومي الذي يقدم خدمة أى مرفق عام بأثمان منخفضة ، أو يبيع بعض المنتجات الضارة صحيا بأثمان مرتفعة نسبيا .

الحالة الثانية

هى تلك التى يسلك فيها المحتكر سبيل المصلحة الذاتية ، ولكنه يحجم عن استغلال سلطته الاحتكارية ، أما تفاديا لاثارة المستهلكين وتآلبهم عليه ودفع السلطات الحكومية الى الحد من سيطرته على سوق الصناعة والتدخل فى شئونه ، وأما تفاديا لدخول منافسين جدد تحت اغراء الربح الاحتكاري . ولذلك فان المحتكر يحتفظ بالثمن والأرباح عند مستوى هو أدنى من ذلك المستوى الذى قد يمكن الوصول اليه ، لو أنه استغل سلطته الاحتكارية .

ولذلك يرى ليرنر أن معادلة درجة الاحتكار لن تساوى مقلوب معادلة مرونة الطلب فى مثل هذه الأحوال ، نظرا لأن المحتكر لا يحقق أقصى الأرباح بتبادل الإيراد الحدى مع النفقة الحدية . ولهذا فانه يشير باتخاذ معادلة درجة الاحتكار — وليس مقلوب معادلة مرونة الطلب — حيثما يوجد الاختلاف بين هاتين المعادلتين (١) .

(1) C. F. Appa A. Lerner " Essays in Economic Analysis " , pp.27-28.

٦ - ٢ الاحتكار والتقدم الاقتصادي

وما دمنّا قد اتخذنا مقياساً ملائماً لدرجة الاحتكار على أساس المعادلة السابقة ، أى الفرق بين الثمن والنفقة الحدية منسوباً الى الثمن ، فاننا نستطيع تطبيقه عملياً على مختلف الصناعات ، وقد يتبين أن درجة الاحتكار كبيرة في البعض منها . وهنا نتساءل : هل يستتبع هذا الوضع من وجهتي النظر الاقتصادية والاجتماعية ، أو بعبارة أوضح : هل يؤدي الاحتكار الى تحقيق الوفور في الانتاج ، وإلى دفع عجلة التقدم الاقتصادي ، وإلى أن يفضي الى الرفاهة الاجتماعية كأهداف أساسية يتطلع اليها أى مجتمع متطور ؟ خليك بنا ، اذن ، أن نحاول الاجابة عن هذا التساؤل في ضوء التحليل النظرى والتجربة العملية .

(١) الاحتكار والوفور في الانتاج

يمتدّد البعض أن قيام الاحتكارات يفضي الى تحقيق وفور حقيقية في الانتاج ، بما لها من آثار اقتصادية طيبة تتمثل في انخفاض تكاليف انتاج السلع التي تتحقق فيها هذه الوفور الحقيقية ، وما يستتبع ذلك من الوفور في الموارد المستخدمة في انتاج هذه السلع . وهذا دفاع قوى شائع عن الاحتكار في أغلب الأحيان ، فإلى أى مدى يمكن اعتبار هذا الدفاع سليماً ؟ يجب اريك شنيدر على هذا التساؤل قائلاً بأن التقدم الفني قد يجعل من المربح للمنشأة ، في ظروف معينة ، أن تتوسع في طاقتها الانتاجية على نحو يتيح لها فرصة تطبيق أنواع احتكارية من السلوك ، ومع ذلك فمن الخطأ الادعاء بأن التقدم الفني لا بد أن يتجه ، بالضرورة ، الى اقامة الوحدات الانتاجية الكبرى ذات الطابع الاحتكاري ، ولا أدل على خطأ هذا الادعاء من توافق قيام المنشآت الصغيرة جنباً الى جنب مع المنشآت الكبيرة في نفس الصناعة .

كما يؤكد شنيدر أن التطورات الفنية الحديثة تدل على الاتجاه نحو الطاقة الانتاجية ذات الحجم الصغير ، وأن التقدم الفني يمكن أن يؤتي ثماره في كلا

الاتجاهين . وهذا يعنى أنه اذا اتجه هذا التقدم الفنى نحو الطاقة الانتاجية ذات الحجم الصغير ، فان المنشآت الجديدة الصغرى تخرج الى حيز الوجود ، وتتنافس المنشآت القديمة الكبرى ، وترغمها على تخفيض حجم طاقتها . وهنا يزداد عدد المنشآت ، ويتضائل خطر قيام الأوضاع الاحتكارية . ولن يوجد هذا الخطر ، الا اذا تراءى أن التقدم الفنى يجعل الطاقة الانتاجية الكبرى مربحة ، وهنا يمكن تحقيق الوفور الحقيقية فى الانتاج الكبير . غير أن المنشآت الكبرى تصبح قادرة ، فى مثل هذه الحالة ، على تطبيق أنواع من السلوك الاحتكارى على النحو الذى قد يلحق أثر هذه الوفور الحقيقية فى الانتاج على خفض تكاليف انتاج السلع ومستويات ائتمان هذه السلع تبعاً لذلك . ومن ثم لا يمكن النظر الى المنشأة الكبرى فى الصناعة المعنية على أنها التعبير الحقيقى عن الحجم « الأمثل » فى هذه الصناعة ، والنظر الى هذا الحجم الأمثل للمنشأة على أنه نتيجة التوسع فى الطاقة بغية تحقيق الوفور فى الانتاج ، بل أنه نتيجة لحسبة اقتصادية تتبنى ، فى الواقع ، على هدف الحصول على الأرباح الاحتكارية ، أو زيادتها الى الحد الأقصى ⁽¹⁾ .

(ب) الاحتكار والتقدم الاقتصادى

ويعتقد هنبمان أن آثار الاحتكار على التقدم الاقتصادى ليست واحدة ، فالاحتكار فى بعض الحالات شرط ضرورى لهذا التقدم ، أما فى الحالات الأخرى فآثاره سلبية . وتعزى هذه الاتجاهات المتعارضة الى أن الاحتكار يشمل أنواعاً متعددة من الأوضاع ، يرجع قيامها الى أسباب مختلفة فى كثير من النواحي . ولذلك يرى هنبمان أن النظرية الاقتصادية لا يمكن أن تقطع برأى حاسم فى الموضوع بأكمل ما يمكن أن تقدمه هو التدليل على مختلف الاتجاهات الاحتكارية وأهميتها الاحتمالية فى مختلف الأوضاع .

(1) C. F. Dr. Erich Shneider, " Real Economies versus Domination", an article published in a book entitled « Monopoly and Competition », edited by E. H. Chamberlin, for the International Economic Association, pp. 203-214.

ومع ذلك يسلم هنبمان بأن الاختكار قد يقدم حافزا قويا ، في أغلب الأحيان ، الى اتباع الابتكارات الجديدة التي ينطوى عليها كل استثمار جديد ، بمايستتبعه ذلك من قبول ، أو احتمال ، درجة معينة من الاختكار ، كضرورة ملازمة للتقدم الاقتصادي . غير أن التحليل النظرى وحده لا يمكن أن يحدد المدى الذى يمكن أن تصل اليه درجة الاختكار من الناحية الواقعية ، وبالتالي يمكن احتماله ، أو تشجيعه ، لتحقيق هذا الهدف . ومع ذلك فهذا الدافع على قيام الاختكار يضعف كثيرا ، لو أننا نظرنا — على ضوء الحقائق المشاهدة — الى أن الاختكارات قد تكون قائمة فعلا أو محتمل قيامها . وهنا نجد أن النتيجة الصافية سلبية ، إذ أن الاختكارات القائمة قد تتسم بطابع القدرة الابتكارية فى أوسع الحدود ، ومع ذلك فإن قيام هذه الاختكارات قد يحد أو يمنع النشاط الابتكارى للاختكارات الأخرى المحتمل قيامها (١) .

أما فريتر ماخلب فيعتقد كذلك بأنه لا يوجد أى دليل حاسم على أن الاختكار يشجع على القدرة الابتكارية ، وأنه لا مناص من الاعتماد على الآراء الشخصية فى الموضوع . غير أنه يرى أن هذا الحكم الشخصى لا يدخل فى تقديره البحث فى آثار قيام نظام احتكار براءات الاختراع على التقدم الفنى ، كما يرى أن الادعاء بأن القيود الاختكارية ضرورية لخلق الثقة فى نفوس المستثمرين الذين يمولون استخدام وتطوير المعرفة الفنية الجديدة ، قريب الشبه ، الى أبعد الحدود ، بالادعاء بأن هذه القيود الاختكارية ضرورية لخلق انثقة فى نفوس المستثمرين الذين يمولون نمو الصناعة .

أما رأى ماخلب الشخصى فهو يتلخص فى أن حوافز الاستثمار الخاص قد لا تكون كافية ، فى بعض الأحيان ، لتدفق الأموال الى الاستثمار الصناعى . ويمكن معالجة ضعف هذه الحوافز عن طريق تخفيض الضرائب على الدخول

(1) C. F. Dr. P. Hennipman, an article entitled , Monopoly : Imediment or Stimulus to Progress , Ibid. pp. 421-456.

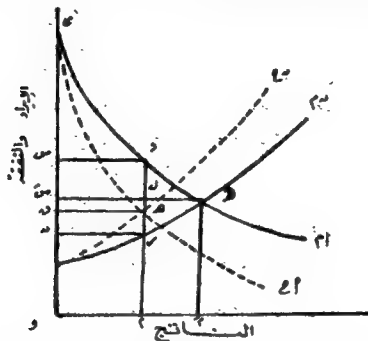
المكتسبة من الاستثمارات الجديدة ، فليس من الحكمة أن يخلق المجتمع عائفا للاستثمار في صورة ضرائب مرتفعة ، ثم يعتمد ، بعد ذلك ، على الآثار المعوضة للمستثمرين في صورة ابتكار أنواع متعددة من الاحتكارات . وهنا ندرك أن ثمة علاقة بين مجالين من النشاط الحكومي : السياسة الضريبية والسياسة الاحتكارية ، وأن كلا من السياستين بديلة للأخرى ، فاما أن تسمح الحكومة بتقوية الحوافز الاستثمارية عن طريق خفض الضرائب على دخل المشروعات الجديدة ، وأما أن تسمح بخلق القيود الاحتكارية التي تحد من المنافسة . ولا جدال في أن السياسة المثلى لا تنطوي على قيام عوائق المنافسة ، بما يتضمنه ذلك من ترايد أرباح الرواد الأول في الابتكار والاستثمار ، بل على السماح لهؤلاء الرواد بالاحتفاظ بأكبر قدر من ثمار الابتكار والاستثمار عن طريق خفض الضرائب دون الحاجة الى قيام أية أنواع من هذه القيود الاحتكارية^(١) .

٦ - ٣ الاحتكار والرفاهة الاجتماعية

وأما عن العلاقة بين الاحتكار والرفاهة الاجتماعية ، فقد أوضح ليرنر أن الاحتكار يؤدي الى خسارة اجتماعية صافية . وقد بدأ ليرنر تحليله بتعريف الاحتكار بأنه « السلطة المطلقة لشخص ما ، أو منسأة ما ، أو دولة ما ، في بيع منتج معين » . أما النواحي الاقتصادية لهذه السلطة فهي تدور حول معانيها الضمنية بالنسبة للمحتكر — في تميزها عن سلطة البائع في سوق المنافسة — وهذا المحتكر يقرر ، بطريقة تحكمية ، ثمن المنتج ، تاركا للمشتري أن يقرر أو مقدار ما يبتاعونه عند هذا المستوى من الثمن ، أو يقرر الكمية التي يرغب في بيعها ، تاركا تحديد الثمن الذي يحفز المشتري الى شرائها . وهنا اذا اتجه المحتكر الى تحديد ثمن المنتج ، فانه يميل الى تحديده عند ذلك المستوى الذي يحقق له أقصى الربح أو ما يسميه ليرنر « الأيراد الاحتكاري » ، وهذا يمثل

(1) C. F. Fritz Machlup, « The Problem of Economic Stability », *ibid.* pp. 385-397.

ضرية على المستهلكين يستحلها المحتكر لنفسه يفضل ما يتمتع به من سلطات احتكارية تقيد دخول المنتجين الآخرين . . .



الشكل رقم ١ - ويدل على الخسارة الاجتماعية الصافية في الأوضاع الاحتكارية

ويتمتع ، من الشكل السابق ، أن وضع توازن المنشأة عند النقطة هـ ، حيث يتقاطع منحنى الإيراد الحدى ا ح مع منحنى النفقة الحدية ن ح . ولهذا فإن المنشأة تحقق أقصى الأرباح ، بإنتاج الناتج و م وفرض الثمن و س (م د) . أما النقطة هـ فهي تمثل ، بيانياً ، وضع التوازن ، في حالة ما إذا كانت المنشأة تعمل في ظروف المنافسة الكاملة ، بما أنها النقطة التي يتعادل عندها الإيراد المتوسط هـ م مع النفقة المتوسطة هـ م ، وإذا سادت أحوال المنافسة الكاملة ، فإن المنشأة تنتج الناتج و م عند مستوى الثمن و س . وإذا قارنا بين الوضع الاحتكاري للمنشأة ووضعها في حالة المنافسة الكاملة في الشكل السابق ، لتبين أن هذه المنشأة ، في وضعها الاحتكاري ، تنتج ناتجاً أقل ، أى و م بدلاً من و م ، وتفرض ثمناً أكثر ارتفاعاً ، أى و س بدلاً من و س .

- أما الإيراد الاحتكاري للمنشأة فتتمثل ببياننا مساحة المستطيل S_{DR} .
 أما إذا أردنا معرفة الخسارة الاجتماعية الصافية ، فلا بد أن نأخذ في الاعتبار :
 - الخسارة في فائض المنتجين (الربح) وتمثلها بياننا المساحة $R_{HS}^{(1)}$.
 - والخسارة في فائض المستهلكين وتمثلها بياننا المساحة $S_{HD}^{(2)}$.

وعلى ذلك فإن المساحة R_{HS} S_{HD} تمثل بياننا الخسارة الكلية في فائض المنتجين وفائض المستهلكين معا . ومن ثم إذا أخذنا في الاعتبار أن المنشأة تحقق أيرادها الاحتكاري من الاستحواذ على جزء من فائض المستهلكين تمثله المساحة S_{DL} ، والاستحواذ على جزء من فائض المنتجين تمثله المساحة R_{LS} ، فإن المساحة R_{HS} S_{HD} تمثل بياننا انخسارة الاجتماعية الصافية باعتبارها الفرق بين الخسارة الكلية لفائض المنتجين (وتمثلها المساحة R_{HS}) وفائض المستهلكين (وتمثلها المساحة S_{HD}) وبين الإيراد الاحتكاري الذي يمكن أن تحصل عليه المنشأة عند وضع التوازن H . ويلاحظ في الشكل السابق أن الإيراد الاحتكاري ينشأ نتيجة لانتقال المنشأة من الوضع H الذي

(1) الخسارة في فائض المنتج (الربح) في هذا المعنى هي الفرق بين الثمن (الإيراد المتوسط) الذي يحصل عليه المنتج عن كل وحدة من وحدات الناتج وبين نفقة إنتاجها المتوسطة . وعلى ذلك عندما يهبط مستوى الناتج من M إلى M' ويبيع بالثمن S' ، فإن الخسارة في فائض المنتج عن الجزء M' من الناتج فتمثلها المساحة R_{LS} ، والخسارة في فائض المنتج عن الجزء M من الناتج فتمثلها المساحة R_{LS} . وبذلك فإن المساحة R_{HS} S_{HD} تمثل الخسارة الكلية في فائض المنتج ، ويستحوذ المنتج على جزء منها في وضعه الاحتكاري .

(2) فائض المستهلك هو الفرق بين ما يدفعه المستهلك فعلا ، عندما يكون هناك سعر موحد عن كل ما يباع من وحدات السلعة في سوق المنافسة وبين ما يكون عليه استعداد لدفعه في مقابل الحصول على هذه الوحدات بدلا من الحرمان منها . في وضع المنافسة الكاملة الذي تمثله النقطة H ، فإن فائض المستهلك تمثله المساحة S_{HD} . أما في وضع الاحتكار فإن هذا الفائض تمثله المساحة S_{HD} . وعلى ذلك فإن الخسارة في فائض المستهلك فتمثلها الفرق بين هاتين المساحتين ، أي المساحة S_{HD} S_{HD} .

يمثل وضع التوازن في حالة المنافسة الكاملة الى الوضع ه الذي يمثل وضع
التوازن في أى وضع احتكارى ، وما يترتب عليه ذلك من :

ـ الزيادة في الثمن بمقدار d (سـ س) .

ـ والنقص في النفقة المتوسطة بمقدار r ل عن كل وحدة من الناتج .

ولما كانت الزيادة في الثمن والنقص في النفقة المتوسطة معا يعبران عن
الفرق بين الثمن (الايراد المتوسط) d م وبين النفقة المتوسطة r م بالنسبة
لتوازن المنشأة في وضعها الاحتكارى عند النقطة ه ، فان هذه الزيادة في
الثمن والنقص في النفقة المتوسطة يدلان ، في الواقع ، على ربح المنشأة
أو ايرادها الاحتكارى عن كل وحدة من وحدات الناتج التوازنى و م . ومن
ثم فان الايراد الاحتكارى يتكون ، في الواقع ، من حاصل جمع الزيادة في الثمن
بمقدار d والنقص في النفقة المتوسطة بمقدار r ل مضروباً في عدد وحدات
الناتج ، ويمثله مساحة المستطيل س د ر ن . ويعنى ليرنر بالوضع الاحتكارى
انه ذلك الوضع الذى لا يكون فيه منحنى الطلب أفقياً ذا مرونة لانهاية بالنسبة
لجميع المنشآت في الصناعة ، وأبسط حالة لهذا الوضع هي الحالة التي تمثل
فيها منشأة وحيدة الصناعة بأسرها .

وعلى ضوء ما تقدم تبرز أهمية تحليل ليرنر في توضيح عنصر الربح في
الايراد الاحتكارى ، إذ أمكن التدليل على ضرورة احتساب الخسارة في فائض
المنتجين ، أى النقص في الربح ، فضلاً عن الخسارة في فائض المستهلكين . كما
يدل هذا التحليل على أن الايراد الاحتكارى لا بد أن يكون أكبر من الخسارة
في فائض المستهلكين ، في حالة ما اذا كانت النفقة المتوسطة متزايدة ، أى اذا
كان منحنى هذه النفقة منحدرًا الى أعلى ، وهو ما يوضحه الشكل السابق .
أما اذا كانت النفقة المتوسطة متناقصة ، أى اذا كان منحنى هذه النفقة منحدرًا
الى أسفل ، أو اذا كانت النفقة المتوسطة ثابتة ، أى اذا كان منحنى هذه النفقة

أفقيدا ، فان الايراد الاحتكارى لا بد أن يكون أقل من الخسارة فى فائض المستهلكين ^(١) .

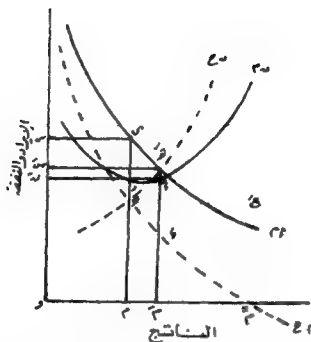
٦ - ٤ تنظيم الاحتكار

رأينا فيما تقدم كيف أن الاحتكار ، فى مختلف درجاته وأوضاعه ، يؤدى ، فى كثير من الأحيان ، الى خسارة اجتماعية صافية ، نتيجة لرفع ثمن منتج المحتكر ، وتقليل حجم ناتجه عن ذلك الثمن ومستوى الناتج اللذين يتحددان فى أوضاع المنافسة الكاملة . ولذلك يجدر بنا ، فى نهاية هذا البحث ، أن نناقش التدابير المختلفة التى يمكن للسلطات العامة أن تتبناها فى تنظيم الاحتكار بحيث يصبح من المستطاع تفادى مساوئه ، اما بفرض الثمن « العادل » ، واما بفرض الضرائب على منتج المحتكر ، واما باحلال الاحتكار الحكومى محل الاحتكار الخاص .

(١) فرض الثمن « العادل »

قد تلجأ الحكومة الى تكوين لجان تفولها سلطة تنظيم الاحتكار على اساس فرض ثمن « عادل » على منتج المحتكر ، وغالبا ما يحدث ذلك ، عمليا ، فى تنظيم احتكار المرافق العامة . غير أن المشكلة الاقتصادية التى ينطوى عليها مثل هذا الاجراء التنظيمى للاحتكار هى كيفية تحديد ذلك الثمن الذى تراه اللجنة الحكومية « عادلا » من وجهة نظر المستهلكين ، وحافزا ، فى نفس الوقت ، على انتاج المحتكر لأكبر قدر من الناتج يتمشى مع ظروف النفقة من جانب وظروف الطلب من جانب آخر .

(1) Abba A. Lerner, Ibid, pp. 8-9.



الشكل رقم ٢ — ويبدل على تنظيم الاحتكار بفرض الثمن « العادل » .

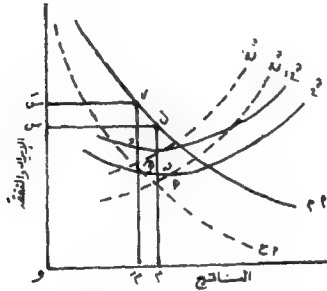
ويتضح ، من الشكل السابق ، أن المحتكر ، قبل فرض الرقابة الحكومية على أثمان منتجه ، يحقق أقصى الأرباح عند وضع التوازن هـ بإنتاج الناتج و م وفرض الثمن و س . وهنا إذا افترضنا أن اللجنة الحكومية المخفمة تفرض حداً أقصى للثمن عند المستوى و س⁻ ، أى ذلك المستوى الذى يناظر النقطة هـ باعتبارها نقطة تقاطع منحنى النفقة الحدية ن ح ومنحنى الإيراد المتوسط ا م ، فإن المنحنى س⁻ هـ يَصبح ، فى هذه الحالة ، منحنى الطلب الذى يواجهه المحتكر بعد فرض الثمن و س⁻ . وهنا لا يستطيع المحتكر أن يتمادى فى الإنتاج بما يجاوز الناتج و م ، إذ أنه لو فعل ذلك ، أصبحت النفقة الحدية أكبر من الثمن و س⁻ ، بما يتضمنه ذلك من ضرورة التجاء المحتكر الى خفض هذا الثمن لتصرف الزيادة فى الناتج . كما أنه لا يستطيع أن يرفع الثمن الى أعلى من المستوى و س⁻ نتيجة لفرض الرقابة الحكومية . وعلى ذلك يحصل المستهلكون على كل الناتج و م بثمن لا يزيد عن و س⁻ بآية حال .

ومن الواضح ، في الشكل السابق ، أن هذا التغير في منحني الطلب الذي يواجهه المحتكر ، سيفير من منحني الإيراد الحدي كذلك ، بمعنى أن منحني الطلب S^{-H} سينافز منحني الأيراد الحدي $S^{-H} D^{-M}$ بالنسبة لمستويات الناتج التي تبدأ من الصفر وتنتهي بمستوى الناتج M^{-} . أما بالنسبة لمستويات الناتج التي تبدأ من الصفر وتنتهي بالناتج M^{-} ، فإن منحني الطلب الجديد الذي يواجهه المحتكر بعد فرض الثمن « العادل » و S^{-} هو المنحني الإيراد S^{-H} ، الذي يصبح خطأ أفقياً ذا مرونة لانهائية ، وهو بعينه منحني الإيراد الحدي ، طالما كان الثمن مساوياً للإيراد الحدي ، وهذا الوضع لا يختلف في شيء ، عن وضع المنشأة في ظروف المنافسة الكاملة .

وغنى عن البيان ، أن فرض حد أقصى لثمن منتج المحتكر ، بما يتضمنه من تغير في شكل منحني الطلب وشكل منحني الإيراد الحدي الذي سيواجهه هذا المحتكر ، سيفضي إلى تعديل واضح في وضع التوازن ، إذ لن يعد الناتج M^{-} هو الناتج الذي يحقق أقصى الأرباح ، بالنسبة للوضع H ، حيث يزيد الإيراد الحدي على النفقة الحدية لهذا الناتج ، مما يدفع المحتكر إلى التوسع في الانتاج من M^{-} إلى M^{-} لتحقيق الزيادة في الأرباح . أما إذا توسع المحتكر في انتاجه إلى أبعد من مستوى الناتج M^{-} ، فإن النفقة الحدية تزيد على الإيراد الحدي ، مما يدفعه إلى التراجع بالانتاج إلى المستوى M^{-} . وعلى ذلك فإن الناتج M^{-} هو الناتج التوازني الذي يحقق أقصى الأرباح بالنسبة للوضع H لتعادل النفقة الحدية مع الإيراد الحدي ، أي لتعادل النفقة الحدية مع الثمن ، مما تتلائم معه درجة الاحتكار . أما ربح المحتكر عن كل وحدة من الناتج ، فهو يعبط من N^{-} وعند وضع التوازن القديم H إلى $D^{-H} (N^{-} S^{-})$ عند وضع التوازن الجديد H^{-} ، وأما أرباحه الكلية فتمثلها مساحة المستطيل $S^{-H} D^{-N}$. ومن ثم يتضح أن الفائدة التي تعود على المستهلكين تنعكس في انخفاض الثمن من S^{-} إلى S^{-} ، أما الفائدة التي تعود على المجتمع فتتمكّن في صورة زيادة الناتج من M^{-} إلى M^{-} ، مما يخول ، بطبيعة الحال ، دون تمتع المحتكر بأية مزايا من وضعه الاحتكاري .

(ب) فرض الضرائب

ويعتبر فرض الضرائب على المحتكرين إجراء تنظيمياً للحيلولة دون تمتعهم بمزايا الأوضاع الاحتكارية . وهناك نوعان من الضرائب التي قد تفرضها السلطات العامة على المحتكرين : ضريبة نوعية ، أى الضريبة التي تفرض عن كل وحدة من وحدات ناتج المحتكر ، وضريبة اجمالية على الناتج . أما عن الضريبة النوعية ، فيوضحها الشكل الآتى :



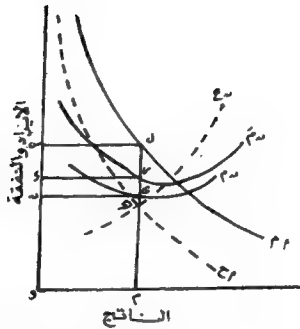
الشكل رقم ٣ — ويدل على تنظيم الاحتكار بفرض الضريبة النوعية .

ويتضح ، من الشكل السابق ، أن المنحنيات الأصلية للنفقة المتوسطة والحدية هي Q_m ، P_m ، Q_c ، P_c ، وأن المحتكر يصل الى وضع التوازن هـ باننتاج الناتج Q_m وفرض الثمن P_m . أما بعد فرض الضريبة النوعية . فإنها تعد بمثابة بند من بنود النفقة المتغيرة ، ولذلك فإن فرضها من جانب السلطة العامة يؤدي الى انحراف كل من منحني النفقة المتوسطة ومنحني النفقة الحدية الى اليسار بمقدار الضريبة النوعية ، دالا بذلك على زيادة النفقة بنوعها ، نتيجة لفرض هذه الضريبة . ولكن عندما يتخذ كل من

منحنى النفقة الوضع ن م⁻ والوضع ن ح⁻ على التوالي ، فان المحتكر سيصل الى وضع توازن جديد عند النقطة ه⁻ ، وذلك بانتاج و م⁻ ، وهو أقل من الناتج الأصلي و م ، وفرض الثمن و س⁻ ، وهو أعلى في مستواه من الثمن الأصلي و س ، لكي يحقق أقصى الأرباح في الظروف الجديدة للنفقة . غير أن المحتكر ، وان استطاع أن يحمل المستهلكين بجزء من هذه الضريبة النوعية ، عن طريق فرض ثمن أعلى وانتاج ناتج أقل ، الا أن أرباحه ستصبح أقل بعد فرض الضريبة منها قبل فرضها . اذ أن ربح المحتكر عن كل وحدة في وضع التوازن الأصلي ه⁻ ، قبل فرض الضريبة ، يساوي ن ل ، في حين أن ربحه عن كل وحدة في وضع التوازن الجديد ه⁻ ، بعد فرض الضريبة ، يساوي د ر ، ومن الواضح أن ن ل أكبر من د ر في الشكل السابق . أما الأرباح الكلية للمحتكر في وضع التوازن الأصلي فهي عبارة عن حاصل ضرب ن ل في ل س (و م) ، في حين أن أرباحه الكلية في وضع التوازن الجديد عبارة عن حاصل ضرب د ر في س (و م)⁻ .

غير أن الوضع يختلف ، لو فرضت السلطات العامة ضريبة اجمالية على ناتج المحتكر ^(١) ، اذ أنه لا علاقة لهذه الضريبة بحجم النواتج ، ولذلك فهي تدخل ضمن بنود النفقات الثابتة ، بما ينطوي عليه ذلك من انعدام تأثيرها على منحنى النفقة الحدية ، وانحراف منحنى النفقة المتوسطة الى اليسار ، دالا بذلك على زيادة النفقة المتوسطة عند مختلف مستويات النواتج بما يعادل اضرية ، كما يتضح من الشكل الآتي :

(١) المقصود بالضريبة اجمالية هي تلك الضريبة التي تفرض على المحتكر اجمالا ، بغض النظر عن عدد الوحدات المنتجة — كأن تفرض الحكومة ، مثلا ، رسبا سنويا مميئا ، للترخيص للمحتكر بانتاج سلعة او خدمة معينة .



الشكل رقم ٤ - ويدل على تنظيم الاحتكار بفرض الضريبة الاجمالية

ويتضح ، من الشكل السابق ، أن المحتكر يبقى عند وضع التوازن الأصلي h بعد فرض الضريبة الاجمالية ، بمعنى أنه يستمر في فرض الثمن $o s$ و انتاج الناتج $o m$ الذي يحقق له أقصى الأرباح . بيد أنه يلاحظ أن أرباح المحتكر تنقص بعد فرض الضريبة الاجمالية بواقع $y r$ ($n d$) عن كل وحدة من وحدات الناتج $o m$ ، أي أن أرباحه الكلية تهبط من $o s l$ إلى $o d l$. ومن هنا يتبين أن المحتكر يتحمل وحده الضريبة الاجمالية ، فلا يستطيع أن ينقل عبء أى جزء منها إلى المستهلك عن طريق رفع الثمن أو انقاص الناتج . أما لو فرضنا ، جدلاً ، أن المحتكر يبذل هذه المحاولة ، فسيفضى ذلك إلى النقص في أرباحه الكلية . وعلى ذلك ففي وسع السلطات العامة - من الناحية النظرية - أن تستولى على كل الأرباح الاحتكارية بفرض ذلك القدر من الضريبة الاجمالية الذي يرتفع معه منحني النفقة المتوسطة من m نحو مستوى النقطة l . وهنا يتلاشى الفرق بين الإيراد المتوسط والنفقة المتوسطة ، أى تنعدم المسافة $l r$ عند وضع التوازن ، ولا يحقق المحتكر ، في مثل هذه الحالة ، إلا الأرباح العادية فقط .

(ج) احلال المشروع العام محل الاحتكار الخاص

وقد تعتمد السلطات العامة الى احلال المشروع العام محل الاحتكار الخاص ، أى الى تأميم بعض المرافق العامة أو بعض الصناعات التى تنقسم بالطابع الاحتكارى . بيد أن المشكلة الرئيسية التى تدور حولها فكرة التأميم ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هى مشكلة الكفاءة النسبية لكل من الاحتكار العام والاحتكار الخاص ، ولا تستطيع النظرية الاقتصادية أن تدلى برأى حاسم فى الموضوع ، فالتجربة العملية وحدها هى التى يمكن الاسترشاد بها فى الحكم النهائى على المشكلة . ومع ذلك يثير آرثر لويس نقطتين رئيسيتين فى موضوع الكفاءة النسبية ^(١) : الأولى هى أن الكفاءة تعنى ، فى أغلب الأحيان ، ضرورة التخلص من فائض الطاقة العمالية ، فهل هذا إجراء أيسر فى المشروع العام منه فى الاحتكار الخاص ؟ لا يمكن ، فى رأى آرثر لويس ، الإجابة عن هذا التساؤل فى ضوء التجربة العملية ، وكل ما يمكن تأكيده فى هذا الشأن هو أن التجربة ندل على أن التخلص المشروعات العامة من هذا الفائض أمر متعذر . إذ أن النقابات العمالية لا تسمح بالتخلص من العمال الفائضين عن الحاجة . بل انها لا تقبل ، فى بعض الأحيان ، حتى مجرد اغلاق بعض الوحدات الانتاجية غير المتسمة بالكفاءة والتوسع فى الوحدات الأخرى الأكثر كفاءة . وقد نخلص من ذلك الى أن المشروعات العامة أقل من المشروعات الخاصة فى قدرتها على دعم هذا النوع من الكفاءة ، طالما كانت النقابات العمالية تقف حائلا دون التخلص من الطاقة الفائضة . أما النقطة الثانية التى أثارها لويس فى تعليقه على التأميم ، كوسيلة بديلة للاحتكار الخاص ، فهى أن البعض يتوقع من المشروع العام أن يكون أكثر تفوقا من المشروع الخاص فى اصدار قراراته على أساس الايرادات والنفقات من وجهة النظر الاجتماعية وحدها ، بغض النظر عن الاعتبارات

(1) W. A. Lewis , Nationalisation as an Alternative to Private Monopoly , an article published in a book entitled , Monopoly and Competition , edited by E. H. Chamberlin, pp. 467-469.

النقدية • ويستشهد لويس ببعض الأمثلة على ذلك ، كتحديد موقع المشروعات العامة ، اذ يمكن اختيار الموقع على ضوء الاعتبارات الاجتماعية وحدها دون النظر الى المعامل النقدى • ومع ذلك ، فان كان من المؤكد أن دافع الربح يعد عائقا للاحتكارات الخاصة فى سلوكها وفقا لما ينبغى أن يكون عليه السلوك الأمثل ، الا أن المشروعات العامة ، تحت ضغط الحاجة الى تخفيض نفقاتها النقدية ، يتعذر عليها ، فى أغلب الأحيان ، الارتباط بمسؤوليات اجتماعية ضخمة •

الفصل السابع

نظرية النضج الاقتصادى أو الركود المزمن

فى الاقتصاد المتقدم

بقى ، الآن ، أن نناقش بعض التغيرات فى الظروف أو المدلولات الاقتصادية ، كميول الناس ، والسكان ، والتوزيع الجغرافى للناس ، والأشياء ، ومستوى المعرفة الفنية ، وأن نبحث فى آثار هذه التغيرات على مستوى النشاط الاقتصادى فى اقتصاد ناضج متقدم .

٧ - ١ الخطوط العريضة لنظرية هانسن فى النضج الاقتصادى

وقد نتساءل : هل هناك من جانب الادخار فى الاقتصاد المتقدم الناضج ميل الى أن يزيد على فرص الاستثمار ، فنكون النتيجة فترات طويلة من الكساد وفترات قصيرة من الانتعاش وارتفاع مستوى التوظيف ؟ وغالبا ما تسمى هذه النظرة التثاؤمية « بالركود المزمن » وهى مقرونة باسم ألفن هانسن ، وتبعاً لأرائه ، فإن الاستثمار الديناميكى هو مبعث التقلبات الاقتصادية ، فإذا ارتفع مستوى الاستثمار ، زاد الطلب الكلى وتوفرت فرص الأعمال ، أما إذا كانت العوامل المتقلبة التى تحدد حجم الاستثمار غير ملائمة لفترة طويلة من الوقت ، فإن النظام الاقتصادى قد يجتاز فترة طويلة من البطالة وهبوط مستوى التوظيف . وفيما يتعلق بهذا الفرض الأساسى فى نظرية النضج الاقتصادى ، فإن جميع الاقتصاديين لا يختلفون فى ذلك مع هانسن ، غير أن البعض منهم لا يوافق فى رأيه ، عندهم يستطرد فى بحثه فى نظرية الركود ، قائلاً بأن هناك عدداً من العوامل طويلة المدى فى الاقتصاد الأمريكى ، من شأنها أن تؤدى الى وضع يتميز بأن الاستثمار فيه يصبح عاملاً متخلفاً بالنسبة للادخار .

ان تحليل هانسن يعتمد ، في الواقع ، على فكرة النضج الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي . اذ أنه ، في رأى هانسن ، قد توقف التوسع في حدود أمريكا الجغرافية ، وأصبح معدل نمو السكان آخذاً في النقصان ، كما أصبحت المعرفة الفنية لا تؤتي ثمارها الا في حدود ضيقة لا تتعدى المخترعات الصغيرة ، أما المخترعات الكبيرة التي تحدث انقلاباً وثورة في محيط الصناعة ، فقد أصبحت أثراً بعد عين ، ومن مخلفات الماضي البعيد . ولم نعد نسمع عن مثل هذه المخترعات ، كما كنا نسمع عنها إبان القرن التاسع عشر ، عندما اخترعت القوة الكهربائية والسكك الحديدية والسيارات في الأزمنة السابقة .

ولا مرأى في أن ضعف هذه القسوى الديناميكية يؤدي الى نقص فرص الاستثمار الخاص في الاقتصاد القومي ، ولقد أصبح هذا الاستثمار الخاص لا يعمل الا على احلال أصول رأسمالية جديدة محل الأصول الرأسمالية الموجودة ، والتي استهلكت فعلاً في عمليات الانتاج . وهذا الاحلال الذي يسميه المحاسبون عادة التجديدات - أى تجديد الأصول الرأسمالية الثابتة التي استهلكت في العملية الانتاجية - يضاف الى ما يتبقى من امكانيات التوسع في الحدود الجغرافية (ان كان ثمة توسع) ليكونا فيما بينهما مجمل الاستثمار الخاص الذي يمكن تمويله ، الى أبعد الحدود ، من احتياطات استهلاك رأس المال الثابت ، وهي تلك الاحتياطات النقدية التي تستقطعها الشركات ، عادة ، من الأرباح الدورية ، لمواجهة أعباء التجديدات في الآلات والمعدات الرأسمالية الأخرى ، عندما تبلى وتصل الى نهاية عمرها الانتاجي ، ويقتضى الأمر استبدالها بآلات ومعدات جديدة . كما يمكن تمويل عملية الاحلال هذه من الإيرادات التي نحتجزها الشركات في شكل أرباح مرحلة من عام لآخر ، فإذا كان الأمر كذلك ، فان هذه العملية التجددية لا تتمتع شيئاً ما من الادخار الشخصي ، طالما كان تمويلها قائماً على الأموال المدخرة في الشركات .

وتبعا لذلك ، فان المدخرات الشخصية ، اذ لا تتأثر في حجمها بقلة فرص الاستثمار ، سوف تتراكم على مدار الوقت كأرصدة نقدية عاطلة لن تسنح لها .

أية فرصة « لامتصاصها » أى استثمارها لتكوين رأس مال مَادى جديد ، وهذا التراكم فى المدخرات سوف يؤدي إلى نشأة دورة تنازلية مفرغة للدخل والانتاج . وعلى ذلك فإن هذا النقص فى فرص الاستثمار ، الذى يعتبر الظاهرة الأساسية فى الاقتصاد الناضج ، إنما يؤدي إلى الإفراط فى الادخار ، ويكون نذيرا بفترة طويلة من الكساد المزمع والأزمات المتتالية ، التى لا مفر منها ، ما لم تتدخل الحكومة بشكل ايجابي فعال . ولا يمكن للحكومة أن تحل المشكلة إلا عن طريق التوسع فى الاستثمار العام (الحكومى) ، أو بفرض الضريبة على المدخرات الفائضة التى تجرى كالسهم الزعاف فى هيكل الاقتصاد القومى ، فيحول ذلك دون الإفراط فى الادخار . وجملة القول فلا يمكن أن يكتب البقاء للاقتصاد الناضج ، ما لم يعتمد فى بقاءه على التدخل الحكومى المباشر ^(١) .

ويقول جورج تربور ، فى كتابه « شبج النضج الاقتصادى » ، أن المظهر العجيب لهذه النظرية هو أن تطوراتها تنسحب ، أساسا ، إلى الاقتصاد القومى للولايات المتحدة . وعلى الرغم من أنها نقلت من كتابات جون ماينارد كينز معظم أفكارها الأساسية عن الادخار والاستثمار ، فإن المعتقدات الخاصة « بالنضج الاقتصادى » قد بلغت ذروتها فى الولايات المتحدة ، وقد ترعّمها ألفن هانسن . ولذلك فلسنا نخادع أنفسنا كثيرا ، إذا ما أسمينا هذه النظرية « بالنظرية الأمريكية » ^(٢) .

ثم يحاول تربور ، بعد ذلك ، توضيح مدى خطورة هذه النظرة التشاؤمية ، وتأثيرها على أفكار الناس من جانب ، وعلى السياسة العامة للدولة من جانب آخر . اذ يقول : « انه إذا كانت هذه النظرية لا تخرج عن حيز الجادلات

(1) C. F. Alvin H. Hansen, Fiscal Policy and Business Cycles, New York, 1941, part Four. pp. 341-400.

(2) George Terborg, « The Bogy of Economic Maturity, Published by the Machinery and Allied Products Institute, U.S.A., 1951

العلمية ، لتركتها قائمين ، دون أن نتعرض لها بالبحث والدراسة ، ونحن على يقين أن التاريخ سيثبت خطأها يوما ما . ولكن هذه النظرية قد أصبحت أداة للدعاية العامة ، وأساسا للسياسات العملية ، وخطرها يكمن في التأثير على الرأي العام والسياسة العامة . ولن يؤثر ذلك على تاريخ الأفكار الانسانية فحسب ، بل على المنظمات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . وإذا تفشت هذه الفلسفة الانهزامية واعتنقها الكثيرون ، فقد تؤثر على الاقتصاد القومي تأثيرا من شأنه أن ينتج نفس الظروف التي تفترضها هذه الفلسفة ، فلا تخرج الأفكار عن كونها قوى اجتماعية » .

وتبنى نظرية الركود الاقتصادي التي نادى بها هانسن على أربع دعائم ، وهي تبدأ ، أولا ، بتفسير العلاقة بين الادخار والاستثمار ، باعتبارهما كميتين اقتصاديتين تحددان فيما بينهما مستوى الدخل القومي . ويستخدم هانسن هذا التفسير كإطار تحليلي ، أو أساس منطقي ، يبنى عليه كل مناقشته حول هذه النظرية . وهناك ، في الاقتصاد الناضج المتقدم ، ظروف ثلاثة ، يعتقد هانسن اعتقادا راسخا بأنها تكون فيما بينها دعائم النضج الاقتصادي ، ونعني بذلك أنها تؤدي ، في مجموعها ، الى قلة فرص الاستثمار ، وهي :

١ . التدهور في نمو السكان .

٢ . وقف التوسع في الحدود الجغرافية .

٣ . قلة الصناعات التي تستهلك نسبة كبيرة من رعوس الأموال الجديدة .

وعلى ذلك فيمكن مناقشة نظرية هانسن في النضج الاقتصادي أو الركود الزمن من جانبين (أ) من جانب الادخار (ب) ومن جانب الاستثمار .

٧ - ٢ نظرية الركود من جانب الادخار

ان تيار الدخل يتدفق يوميا لكل من يساهم في العملية الانتاجية ، اما بما يؤديه من خدمة العمل ، واما بما يقدمه من خدمة الملكية ، وتشتمل العملية

الانتاجية على الناتج من مختلف السلع والخدمات • ويتوقف حجم هذا التيار المتدفق من الدخل على حجم المشتريات الجارية وهي تنقسم الى نوعين رئيسيين : المشتريات من السلع الاستهلاكية والخدمات والمشتريات من السلع الرأسمالية ، كآلات والمباني والمعدات الرأسمالية • ويحدد حجم هذين التيارين المتدفقين من الانفاق حجم تيار الدخل • غير أن تيار الانفاق الذى يتوقف عليه ، أساسا ، ارتفاع أو انخفاض التيار الكلى من الدخل هو الذى يوجه لشراء المعدات والسلع الرأسمالية ، أو بعبارة أخرى فعندما يكون الاستثمار على نطاق واسع ، فإن الدخل الكلى سوف يصل الى مستوى مرتفع •

ان جزءا من التيار الكلى من الدخل ، وهو ذلك الذى يتحقق من عمليات فترة الانتاج السابقة ، سوف ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات ، وسوف يصبح ، من تلقاء نفسه ، مصدرا لتيار جديد من الدخل • غير أن ذلك الجزء الذى يدخر قد يجد ، وقد لا يجد ، طريقه ثانية الى تيار الدخل ، وسوف يتوقف ذلك على ما اذا كانت هذه المدخرات سوف تستخدم لشراء السلع الرأسمالية ، اما بمعرفة المدخر نفسه أو المقترض لهذه المدخرات •

وإذا ما كانت المدخرات كبيرة ، كما هو الحال عادة عند المستويات المرتفعة من الدخل ، فمن الضروري أن يتيسر من منسافذ الاستثمار واسعة النطاق مائتبادل مع هذه المدخرات الكبيرة • وفى كل فترة من فترات الرواج ، ينفق التيار المتدفق من المدخرات على السلع الرأسمالية ، وغالبا ما تزداد هذه الأموال المتدفقة للاستثمار نتيجة للتوسع فى الائتمان المصرق • أما فى أوقات الكساد فإن الانفاق على السلع الرأسمالية يتصاعد ويضمحل تدريجيا ، اذ يحجم المدخرون أنفسهم عن شراء مثل هذه السلع بمدخراتهم ، أو لا يكون فى وسعهم ان يجدوا من المقترضين من يستخدم هذه المدخرات فى شراء تلك السلع • ونتيجة لذلك فإن تيار الدخل يتصاعد ويتقلص • يضاف الى ذلك أن تيار الانفاق على الاستهلاك يتصاعد هو الآخر ، نتيجة لهبوط مستوى التوظيف فى صناعات السلع الرأسمالية ، ومن ثم فإن تيار الدخل يتمادى فى التضاؤل تبعا لذلك •

ويستتبع ذلك أن المجتمع ، الذى تكون السلع الرأسمالية نسبة مرتفعة نسبيا من دخله القومى ، قد يكون عرضة لتقلبات عنيفة في الدخل والتوظيف ، فالمجتمع الاقتصادى ، الذى تكون فيه نسبة المدخرات مرتفعة نسبيا ، سوف يبقى مجتمعا ذا اقتصاد « ديناميكى » الى أبعد الحدود ، ما دام فى وسعه أن يوجه مقادير كبيرة من الانفاق الرأسمالى الى الآلات والمعدات الانتاجية ، من فترة الى أخرى . ومجتمع هذا شأنه قد يتوسع اقتصاديا وينمو بمعدل سريع ، ومع ذلك فإنه لا يتسم بالاستقرار ، وهو عرضة للهزات العنيفة . ذلك أنه اذا لم يستطع هذا المجتمع أن يجد فرصا مناسبة للاستثمار فى الآلات والمعدات الانتاجية ، يمكن معها « امتصاص » المدخرات الجديدة واحتياجات الاستهلاك ، فإنه سوف يفقد طبيعته الديناميكية ، ويصبح مجتمعا اقتصاديا كاسدا ، يتصف بالبطالة المزمنة على أوسع نطاق . ولا يمكن لمجتمع ، يرتفع فيه مستوى الادخار ارتفاعا كبيرا ، أن يتفادى هذا النقص فى الدخل والتوظيف ، الا عن طريق إيجاد وأنباء المنافذ الجديدة للانفاق الرأسمالى بصفة مستمرة .

ويعتقد تربور أن التحليل الذى أورده هانسن للادخار والاستثمار هو تحليل يتصف بالجيدة ، ولا يمت بصلة الى نظريته فى الركود الاقتصادى . وكل ما فى الأمر أن الركود يتحقق فعلا ، لو أن منافذ الاستثمار هى من الضائلة بحيث لا يمكن لها أن تستوعب كل مدخرات المجتمع . بعبارة أخرى فإن الركود ، فى نظر تربور ، لا يعدو أن يكون فكرة هى من نسج الخيال لا تمت الى الحقيقة فى شيء ، وليس لها من أساس نظرى علمى ، فقبل سنة ١٩٢٩ — سنة الكساد العظيم — لم تكن هناك أية علامة أو أى دليل يشير الى الركود فى الاقتصاد الأمريكى . وكما أن عصفورا واحدا لا يدل على حلول موسم الصيف ، فإن كسادا واحدا — حتى ولو كان كبيرا كالكساد الذى ساد فى فترة ما بين الحربين — لا يمكن أن ينهض دليلا على أن الاقتصاد الأمريكى يتجه نحو الركود الزمن . وبالنسبة لتحليل الدخل على أساس الادخار والاستثمار ، فإن هذا التحليل مصادى فى أساسه ، ولا يفترض فكرة الركود ، فالركود ، أو عدم الركود ،

بتوقف ، في الواقع ، على العلاقة القائمة بين امكانيات منافذ الاستثمار من جانب
ونين حجم المدخرات من جانب آخر . وكما قلت فرص الاستثمار ، وزاد حجم
المدخرات ، وانعزم التناصب بينهما ، فالنتيجة التي لا مفر منها ، في مثل هذه
الحالة فقط ، هي الركود المزمع (١) .

ومن ثم اذا كانت النظرية ، في حد ذاتها ، محايدة ، فلماذا يكون هانسن ،
اذن ، من دعاة الركود الاقتصادي ؟ وتبدو الاجابة واضحة من آرائه حول
مستقبل الادخار ، فهو يعتقد أن الناس يميلون ، في العادة ، الى تقسيم دخولهم
الاضافية بين الاستهلاك والادخار . ومن المتوقع أن عبقرية العلماء والفنيين
والمخترعين سوف تؤدي الى زيادة الدخل الحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل
بمعدل سريع ، كما أنه من المحتمل أن تستمر الأجور الحقيقية ومستوى الانتاجية
في الارتفاع ، لا بل وقد ترتفع بمعدل أسرع مما كانت عليه في الماضي . وهنا
إذا افترضنا أن ميل الناس وأذواقهم وأنماطهم الاستهلاكية باقية على حالها
دون تغيير ، فإن هذه الزيادة السريعة في الدخل الحقيقي سوف تتضمن زيادة
في الادخار بنسبة أكبر . وهنا قد يتبادر الى الأذهان السؤال الآتي : ما هو ،
اذن ، وجه الخطأ في نظرية هانسن في المدى الطويل للاقتصاد الناضج ؟ ان
الخطأ في تحليل نظرية هانسن في الركود الاقتصادي ، من وجهة نظر الادخار ،

(1) In Terborgh's own words : « Stagnation is a boggy without sound
factual theoretical basis, Prior to 1929, the time of the Great Depression,
there was little or no evidence of senility in the American Economy.
And, as one swallow does not make a summer, so one depression, even
as great as the Great Depression, cannot establish a presumption to-
wards stagnation. On the specific topic of income analysis along saving
and investment lines, the analysis taken by itself is essentially neutral
and establishes no presumption in favour of stagnation. Stagnation or no
stagnation will realistically depend on the relationship which exists
between the potentialities of investment outlets on the one hand, and
the magnitude of savings on the other. If the former falls short of the
latter, stagnation will be the inevitable outcome .»

هو افتراضه لثبات أنماط الاستهلاك ، اذ أن هذا الفرض لا يتفق مع الواقع ، فمن حسن الحظ ، كما يقول ترבור وكذلك بول سامولسون ، أن مستويات الاستهلاك ليست ثابتة . ان حاجات الناس ورغباتهم يتسع نطاقها على الدوام ، وذلك بسبب اختراع المنتجات الجديدة ، أو بسبب الاعلان الاغرائى ، أو بسبب العادات الاجتماعية وحب التقليد بين أفراد المجتمع في مجال الاستهلاك .

ويعتقد هؤلاء أنه ، طوال التاريخ الاقتصادى لأمريكا ، كان منحنى الميل الى الاستهلاك منحرفا دائما الى أعلى ، بينما كان منحنى الميل الى الادخار منحرفا دائما الى أسفل . كما أن الاحصاءات التى تعود بنا خمسين عاما الى الوراء لتدل دلالة واضحة على أنه بدلا من أن تكون هناك زيادة فى نسبة الادخار الى الدخل فقد كانت النسبة التى يدخرها الأمريكيون من دخولهم السابقة ثابتة . وليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بالألا تكون نسبة الادخار الى الدخل ثابتة فى المستقبل ، كما كانت ثابتة فى الماضى . ولو تمتست مستويات المعيشة المطردة الارتفاع جنبا الى جنب مع الزيادة فى الانتاجية ، فان نسبة الادخار الشخصى انتهى يجب أن تقابل بالاستثمار لن تصل ، بالضرورة ، الى درجة أسوأ مما كانت عليها فى الماضى ، سيما اذا كانت الضرائب التصاعدية والسياسات الانفاقية تساعد على المحافظة على بقاء الاقتصاد القومى عند مستوى مرتفع من الاستهلاك .

٧-٢ نظرية الركود من جانب الاستثمار

وفى الماضى فقد كانت العوامل الرئيسية التى تحدد حجم الاستثمار هي تلك العناصر الديناميكية : كالنمو السريع للسكان ، واكتشاف الأقاليم الجديدة والاقامة فيها ، والتقدم الفنى . غير أن هذه العوامل قد أصبحت ، فى رأى هانسن ، عوامل غير قائمة فى الاقتصاد الأمريكى فى الوقت الراهن . لقد اضمحل نمو السكان ، ولم يعد هناك توسع فى الحدود الجغرافية لأمريكا ، كما أن الابتكار الفنى يتخذ ، فى أغلب الأحيان ، شكل المخترعات التى تحتاج الى قدر ضئيل من الاستثمار . وسنبحث ونفند فيما يلى كل دعامة من الدعائم الثلاث لنظرية هانسن فى الركود الاقتصادى .

(١) تناقص معدل نمو السكان

ويقول هانسن انه ليس من العسير أن ندرك أن الدولة ، التي يزداد فيها السكان بمعدل سريع ، تحتاج الى اتفاق كبير على رأس المال ، لكي تزود السكان الجدد بالمساكن ووسائل النقل وكل التسهيلات اللازمة لطرق الحياة الحديثة . ولذلك فلا بد أن يلعب معدل نمو السكان دورا هاما في تحديد طبيعة وتركيب التيار المتدفق من السلع النهائية . ان النمو المطرد للسكان يستدعى مقدارا من المباني السكنية الجديدة ، بالنسبة لكل فرد من السكان ، أكبر مما يحتاج اليه حجم ثابت من السكان . أى عدد من السكان غير مطرد النمو . وفي الحالة الأخيرة ، يكون العجزة والمتقدمون في السن نسبة كبيرة من السكان ، وقد يحتاجون الى بعض الخدمات الشخصية التي تتفق مع تقدمهم في السن ، ولذلك يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات . ان طبيعة وتكوين طلب المستهلكين ذات تأثير كبير على المقدار الذي يحتاج اليه المجتمع من رأس المال ، فالطلب ، مثلا ، على المساكن يستدعى نفقات رأسمالية كبيرة ، بينما يمكن سد الطلب على الخدمات انشخصية ، دون ما حاجة الى اتفاق كبير على سلع الاستثمار . ولذلك فمن المحتمل أن التحول من النمو المطرد في السكان الى ثبات أو تناقص عدد السكان يؤدي الى التغير في طبيعة وتكوين التيار النهائى من السلع الاستهلاكية الى الحد الذي يؤدي الى النقص في النسبة بين رأس المال الى الناتج القومى .

وفي الأزمنة الماضية ، كان نمو السكان من ناحية ، والتوسع الجغرافى من ناحية أخرى ، بمثابة منافذ كبيرة للاستثمار التوسعى في رأس المال . وفي الأزمنة الماضية ، أيضا ، كان الأمريكيون يتمتعون بفرص كبيرة لكل من الاستثمار التوسعى والاستثمار الكثيف . أما الآن فان الاستثمار التوسعى قد انتهى أمده ، ولم يبق الا احتمال التوسع في الاستثمار الكثيف . بعبارة أخرى فان كلا النوعين كانا يسيران جنبا الى جنب ، وكان كل منهما يشد من أزر الآخر ، حيث كان التقدم الفنى من مميزات 'الطفرة الاستثمارية' في القرن التاسع عشر . غير أن نمو السكان ، ونمو حدود الأقاليم ، قد لعبا ، بدورهما ، دورا هاما في

توسيع نطاق الأسواق والتقليل من المخاطر التي ينطوي عليها التقدم الفني ،
والتحسين في الوسائل الحديثة للإنتاج الكبير . ومن هنا فإن الاستثمار التوسعي
قد كان عاملا هاما في الاسراع بخطى التوسع في الاستثمار الكثيف .

ويعتقد هانسن ، في هذا الصدد ، أن نمو السكان ، في النصف الثاني من
انقرن التاسع عشر ، كان مسئولاً عن حوالي ٤٠ ٪ من الحجم الكلى لتكوين
رأس المال في أوروبا الغربية وعن ٦٠ ٪ منه في الولايات المتحدة ، فإذا كانت
هذه التقديرات صحيحة على وجه التقريب ، فإن منفذا هاما من منافذ الاستثمار
قد انتهى أمره ، نتيجة للنقص السريع في نمو السكان .

أما نقد ترבור ، في هذا الصدد ، فهو واقعي من جانب ، ونظري
من جانب آخر . ومن انناحية الأولى ، إذا كان الركود الاقتصادي مصحوبا
بمعدلات منخفضة من نمو السكان ، فلا بد أن يكون هناك دليل واقعي على هذا
الارتباط ، وذلك بمقارنة معدلات النمو الاقتصادي في مختلف الدول مع معدلات
الزيادة في عدد السكان في كل منها على التوالي ، فالدول التي تكون فيها معدلات
نمو السكان منخفضة نسبيا ، لا بد أن نتوقع أنها تكون أقل نهوضا باقتصادياتها
من تلك التي تتسم بارتفاع معدلات نمو السكان فيها . ويستطرد ترבור قائلاً
ان لدينا ، في الواقع ، بعض الأرقام القياسية للإنتاج الصناعي في عدد من
الدول ، وذلك منذ عام ١٨٨٠ ، فضلاً عن بعض الأرقام القياسية عن الدخل
الحقيقي فيها ، وذلك منذ عام ١٩١١ . ويمكننا ، في ضوء هذه المؤشرات
الاحصائية ، أن نتعقب العلاقة أو معامل الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادي
وبين معدلات نمو السكان ، وله ما له من مغزى اقتصادي بالغ الأهمية . ومع
ذلك فهذه المؤشرات الاحصائية تكشف عن أنه لا يوجد أي دليل على أن الدول ،
دوات المعدلات المرتفعة في نمو السكان ، تحظى ، بوجه عام ، بارتفاع معدلات
النمو الاقتصادي أكبر مما تحظى به الدول ذوات المعدلات المنخفضة من نمو
السكان .

أما من الناحية النظرية ، فان تربور يشير الى نمو السكان في علاقة هذه الظاهرة بالادخار من جانب وبالاستثمار من جانب آخر . واذا نظرنا الى هذه الظاهرة من جانبها الأول ، فان تربور يقرر أنه حيث أن جزءا لا يستهان به من الادخار لا يدفع اليه الا الاستثمار في سلع رأسمالية معينة ، فان هذا الجزء من الادخار سرعان ما يتلاشى ، حالما لا تعود هناك حاجة الى شراء هذه السلع . ولذلك فاذا أدى النقص في معدل نمو السكان الى نقص نسبي في تكوين رأس المال ، فان هذا يكون مصحوبا بنقص معوض في الادخار ، ولو جزئيا .

فصلا عن ذلك فان التغير في التوزيع العمري للسكان لا بد أن يتضمن زيادة في عدد أولئك الذين يعتزلون العمل ، ويتقاعدون عن كسب العيش بالنسبة الى عدد العمال المشتغلين فعلا . ومع ذلك فهذا التغير من الناحية السكانية انما يمثل زيادة في عدد أولئك الذين يقومون بالادخار السالب بالنسبة الى عدد أولئك الذين يقومون بالادخار الموجب . ونتيجة لذلك فان جزءا كبيرا من الادخار الكلي في المجتمع لا بد أن يتجه نحو تمويل الادخار السالب ، مخلفا وراءه نسبة قليلة من المدخرات الكلية التي يمكن امتصاصها بسهولة لتكوين رأس المال انجديد . وبعبارة أخرى ، فان معدل النمو المتناقص في السكان يميل الى الانتقاص من حجم الادخار في مجموعه ، والى الانتقاص من تلك النسبة من المدخرات التي يتيسر توجيهها لتكوين رأس المال . ويعتقد تربور أن هذه الآثار تزودنا بتفسير جزئي للحقيقة التاريخية المنطوية على أن النقص في معدلات نمو السكان لم يكن مصحوبا بالآثار السيئة التي تتراءى في مضلة دعاة الركود الاقتصادي .

أما من جانب الاستثمار ، فان تربور يحاول هنا المفاضلة بين نظريتين متعارضتين ، فالنظرية الأولى تنطوي على أن نمو السكان ، من وجهة نظر هانسن ، سوف يؤدي الى كل من الاستثمار التوسعي والاستثمار الكثيف ، بينما اذا كان عدد السكان ثابتا ، فان ذلك لا يجفز الا الى الاستثمار الكثيف

في معناه الاقتصادي المالكوف ، وهو الزيادة في نصيب الفرد من السكان من السلع
رأسمالية . ولهذا السبب فان فرص الاستثمار سوف تقل في الحالة الثانية
عنها في الحالة الأولى .

غير أنه قبل أن تصبح فكرة الافراط في الادخار شائعة مألوفة ، كان يعتقد
الكثيرون في نظرية أخرى ، هي أن الاقتصاد الذي يخصص جزءا كبيرا من
استثماراته ، لامداد الزيادة السنوية من السكان باحتياجاتها من سلع رأسمالية ،
سوف يحقق زيادة في متوسط الانتاجية ومستوى المعيشة بمعدل أقل ، مما لو
خصص كل استثماراته للمحافظة على ما لديه من سلع رأسمالية في المتوسط
والتوسع فيها . كما كان من المعتقد ، وفقا لهذه النظرية ، أن المدخرات التي توجه
لمقابلة احتياجات الزيادة في السكان من السلع الرأسمالية ، كانت تتحول - جزئيا
على الأقل ، ان لم يكن كليا - عن مهمة رفع مستوى الدخل الحقيقي في المتوسط
وبالتالى مستوى المعيشة . وبعبارة أخرى ، فان هذه النظرية تنبنى على
التنافس بين الاستثمار الكثيف والاستثمار التوسعى .

بيد أننا نجد أن دعاة الركود الاقتصادي قد قلبوا هذه الفكرة رأسا على
عقب ، حيث أن الاستثمار الكثيف ، في رأيهم ، ليس متنافسا مع الاستثمار
التوسعى (الأول ينطوى على ذلك الاستثمار الذى يؤدي الى التوسع في نصيب
الفرد من السلع الرأسمالية ، والثانى ينطوى على الاستثمار الذى يستتبع
الزيادة في عدد السكان في احتياجها للسلع الرأسمالية) . بل على النقيض ،
فان دعاة الركود يؤكدون أن الاستثمار الكثيف يتوقف ، أساسا ، على النوع
التوسعى من الاستثمار ، لكى يكمل امتصاص المدخرات ، وبالتالي يمكن تلاقي
الركود الاقتصادي ، طالما أن نمو السكان هو مصدر هام للاستثمار الرأسمالى .

ويرد تربور على ذلك بأنه حتى لو سلمنا جدلا بأن نمو السكان يزود
المجتمع بمصدر هام للاستثمار من ناحية انكم ، فان هذا ، في حد ذاته ، لا ينفض
دنيلا على أن الاستثمار لن يتجه وجهة أخرى ، اذا لم يكن ثمة نمو في السكان .

والنتيجة النهائية التى توصل إليها تربور هى أنه ليست هناك من علاقة لها دلالتها ، سواء كانت موجبة (نظرية الركود) أو سالبة (النظرية الأخرى) بين معدل التقدم الاقتصادى وبين معدل نمو السكان .

ولكننا نأخذ على هذه النتيجة النهائية أنها لم تأخذ فى الاعتبار حجم الموارد الانتاجية المتاحة فى المجتمع . ان الارتباط بين معدل التقدم الاقتصادى ومعدل نمو السكان قد يكون موجبا أو سالبا ، أو بعبارة أخرى فقد يكون نوعا الاستثمار متنافسين أو متكاملين . ويتوقف ذلك على ما اذا كانت الموارد فى المجتمع كافية أم غير كافية ، بالنسبة لحجم السكان ، فإذا كانت الموارد غير كافية ، فإن الثمن الذى يدفعه المجتمع ، اذا ما نما سكانه ، يكون ثمنا فادحا ، ذلك أن متوسط مستوى المعيشة سوف يميل الى الثبات ، أو قد يتدهور ، وفى هذه الحالة يتنافس الاستثمار التوسعى مع الاستثمار الكثيف . أما اذا كانت الموارد كافية ، فإن مستوى المعيشة سوف يميل الى الارتفاع ، وفى هذه الحالة سوف يكمل الاستثمار من النوع الأول ذلك الاستثمار من النوع الثانى ، أو بعبارة أخرى سوف ينعدم التنافس بينهما .

(ب) وقف التوسع فى الحدود الجغرافية

كان نمو السكان : خلال القرن التاسع عشر ، مصحوبا بحركة الهجرة والاستقرار فى الأقاليم الجديدة فى كافة أنحاء العالم ، وبالأخص فى الولايات المتحدة . وقد استدعى التطور الاقتصادى لهذه الأراضى البكر استثمار رأس المال على نطاق واسع ، وكان ذلك ، فى الواقع ، منفذا غير متكرر لاستثمار المخدرات . ولكن عندما وقف التوسع فى الحدود الجغرافية ، فى مستهل القرن الحالى ، تحول رأس المال الأجنبى ، الذى كان يتدفق الى الولايات المتحدة لتمويل تقدمها الاقتصادى ، الى مساحات جغرافية أخرى مثل كندا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ، بينما أصبحت الولايات المتحدة تدريجيا دولة مصدرة لرأس

المال ، معتمدة على منافع الاستثمار الخارجى لامتناس جانب لا يستهان به من مدخراتها •

ومع ذلك يعتقد الاقتصاديون النظريون من دعاة الركود الاقتصادى أنه سوف لا توجد فى المستقبل منافذ كبيرة للاستثمار الأجنبى خارج حدود الولايات المتحدة • بل أن البعض منهم يذهب إلى أبعد من هذا الحد ، اذ يقول بأن عدم قدرة الأمريكين على تعويض ما فقدوه من منافذ الاستثمار ، بعد وقف التوسع فى حدودهم الجغرافية ، بتصدير رعوس الأموال على نطاق واسع ، وبصفة دائمة ، لتحقيق التقدم الاقتصادى للحدود الجغرافية الأخرى ، من شأنه أن يزيد من حدة المشكلة الأمريكية ليجاد الفرص الكافية للاستثمار •

ويرد تربور على هذا الادعاء بأنه اذا كان التوسع فى الحدود الغربية الأمريكية قد توقف ، وأن وقف هذا التوسع قد استتبع قلة فى فرض الاستثمار ، فلا بد أننا كنا قد سمعنا عن ذلك منذ زمن طويل • ولكن ليس هناك دليل واحد على هذا الزعم • ان السنين الثلاثين الأولى التى أعقبت وقف التوسع فى الحدود الجغرافية قد دلت على أن النسبة بين تكوين رأس المال والنتاج القومى ، خلال هذه الأحقاب الثلاثة ، قد كانت أكثر ارتفاعا. بقليل من النسبة بين تكوين رأس المال والنتاج القومى فى السنين الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، عندما كان التوسع فى الحدود الجغرافية قائما •

فضلا عن ذلك ، فان تربور يستدرك بعض الأفكار الخاطئة حول مدى أهمية التوسع الجغرافى بالنسبة للادخار والاستثمار ، اذ يقول :

« أنه قد حدث الاستقرار فى الأرض الجديدة على الحدود الأمريكية خلال فترة من النمو المطرد فى حجم السكان • ولذلك فان هجرة أحد المهاجرين إلى الأقاليم البكر ، داخل هذه الحدود الجغرافية الجديدة ، من شأنها أن تؤدى إلى نقص عدد السكان ، بما يساوى فردا واحدا فى الأقليم أو المنطقة التى هاجر منها

هذا الفرد • ولو أنه بقى في موطنه الأصلي ، لنشأت عن بقاءه زيادة في صافي الاستثمار (تكوين رأس المال) الذي يتطلبه وجوده في هذا الوطن ، بما أن ذلك ينطوي بداهة على زيادة عدد العمال بمعدل واحد لا بد أن يتزود بما يلزمه من مسكن و سلع استهلاكية معمرة ، وتسهيلات انتاجية أخرى • وهذه ، بلا شك ، نقطة هامة في صدد هذا البحث • إذ في المجتمع الذي يتناقص فيه عدد السكان ، فان العمال الجدد الذين يدخلون سوق العمل ، ويكونون جزءا من القوة العاملة فيه ، يمكن أن يزودوا بالتسهيلات الانتاجية عن طريق أخذ التسهيلات الانتاجية الموجودة من قبل • والتي تحررت نتيجة لموت العمال القدامى أو اعتزالهم العمل ، بينما يمكن اسكان الأسر الجديدة في المساكن التي خلت من شاغليها ، نتيجة لتفكك بعض الأسر القديمة أو زوالها من الوجود • أما في المجتمعات النامية — ونعني بها تلك المجتمعات التي يطرد فيها نمو السكان — من جهة أخرى ، فان جزءا من العمال الجدد والأسر الجديدة يمكن أن يتزود بما يلزمه من مساكن و سلع وتسهيلات انتاجية ، نتيجة احلال هؤلاء العمال محل العمال القدامى ، أو احلال الأسر الجديدة محل الأسر القديمة ، وأما ذلك « الفائض » الذي يبقى من العمال الجدد والأسر الجديدة ، بعد عملية الاحلال هذه ، فلا بد أن يحتاج الى تكوين جديد لرأس مال اضافي (أى استثمار صاف جديد) • وبما أن المهاجرين من الجهات الأخرى للولايات المتحدة الى الحدود الجغرافية قد كان من الممكن أن يكونوا دائما زيادة في عدد السكان في مواطنهم الأصلية والمناطق المختلفة التي نشأوا فيها ، لو أنهم عمدوا الى البقاء بها بدلا من الهجرة الى الحدود ، فان مسألة الآثار المباشرة لهجرة هؤلاء على تكوين رأس المال القومى هى مسألة تتعلق ، في جوهرها ، بما اذا كان نصيب كل فرد من السكان من السلع الرأسمالية التى هى من صنع الانسان ، والتي لا بد أن يتزود بها لدى هجرته الى الحدود ، يفوق نصيب كل فرد من السكان من هذه السلع في المناطق الأصلية • ولا بد أن تكون الاجابة عن هذا التساؤل بالنفى ، وذلك بالنسبة لمعظم الفترة التي حدث خلالها نزوح الأمريكين الى المناطق الغربية واستيطانهم لها • لقد كانت

المناطق على الحدود الجغرافية لتلك الولايات الأمريكية فقيرة نسبيا ، وعلى الرغم من أنها كانت متقدمة نسبيا في اقتساج مختلف وسائل النقل ، كالطرق والسكك الحديدية ، فلقصد كانت تستثمر في التسهيلات الانتاجية الأخرى — بالإضافة الى تشييد المساكن وانتاج السلع الرأسمالية الموجهة للاستهلاك طويل المدى — مقادير أقل مما كان يمكن استثماره في تزويد نفس الزيادة في السكان بما تحتاج اليها من تسهيلات ومساكن وسلع ، اذا تحققت هذه الزيادة في المناطق الأصلية في شرق الولايات المتحدة .

(ج) النضج الاقتصادي والنضج في المعرفة الفنية

وأخيرا يقول دعاة الركود بأن النقص في نمو السكان ، ووقف التوسع في الحدود الجغرافية اجتماعا معا وحدثا في نفس الوقت ، مما جعل التقدم الفني ذا أهمية أكبر في المحافظة على فرص الاستثمار . ولكن يعتقد هؤلاء أن الموقف ، لسوء الحظ ، غير ملائم من هذه الناحية كذلك . لقد انتهى عهد الصناعات الكبرى الجديدة التي تستهلك مقادير كبيرة من رأس المال ، كالسكك الحديدية والسيارات والخطوط الكهربية — وهي الصناعات التي شجعت في الماضي على الاستثمار على أوسع نطاق . فضلا عن ذلك ، فهناك ميل دائم ، من جانب المخترعات الجديدة ، ابى أن تحقق وفرا في رأس المال ، بدلا من أن تمعن في استهلاك رأس المال . وهذا الميل ، من جانب المخترعات الجديدة ، الى التوفير والاقتصاد في رأس المال الحقيقي ، هو سمة من سمات التقدم في وسائل المعرفة الفنية الحديثة . ويطلق بعض الاقتصاديين على هذه الظاهرة اسم « النضج التكنولوجي » ، على اعتبار أنها صفة ملازمة للنضج الاقتصادي ⁽¹⁾ .

(1) In Hansen's own words : « There is no good evidence that the advance of technique has resulted in recent decades in any deepening of capital. Apparently once the machine technique has been developed in any field, further mechanisation is likely to result in an increase in output at least proportional to, and often in excess of the net addition »

ويرد على ذلك تربور قائلاً أنه ليس هناك من سبب يدعو إلى أن نفترض أن المخترعات الفنية ، المؤدية إلى التوسع الكثيف في رأس المال ، هي من سمات الماضي ، ولن تتحقق في المستقبل . ومن الممكن أن نتوقع حدوثها من آن لآخر ، بنفس القوة والامكانيات . بل وقد تزداد قوة ، إذا أخذنا في الاعتبار الصناعات الذرية الحديثة ومشروعات غزو الفضاء التي تحتاج إلى رموس أموال ضخمة ، والمشروعات الكبرى لتحويل مياه البحر إلى مياه عذبة ، والمشروعات المنتجة للسلم المعمرة ، التي تحتاج إلى قدر كبير نسبياً من رأس المال ، لمقابلة التغير المطرد في أنماط الاستهلاك في المجتمعات مرتفعة الدخل . وكل ما يمكن أن يجادل به هانسن ، في هذا الصدد ، هو أن قيام مثل هذه الصناعات الكبرى المستهلكة لرأس المال لا يحدث بانتظام ، وأن توقيتها مسألة عرضية ، وأن إحداها قد تتلشى آثارها على الاستثمار ، قبل أن تقبل علينا صناعة أخرى . وهذا مما يدعو إلى نشوب حالة من الركود المؤقت »

فضلاً عن ذلك ، فإن تربور يلمح إلى أن فرص الاستثمار لا توجد فقط في الاختراع الأولي ، بل أنها توجد أيضاً في التحسينات اللاحقة ، كما توجد في الاستثمار التجديدي ، ومن الأمثلة على ذلك ، السكك الحديدية والسيارات والقوة الكهربائية . غير أنه بينما يستمد تكوين رأس المال توسعه ، بوجه عام ، من نمو الاستثمار في المخترعات ، يجب ألا نفترض أن مثل هذا النمو يمثل « مكسباً » صافياً على طول الخط . فلقد أدى النقل البري ، في العشرينيات ، إلى نقص الحاجة إلى الزيادة في السكك الحديدية والمعدات الرأسمالية الضخمة المرتبطة بهذه الصناعة ، كما قد تؤدي الطاقة الذرية إلى النقص في الحاجة إلى القوة الكهربائية والمشروعات الكبرى المتعلقة بها . إن العلم يأخذ ويعطى ، ولكن

= to real capital. Though the deepening process is all the while going on in certain areas, elsewhere capital-saving inventions are reducing the ratio of capital to output ».

النتيجة ، مع ذلك ، هي أن المخترعات تخلق من رأس المال أكثر مما تفنى ، وأن الزيادة في معدل الاختراع هي زيادة تلقائية في الاستثمار .

وينهى ترבור مناقشته وتحليله السابق بالنتيجة الهامة الآتية : « وهو أنه لا يمكن أن نعتقد بأن الاختراع ، بوجه عام ، أو نشأة الصناعات الجديدة الكبرى ، سوف تتأثر بفكرة النضج الاقتصادي . وما دام الأمر كذلك ، فأننا نصبح أزاء عامل عرضي ، قد يظهر أو يختفى ، بمحض الصدفة وحدها ، إذا نظرنا إلى المسألة من ناحية فكرة النضج . وليس هناك دليل ينهض على أن الصناعات الكبرى — وهي التي كثيرا ما يشير إليها دعاة الركود للاستشهاد بها على صحة نظرية النضج الاقتصادي — تؤثر ، في مجموعها ، على الاستثمار تأثيرا ديناميكيا أقوى من المخترعات الصغرى في مجموعها . وهذا الاعتبار له دلالة ، إذ كلما تقدمت وسائل المعرفة الفنية ، زاد الميل نحو مضاعفة وتنوع المخترعات باطراد ، وقلت فرص احتمال ظهور مخترعات كبرى من ذلك النوع الذي أحدث ثورة وانقلابا في محيط الصناعة ، وكان له أثره البارز عليها في الأزمنة السابقة » (١) .

وبطبيعة الحال فلو سلمنا بفكرة الركود الاقتصادي المزمع ، كما يعرضها هانسن ، فلا مناص من التسليم بتغير جوهرى في السياسة المالية للدولة . إذ أن

(1) In Terborgh's own words : « Since neither innovation in general, nor the rise of great new industries, in particular, is held to be affected by economic maturity, we are dealing indeed with a factor accidental from the standpoint of the theory of maturity. There is no evidence that the great industries so often cited by stagnationists have had a combined influence on investment any more dynamic than has the aggregate of lesser innovations. This is significant, for as technology advances, there is a tendency towards an increasing multiplicity and diversity of innovations and a diminished probability of single inventions as outstanding and as revolutionary in impact as the mere conspicuous examples of earlier times ».

السياسة المالية ، في المدى القصير ، تستهدف توازن الموازنة العامة للدولة على مدار الدورة الاقتصادية ، بمعنى أن العجز في الموازنة أبان الكساد يتكافأ مع الفائض أبان الراج ، وأن النشاط الاقتصادي للدولة يتعارض في نوباته مع نوبات الدورة الاقتصادية . ومن هنا تتحقق فكرة الاستقرار النسبى الذى تحدته السياسة المالية للدولة .

أما السياسة المالية طويلة المدى ، فانها مختلفة تماما ، اذ هي سياسة ترمى الى تحقيق فائض في الموازنة العامة أو عجز فيها في المدى الطويل ، فاذا مالت سنوات الراج ، دائما ، الى أن تطنى في عددها على سنوات الكساد في فترة طويلة من السنين ، فان هذا تعبير عن حالة من « النهوض الاقتصادي الزمن » ، وهنا يتحقق فائض طويل المدى في الموازنة العامة . أما اذا مالت سنوات الكساد ، دائما ، الى أن تطنى على سنوات الراج في فترة طويلة من السنين ، فان هذا تعبير عن حالة « الركود الاقتصادي الزمن » . وهنا ينبغى أن تكون السياسة المالية سياسة توسعية معظم الوقت ، وكلما تنامى حجم الدخل القومى ، زاد حجم الدين العام أيضا ، بما له من آثار وأعباء اقتصادية بعيدة المدى ^(١) .

(1) C. F. Paul. A. Samuelson, « Economics, An Introductory Analysis », Second Edition, 1962, pp. 402-408.

الفصل الثامن نظريّة الركود التضخمي في الاقتصاد والمصارف

ظهرت في أفق الاقتصاد الغربي ظاهرة لم تكن معهودة من قبل ، وهي التضارب في أهداف رسم السياسة الاقتصادية في الحقتين الأخيرتين : هدف القضاء على مظاهر البطالة والارتفاع بمستوى التوظيف ، وهدف الحد من التضخم من خلال التحكم في مستوى الأسعار . ذلك أن أيا من صانعي السياسة لا بد أن يقبل بلا تردد ، من الناحية العملية ، كلا من المستوى المرتفع للتوظيف والرقابة على التضخم كهدفين مرغوبين للسياسة الاقتصادية . ولكن حينما يكون ثمة اختلاف حقيقي في هذا الصدد ، فإنه يدور ، بطبيعة الحال ، حول الأهمية النسبية لهذين الهدفين . قد يكون البعض على استعداد لقبول معدل للتضخم بنسبة ٣ ٪ مثلا مقابل بلوغ الاقتصاد القومي مرحلة التوظيف الكامل ، في حين أن البعض الآخر قد يفضل ترك معدل البطالة ليرتفع الى ٦ ٪ مثلا من حجم قوة العمل بدلا من تغلغل التضخم الزاحف بنسبة ٣ ٪ .

٨ - ١ مصادر التضارب في السياسة الاقتصادية

ولعل أخطر مصادر التضارب في السياسة الاقتصادية ، في عالمنا الواقعي ، ينبع من حقيقة اقتصادية تتمثل في أن الانفاق (الطلب) الكلي الذي يؤثر في البطالة بدرجة ملموسة ، يؤثر في نفس الوقت — وبدرجة ملموسة أيضا — في المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية . ومن هنا فإنه بينما يمكن استخدام السيلستين النقدية والمالية في زيادة الطلب الكلي ،

وبالتالى فى الهبوط بمستوى البطالة ، فقد يؤدى ذلك الى ارتفاع مستوى
الأسعار أيضا ، بل والى الاساءة لوضع ميزان المدفوعات •

وغنى عن البيان ان السياسة الاقتصادية ، فى اطار التحليل الكلى ، لا تعنى
بخفض البطالة ، أو الحفاظ على ثبات مستوى الأسعار (الاستقرار النقدي) ،
أو بلوغ وضع التوازن لميزان المدفوعات ، أو الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى ،
بل تعنى بتحقيق كل هذه الأهداف • ومع ذلك فقد يكون من المتعذر عمليا
تحقيق كل أهداف السياسة الاقتصادية آنيا • قد يحدث أن أحد تدابير السياسة
الاقتصادية ، اذ يدفع بنا الى أن نكون أكثر اقتربا من أهدافنا ، قد يأخذنا
بعيدا عن أهداف أخرى • وفى مثل هذه الأحوال ، يحدث التضارب بين أهداف
السياسة ، بمعنى أنه لا يمكن أن نقرب أكثر من هدف ما الا على حساب البعد
أكثر عن هدف آخر • وعلى ذلك ، فلا يكفى مجرد تقرير الحكومات لأى من
الأهداف هى الجديرة بالاتباع ، بل لا بد لها أيضا من أن تقر نوعا من « معدل
الاحلال » بين هذه الأهداف • وبعبارة أخرى ، لا بد أن نقرر كم هو ذلك
القدر ، من هدف معين ، الجدير بالتضحية ، بغية الحصول على المزيد من هدف
آخر • والواقع أن كثيرا من الجدل ، فى الوقت الحاضر ، حول مسائل السياسة
الاقتصادية ، يتعلق بالأهمية النسبية للأهداف المختلفة ، وكل هدف منها مرغوب ،
مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها •

٨ - ٢ أسباب البطالة

ثمة سبب رئيسى للبطالة يتمثل فى قصور الطلب الكلى ، أما المتغير
الاقتصادى الهام الذى يمكن من خلاله التحكم فى مستوى التوظيف بصورة
فعالة فهو **مستوى الانفاق الكلى** • اذ لو كان هذا الانفاق الكلى متدنيا ، فان
نواتج المنشآت من سلع وخدمات سوف يكون متدنيا هو الآخر ، والأمر كذلك
بالنسبة لمستوى التوظيف • أما لو أن الانفاق الكلى عند مستوى مرتفع ، فان

مستوى الناتج سوف يكون مرتفعاً وبالتالي مستوى التوظيف • وعندما يكون مستوى التوظيف منخفضاً ، فلن تكون هناك أمام السلطات العامة من وسيلة فعالة ، ومعروفة في الوقت الحاضر ، سوى الارتفاع بمستوى الانفاق الكلي • ومن ثم ، إذا حاولت السلطات العامة تحقيق هدف التوظيف الكامل ، فليس أمامها من خيار سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتغيير حجم الانفاق الكلي •

وقد يمكن لأي عدد من المتغيرات الاقتصادية أن يمهّد السبيل إلى التغيير في الانفاق الكلي ، أما من خلال زيادة الانفاق مباشرة (كما في حالة الزيادة في الانفاق الحكومي) وأما من خلال استمالة الزيادة في الانفاق الخاص (بتوفير الحوافز الضريبية الخاصة أو بتغيير أسعار الفائدة) •

بيد أن هناك نوعاً من البطالة لا تجدي فيه زيادة الانفاق الكلي ، وهو ما يسمى « البطالة الهيكلية » • وعندما يعاني الاقتصاد القومي من هذا النوع من البطالة ، فإن الارتفاع بمستوى الطلب الكلي قد لا يكون كافياً لإزالة كل مظاهر البطالة • وهنا يدعو الأمر إلى اتخاذ تدابير أخرى ترمي إلى تكثيف حركة تنقل القوى العاملة فيما بين الصناعات أو المناطق المختلفة ، فضلاً عن رفع المستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل •

٨ - ٣ أسباب التضخم

أما أسباب التضخم المعتدل في العالم الغربي فإنها كانت ، ولا تزال ، موضوع جدل مستمر ، إلا أن ثمة خاصيتين تشترك فيهما هذه الاتجاهات التضخمية : الأولى أن الأجور النقدية تميل إلى الزيادة بمعدل أسرع من الزيادة في الإنتاجية • أما الخاصية الثانية فهي أن هناك ، في كثير من الأحوال ، تحركاً تصاعدياً في الأسعار رغم وجود قدر ملموس من البطالة • وقد أطلق على هذه الحركة التضخمية « لولب الأجور والأسعار » • كما قدمت « وصفات » متنافسة في محاولة تفسير ظاهرة اللولب ، وأطلقت على هذه

النوصفات تسميات مختلفة أصبحت شائعة في بناء النظرية الحديثة في التضخم ،
مثل نظرية التضخم بجذب الطلب ، ونظرية التضخم بدفع النفقة ، ونظرية
التضخم بدفع الأسعار ، ونظرية الجمود الهيكلي في التضخم .

أولا : نظرية التضخم بجذب الطلب Theory of Demand Pull Inflation

ان نظرية التغيرات في مستوى الأسعار التي أضحت مقبولة على أوسع نطاق ، من جانب الاقتصاديين ، هي تلك التي تربط التغيرات في مستوى الأسعار بالفجوات التضخمية والانكماشية . وفي غضون السنوات الثلاثين الأخيرة . كانت الموجات التضخمية ، وليست الموجات الانكماشية ، هي التسفل الشاغل لصانعي قرارات السياسة ، ومن ثم تركز الانتباه على الفجوة التضخمية أو نظرية التضخم الناشئ عن جذب الطلب .

وتتطوى نظرية جذب الطلب ، في الجوهر ، على أنه يمكن تحليل التغيرات في مستويات الأسعار باختلال التوازنات في الأسواق بسبب التغيرات في الطلب الكلي . ذلك أن أى ارتفاع في الطلب الكلى - في وضع أقرب ما يكون الى انتوظف الكامل لموارد المجتمع - سوف يخلق « فائضا » في الطلب على المنتجات في الكثير من أسواق السلع . ويترتب على وجود هذا « الفائض » في الطلب الكلى أن تتجه الأسعار الى التصاعد ، عندما يتعذر مقابلة فائض الطلب بزيادة الانتاج والعرض من السلع ، والسبب في ذلك يرجع الى أن جميع موارد المجتمع موظفة بالكامل ، حيث لا توجد أية موارد انتاجية عاطلة يمكن استخدامها في انتاج المزيد من السلع والخدمات . كما أن ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات سوف ينهض سببا قويا في زيادة الطلب على خدمات عناصر الانتاج باعتباره طلبا « مشتقا » من الطلب على المنتجات . ومن ثم تسميل أسعار خدمات عناصر الانتاج الى التصاعد أيضا . وعلى ذلك فإن ارتفاع مستوى الطلب الكلى هو السبب المنشئ لتضخم الأسعار ، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لخدمات عناصر الانتاج .

ثانيا : نظرية التضخم بدفع النفقة Theory of Cost-push Inflation

أما الاقتصاديون النظريون الذين ينادون بنظرية التضخم بدفع النفقة ، فانهم على اعتقاد بأن الارتفاعات الذاتية في نفقات الانتاج — وعلى الأخص ابند الخاص بالأجور — هي السبب المنشئ للتضخم ، اذ كثيرا ما نرى النقابات العمالية القوية وهي تكافح من أجل طلب الزيادات في الأجور ، حتى ولو لم يكن هناك غائض في الطلب على عنصر العمل . وتمضى النظرية في وصف مسلسل الأحداث في مثل هذا الوضع : يوافق رجال الأعمال ، بصفة عامة ، على هذه المطالب ، ولكنهم ينقلون تكاليف الزيادات في الأجور الى المستهلك معبرا عنها بأسمار أكثر ارتفاعا . وعلى ذلك فإن السبب الجوهرى للتضخم هو قوة النقابات العمالية . كما أن ارتفاع الأسعار الى أعلى يتولد ، أصلا ، من جانب النفقة ، لا من جانب الطلب .

ثالثا : نظرية التضخم بدفع الأسعار Theory of Price Push Inflation

تقترب نظرية التضخم بدفع الأسعار (أو نظرية « الأسعار المدارة ») من نظرية التضخم بدفع النفقة الى حد كبير . اذ أن نظرية « دفع الأسعار » تتنبأ بنفس تتابع الأحداث الذى تتنبأ به نظرية « دفع النفقة » ، ولكن المنشآت — وليست النقابات العمالية — هي المسؤولة أساسا عن ارتكاب جرم التضخم . وتتطوى نظرية دفع الأسعار على أن البائعين يتمتعون بقوة احتكارية ، ويودون لو أنهم يرفعون أسعار المنتجات ، ولكن ما يكبح جماحهم عن الاقدام على هذا انصرف هو الخشية من أن السلطات العامة قد تلجأ الى إصدار التشريعات المضادة للاحتكار ، أو الخشية من غضب الرأى العام على هؤلاء المحتكرين وتآلبه عليهم . ولكن أثناء المفاوضات حول الأجور ، يمنح البائعون المحتكرون زيادات في الأجور ، ويستخدمها هؤلاء كذريعة لرفع الأسعار ، غير أنه غالبا ما يرفعونها الى أكثر مما يتطلبه الأمر لمقابلة الزيادة في تكاليف الأجور .

وأما نظرية الجمود الهيكلي فهي تفترض أن الموارد لا تتحرك بسرعة من استخدام الى آخر ، وأن الأجور والأسعار يمكن أن تتردد ولكنها لا تنقص . ومع التسليم بهذه الأوضاع ، فإنه عندما تتغير نماذج الطلب والتكاليف ، لا تحدث التعديلات الحقيقية الا ببطء شديد . اذ تظهر النواقص في القطاعات الآخذة في التوسع ، وترتفع الأسعار لأن التحرك البطيء للموارد يحول دون توسع القطاع بالسرعة الكافية . أما القطاعات الآخذة في الانكماش ، فإنها تحافظ بعناصر الانتاج وتوظفها بعض الوقت أو حتى كل الوقت ، نظرا لأن قابليتها للتحرك بطيئة في الاقتصاد القومي . وبما أن أسعار هذه العناصر الانتاجية جامدة ، فليس هناك انكماش في الأجور في هذه القطاعات الآخذة في الانكماش . وعلى ذلك فإن مجرد عملية التعديل في اقتصاد يشوبه الجمود الهيكلي مدعاة الى أن يحدث التضخم ، حيث أن الأسعار في القطاعات المتوسعة ترتفع ، بينما تظل الأسعار على ما هي عليه في القطاعات المنكمشة . ومن هنا ترتفع الأسعار ويحدث التضخم بسبب الجمود الهيكلي ، اذا ما نظرنا الى الاقتصاد القومي في مجموعه .

وليس من المستغرب أن يستمر الجدل حول الموازنة بين الطلب والتكلفة بوصفهما القوى المتسببة في التضخم في الاقتصاد المعاصر . وغنى عن البيان أن مثل هذا الجدل هو من الأهمية بمكان ، لأن اختلاف الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم تدعو الى الاختلاف حول مضامين السياسات الرامية لمكافحة التضخم . كما أن المتغيرات الاقتصادية التي يقتضى الأمر التحكم فيها للقضاء على التضخم لا بد أن تختلف باختلاف الأسباب المنشئة له . اذ لو أن التضخم ناشئ عن جذب الطلب ، فإن التحكم في هذا النوع من التضخم لا بد أن يكون من خلال السياسة الهادفة الى الهبوط بمستوى الطلب الكلى الذى هو بعينه المتغير الاقتصادي ذو العلاقة في مثل هذه الأحوال .

أما إذا كان التضخم ناشئاً عن دفع النفقة أو رفع الأسعار ، فإن السياسة التى ينبغى اتباعها فى مثل هذه الأحوال هى سياسة تجميد الأجور والأسعار باعتبارهما المتغيرين الاقتصاديين اللذين ينبغى التحكم فيها لمكافحة التضخم . غير أن نجاح هذه السياسة رهن بالتعاون التام مع النقابات العمالية ، بحيث أنه لو حدث التصدع فى هذا التعاون ، فإن الأجور قد ترتفع الى المستويات التى كان من المتصور توقعها فى غيبة أية سياسة لتثبيت الأجور والأسعار .

وفى ضوء الواقع ، فإن أكثر المحاولات جدية فى صدد رسم سياسات تثبيت الأجور والأسعار هى تلك التى بذلتها دول أوروبا الغربية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات ، حيث كانت ارتفاعات الأسعار مشكلة أكثر حدة فى هذه الدول مما كانت عليه فى الولايات المتحدة . لقد اتبعت هذه الدول سياسات التثبيت بكل حزم وقوة وبالتعاون النشط مع النقابات العمالية ، ومع ذلك كانت هذه السياسات بعيدة عن سمات النجاح بلا تحفظات . إذ كشفت المشكلة الرئيسية فى هذه الدول عن ظاهرة أطلق عليها اسم « انجراف الأجور » Wage Drift ، وتتم هذه الظاهرة عن أنه من الأسهل كثيراً التحكم فى « معدلات الأجور » التى تنتهى إليها المفاوضات من التحكم فى « مستحقات الأجور » . أخذاً فى الاعتبار أن معدل الأجر هو المبلغ الذى يحصل عليه العامل عن كل ساعة من ساعات العمل ، أما مستحقات الأجر فهى المبلغ الإجمالى الذى يحصل عليه العامل أسبوعياً .

قد يرتفع معدل أجر العامل ، فيؤدى ذلك ، بطبيعة الحال ، الى زيادة مستحقات الأجر أسبوعياً من ١٢٠ الى ١٢٦ وحدة نقود مثلاً . ولكن لو أن عنصر العمل نادر فى بعض الصناعات ، وكان الطلب على انتاجها متزايداً ، فقد يلجأ أصحاب الأعمال الى التنافس فيما بينهم لاجتذاب عمالة جديدة ، والاحتفاظ بالعمال القدامى ، فإذا لم يتيسر لهم ذلك من خلال رفع معدلات الأجور ، فيمكن لهم تقديم حوافز أخرى مثل أجر العمل الإضافى (بصرف النظر عما إذا كان العامل يشتغل أو لا يشتغل فعلاً وقتاً اضافياً) . وبموجب هذه الوسيلة ،

يمكن رفع مستحقات الأجور أسبوعيا في المتوسط من ١٢٠ الى ١٥٠ وحدة نقود مثلا . ومن ثم تريد « مستحقات الأجور » بنسبة ٢٥ ٪ لا بنسبة ٥ ٪ ، رغم ان رقابة المحكمة على « معدلات الأجور » . وما لم يتسن فرض الرقابة على ظاهرة « انجراف الأجور » ، فان سياسة تثبيت الأجور لن تخرج عن مجرد تخيل يخفى الزيادة الحقيقية في الأجور .

٨ - ٤ العلاقة بين البطالة والأسعار في الفكر الاقتصادي

ان الفكر الاقتصادي حول العلاقة بين ظاهرتي البطالة والأسعار قد مر ، في الواقع ، بأربع مراحل متميزة ، كل مرحلة منها تفرز أطارا نظريا معيننا لطبيعة هذه العلاقة في ضوء واقع المجتمعات الغربية ذات الاقتصاد الحر الذي يلعب فيه جهاز السوق دورا رئيسيا في تحديد مستويات الأجور والأسعار ، وتحديد مستوى الناتج والدخل القومي بتفاعل قوى العرض الكلي للسلع والطلب الكلي عليها .

اولا : مرحلة الفكر الكلاسيكي الحديث (العلاقة الطردية بين البطالة والأسعار)

كان اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة قد تعرضوا لتحليل طبيعة العلاقة بين مستوى البطالة ومستوى الأجور والأسعار ، قبل أن يحتدم الجدل بين الكينزيين من جانب وبين النقيدين من جانب آخر حول طبيعة العملية التضخمية في علاقتها بمنحنى فيليبس . والواقع أن الأطار الفكري حول العلاقة بين البطالة والأسعار في هذه المرحلة كان ينسحب الى ما هو معروف بين الكتاب المحدثين « باثر بيجو » ^(١) . ان « أثر بيجو » هو الفكرة التي نادى بها بيجو في العشرينيات ، والتي تنطوي على أن هناك علاقة طردية دائما بين البطالة والأسعار ، بمعنى أنه لو ظهرت زيادة في حجم البطالة ، فان خفض مستوى

(١) راجع بالتصيل للمؤلف « مبادئ الاقتصاد » جون وابلي ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، ص ٧٨٠ وما بعدها .

الأجور ، وبالتالي مستوى الأسعار ، من جانب رجال الأعمال ، كفيـل بخفض مستوى البطالة .

ويستند بيجو في دعواه الى نظرية الانتاجية الحدية في الطلب على عناصر الانتاج ، وهى النظرية التى هيمنت على الفكر الكلاسيكى ، ومفادها أن رجل الأعمال يمضى في توظيف المزيد من عنصر العمل كمورد انتاجى الى أن يتحقق التعادل بين المنتج الحدى الايرادى لعنصر العمل وبين ثمن (أجر) العمل . وعلى ذلك اذا عمد رجل الأعمال الى خفض الأجر ، فان زيادة المنتج الحدى الايرادى لعنصر العمل على أجر العامل يدفع به الى توظيف المزيد من هذا العنصر ، وما يستتبعه ذلك من نقص فى مستوى البطالة من ناحية ، ومن هبوط مستويات الأسعار تبعاً لخفض تكاليف الانتاج بانخفاض مستويات الأجور من الناحية الأخرى . ومن الجلى أن طبيعة العلاقة التى أبرزها بيجو لا تعنى تضارباً بين البطالة والأسعار ، حيث أن هبوط مستوى البطالة يتوافق مع هبوط مستوى الأجور والأسعار .

ونذكر ، فى هذا الصدد ، كيف كان كينز شديد السخرية والاستهزاء بأفكار بيجو -و حول مفهومه لطبيعة العلاقة بين مستوى البطالة ومستوى الأجور والأسعار . وقد استند كينز ، فى نقده لهذه الأفكار ، الى أن خفض مستوى الأجور ، وان كان مدعاة الى خفض تكاليف الانتاج ، وبالتالي الى هبوط مستوى الأسعار ، لا بد أن يأتى بعكس النتائج المرتقبة . اذ بدلا من توسع الطلب على السلع ، نتيجة لهبوط مستوى الأسعار ، وزيادة حجم التوظيف (أى نقص مستوى البطالة) ، فان خفض الأجور يعنى ، فى حقيقة الأمر ، انتقاصاً من انطلب الكلى الغمال ، وبالتالي انخفاضاً فى مستوى الناتج والدخل القومى ، الأمر الذى يؤدى ، فى النهاية ، الى هبوط مستوى التوظيف أى ارتفاع مستوى البطالة (لأن التوظيف دالة للدخل) .

ثانيا : مرحلة الفكر الكينزى (العلاقة العكسية بين البطالة والطلب الكلى)

أما عن الفكر الكينزى فإنه يستند ، أساسا ، الى أن الدخل القومى يتوازن عندما يتعادل العرض الكلى للسلع مع الطلب الكلى عليها ، وهو ما لا يتحقق الا بتعادل الادخار والاستثمار . ومن هنا فان تحليل كينز يربط بين توازن الدخل القومى وبين التوظيف الكامل ، بمعنى أن مستوى الدخل القومى فى وضع التوازن قد يكون أدنى من مستوى التوظيف الكامل لموارد المجتمع فتنشأ « الفجوة الانكماشية » ، أو قد يكون أعلى من مستوى التوظيف الكامل فتنشأ « الفجوة التضخمية » . وبتعبير آخر ، فان الفجوة الانكماشية انما تنشأ لأن العرض الكلى للسلع أكبر من الطلب الكلى عليها ، أو أن الادخار أكبر من الانفاق على الاستثمار ، فى حين أن الفجوة التضخمية انما تنشأ لأن الطلب الكلى يميل الى أن يكون أكبر من العرض الكلى ، أو أن الانفاق على الاستثمار يميل الى أن يكون أكبر من الادخار . أما وضع التوازن للدخل القومى فهو يتحقق عندما يتعادل الادخار والاستثمار ، أى عندما يتعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى الذى يسميه كينز عند وضع التعادل « بالطلب الفعان » .

ومن هنا ، فان العملية التضخمية — فى اطار التحليل الكينزى — انما تتحقق عند الوضع الذى يكون فيه مستوى توازن الدخل القومى أعلى من مستوى التوظيف الكامل لموارد المجتمع . ومن الواضح أنه عند هذا الوضع تكون كل الموارد موظفة بالكامل وكل الوحدات الإنتاجية مشغلة بأقصى طاقتها ،

(١) تحدث الفجوة الانكماشية ، كما هو معلوم ، عندما يكون مستوى التوظيف الكامل لموارد المجتمع اعلى من مستوى توازن الدخل القومى ، بما يتضمنه ذلك من زيادة الادخار على الاستثمار ، وزيادة نفقة الناتج الكلى (العرض الكلى) على الانفاق الكلى على الناتج (الطلب الكلى) الأمر الذى يدفع الى انكماش الدخل نحو مستوى التوازن . ولإزالة هذه الفجوة ، فان الأمر يدعو الى زيادة الطلب الكلى (الانفاق على الاستهلاك والاستثمار) ، والتعبير البياني عن ذلك هو الارتفاع بمنحنى الاستهلاك والاستثمار الى أعلى بمقدار الفجوة الانكماشية (المسافة الرأسية بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظيف الكامل) ، والعكس صحيح بالنسبة للفجوة التضخمية .

ولا سبيل لزيادة الناتج والدخل ، طالما أنه لم تعد هناك أية موارد انتاجية متعطلة . وبعبارة أخرى ، فإنه لا يمكن للناتج أو الدخل ، عند مستوى التوظيف الكامل ، أن يتحرك الى أبعد من هذا المستوى في اتجاه المستوى التوازني للدخل القومي . ومن ثم فإن فائض الطلب الكلي على السلع لا بد أن تنعكس آثاره على مستوى الأسعار في صورة موجة تضخمية . وعلى ذلك فقد تتحقق الزيادة في الدخل القومي النقدي ، أما الدخل القومي الحقيقي فيبقى ثابتا على حاله . ويمكن أن نستخلص بعض الحقائق من هذه الخطوط العريضة للتحليل الكينزي :

٠١ ان منشأ العملية التضخمية في الفكر الكينزي هو تضخم الطلب ، وليس تضخم النفقة ، بمعنى أن التضخم يحدث من جانب الطلب ، لا من جانب العرض ، عند مستوى التوظيف الكامل ، اذا ما كان هذا المستوى أدنى من المستوى التوازني للدخل القومي .

٠٢ ان القضاء على التضخم يقتضى الهبوط بالطلب الكلي ، أي الهبوط بالانفاق الكلي على الاستثمار والانفاق الكلي على الاستهلاك ، وهو ما يمكن أن يتحقق باتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة .

٠٣ ان القضاء على التضخم يعني ، في حقيقة الأمر ، أن يكون مستوى توازن الدخل القومي هو بعينه مستوى الدخل القومي عند حد التوظيف الكامل .

٠٤ ان وجود أية موارد انتاجية متعطلة في المجتمع يفسح المجال لزيادة الانفاق على الاستثمار ، ما دامت هناك فرص متاحة للاستثمار ، وبتأثير مضاعف الاستثمار يتحقق التوسع في الانفاق الاستهلاكي . وهنا فإن زيادة الانفاق (الطلب) الكلي تؤدي الى زيادة الناتج والدخل القومي والارتفاع بمستوى التوظيف تبعا لذلك ، أي النقص في مستوى البطالة . ومن ثم فإن العلاقة التي نستشفها من الفكر الكينزي هي علاقة عكسية بين البطالة

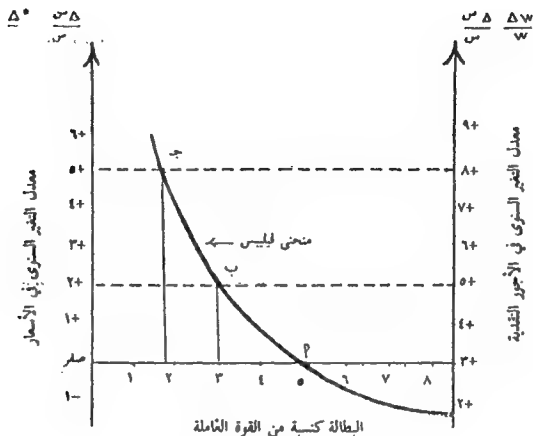
والطلب الكلى ، أما التضخم فهو حالة خاصة عندما يصل الاقتصاد القومى الى وضع التوظيف الكامل مع اختلال التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، وهنا فان « فائض الطلب الكلى » هو السبب المنشئ لارتفاع مستوى الأسعار . وبعبارة أخرى ، فان هذه الحالة الخاصة ، فى التحليل الكينزى ، تنبئ عن علاقة طردية بين الأسعار والطلب الكلى مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها (ومن بينها ثبات مستوى التوظيف الكامل) .

ثالثا : مرحلة الفكر القائم على العلاقة البيانية فى منحنى فيليبس (العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار)

كان من أبرز سمات الفكر الاقتصادى فى أواخر عقد الستينيات أن أصبح هناك اهتمام متزايد بطبيعة العلاقة بين ظاهرتى التضخم والبطالة ، انطلاقا من الفكر الكينزى الحديث الذى ينطوى على أن المجتمع الذى يعانى من البطالة ، ويهدف الى تحقيق التوظيف الكامل ، لابد أن يدفع الثمن فى صورة ارتفاع مستوى الأسعار ، بما يعنيه ذلك من أن التجوال هنا هو اذن بين التضخم كانهكاس لارتفاع مستوى الأسعار وبين القضاء على البطالة تحقيقا للتوظيف الكامل لموارد المجتمع .

ولقد جاء وليام فيليبس عام ١٩٥٨ ليوطد دعائم هذه العلاقة الدالية النابتة بين التضخم والتوظيف الكامل ، معبرا عنها بالعرض البيانى ، أى المنحنى المسمى باسمه ، وهو منحنى فيليبس ، ثم جاء من بعده ريتشارد لبسى عام ١٩٦٠ ليؤكد هذه العلاقة الدالية النابتة من خلال التجربة العملية . وفيما بلى العرض البيانى لمنحنى فيليبس الذى كشف عن التجوال بين التضخم من جانب والتوظيف الكامل من جانب آخر (١) :

(١) راجع فى ذلك بالتفصيل ريتشارد لبسى وبيتر ستينر ، « الاقتصاد » ، الطبعة الثانية ، نيويورك ، ص ٧٦٩ وما بعدها .



الشكل رقم ٥ - منحنى فيليبس كتعبير بياني
عن العلاقة بين البطالة والأسعار

وبين منحنى فيليبس في الشكل البياني السابق كيف أن معدلات الزيادة في الأجور النقدية وفي مستويات الأسعار تتجه إلى التصاعد داخل الاقتصاد القومي مع اتجاه معدل البطالة - كنسبة من القوة العاملة - نحو الهبوط . كما يبين الانحدار السالب لمنحنى فيليبس أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير السنوي في كل من الأجور والأسعار ، بمعنى أن تحقيق التوظيف الكامل لموارد المجتمع بالقضاء على البطالة تدريجاً - تفادياً للضياح الاقتصادي للموارد - لابد أن يقترن بالتضخم متمثلاً في الارتفاع المطرد في مستويات الأجور والأسعار . وبعبارة أخرى فإن التضخم ، أيا كان سببه ، هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول إلى وضع التوظيف الكامل للموارد .

وباستخدام اللغة الكينزية ، فكما أن مسعر الفائدة هو جزء التخلي عن السيولة النقدية ، فإن التضخم (ارتفاع المستوى العام للأجور والأسعار) هو جزء التخلص من البطالة ، بصرف النظر عما قد يجره التضخم من مساوئ البطالة أو مساوئ التضخم ، ويستتبع ذلك بالضرورة أن القضاء على مساوئ أى من الطرفين النقيضين - البطالة أو التضخم - يعنى بطبيعة الحال ظهور مساوئ الطرف الآخر . ومن هنا تتجلى فكرة التجوال بين التوظيف الكامل والتضخم ، مما يعكس فكرة التآرجح بينهما ، الأمر الذى يدعو الى أن يثور دائما التساؤل الآتى : الى أى مدى يمكن السماح للتضخم ، سعيا وراء تحقيق التوظيف الكامل للموارد ، من خلال القضاء على ظاهرة البطالة .

لنعد ثانية الى انشكل البيانى السابق للتقصى عن نوع هذا التجوال فى صورة عددية : عندما تتجه الأجور الى التزايد بمعدل $\frac{3}{\%}$ ، وتبقى مستويات الأسعار على ماهى عليه ، تصبح نسبة البطالة $\frac{5}{\%}$ (النقطة « أ » على منحنى فيليبس) ، فإذا انخفضت نسبة البطالة الى $\frac{3}{\%}$ ، يرتفع مستوى الأجور النقدية بمعدل $\frac{5}{\%}$ ، أما المستوى العام للأسعار فيرتفع بمعدل $\frac{2}{\%}$ (النقطة « ب » على منحنى فيليبس) . وأما اذا اتجهت نسبة البطالة نحو الهبوط مرة أخرى الى معدل $\frac{1.7}{\%}$ ، فإن الأجور النقدية تتجه نحو التزايد بمعدل $\frac{8}{\%}$ فى حين يرتفع المستوى العام للأسعار بمعدل $\frac{5}{\%}$ (النقطة « ج » على منحنى فيليبس) . وهكذا كلما انخفض مستوى البطالة ، ارتفعت مستويات الأجور والأسعار .

ومن الجلى أن مثل هذه العلاقة بين التضخم (الارتفاع فى مستويات الأجور والأسعار) وبين التوظيف الكامل (من خلال القضاء على البطالة بالسماح لمستويات الأجور والأسعار بالارتفاع) لابد أن تثير مناقشة نوعى التضخم

(التضخم يجذب الطلب ، والتضخم يدفع النفقة) في التعرف على الأبعاد الحقيقية لهذه العلاقة في ضوء الحقائق الاقتصادية المشاهدة في مجتمع يتسم دائما بالممارسات العملية لقوة المساومة بين العمال من ناحية وأصحاب الأعمال من الناحية الأخرى . ويرى بعض الكتاب الاقتصاديين أن وجود علاقة — كذلك التي يشير اليها منحنى فيليبس — يكشف عن وجود العناصر الخاصة بنوع التضخم في آن واحد . ومن هذا المنطلق ، يمكن أن تتكشف حقيقتان بالفتا الأهمية .

الحقيقة الأولى

ان اتجاه مستويات الأجور والأسعار الى الزيادة المطردة ، حتى في حالة وجود نسبة ملموسة من القوة العاملة في حالة بطالة ، انما يعنى أن التفسير الخاص بتضخم الطلب لا يعكس وحده تفسيراً حاسماً لمظاهرة التضخم . اذ أن التضخم يجذب الطلب — كما أشرنا آنفاً — ينطوى على أن ارتفاع مستوى الطلب الكلى ، وفقاً للتخطيط الكينزى ، سوف يحدث تأثيره الايجابى على مستوى التوظيف فقط الى حين بلوغ مستوى التوظيف الكامل ، ثم يحدث تأثيره بعد ذلك على مستوى الأسعار فقط ، اذ يدفعها الى الارتفاع المطرد ، الأمر الذى يؤدي الى حدوث « الفجوة التضخمية » المعروفة ، بما لها من انعكاسات سلبية نتيجة لزيادة الدخل القومى النقدي مع ثبات الدخل القومى الحقيقى .

الحقيقة الثانية

ان القوة النسبية في المساومة بين نقابات العمال وبين أصحاب الأعمال ، وما قد تنطوى عليه هذه المساومة من زيادات محققة في مستويات الأجور ، وبالتالي في مستويات الأسعار ، تتوقف هي الأخرى على مستوى الطلب الكلى الفعال بالمفهوم الكينزى ، بمعنى أنه كلما كان مستوى الطلب الكلى مرتفعاً ،

كانت محاولة نفايات العمال ذات قوة وفعالية في تحقيق زيادات الأجور ، وكلما كان مستوى الطلب الكلى متدنيا ، فان المساومة لا تقضى - في معظم الأحوال - الى تحقيق الزيادة في مستويات الأجور .

ومن هنا نخلص الى نتيجة ذات أهمية عملية ، وهي أن منحى فيليبس - أن جاز الاقتناع بمضمون العلاقة التى يوضحها بيانيا - انما يشير الى أن تثبيت مستوى الأسعار لا يتحقق إلا في الحالات التى يتم فيها التسليم بالمعدلات المرتفعة من البطالة عن طريق خفض الطلب الكلى .

رابعا : مرحلة الفكر القائل على تحدى العلاقة البيانية في منحى فيليبس (العلاقة الطردية بين البطالة والأسعار في ظاهرة الركود التضخمى)
لقد أوضحنا فيما تقدم أن منحى فيليبس يتنبأ بالعلاقة العكسية بين

البطالة والأسعار ، بمعنى أن النقص في البطالة يكون مصحوبا بالارتفاع في مستوى الأسعار ، وتترايد سرعة هذا الارتفاع في الأسعار كلما اقترب الاقتصاد القومى من وضع التوظيف الكامل للموارد . غير أنه ما ان انتصف عقده السبعينيات حتى طفا على السطح ما يشبه تحديا للعلاقة التى عبر عنها بيانيا منحى فيليبس ، عندما وضع للبيان أن المجتمعات الغربية تواجه

ظاهرة فريدة لم تمهد لها من قبل ، وهى تداخل مرحلتى الكساد والرخاء في مرحلة واحدة ، بمعنى أن هذه المجتمعات أصبحت تعاني من البطالة (وهى سمة مرحلة الكساد في الدورة الاقتصادية) وتعانى في نفس الوقت من التضخم (وهى سمة مرحلة الرخاء) . ولقد أثار مثل هذا التوافق الزمنى بين البطالة والتضخم كثيرا من الجدل النظرى في مختلف الاتجاهات في أعقاب ظهور هذه الظاهرة الاقتصادية غير المألوفة في دراسة علم الاقتصاد ، وهى انظاهرة التى أطلق عليها الكتاب الاقتصاديون المصدرون اسم « الركود التضخمى » الذى يجمع معنى التضخم مع الركود والبطالة .

ولعل أبسط تفسير منطقي لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلا من أن يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليجدنا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما في منحنى فيليبس ، فإن التوافق الزمني هنا يكون بين انكماش الطلب الكلي كسبب منشئ للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشئ لارتفاع الأسعار . وعندما يحدث مثل هذا التوافق الزمني ، فإن العلاقة لا بد أن تكون طردية بين البطالة والأسعار ، وأن السبب المنشئ للتغير في كل منهما يختلف عن الآخر تماما . ذلك أن قصور الطلب الكلي ، بابتعاده عن مستوى التوظيف الكامل ، لا بد أن يؤدي الى هبوط مستوى الناتج والدخل ، وبالتالي الى انخفاض مستوى التوظيف أى ارتفاع مستوى البطالة . ولو أخذنا بمفهوم نظرية فيليبس ، فإن ارتفاع مستوى البطالة كان لا بد أن يقترب بانخفاض مستوى الأسعار ، إلا أن تضخم النفقة - بسبب سلوك المؤسسات أو النقابات - يلاشى تأثيرات النقص في الطلب الكلي على انخفاض مستوى الأسعار . بل أكثر من ذلك ، فإن تضخم النفقة لا بد أن يولم على التأثيرات السلبية للنقص في الطلب الكلي ، مما يدفع الأسعار الى الارتفاع .

وفي مثل هذا الوضع ، فإن الخيار هنا هو بين هدف القضاء على البطالة وصولا الى التوظيف الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصولا الى الاستقرار النقدي . ولا يمكن تصور أية « توليفة » من السياسات الاقتصادية نحقق الهدفين معا وفي آن واحد ، إذ لا بد أن يوجد التضارب بينها . ذلك أن سياسة المحققة لهدف القضاء على البطالة وتتمثل في زيادة الانفاق لا بد أن تؤدي الى المزيد من التضخم ، وهذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع للوصول الى التوظيف الكامل . هذا في حين أن السياسة المحققة لهدف القضاء على التضخم وتتمثل في خفض الانفاق لا بد أن تؤدي الى المزيد من البطالة ، وهذا هو الثمن الذي يدفعه المجتمع لتحقيق الاستقرار النقدي . ومن هنا نتضح رؤية أن الهدفين يتضاربان ، وأن السياسة المحققة لأى من الهدفين هي عكس السياسة المحققة للهدف الآخر . ولا سبيل الى خلاص المجتمع من هذا المازق

الا بتغليب هدف على آخر وسياسة على أخرى . أما القرار السياسى الذى يصدره المجتمع فى هذا الشأن فهو الذى يحسم الموقف : أما النقص فى البطالة على حساب المزيد من معدلات التضخم ، واما النقص فى معدلات التضخم على حساب المزيد من البطالة^(١) .

(١) يناقش ملحق هذا الفصل بالتفصيل فكره ، ينتضارب بين أهداف رسم السياسة الاقتصادية والعلاقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية فى معرض الحديث عن التحليل الاقتصادى كأداة لرسم السياسة .

ملحق الفصل الثامن

تحليل الاقتصادى كأداة

لرسم السياسة الاقتصادية

ان استخدام التحليل الاقتصادى فى رسم السياسة الاقتصادية يعنى الانتقال بالمناقشات من اطار الاقتصاد النظرى الى نطاق الاقتصاد التطبيقى ، حيث يساعد على تفهم دافع السلوك الاقتصادى فى الحياة العملية ، وعلى امكانية التنبؤ بهذا السلوك . والحقيقة ان الانسان بطبيعته تواق لمعرفة كنه البيئة المحيطة به ، وتواق للتنبؤ بالسلوك لى يمكنه ان يتحكم فى البيئة ويكيفها حسب احتياجاته فى مختلف الظروف .

١ عملية صنع قرار رسم السياسة الاقتصادية

وعندما نقسأل : من يملك صلاحيات رسم السياسة الاقتصادية ؟ ان الحكومة تستمد صلاحياتها فى رسم السياسة من سلطتها السيادية . وهنا فان بعض الحكومات يميل نحو انتهاج سياسة الحرية الاقتصادية أى عدم التدخل فى شئون الاقتصاد ، وهى الفلسفة التى كانت شعار الفكر التقليدى منذ باكورة القرن التاسع عشر . كما ان بعض الحكومات ينزع الى الاتجاه المضاد ، اذ يتطلع الى فرض الرقابة الصارمة على كل واجهة للاقتصاد القومى . غير أن هناك من الحكومات من تنحصر الى سياسة الحرية الاقتصادية مع قدر من التدخل بدافع من المصلحة العامة تصحيا لأية اختلالات أو انحرافات فى مسيرة العمل الاقتصادى من وجهة النظر القومية ، وهو ما نادى به كينز الذى اعتبره بعض المؤرخين الاقتصاديين رائد « المدرسة التدخلية الحديثة » . بيد أن القرار الذى تتخذه الحكومة بعدم التصرف فى شئون الاقتصاد ، وترك القوانين الطبيعية تجرى مجراها ، هو نوع من قرارات رسم السياسة

الاقتصادية • وعلى أية حال ، فان رسم السياسة في بلد ديمقراطى يختلف عنه في بلد ديكتاتورى ، اد في المجتمع الديموقراطى تتحدد السياسات بالاجراءات المعينة ، وتتقرر حسب قواعد مرسومة وموضوعة موضع التطبيق العملى بموافقة السلطة الحاكمة ، التشريعية والتنفيذية ، المثلة لجموع الشعب • أما في المجتمع الذى تسوده سلطة ديكتاتورية ، فان السياسات قد تعبر — الى حد بعيد —

عن رغبة جماعة قليلة تمسك بيدها مقاليد الأمور •

في بلد ديمقراطى ، فان اقتصاد السوق الحر ، مثلا ، ينطوى على تلقائية التوازن بين الانتاج والاستهلاك من خلال جهاز الأسعار ، وهو ما يعنى أن « قرارات » كثيرة تترك للسوق الحرة ، وهذا النوع من القرارات يمكن أن يعتبر بمثابة قرار لرسم السياسة الاقتصادية لا تفرضه السلطة الحاكمة ، وانما تصنعه قوى السوق الحرة • أما في بلد ديكتاتورى ، مخطط مركزيا ، فانه لا وجود لقوى السوق الحرة ، اذ أن صنع قرارات الانتاج والاستهلاك هى من صلاحيات القلة الحاكمة • انما يلاحظ أن كل واجهة من واجهات السياسة الاقتصادية لن توضع على بساط البحث من جديد ، فالواقع أن كثيرا من قرارات رسم السياسة الموضوعية موضع التنفيذ حاليا ، كان قد صدر منذ أجيال خلت • ومن ثم ففى أى وقت من الأوقات ، لا يوضع على بساط البحث ، ولا يتلقى قدرا كبيرا من الاهتمام ، الا عدد قليل من القرارات الهامة لرسم السياسة • فى أوقات الحرب ، مثلا ، فان القرارات التى تلقى أولوية الاهتمام هى تلك التى تدور حول انتصاره بين احتياجات القطاع المدنى واحتياجات القطاع الحربى ، وتتعلق برسم السياسة الاقتصادية الكفيلة بالتوفيق بين هذه الاحتياجات المتضاربة • وفى أوقات الأزمات الاقتصادية ، فان قرارات رسم السياسة ، التى تكون الشغل الشاغل لسلطات المسئولة ، قد تتعلق بمعالجة الكساد والبطالة واختلال موازين المدفوعات ، أما فى أوقات الرخاء فان أكثر القرارات أهمية ومثارا للمناقشات المحترمة هى تلك التى تتعلق بمشكلات التضخم أو مشكلات ظاهرة الركود التضخمى • ولكن الى جانب هذا العدد القليل من القرارات

الهامة والخطيرة التي يثور حولها كثير من الجدل وانتقاش ، فهناك مئات ، بل ربما آلاف ، من قرارات رسم السياسة ، التي تصدر كل عام من جانب الحكومة المحلية والحكومة المركزية في المجتمع - دون أن يثار حولها أى جدل عام وخطير .

إن هذا التمهيد لأهمية وخطورة عملية صنع قرار رسم السياسة على المستوى القومي يكتف عن ضرورة اختتام النظرية الاقتصادية الكلية بالتعرف على طبيعة العلاقة بينها وبين رسم السياسة الاقتصادية . ومن هذا المنطلق ، فإننا سوف نناقش هنا : طبيعة العلاقة بين الأهداف ووسائل تحقيقها ، ودور الاقتصادى في تقويم أية سياسة اقتصادية مقترحة ، ثم التضارب الذى قد ينشأ بين السياسات الاقتصادية ، ثم التشابك بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية ، وأخيرا أنواع المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة برسم السياسة .

٢ العلاقة بين أهداف السياسة ووسائل تحقيقها

يمكن القول بأن أى تصرف يرتبط برسم السياسة الاقتصادية ذو جانبين : الأهداف التي يحاول صانعو القرارات تحقيقها والوسائل التي تتحقق بموجبها الأهداف المرغوبة . كما يمكن أن نتصور — كما يحدث في كثير من المجتمعات — أن الحكومة تضع ، في نفس الوقت ، كثيرا من الأهداف العريضة لرسم السياسة ، وتتطلع الى تحقيقها في آن واحد ، مثل التقدم الاقتصادى ، والأمن القومى ، والاستقرار الاقتصادى ، والمعاداة الاجتماعية . ولكي تحقق الحكومة هدفها في المعادلة الاجتماعية ، مثلا ، فقد تقرر تحسين الوضع الاقتصادى للجماعات رقيقة الحال (المتعطلين عن العمل ، والطاعنين في السن ، والمعوزين منعدمي الدخل) أو الجماعات محدودة الدخل . ولكي تحقق الحكومة هدفها في الاستقرار الاقتصادى ، فقد تقرر حتمية فرض الرقابة على البطالة أو التضخم أو تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، تطلعا الى تحقيق التوازن النقدي والحقيقي عند مستوى التوظيف الكامل لموارد المجتمع . ولكي تحقق الحكومة هدفها في النمو الاقتصادى ، فقد تقرر النهوض بالبحث العلمى

الذى يؤدى الى المزيد من الابتكارات فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى ، وتحسين نوعية رأس المال البشرى من خلال النظم المتطورة للتعليم والتدريب المهنى والفنى ، والارتفاع بمستوى انتاجية عنصر العمل بتكثيف استخدام رأس المال المادى وتحسين نوعيته ، وتعديل الاطار الاجتماعى والقانونى بما يواكب الطبيعة التراكمية للنمو الاقتصادى ، واستخدام التجارة الخارجية كأداة لعملية النمو ، وتشجيع النشاط الخاص على الاقدام على الاستثمار فى المجالات المختلفة للنشاط الانتاجى .

انما يلاحظ ، فى هذا الصدد ، أنه حالما تصدر الحكومة أى قرار من هذا القبيل ، يتطلع الى تحقيق هدف عام ، كالتقدم الاقتصادى ، أو الاستقرار الاقتصادى ، أو العدالة الاجتماعية ، فانه عادة ما يترجم الى عدد من الاهداف الفرعية المعينة بالذات . لنأخذ هدف العدالة الاجتماعية على سبيل المثال . ان اهتمام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد يأخذ طريقه الى اصدار مجموعة من التشريعات فى نهاية المطاف ، كتعبير عملى عن وسائل تحقيق هدف العدالة : قانون قومى لتحديد الحد الأدنى للأجور ، أو قانون لتحديد ايجارات المساكن ، أو قانون قومى لدعم أسعار السلع الزراعية .

وهنا قد يطلب الى الخبير الاقتصادى تقويم سياسة معينة بالذات ، ولتكن مثلاً سن قانون الحد الأدنى للأجور . هنا لا بد أن يطرح الخبير الاقتصادى على نفسه تساؤلين : ما الهدف المعلن بالذات الذى يرمى اليه مشروع القانون ؟ وما هو الهدف العام الذى يتطلع اليه صانع السياسة من وراء تحقيق هذا الهدف المعلن بالذات ؟ وبطبيعة الحال ، فلا تتاح للاقتصادى فرصة تفهم تشريع الحد الأدنى للأجور ، ما لم يتسن له أن يربط هذه السياسة بكل من الهدف الذى يخدمه هذا التشريع ، والهدف العام الكامن وراء هذا الهدف . لنضرب مثلاً آخر ، وليكن تعديل التشريع الضريبى الذى يوفر نوعاً من الائتمان يقصد به تشجيع الاستثمار ، وهو هدف معين بالذات ينطوى على تحقيق هدف عام هو

دعم النمو الاقتصادي . وهنا فإن الخير الاقتصادي الذي يطلب اليه تقويم هذه السياسة لا بد أن يتسائل عما إذا كانت « سوف » تشجع الاستثمار فعلا ، وما إذا كان هذا التشجيع « سوف » يسهم حقا في عملية النمو الاقتصادي ، وما إذا كانت هناك سياسات بديلة قابلة للتطبيق العملي ومحقة للنمو الاقتصادي ، وبأية تكاليف تتضمنها كل منها . ان أى امرئ ينتقد سياسة الائتمان الضريبي تأسيسا على أنها تساعد الشركات الكبرى ، ولكنها لا تفعل شيئا بالنسبة للمنتجين الزراعيين ، لا يضع يده على واقع الحياة الاقتصادية ، فهو أن هذا الائتمان الضريبي يعمل على زيادة المبالغ المستثمرة من جانب رجال الأعمال — اما لأنه يعمل على تقوية الحافز لديهم الى الاستثمار ، واما لأنه يوفر لهم أموالا للاستثمار لم تكن متاحة من قبل — فانه سوف يؤدي الى الزيادة في الانتاج ، وبالتالي فانه يساعد على تحقيق هدف عام ، ألا وهو التقدم الاقتصادي .

ويجدر التنويه الى أنه ليس ثمة أى اجراء معين لتنفيذ سياسة معينة ، يمكن أن يسهم في تحقيق كل أهداف السياسة . ان التدريب الطويل ، الذي يتمرس به الخير الاقتصادي ، لا بد أن يعاونه في تحديد اجراء معين يسهم في تحقيق هدف معين وبتكلفة معينة ، لا في تحقيق أهداف متعددة . قد يتحدث البعض أحيانا كما لو أن النظرية الاقتصادية تقدم « تبريرا » للأهداف المرجوة من رسم سياسة معينة . اذ ليس من غير المعتاد ، مثلا ، أن نسمع أن أحدا يقول بأن سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن هي سياسة « غير سليمة اقتصادية » ، أو أن سياسة دعم أسعار السلع الزراعية هي سياسة « جوفاء من وجهة النظر الاقتصادية » ، أو أن السياسة الاقتصادية « السليمة » هي وحدها التي تتطوى على فرض ثمن للسلفة يغطي تكاليف انتاجها . وغالبا ما تمثل وجهات النظر هذه جهدا لرفض سياسة ما دون امعان الفكر في أبعادها في ضوء النتائج المترتبة على انتهاجها . وفي كل وقت نصادف فيه عبارة « هراء اقتصادي » كمباراة ملفقة للنظر حقا ، فلا مناص من أن تستثار قدراتنا الانتقادية كإقتصاديين : ماذا تعنيه هذه العبارة ، أو بتمبير أدق : لماذا ترفض سياسة ما

على أنها « هراء اقتصادى » ؟ لا بد للخير الاقتصادى ، اذن ، أن يحدد ما اذا كان المتحدث عن الهراء الاقتصادى بالنسبة لسياسة معينة يبنى تأكيده على نوع من الحكم الشخصى . اذ أن الحكم الشخصى يدور حول ما « يجب » أن يكون ، ومن الخطأ أن نستنتج قرارا حول ما يجب أن يكون من واقع البيانات حول ما هو كائن فعلا . ومن الجلى أن الاقتصاد التطبيقى ، كأحد فروع المعرفة الاقتصادية ، هو اقتصاد « تقريرى » يتعلق بما هو كائن فعلا ، لا بما يجب أن يكون .

٣ دور الاقتصاد فى رسم السياسة

لنأخذ ، على سبيل المثال ، مسألة معينة بالذات حول سياسة اقتصادية معينة ، لنرى ، تفصيلا ، ماذا يمكن وماذا لا يمكن توقعه من النظرية الاقتصادية . لنفرض أن خبيرا اقتصاديا كان قد طلب اليه أن يبحث قضية فرض الرقابة على ايجارات المساكن بما لها وما عليها ، ونعنى بهذه الرقابة أن الحكومة تسن تشريعا يقضى بتثبيت ايجارات المساكن الخاصة . كيف يتعين على الخير الاقتصادى أن يجول بفكره حول تقويم اقتراح ما بانتهاج هذه السياسة الرقابية على ايجارات المساكن الخاصة ؟ واذا نجد أن لدراسة أية مسألة خصائص معينة بالذات تتعلق بها وحدها ، الا أنه يمكن أن نميز ، بوجه عام ، أربعة تساؤلات رئيسية يود الخير الاقتصادى عادة أن يطرحها على نفسه : ما أهداف السياسة المقترحة ؟ وهل الوسائل المقترحة كافية لتحقيق أهداف هذه السياسة ؟ وهل لتنفيذ هذه السياسة آثار جانبية معاكسة ؟ وهل هناك وسائل بديلة أفضل لتحقيق هدف هذه السياسة ؟

(١) والجدير بالذكر أن التفرقة بين الاقتصاد « التقريرى » Positive Economics الذى يتعلق بما هو كائن فعلا وبين « الاقتصاد المعيارى » Normative Economics الذى يدخل فيه عنصر الحكم الشخصى Value Judgment ويدور حول ما يجب أن يكون ، هى مجال دراسة اقتصاديات الرفاهية ، راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٧ وما بعدها .

(أ) ماهية أهداف السياسة المقترحة

قد يتساءل الخبير الاقتصادى عن ماهية الأهداف التى يقصد تحقيقها من خلال فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة كسياسة مقترحة . قد يجد أن المقصود بفرض هذه الرقابة هو اعادة توزيع 'دخل من أصحاب الدخول انعليا الى أصحاب الدخول الدنيا ، بغية تأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة لكل فرد فى المجتمع ، والحفاظ على مقاييس عامة لخدمة الاسكان .

(ب) وسائل تحقيق هدف السياسة المقترحة

وقد يتساءل الخبير الاقتصادى عما اذا كان فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة يساعد ، فى واقع الأمر ، على تحقيق هدف هذه السياسة المقترحة . اذا كانت الاجابة بالنفى ، فان الأمر يقف عند هذا الحد ، اذ لا مبرر اطلاقا لوضع السياسة المقترحة موضع التنفيذ ، طالما أنها لا تحقق الهدف من انتهاجها . وبعبارة أخرى ، فان القضية ضد الرقابة على ايجارات المساكن هى قضية واضحة ، لو أن هذه الرقابة لا تحقق الهدف الذى من أجله تفرض فى مجال خدمة الاسكان ، وهو تحقيق عدالة توزيع الدخل . أما اذا كانت الاجابة بالايجاب ، فان الأمر يقتضى من الخبير الاقتصادى أن يمضى قدما فى المزيد من البحث والدراسة ليمتقن من أن تنفيذ السياسة المقترحة (فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة) يحقق فعلا هدف اعادة توزيع الدخل .

لننظر فيما يعنيه فرض الرقابة الفعالة على ايجارات المساكن الخاصة كسياسة مقترحة ، انها تعنى وضعا من مقتضاه أن يدفع مستأجر المسكن ايجارا عن خدمة الاسكان أقل مما قد يكون عليه الحال فى غيبة هذه الرقابة . كما تعنى أن مالك المسكن يتقاضى دخلا من خدمة الاسكان أقل مما قد يكون عليه الحال فى غيبة هذه الرقابة . وبناء على ذلك ، فان فرض الرقابة على ايجارات المساكن يؤدى الى اعادة توزيع الدخل من مالك المسكن الى مستأجر المسكن . ولكن

الخبير الاقتصادى لا يكتفى بهذا القدر من تحليل الوضع القائم بالنسبة لفرض الرقابة على ايجارات المساكن ، بل يخطو خطوة أخرى فى دراسته للقضية المطروحة على بساط البحث ، ويتساءل : هل ملاك المساكن الخاصة فى عالم الواقع أكثر ثراء من مستأجرى مساكنهم ؟ لو أن استقصاء حول هذا الأمر يكشف عن أن مستأجرى المساكن ، فى معظمهم ، أكثر ثراء ، فى الواقع ، من ملاك مساكنهم ، فإن الخبير الاقتصادى لا بد أن يخلص ، فى ضوء هذا الاستقصاء ، الى أن ثمة حجة قوية ضد سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة ، لا لأن هذه الرقابة على الايجارات غير عادلة أو غير أخلاقية ، ولكن لأنها لا تحقق هدف السياسة الذى من أجله تفرض هذه الرقابة . أما لو أن الاستقصاء ينهض مؤشراً على أن لدى معظم مستأجرى المساكن دخولا أقل من دخول مالكي مساكنهم ، فإن الخبير الاقتصادى سوف يستنتج ، اذن ، أن فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة هو وسيلة فعالة للتوصل الى الهدف المرغوب من اعادة توزيع الدخول .

(ج) الآثار الجانبية لتنفيذ السياسة المقترحة

وقد يتساءل الخبير الاقتصادى ، أيضا ، عما اذا كان لفرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة آثار معاكسة لأهداف سياسية أخرى . قد يحدث ، مثلا ، أنه رغم أن فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة يوفر خدمات الاسكان بتكلفة أقل ، فإنه يتسبب ، فى نفس الوقت ، فى تدهور المزيد من المناطق الى مستوى الأحياء القذرة المزدحمة بالمساكن الحقيرة . وعندما يحدث أن تصرفا متعلقا بتنفيذ سياسة معينة يساعد على تحقيق هدف معين ، ولكنه يعوق ، فى نفس الوقت ، التوصل الى تحقيق هدف آخر ، فمن الضروري حينئذ اقامة نوع من التجوال فيما بين الأهداف .

والواقع أنه من النادر أن يكون لهدف معين أسبقية طاغية على هدف آخر ، بحيث أ تحركان يسيرا ، بميسدا عن هذا الهدف الآخر ، يكون مقبولا فى مقابل

الاقتراب أكثر وبسرعة من الهدف ذى الأسبقية الطاغية • وفى العادة ، سوف يكون هناك معدل لما يتم عنده التجوال بين الضسارة فى اتجاه معين وبين المكسب فى اتجاه آخر •

(د) بدائل السياسة المقترحة

وأخيراً فإن الخبر الاقتصادى لا بد أن يمعن النظر فى البدائل الممكنة للسياسة المقترحة ليرى ما إذا كانت هناك تدابير أخرى يمكن أن تحقق الهدف من هذه السياسة بتضحية أقل ، سواء أمكن التعبير عن هذه التضحية بنفقات التشغيل أو بالموائق التى تحول دون تحقيق أهداف سياسة أخرى • مثال ذلك أنه من المرجح جداً أن الضريبة التصاعدية على الدخل تعمل على إعادة توزيع الدخل من الأغنياء الى الفقراء بمزيد من الدقة واليقين ، وبمعد من الآثار الجانبية غير المرغوبة أقل مما تتطوى عليه سياسة فرض الرقابة على إيجارات المساكن الخاصة •

وهنا تجدر الإشارة الى أن الخبر الاقتصادى لا يمكن أن يقتنع بمجرد التدليل على أن ثمة وسائل أخرى لتحقيق هدف السياسة المقترحة ، وأن هذه الوسائل قابلة للتطبيق من الناحية الفنية البحتة • إذ ليس هناك ، مثلاً ، أى مبرر منطقى لاستبعاد أى تدبير من تدابير السياسة على أساس أنه يوجد بديل أفضل منه ، لو أن هذا البديل غير مقبول سياسياً ، حسبما يكون قد تم الايضاح عن ذلك بصفة أكيدة ومتكررة •

وعندما يكون الخبر الاقتصادى قد أجرى دراسة السياسة المقترحة على مثل هذا النطاق (وضع التساؤلات الأربعة والاجابة عنها) ، فإنه يصل الى نتيجة حاسمة فى صدد تقويم هذه السياسة المقترحة • وقد تتطوى هذه النتيجة على أن فرض الرقابة على إيجارات المساكن الخاصة كسياسة مقترحة تحقق الهدف المرغوب من وراء اتباعها ، وأن الآثار الجانبية غير المرغوبة فى اتجاهات

أخرى (وهى الآثار التى يتم الحكم عليها من جانب صانعى السياسة) هى أقل أهمية من الآثار المرغوبة فى تحقيق الهدف المقرر للسياسة المقترحة ، وأنه ليس هناك أى تدبير آخر من تدابير السياسة يكون قابلا للتطبيق العملى ومحققا للهدف المنشود بصورة أفضل . وإذا توصل الخبير الاقتصادى الى مثل هذه النتيجة ، فانه سوف يخلص ، عندئذ ، الى تقرير أن هناك حجة قوية فى صالح سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة .

بيد أن هناك بعض المزالق فى محاولة اجراء هذه الدراسة ذات الشعب الأربع ، الا أن أكثرها أهمية هى أنه قد تكون لدى الخبير الاقتصادى آراء خاصة مسبقة حول تدبير معين من تدابير السياسة يحاول تقويمه ، فإذا كانت هذه الآراء الخاصة تدفعه الى عدم قبول هذا التدبير المعين ، فمن المحتمل أن يكون من الصلابة والعناد الى الحد الذى يمنع عنده فى التقصى والدراسة بحثا عن الآثار الممكنة غير المرغوبة للسياسة المقترحة التى يجرى تقويمها ، ويكون أقل ميلا نوعا ما نحو الشمولية فى الكشف عن الآثار التى تساعد فى تحقيق انهدف المرغوب من جراء تنفيذ السياسة المقترحة . وعلى ذلك فمن الأهمية بمكان — وان كان صعبا — أن يتحصن الخبير الاقتصادى ضد التحيز اللاشعورى من هذا النوع ، وأن يكون متسما بالحيادة والموضوعية فى اجراء عملية التقويم ، بعيدا عن الآراء الشخصية والتحكمية .

وأخيرا فان دور الخبير الاقتصادى لا يقتصر على تحليل نتائج سياسة مقترحة ، أو مقارنة سياستين أو أكثر ، بل يمتد ، أيضا ، الى اقتراح سياسات أخرى . وبعبارة أخرى ، فانه يمكن للتحليل الاقتصادى أن يستخدم فى ابتكار أو نشر سياسات مقترحة لم توضع من قبل على بساط البحث ، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار بالأهداف العامة التى رسمها المجتمع لنفسه من قبل .

٤ التضارب بين السياسات

وتدل الشواهد في المجتمعات المعاصرة أن للحكومة أهدافا عديدة للسياسة الاقتصادية ، ومن المتعذر تفلما لأية حكومة أن تنجز كل هذه الأهداف في آن واحد . إذ أنه رغم أن اتخاذ إجراء ما قد يقرب المجتمع من بعض أهدافه ، فإنه قد يأخذه بعيدا عن أهداف أخرى . ولهذا السبب — أن لم يكن لغيره — فإن قرارات رسم السياسة الاقتصادية عرضة للكثير من الجدل والاختلاف في وجهات النظر .

وواقع الحال أن أى تصرف في شأن رسم سياسة اقتصادية معينة ذات أهداف معينة يحد من حرية المجتمع في التطلع الى تحقيق أهداف أخرى ، الا أنه لو كان هذا التصرف هو وسيلة للاختيار المفضل للأهداف أو التوزيع الأفضل للدخل ، فإن صانعي السياسة قد يفتخرون تلك السياسة التي يرون أن المجتمع سوف يجنى من ورائها أطياب الثمار .

لنأخذ مسألة اعانات البطالة على سبيل المثال . ان هذه الإعانات قد تنعوق سرعة تحرك العمالة من المجالات التي تكون حافلة بفائض العمالة الى المجالات التي تندر فيها ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى زيادة البطالة الكلية في المجتمع . ولكن هذه الاعانات ، أو التعويضات عن التعتل ، قد تحمي الأسر المتعقلة عن العمل ، في نفس الوقت ، من قسوة العناء المضمن المترتب على الحرمان من دخل العمل . وهنا يثور التساؤل الهام الذي يواجهه صانعو السياسة : أيهما أكثر أهمية : هل حماية بعض الأسر من مشقة الحياة في ظل البطالة أم التعرض لمخاطر الارتفاع في حجم البطالة الكلية ؟ لا يمكن للاقتصادى أن يجيب عن مثل هذا التساؤل أو ما شاكله ، ولكن يتعين على صانعي السياسة أن يقدموا الاجابة المطلوبة . وهنا فلا يكتفى أن تقرر الحكومة أى الأهداف هي الجديرة بأن تكون ذات الأولوية في الاهتمام ، بل لا بد للحكومة أيضا أن تقرر « معدلا للاحلال » بين هذه الأهداف . وبعبارة أخرى ، لا مناص من أن تقرر الحكومة

كم يكون ذلك القدر من هدف ما جديرا بالتضحية في سبيل الحصول على مزيد من هدف آخر .

والخلاصة أن المعزى الذى نستخلصه من هذا التحليل — وغالبا ما لا يلتفت اليه — هو أنه لا يكفى قط أن يدلل على أن سياسة مقترحة تقدم أهدافا معينة للمجتمع ، بل لا بد أن تجتاز هذه السياسة المقترحة مثل هذا الاختبار ، جنبا إلى جنب مع السياسة المضادة تماما لهذه السياسة المقترحة . مثال ذلك ، قد يجادل المرء بأن زيادة الضريبة على دخل الشركات وانفاق هذه الزيادة على الأطفال المحتاجين قد تؤدي إلى المزيد من عدالة توزيع الدخل . غير أن خفض الضريبة على الشركات والتقليل من الأموال المنفقة على الأطفال المحتاجين قد يشجع هذه الشركات على الانفاق على البحوث والتنمية ، ومن ثم يسهم ذلك في تحقيق المزيد من التقدم ورفع الكفاءة الاقتصادية في الوحدات الانتاجية بالمجتمع . ان ما ينبغى أن ندلل عليه — بالنسبة لأية سياسة اقتصادية مقترحة — هو أنها تحقق بعض أهداف المجتمع بما يكفى للتغلب على « نفقة » الفرصة الضائعة ، ويمكن التعبير عن هذه النفقة بذلك المدى الذى يتحرك اليه المجتمع بعيدا عن تحقيق أهداف أخرى .

• الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية

وعند هذه المرحلة من التحليل ، فقد كنا معنيين بمبادئ التقويم الرشيد للسياسات في تحقيق أهداف محددة ، وبدور الاقتصاديين في هذا المجال . ولكن صنع قرارات السياسة أمر أكثر تعقيدا في واقع الأمر . والجدير بالذكر هنا أن ثمة بعض الأسباب الداعية إلى تسوية الأمور ذات العلاقة بقرارات رسم السياسة بصورة أقل انتظاما . ولعل في مقدمة هذه الأسباب ذلك التعدد الملحوظ لصانعى القرار في كثير من المجتمعات الديموقراطية . ولا نعدو الحقيقة عندما نذكر أنه من المستغرب حقا أن ينبع سلوك متناسق ، في صدد صنع قرارات السياسة ، في ظل مثل هذا التعدد لصانعى السياسة ، حتى ولو كان

الأفراد ، داخل كل وحدة من وحدات صنع القرارات ، ينحسون الى تحقيق انتساق على الوجه الأكمل ، وهو ما لا يفعلونه بطبيعة الحال في أغلب الأحيان . ويمكن أن نتصور أن الغالبية العظمى من المواطنين يعتقدون بأن ثمة مزايا كبرى لهذا الفصل بين السلطات المخطوطة بها عمليات صنع واصدار قرارات السياسة ، ولكن احدى نتائج الفصل بين السلطات العامة هي صدور قرارات مشوبة بعدم انتساق فيما بين بعضها البعض على أيدي هذه السلطات .

فضلا عن ذلك فعليا ما يحدث ، في أي نظام اجتماعي ، أن تنتج القرارات في نطاق التوفيق - سياسيا - بين جماعتين أو أكثر من الجماعات صاحبة المصالح ، أو بين جهازين ، أو بين حزبين . أن مثل هذا النوع من التوفيق شائع ، بطبيعة الحال ، داخل المجلس النيابي الممثل لمجموع الشعب ، أو بين المجلس النيابي والسلطة التنفيذية ، أو فيما بين مصالح وإدارات السلطة التنفيذية . وقد يكون من المستغرب أن يؤدي مثل هذا التوفيق - من الناحية السياسية - الى مجموعة متناسقة تماما من القرارات .

وثمة مشكلة أخرى تنشأ من أن المشرعين في المجتمع الديموقراطي يأخذون في اعتبارهم ، في صدد صنع واصدار قرارات السياسة ، مسألة اعادة انتخابهم أو اعادة انتخاب الحزب الذي ينتمون اليه . وهذا يعنى ، مثلا ، أن أي قرار تشريعي ينطوى على تحمل نفقات كبيرة ومنافع قليلة للمواطنين ، في السنوات القليلة التالية ، لا يحتمل أن يجد من يؤيده ، أيا كانت المنافع الكبيرة لهذا القرار على المدى الطويل . وفي الجانب الآخر ، فإن أي قرار تشريعي ينتج مكاسب واضحة وينطوى على نفقات قليلة ، على مدار السنوات القليلة التالية ، يحتمل أن يجتذب تأييدا سياسيا واسع النطاق ، حتى ولو كانت النفقات جسيمة في واقع الأمر .

ومن هنا يمكن أن نخلص الى أن ثمة نوعا من التحيز تجاه غشوة الأعين عن حقائق الأمور في نظام سياسى يقوم على انتخاب ممثلى أفراد الشعب في

المجالس التشريعية • ومع أن جزءاً من هذا التحيز لتأكيد النفقات والمنافع في المدى القصير ينبع من قصر النظر والأناية ، إلا أن جزءاً آخر من هذا التحيز يوكس قديراً حقيقياً من عدم اليقين حول المستقبل • أن المستقبل غير متيقن دائماً ، وتقديرات الاقتصاديين للنفقات والمنافع المرتبطة بسياسة ما ، وذات البعد الزمني الذي يمتد إلى آفاق المستقبل المنظور أو البعيد ، هي بالضرورة تقديرات لا تنتم إلا عن مجرد احتمالات • ومن ثم ، كلما ولج الاقتصادى إلى عمق الزمن ليضع حساباته حول المستقبل فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ، تعاظم ما يمكن أن ينزلق إليه من هامش الخطأ • وعلى ذلك فلا غرابة أن السياسيين ، أذ يفصحون عن قلقهم حول المعركة الانتخابية المقبلة ، فانهم غالباً ما لا يكثرثون كثيراً حول آثار تصرفاتهم في المدى الطويل • فضلاً عن ذلك ، فانهم كثيراً ما يجادلون ، في الدفاع عن تصرفاتهم هذه ، بالقاء التساؤل الآتى : « من يستطيع أن يدلنا على ماذا سوف يحدث بعد عشرين عاماً من الآن ؟ » •

وأخيراً فان ثمة مشكلة أخرى تتراءى للعيان في كثير من الوضوح • أن المعرفة بحقائق الأمور والمعلومات المتوفرة ذات العلاقة بسياسة معينة قلما تصل إلى حد الكمال ، وبسبب مثل هذا القصور في ادراك حقائق الأمور والنقص في المعلومات المتاحة ، فان الاقتصاديين المحترفين غالباً ما لا يتفهمون الجوانب الاقتصادية لقرار معين تفهما تاماً • أما المشرعون فانهم لا يدركون فحواها إلا لماماً ، وأما بالنسبة للرجل العادى في الشارع فانها غامضة تماماً • وتبما لذلك ، يبدو أن السياسيين على اعتقاد بتفهمهم للجوانب السياسية لقرارات رسم السياسة بدرجة أكبر مما يتفهمون جوانبها الاقتصادية • ولعل ذلك هو النسيب الذي يدفع رجال السياسة إلى اصفاء وزن أكبر للجوانب السياسية لهذه القرارات •

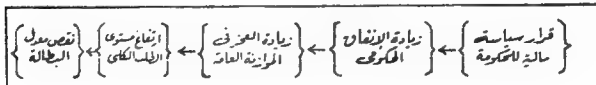
هناك ، إذن ، فجوة في مبادئ صنع القرار الرشيد حول المسائل الاقتصادية وبين واقع صنع القرار في أى مجتمع ديموقراطى • لا يمكن قط أن نتوقع لآى

تنظيم انساني أن يصل الى ذروة الكمال في استيفاء معيار السلوك الرشيد بصورة مجردة . هناك قائمة بالطرق التي تحول دون استيفاء هذا المعيار . الان هذه القائمة الاخبارية لا تساعد على الاجابة عن التساؤل المرح الآتي : « الى أى مدى يقصر الأداء الكلى لانتظيمات الفعلية في المجتمع الانساني عن بلوغ حد الكمال في استيفاء معيار السلوك الرشيد ؟ » ولعل هذه المناقشة تلقى بصيصا من النور حول ما كان يدور في ذهن جورج برنارد شو — الأديب الانجليزي ذائع الصيت — عندما قال عبارته المأثورة : « ان أقوى الحجج في صف الديمقراطية هي أن كل بدائلها أسوأ منها بكثير » .

٦ أنواع المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة برسم السياسة

وأخيرا يمكن تفهم مشكلات السياسة الاقتصادية بصورة أكثر وضوحا ، عندما ندرك أولا فحوى تتابع الأحداث التي لا بد أن تقع قبل امكانية تحقيق هدف محدد بالذات . لنفرض مثلا أن الحكومة تقرر زيادة الانفاق الحكومي من خلال احداث عجز في الموازنة العامة بحيث ينتهي الأمر الى تحقيق الخفض في معدل البطالة كهدف نهائي محدد . وهذا التتابع في الأحداث ، من أجل تحقيق مثل هذا الهدف ، يتضح في الجدول الآتي :

جدول رقم ١ — تتابع الأحداث في صدد تحقيق هدف سياسة اقتصادية معينة



ويمكن وصف هذا للتتابع المرتقب بصورة أكثر عمومية ، لو أننا نميز بين ثلاثة أنواع من المتغيرات في هذا الصدد . قد نسمى أحد الأنواع الثلاثة « متغير رسم السياسة »^(١) ، وهو المتغير النهائي الذي يحاول صانع قرار رسم السياسة التأثير عليه ، وفي الجدول السابق فإن متغير رسم السياسة هو « معدل البطالة » . ويمكن النظر الى هذا المتغير على أنه عند نهاية سلسلة التتابع . أما عند النهاية الأخرى للسلسلة ، فهناك نوع آخر من المتغيرات ، ويسمى « المتغير الوسيلى »^(٢) ، وهذا هو المتغير الذي يمكن لسياسة ما أن تتصرف فيه بصورة مباشرة (مثال ذلك مستوى الانفاق الحكومى أو معدلات الضرائب أو كمية النقود أو أسعار الصرف) . وأما فيما بين المتغير الوسيلى (فى إحدى النهايتين) وبين متغير رسم السياسة (فى النهاية الأخرى) ، فهناك عدد من « حلقات الوصل »^(٣) تتمثل فيما يمكن تسميته « بالمتغيرات الوسيطة »^(٤) ، وهذه الأخيرة لا يمكن التأثير عليها مباشرة ، ولا يعنينا سلوكها بصورة مباشرة اللهم الا فى حدود أنها بدورها تؤثر فى سلوك « متغير رسم السياسة » .

ويجدر بالذكر أن القيمة الكبرى للنظرية الاقتصادية ، بالنسبة لصانع قرار رسم السياسة ، هى أنها تحدد حلقات الوصل (المتغيرات الوسيطة) بين « المتغير الوسيلى » (وسلوكه يمكن لصانع السياسة أن يغيره) وبين « متغير رسم السياسة » (وسلوكه يرغب صانع السياسة فى تغييره) . وفى المثال السابق ، فإن أى تغير فى « المتغير الوسيلى » (الانفاق الحكومى) يؤثر أولا على حجم العجز فى الموازنة العامة (متغير وسيط) ، ومن خلاله يحدث التأثير على مستوى الطلب الكلى (متغير وسيط آخر) ، ومن خلاله يحدث التأثير ، فى نهاية المطاف ، على معدل البطالة (متغير رسم السياسة) .

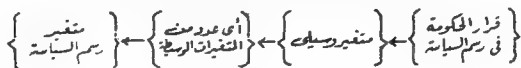
(1) Policy Variable

(3) Linkages

(2) Instrumental Variable

(4) Intermediate Variable.

جدول رقم ٢ - المتغيرات الوسيطة كحلقة الوصل بين التصرف الحكومي وهدف رسم السياسة



ويوضح الجدول السابق ، على وجه العموم ، ذلك التتابع الذي يبدأ بقرار حكومي ينطوى على رسم سياسة اقتصادية معينة ، وينتهى بحدوث التغير المرتقب في متغير رسم السياسة . ونظرا لأنه يحتل أن يكون هناك العديد من المراحل في هذا التتابع (أو في حلقات الوصل في سلسلة الأحداث) ، فهناك مواطن عديدة للوقوع في الخطأ ، كأن تكون حلقات الوصل غير كاملة . وفي مثل هذه الحالة ، فإن المضي قدما بسلسلة الأحداث قد لا ينتهي الى التأثير المرتقب من وراء رسم سياسة اقتصادية معينة ^(١) .

٧ خلاصة التحليل

ويمكن أن نجمل ما أوضحناه فيما تقدم ، حول التحليل الاقتصادي كأداة لرسم السياسة الاقتصادية ، وذلك على النحو الآتي :

١. لكل حكومة من الحكومات سياسة اقتصادية ، أيا كان اتجاهها للتدخل في مجرى الحياة الاقتصادية في المجتمع ، وبتعبير آخر سواء أكان تدخلها عند الحدود الدنيا أو الحدود القصوى لهذا التدخل .

٢. ويمكن التمييز بين أهداف معينة بالذات وبين وسائل تحقيق هذه الأهداف . ولكن علم الاقتصاد لا يسمح لنا بأن نقرر — بصورة علمية —

(١) راجع في ذلك بالتفصيل ، ريتشارد لبس وبيتر ستينر ، « الاقتصاد » ، الطبعة الثانية ، نيويورك ، الفصل الخامس ، ص ٥٨ — ٦٣ .

مسألة الخيار بين الأهداف البديلة (على سبيل المثال : هل نركز الاهتمام حول هدف تحقيق معدلات مرتفعة للنمو في الدخل ، وإن كان هذا على حساب تحقيق هدف إعادة توزيع الدخل المحقق فعلا بصورة أكثر عدالة ؟) . وبعبارة أخرى ، فإنه لا يمكن للتحليل الاقتصادي إلا أن يساعد في تحديد ما إذا كان إجراء معين بالذات يسهم في تحقيق أهداف أخرى مقررة وبأية تكلفة .

٣٠ كما يمكن أيضا دور الاقتصادي في الجدل القائم حول رسم سياسة اقتصادية معينة ، بأن نفترض أنه طلب إليه ابداء النصيح حول سياسة ما ، ولتكن — على سبيل المثال — مسألة الرقابة على ايجارات المساكن . لا بد ، هنا ، أن يطرح الاقتصادي بعض التساؤلات ويحاول أن يجد اجابات مقنعة عنها . لا بد ، أولا ، أن يتساءل الاقتصادي عما هي الأهداف التي يفترض أن تكون الرقابة على ايجارات المساكن ، مثلا ، وسيلة لتحقيقها . ولا بد أن يتساءل ، ثانيا ، عما اذا كانت هذه الرقابة تساعد ، في الواقع ، على تحقيق الأهداف المقررة . ولا بد أن يتساءل ، ثالثا ، عما اذا كانت هذه الرقابة ذات آثار جانبية أعاققت ، أو ساعدت على ، تحقيق أهداف مرغوبة بخلاف الأهداف التي وجهت إليها هذه الرقابة خصيصا . ولا بد أن يتساءل ، رابعا ، عن البدائل الأخرى ليرى ما اذا كانت هناك وسائل أخرى قد تحقق الأهداف المقررة بتكلفة أقل .

٤٠ وثمة أسباب رئيسية لأن تكون سياسات معينة بالذات عرضة دائما للجدل والاختلاف في الرأي حولها ، ومن بين هذه الأسباب أن معظم السياسات الاقتصادية التي تكون لها فعاليتها في حملنا على الاقتراب من بعض أهدافنا ، تأخذنا ، أيضا ، بعيدا عن أهداف أخرى . وهذا مدعاة للتضارب بين السياسات ، وبالتالي بين الأهداف . نحن ، إذن ، في حاجة الى

الحكم فيما يلي : كم من هدف ما نحن على استعداد للتضحية به في سبيل الحصول على المزيد من هدف آخر .

٥٥ وفي أى نظام اجتماعي سوف لا تتم عملية صنع وإصدار القرارات الفعلية بطريقة متناسقة ورشيقة تماما . وإلى حد ما ، فهذه مسألة تخطيطية في نظام يؤكد على الضوابط والتوازنات . أما في النظم الأخرى فان عدم التناسق ، أو عدم انتهاز السلوك الرشيد في صنع القرارات ، قد يرجع ، بعض الشيء ، الى مظاهر الوهن في التنظيمات المؤسسية في المجتمع الانساني . ومهما يكن من أمر ، فان أية تنظيمات مؤسسية في أى مجتمع سوف تعجز عن بلوغ حد الكمال في استيفاء معايير الأداء ، ومن ثم ففى تقويم أدائها الفعلى ، يقتضى الأمر أن نعرف الى أى مدى تعجز عن بلوغ حد الكمال (١) .

٥٦ وهناك ثلاثة أنواع من المتغيرات ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية :

(أ) متغير رسم السياسة ، وهو المتغير النهائي الذى يحاول صانع قرار رسم السياسة التأثير عليه (معدل البطالة مثلا) ، ويقع عند نهاية سلسلة تتابع الأحداث .

(ب) المتغير الوسيلى ، وهو الذى يقع عند النهاية الأخرى للسلسلة ، والذى يمكن لسياسة ما التصرف فيه بصورة مباشرة (الانفاق الحكومى مثلا) .

(ج) المتغيرات الوسيطة ، وهى همزة الوصل بين متغير رسم السياسة والمتغير الوسيلى . وهذه المتغيرات الوسيطة لا يمكن لصانع

(١) المرجع السابق .

السياسة التساير عليها مباشرة ، ولا يعنيه منها الا أنها تؤثر في سلوك متغير رسم السياسة •

وتتمثل أهمية النظرية الاقتصادية — بالنسبة لصانع قرار رسم السياسة — في أنها تحدد المتغيرات الوسيطة (مثل حجم العجز في الموازنة العامة ، ومستوى الطلب الكلى) كحلاقات الوصل بين المتغير الوسيلى ومتغير رسم السياسة •

الجزء الثاني

النمو الاقتصادي

طبيعة ومعنى النمو الاقتصادي .
عوامل وتكاليف وسياسات النمو الاقتصادي
النمو الاقتصادي المتخلف (مقاييس التخلف ومعوقات النمو)
رأس المال والسكان في الاقتصاد المتخلف .
النكسة الإنمائية في الثمانينات (الميراث القاحل)
النكسة الإنمائية في الثمانينات (الصعوبات في التخلف
التكنولوجي والافتقار إلى التسلح .

الفصل التاسع

طبيعة ونغزى النمو الاقصادى

ان النمو الاقصادى ، الذى يمكن تعريفه مؤقتا بأنه معدل التغير فى « متوسط الناتج للفرد » (نصيب الفرد من الناتج القومى فى المتوسط) ، هو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض • وأحد الأسباب الرئيسية للرجبة فى النمو هو رفع المستويات المعيشية للسكان • وهنا تجدر الإشارة الى أن أية دولة ينمو فيها متوسط الناتج للفرد بمعدل ٣ ٪ سنويا ، يتضاعف فيها المستوى المعيشى للفرد كل ٢٤ سنة (١) •

٩ - ١ النمو كهدف للسياسة

ويمكن توضيح الأهمية البالغة للنمو الاقصادى فى الارتفاع بمستوى الناتج (الدخل) من خلال مقارنة الدخل الحقيقى لأب ما بالدخل الحقيقى لابنه الذى يترسم خطى أبيه ، فلو أن الابن لا يرتفع أو يهبط فى سلم الدخل بالمقارنة بأبيه ، فإن نصيبه من الدخل القومى سوف يكون نفس نصيب أبيه • ولو كان الابن أصغر من أبيه بثلاثين عاما ، فإنه يمكن أن يتوقع أن يكون لديه تقريبا دخل حقيقى ضعف الدخل الذى كان يتمتع به أبوه ، عندما كان فى نفس السن • ونغنى عن البيان أن هذه الأرقام تفترض أن الأب والابن يعيشان فى بلد ، مثل الولايات المتحدة ، حيث يقارب معدل النمو معدل ٢ ٪ سنويا • أما لو كانا

(١) أداة التقريب المفيد فى هذا الصدد هى قسمة العدد (٧٣) على معدل النمو (٧٢ ÷ ٣ فى المثال السابق) وخارج القسمة المترتب على ذلك (٢٤) فى المثال السابق) هو عدد السنوات التى سوف يستغرقها الناتج (الدخل) ليتضاعف ، وتتضاعف ، تعافى لذلك ، المستويات المعيشية للسكان •

يعيشان في بلد مثل اليابان ، حيث يتحقق انمو بمعدل يقرب من ٨ ٪/ مثلاً ، فان دخل الابن سوف يكون عشرة أمثال دخل الأب ، عندما كان الأب في نفس سن الابن •

ومن وجهة نظر رفع المستويات المعيشية بصورة مطلقة للجماعات الفقيرة في دولة ما ، فمن الواضح أن النمو أكثر أهمية من اعادة توزيع الدخل من الطبقات الغنية الى الطبقات الفقيرة • ذلك أن اعادة توزيع الدخل ، من ذلك النوع المطبق عمليا في الواقع المعاصر ، قد تسبب ارتفاعا في دخول الطبقات الفقيرة ذات الدخل المنخفض نسبيا ، يبلغ نحو ٢٥ ٪/ مثلا كحد أقصى • ولكن نفس هذا الارتفاع يتحقق مرة واحدة فقط ، في حين أنه يتحقق كل ٧ سنوات تقريبا ، لو أن معدل النمو الاقتصادي هو ٣ ٪/ سنويا • وبطبيعة الحال ، فان كل فرد لا يستفيد من عملية النمو على قدم المساواة بالأفراد الآخرين ، بل أن أولئك الذين يشكلون مجموعة الأفراد الأكثر فقرا في المجتمع ليسوا جميعا ضمن قوة العمل ، ومن ثم لا يحتمل أن يشاركوا بنصيب في الأجور المرتفعة التي هي الوسيلة التي يمكن بموجبها أن تتوزع المكاسب من النمو • ولهذا السبب ، فان سياسة اعادة توزيع الدخل قد لا تكون لها جدواها ، في مثل تلك الظروف ، حتى في دولة نامية •

وثمة سبب هام آخر للحاجة الى النمو ، وهو أنه يجعل من الأيسر انجاز العديد من أنواع اعادة التوزيع • مثال ذلك ، ان معدلا سريعا للنمو يجعل تخفيف وطأة الفقر أكثر قابلية بكثير للتنفيذ العملي من الناحية السياسية ، فلو أن الدخل الموجود فعلا هو الذي يعاد توزيعه لتخفيف وطأة الفقر ، فان المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع (ممن يستقطع جزء من دخولهم ليعاد توزيعه على الطبقات الفقيرة) سوف يهبط في واقع الأمر • ولكن اذا كان هناك نمو اقتصادي ، وأعيد توزيع ما تحقق من زيادة في الدخل تبعا لهذا النمو (من خلال التدخل الحكومي) فانه من الممكن ، اذن ، تحجيم التفاوت في دخول الأفراد دون الاضطرار الى الهبوط بدخل أى فرد في المجتمع • والحقيقة أن من

الايسر على الاقتصاد الذى ينمو سريعا أن يكون أكثر سخاء بكثير تجاه المواطنين الأقل حظا فى الحصول على الدخل من الاقتصاد الساكن الذى لا يحقق نموا .

وغالبا ما تجد الأسرة — أى أسرة — أن أية زيادة فى دخلها يمكن أن تؤدي الى التغير فى نمطها الاستهلاكى . بمعاملة أخرى أن الزيادة فى النقد السائل لدى الأسرة ، نتيجة للزيادة فى دخلها النقدي يتسنى معه للأسرة ، أن تشتري من طيبات الحياة ما لم يكن فى استطاعتها شراؤه قبل زيادة دخلها . وعلى نفس الوتيرة ، فإن أفراد المجتمع ككل قد يجدون أن مرونة الدخل للطلب على بعض السلع هي مرونة مرتفعة ^(١) . ان مثل هذه السلع سوف يتسابق المستهلكون فى انتطلع الى استهلاكها ، كلما ارتفع الدخل . وفى ضوء ذلك ، يمكن القول بأن ثمة سببا ثالثا لطلب النمو ، يتمثل فى أنه قد يسمح بالتغير فى أسلوب حياة الأفراد وعاداتهم الاستهلاكية فى المجتمع .

أما السبب الرابع لطلب النمو فهو أنه قد ينشأ من مشكلات الدفاع الوطنى . اذا كانت دولة ما تتنافس مع دولة أخرى فى القوة أو المهابة على المسرح العالمى ، فإن معدلات النمو تكون ، إذن ، ذات أهمية خاصة . اذ لو كان لدخل القومى للدولة (١) ينمو بمعدل ٢٪ مثلا ، بينما ينمو الدخل القومى للدولة (ب) بمعدل ٣٪ ، فإن من الايسر على الدولة الأخيرة أن تتحمل تكاليف سباق التسلح أو سباق غزو الفضاء ، لأنها أسرع فى نموها الاقتصادى من الدولة (أ) . بن أكثر من ذلك ، فإن النمو قد أصبح جزءا من « عملة المكانة الدولية » على حد تعبير أحد الكتاب المحدثين ^(٢) ، اذ أن الدول التى تشغل نفسها بحث دول

(١) وكما هو معلوم ، فإن مرونة الدخل للطلب على السلع تكون مرتفعة ، اذا كانت زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدي الى زيادة الطلب على السلع بنسبة اكبر . وهذه هي مجموعة السلع المعروفة فى التحليل الاقتصادى بالسلع « العليا » أو السلع « الجيدة » ، وهى السلع التى يزيد الطلب عليها مع كل زيادة فى دخول المستهلكين ، على عكس السلع « الدنيا » أو السلع « الرديئة » .

(٢) ريتشارد ج. ليبسى وبيرت ستونير ، فى مؤلف بعنوان « الاقتصاد » ، الطبعة الثانية ، نيويورك ، الفصل ٤٣ ، ص ٧٤٣ .

أخرى على قوة وسلامة نظمها الاقتصادية والسياسية انما تشير الى المعدلات السريعة للنمو كبرهان عملي على انجازاتها في الميدان الاقتصادي .

ولهذه الأسباب يترأى أن النمو الاقتصادي هو نعمة كبرى للبلد الذي يعتبره هدفا أساسيا للسياسة . وليس من المخالفة في شيء القول بأن كل امرئ يعتبر أن معدلا سريعا للنمو أفضل من معدل بطيء « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . ولكن الأشياء الأخرى لا تبقى على حالها ، اذ قلما نجنى ثمار أهداف السياسة الانمائية بلا تكلفة . ومن ثم اذا لم يتسن الحصول على معدل أسرع للنمو الا بتضحية — معبرا عنها بالهبوط بالمستويات المعيشية الحالية — فلا مناص من أن تصبح هناك مسألة اختيار بالنسبة لذلك القدر من التضحية (تكلفة النمو) الذي هو جدير بتحملة في الوقت الحاضر من أجل الحصول على المكسب (عائد النمو) في المستقبل . وفي مثل هذه الظروف ، فان أفضل سياسة (معبرا عنها بما يكون الأفراد أكثر تطلعا اليه) قد لا تكون تلك السياسة التي تحقق أسرع معدل للنمو . والواقع أنه ليس من المحتمل أن يتطلع أفراد المجتمع الى أسرع معدل للنمو يمكن تحقيقه بالتضحية بكل الأهداف الأخرى ، والمضى قدما في عملية النمو مع تحمل كل تكاليفها . وعلى ذلك فالسؤال الهام ليس هو « كيف يمكن للاقتصاد أن ينمو بأسرع معدل ممكن ؟ » ، بل هو « ما هي مزايا النمو وما هي تكاليفه ؟ » . ولكن قبل أن نناقش الاجابة عن السؤال الثاني يجدر ، أولا ، أن نعرف ، بصورة أكثر تفصيلا ووضوحا ، على طبيعة النمو الاقتصادي ومعدلات النمو .

٩ - ٢ طبيعة النمو الاقتصادي

لنفرض أن أفراد المجتمع يتطلعون الى زيادة ما يتم انتاجه من سلع بمعدل ١٠ ٪ سنويا . هناك ، في الواقع ، طرق عديدة لاماكن تحقيق هذه الزيادة في الانتاج السلمي :

٠١ قد يكون في وسع أفراد المجتمع أن يجدوا موارد عاطلة وغير مستخدمة في عمليات الانتاج ، وهنا يمكن توظيف هذه الموارد للعمل في حقل الانتاج ، وتحقيق الزيادة المستهدفة فيما يتم انتاجه من سلع .

٠٢ وقد يكون في وسعهم أن « يجدولوا » نوبات عمل اضافية ، أو أن يقوموا بتشغيل قوة العمل الحالية أوقاتا اضافية ، الأمر الذي يترتب عليه تحقيق المزيد من انتاج السلع بنفس القدر من الموارد المتاحة .

٠٣ وقد يكون في وسعهم أن يحفزوا العاملين في مختلف ميادين الانتاج الى العمل بأكثر جدية ، من خلال نظام ملائم للحوافز ، الأمر الذي يؤدي الى زيادة انتاجيتهم وبالتالي زيادة الناتج من السلع بالقدر المطلوب .

٠٤ وقد يحققون (اذا كان هناك متسع من الوقت) زيادة في امدادات الآلات والمصانع ، وزيادة الناتج من السلع بهذه الطريقة تبعا لذلك .

٠٥ وقد يكتشفون « تكتيكا » جديدا في عملية الانتاج يسمح لهم بالحصول على مزيد من الناتج السلمي بنفس القدر من المدخلات (مستلزمات الانتاج) .

واذا كان البعد الزمني لا يمتد الى أبعد من المدى القصير ، فان الطرق الثلاث الأولى للاقترب من تحقيق عملية النمو تبدو على أنها الأكثر اعتمادا عليها والأكثر احتمالا في تحقيق هدف النمو من الطريقتين الآخرين . والواقع أنه عندما تواجه الدول أزمات حادة طارئة مثل الحرب ، فان الطرق الثلاث الأولى لتحقيق النمو يمكن أن تستخدم في تحقيق الزيادة السريعة في الناتج . ولكن المكاسب التي يحصل عليها المجتمع من خلال استخدام الموارد غير الموظفة من قبل في عمليات الانتاج ، أو من خلال اطالة ساعات استخدام الموارد الموظفة عملا ، أو من خلال القيام بالأعمال في حقل الانتاج بأكثر جدية وأعظم اجادة

هى ، بطبيعة الحال ، مكاسب تعود بالفائدة على المجتمع الاقتصادى وانما فى نطاق محدود . بعبارة أخرى ، فان المكاسب المتأتية من اتباع الطرق الثلاث الأولى المشار إليها فى تحقيق عملية النمو تتقف بالضرورة عند حد لا يمكن تجاوزه عمليا ، ذلك لأن الموارد التى تكون غير موظفة من قبل هى موارد محدودة القدر أيا كان حجمها ، ولأن ساعات استخدام الموارد الموظفة فعلا لا يمكن أن تطول الى أكثر من ٢٤ ساعة يوميا ، ولأن انتاجية العمل لا يمكن أن ترتفع الى أعلى من مستوى معين أيا كانت درجة اجادة العمل أو جديته . ومن ثم ففى نهاية المطاف ، لا مناص من أن نجد أن كل هذه المبتكرات الرامية الى الزيادة السريعة فى الانتاج تكون قد استنفدت أغراضها تماما . وعندما لا تصبح هناك أية موارد غير موظفة فى عملية الانتاج ، أو لا يوجد أى فائض فى الطاقة الانتاجية القائمة فعلا يمكن استخدامه فى زيادة الانتاج ، فان تحقيق أية زيادات أخرى فى الناتج من السلع والخدمات يصبح من الصعوبة بمكان .

واذا لم يكن صانعو السياسة فى أية دولة معنيين بالزيادات فى الناتج فى المدى القصير بقدر ما هم معنيون بالزيادات المتعاقبة فى الناتج سنة بعد أخرى على المدى الطويل ، فلا بد أن يوجهوا عنايتهم الى زيادة الطاقة الانتاجية ، وليس فقط درجة استخدام الطاقة القائمة فعلا . ونعنى « بالطاقة الانتاجية » ذلك الناتج القومى الاجمالى الذى يمكن انتاجه . عندما يتم توظيف كل ما هو متاح فى المجتمع من موارد توظفا كاملا . ويجدر بالذكر أن مثل هذا التمييز بين حجم الطاقة الانتاجية وبين درجة استخدام الطاقة هو بعينه الذى يجعل النمو الاقتصادى مختلفا فى طبيعة مشكلاته عن المشكلات الاقتصادية الأخرى .

(١) متغيرات الطلب ومتغيرات الطاقة

وفى دراسة المشكلات الخاصة بالنمو الاقتصادى ، ينبغى أن نميز بين نوعين من التغيرات فى الناتج (الدخل) القومى : تغيرات المدى القصير وتغيرات المدى

الطويل . اذ في تحليل تغيرات المدى القصير في الناتج (الدخل) القومي ، نناقش عادة نظرية « التدفق الدائري » بافتراض أخذ الطاقة الانتاجية القائمة فعلا على علاقتها دون زيادة أو نقصان ، وتركز ، تبعا لهذا الافتراض ، على التقلبات في « الطلب » على السلع والخدمات . ونخلص من هذا التحليل الى أن مثل هذه التغيرات في الدخل (وهي التغيرات التي يحفز اليها الطلب) تؤدي الى التغيرات اما في مستوى التوظيف واما في مستوى الأسعار واما في كليهما معا . ونود الآن أن نبحث في تغيرات المدى الطويل في الناتج (الدخل) القومي ، لأن مثل هذه التغيرات مرتبطة ، أساسا ، بالتغيرات في الطاقة الانتاجية القائمة في الاقتصاد القومي ، لا بالتغيرات في الطلب على الناتج من استخدام الطاقة في المدى القصير .

ويمكن توضيح الفرق بين هذين النوعين من المتغيرات (متغيرات الطلب ومتغيرات الطاقة) بالأخذ في الاعتبار بأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية ألا وهو « الانفاق الاستثماري » . اذ يدل التحليل الاقتصادي الكلي على أن أحد المتغيرات الهامة في نظرية « التدفق الدائري » هو مستوى الاستثمار في المدى القصير ، حيث أن التغيرات في الانفاق الاستثماري تؤدي الى تغيرات مناظرة في مستوى التوظيف في صناعات السلع الاستثمارية ، والتغيرات في دخول أرباب الأسر الاستهلاكية الذين يمثلون قوة العمل في هذه الصناعات ، والتغيرات في انفاقات هذه الأسر (الوحدات الاستهلاكية في المجتمع) على سلع الاستهلاك . ومن الجلي ، في ضوء دراسات الاقتصاد الكلي ، أنه من خلال عمل « مضاعف الاستثمار » تؤدي التغيرات في صناعات السلع الاستثمارية الى تغيرات مناظرة في صناعات السلع الاستهلاكية . وهكذا فإن زيادة أولية في الانفاق الاستثماري ، مثلا ، تؤدي الى زيادة مضاعفة في الناتج وفي الدخل القومي ، فضلا عن الارتفاع بمستوى التوظيف ، ولكن بافتراض تعطل بعض الموارد الانتاجية في المجتمع ابتداء وثبات حجم الطاقة الانتاجية في المدى القصير ، وانعكس صحيح ^(١) . ومن

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤٤ .

الجلى ، أيضا ، أنه في مثل هذا التحليل الكلى قصير المدى ، فإننا نركز على آثار الزيادة الأولية في الانفاق الاستثمارى في أحداث دورات متعاقبة من الانفاق الاستهلاكى تؤدى في النهاية الى زيادة في الناتج والدخل الكلى بأضعاف الزيادة الأولية في الناتج والدخل ، وهذا هو جوهر فكرة « مضاعف الاستثمار » . وبما أن جوهر هذه الفكرة يتمثل في التغيرات في الانفاق (الطلب) على سلع الاستهلاك نتيجة للانفاق الأولى (الطلب) على سلع الاستثمار ، فإننا نخلص ، من مثل هذا التحليل الكلى ، الى أننا نركز على آثار الانفاق الاستثمارى على « الطلب الكلى » في المدى القصير .

ومع ذلك ، فمن الأهمية بمكان أن نذكر أن هذا الانفاق الاستثمارى سوف يؤثر ، أيضا ، على « العرض الكلى » من السلع والخدمات بعد انقضاء فترة زمنية تتراوح عادة بين عام وخمسة أعوام . ذلك أن التغيرات في كمية ونوعية الرصيد المتاح من رأس المال الحقيقي ، كمصدر من عناصر الانتاج ، سوف تحدث آثارها التى تنعكس في شكل التغيرات في الطاقة الانتاجية في المدى الطويل . اذ حالما ينشأ رأس مال حقيقى جديد ، نتيجة لانفاق استثمارى ، ويجرى تشغيله في عمليات الانتاج ، فإن الأثر المترتب على مثل هذا الاستثمار هو الزيادة في الطاقة الانتاجية ، وبالتالي زيادة الناتج من السلع والخدمات ، أى زيادة العرض الكلى منها الى ما قد يحقق التوظيف الكامل لموارد المجتمع .

وفي ضوء ما تقدم من تحليل كلى ، يتجلى بوضوح الفرق بين جوهر نظرية النمو وبين جوهر نظرية التدفق الدائرى في اطار هذا التحليل : في نظرية النمو ، نحن نركز على الآثار التى يحدثها الانفاق الاستثمارى على العرض الكلى في المدى الطويل ، أما في نظرية التدفق الدائرى ، فإننا نركز على الآثار التى يحدثها الانفاق الاستثمارى على الطلب الكلى في المدى القصير .

وبالنظر الى أن الطاقة الانتاجية في أية دولة تنمو ببطء ، فمن الممكن — عند البحث في التغيرات في الناتج والدخل على مدار سنوات قلائل — اغفال مثل هذه التغيرات في حجم ونوعية الطاقة • ولكن عندما نبحث انغيرات الأطول مدى — على مدار عشر أو عشرين أو خمسين سنة مثلا — فلا يمكن أن نتجاهل التغيرات في الطاقة الانتاجية من حيث تأثيرها على العرض الكلى من السلع والخدمات • والواقع أنه كلما طال البعد الزمنى لفترة اهتمامنا بالتغيرات في متغيرات نظرية التدفق الدائرى (متغيرات الطلب) ، قلت أهمية درجة استخدام الطاقة ، وزادت أهمية الطاقة الانتاجية ، وتزايد اهتمامنا بمتغيرات الطاقة •

(ب) الطبيعة التراكمية للنمو

ومن أهم سمات النمو الاقتصادى أنه ذو طبيعة تراكمية ، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها ، فإن الفجوة بين المستويات المعيشية في كل منهما تتسع باطراد • وعلى النقيض من ذلك ، فلو أن دولة ما أقل كفاءة من دولة أخرى في تخصيص مواردها الانتاجية بين أوجه النشاط المختلفة ، فسوف لا تتسع الفجوة بين دخليهما القوميين ، رغم هذا التفاوت في الكفاءة • لنفرض — لسبب أو لآخر — أن الدولة « أ » تستخدم مواردها بكفاءة أقل بنسبة ٥ ٪ من كفاءة استخدام موارد الدولة « ب » • وعلى هذا الأساس ، فإن الدخل القومى الحقيقى للدولة « أ » سوف يكون أقل دائما من دخل الدولة « ب » بنسبة ٥ ٪ ، إذا حدث أن الدولتين تبدآن عند نفس مستوى الدخل • ومن جهة أخرى ، لو أن الدولة « أ » تستخدم مواردها بحيث تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الدولة « ب » بنسبة ٥ ٪ ، فإن الفجوة بين دخلى هاتين الدولتين سوف تتسع باطراد ^(١) • وهنا إذا حققت الدولة « ب » معدلا للنمو يبلغ ٦ ٪

(١) ومن الواضح لو أن الدولة الأسرع في النمو تبدأ من مستوى للدخل أكثر انخفاضاً من مستوى الدخل في الدولة الأخرى الأبطأ في النمو ، فإن الفجوة سوف تضيق في مبدأ الأمر ، ثم سوف لا تتسع الا بعد أن تكون الدولة الأولى قد لحقت بالثانية في مستوى الدخل •

سنويا ا بينما الدولة « أ » تحقق معدلا للنمو يبلغ ٦,٣ ٪ سنويا (لأن معدل نمو الدولة « أ » أكبر من معدل نمو الدولة « ب » بنسبة ٥ ٪ حسبما تقدم) ، فان دخل الدولة « أ » سوف يكون عذد مستوى أعلى بنسبة ٣ ٪ من مستوى دخل الدولة « ب » في (١٠) سنوات ، وبنسبة ١٦ ٪ في (٥٠) سنة ، وبنسبة ١٠٠ ٪ في (٢٣٠) سنة . وهذه الآثار طويلة المدى للفروق في معدلات النمو ، وفقا لأرقام افتراضية ، توحى ، من الناحية النظرية ، بالطبيعة التراكمية لهذا النمو .

أما لو أخذنا الآن بأرقام أكثر اقترابا من المعدلات الجارية للنمو والملاحظة فعلا في الحياة العملية ، فقد تصبح المقارنة أكثر استثارة لأهمية الطبيعة التراكمية لهذا النمو . لنبحث في وضع دولتين تبدآن من نفس مستوى الدخل ، ولكنهما تحققان معدلين مختلفين للنمو ، حيث تحقق الدولة « أ » معدلا للنمو يبلغ ٣ ٪ سنويا ، في حين أن الدولة « ب » تحقق معدلا للنمو لا يتجاوز ٢ ٪ سنويا . وفي مثل هذا الوضع ، فان دخل الدولة « أ » سوف يكون ضعف دخل الدولة « ب » في غضون (٦٩) سنة . وقد لا يعنينا كثيرا ما اذا كان اقتصادنا القومي ينمو بمعدل ٢ ٪ أو ٣ ٪ ، ولكن أحفادنا سوف يعنيهم الأمر تماما . ويدل الجدول الآتى على آثار مختلف معدلات النمو على مستوى الدخل :

جدول رقم ٣ - آثار مختلف معدلات النمو على مستوى الدخل

معدل النمو كنسبة مئوية سنويا					
السنة	١ %	٢ %	٣ %	٤ %	٥ %
صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠	١١١	١٢٢	١٣٥	١٦٥	٢٠١
٣٠	١٣٥	١٨٢	٢٤٦	٤٤٨	٨١٧
٥٠	١٦٥	٢٧٢	٤٤٨	١٢١٨	٣٣١٢
٧٠	٢٠١	٤٠٦	٨١٧	٣٣١٢	١٣٤٢٩
١٠٠	٢٧٢	٧٣٩	٢٠٠٩	١٤٨٤١	١٠٩٦٦٠

الدخل القومي في السنة صفر = ١٠٠

أما الجدول الآتي فيدل على متوسط معدلات النمو للدخل القومي الحقيقي في عدد من الدول خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٥ . وبسبب العديد من العوامل ، فقد كانت هذه الفترة غير عادية ، تسيطر عليها حركة الانتعاش من الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية . ولكي نتضح الآثار القوية للفروق المساعدة في معدلات النمو على المدى الطويل ، فإن أرقام العمود الأخير من الجدول تشير الى السنة التي سوف تتجاوز فيها كل دولة من هذه الدول متوسط الدخل القومي للولايات المتحدة ، لو أن معدلات النمو للفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٥ تستمر بلا حدود . بيد أن معدلات النمو تتغير ، ومن هنا فلا مناص من أن تؤخذ هذه الاسقاطات المستقبلية بكثير من الحذر . ولكن هذه الاسقاطات المستقبلية هي أرقام ذات دلالة اقتصادية هامة ، إذ أنها توحى ، بلا جدال ، بمدى أهمية معدلات النمو على المدى الطويل . وعلى سبيل المثال ، سوف لا تظل الولايات المتحدة وكندا طويلتا أغنى دول العالم ، لو استمر تخلف معدلات النمو فيهما عن معدلات النمو في الدول الأخرى .

جدول رقم ٤ - أثر الاختلافات في معدلات النمو ، دول مختارة

الدولة	متوسط المعدل السنوى للنمو في متوسط دخل الفرد ١٩٥٠ - ١٩٦٥ (%)	متوسط دخل الفرد عام ١٩٦٥ (٠) بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٦٤ ()	السنة التى سوف ينم فيها اللحاق بالولايات المتحدة . لو أن معدل النمو فى العمود الأول مستمر
ألمانيا الغربية	٥,٧	١٥٩٦	١٩٨٤
اليابان	٧,٧	٧٥٢	١٩٩١
يوغوسلافيا	٧,٢	٤٦٠	٢٠٠٣
النمسا	٤,٩	١٠٥٧	٢٠٠٥
إيطاليا	٤,٧	٩٤٥	٢٠١٢
فرنسا	٣,٦	١٥٨٦	٢٠١٢
ليونان	٥,٦	٥٨٦	٢٠١٣
هولندا	٣,٣	١٣٣٦	٢٠٣٧
أندامرك	٢,٩	١٧٠٣	٢٠٩٧
المملكة المتحدة	٢,٤	١٥٢٢	٢١١٣
فنزويلا	٣,٠	٨١٣	٢١١٧
بلجيكا	٢,٥	١٥٠٨	٢١٥٣
تركيا	٢,٧	٢٢٩	٢٤٠٣
الفلبين	٢,٥	١٤٣	٢٧٤١
كندا	٢,١	٢٠٦٢	-
الولايات المتحدة	٢,١	٣١٨٢	-

(*) الناتج المحلى الاجمالى حسب تقديرات البنك الدولى .
المصدر : البنك الدولى .

٩ - ٣ معدلات النمو

وكما تختلف معدلات النمو فيما بين الدول في نفس الفترة الزمنية ، فإن معدلات نمو الاقتصاد القومي لنفس الدولة قد تختلف باختلاف الفترة الزمنية ، فتميل الى التصاعد أو التنازل عبر الزمن ، بما ينطوي عليه ذلك من طبيعة تراكمية لعملية النمو ، صعودا أو هبوطا ، حسبما أوضحنا آنفا . لذلك فإن مثل هذا التطور الديناميكي لعملية النمو يدعو ، بالضرورة ، الى مناقشة لمعدلات النمو ، بحيث تكشف عن المصادر الشائعة للبليلة الفكرية حولها ، اما نتيجة للخلط بين تطور الطاقة وبين تطور معدل استخدام الطاقة ، واما نتيجة للخلط بين انتاج في معناه النقدي وبين الناتج في معناه الحقيقي ، واما نتيجة للخلط بين الناتج في حد ذاته وبين الناتج في علاقته بعدد السكان وبعدد المشتغلين وبعدد ساعات العمل الانساني . وتقاديا لهذه البليلة الفكرية ، بات من الضروري تحديد المفاهيم الصحيحة لكل هذه المصطلحات ذات العلاقة بمعدلات النمو ، بدءا بالطاقة وانتهاء بالناتج ، كما يتضح فيما يلي :

(١) الطاقة والاستخدام

ان النمو في الدخل القومي لدولة ما ، خلال ثلاثة أو أربعة أعوام ، سوف يكون انعكاسا للأثر الصافي للتغيرات في الطاقة الانتاجية والتغيرات في معدل استخدام الطاقة . ولو حدثت تغيرات واسعة المدى في معدل استخدام الطاقة ، فسوف تتحقق أنزياة في الدخل القومي بمعدلات مرتفعة جدا ، ولكن سوف لا يتسنى الحفاظ على هذه المعدلات ، حالما يصل الأمر الى استخدام الطاقة استخداما كاملا بمعدل ١٠٠ ٪ .

ومن المشاهد أن بعض الدول المتخلفة اقتصاديا تبدأ تنمية اقتصادياتها ب ذخيرة كبرى من الموارد الانتاجية غير الموظفة من قبل . ان مثل هذه الدول يمكن أن تحقق معدلات سريعة جدا للزيادة في الدخل زهاء خمسة أو عشرة

أعوام ، ولكنها تخفق في تمييز هذا التغير في معدلات استخدام الطاقة عن الزيادات في حجم الطاقة نفسها . وعلى سبيل المثال ، فإن الشطر الأكبر مما تحقق من نمو في اقتصاد كل من يوغوسلافيا واليونان يرجع ، في الواقع ، الى الزيادة في معدل استخدام الطاقة ، لا الى النمو في حجم الطاقة . ويمكن تفادي هذه البلبلة الفكرية حول النمو ، لو أن « معدل النمو » لا ينسحب في معناه الا الى « معدل نمو الطاقة » . ومن ثم يمكن تقسيم المقارنات المتعلقة بأرقام الدخل القومي لكل دولة — على مدار عدد من السنين — الى قسمين :

- التغيرات في الدخل كانعكاس لمعدل النمو في الطاقة .
- والتغيرات في الدخل التي تمرزى الى التغيرات في مدى استخدام الطاقة .

ومع ذلك ، فلا يوجد هناك أساس احصائي مقبول فورياً لاجراء مثل هذا النوع من التعديل الرامى الى التمييز بين أسباب التغيرات في الدخل ، كما أن معظم المقاييس المنشورة يتجاهل مثل هذا التمييز . واذا أراد أى امرئ أن يجرى اسقاطاً لمعدلات النمو من الماضى الى المستقبل ، فلا بد أن يتوخى الحذر ، بصفة خاصة ، من معدلات النمو المقيسة خلال فترة قصيرة جداً من الزمن ، ومن معدلات النمو التي تبدأ وتنتهى في فترات تختلف فيما بينها معدلات استخدام الطاقة . ولكن بينما يصعب تناول مشكلة الطاقة والاستخدام في صدد قياس معدلات النمو ، فهناك مصادر أخرى للبلبله الفكرية حول النمو ، الا أنه يسهل تناولها في واقع الأمر ، كما يتضح فيما يلى :

(ب) الناتج النقدي والناتج الحقيقي

ان جزءاً من أية زيادة في القيمة النقدية للناتج عند مستوى التوظيف الكامل قد يعزى الى الارتفاع في الأسعار ، لا الى الزيادة في كمية الناتج ، فاذا كنا نعنى بالتقلبات في طاقة المجتمع في انتاج السلع والخدمات ، فلا بد أن نحاول

ازالة أثر المتغيرات في الأسعار في حسابات الناتج (الدخل) القومى • لو حدث ، مثلاً ، أن ارتفع مستوى دخل الدولة من (١٠٠٠) مليون وحدة نقود الى (٢٢٠٠) مليون وحدة نقود ، بينما يتضاعف ، في نفس الوقت ، متوسط مستوى الأسعار ، فيمكن القول ان الدخل القومى « النقدي » قد زاد بنسبة ١٢٠٪ ، في حين أن الدخل القومى « الحقيقي » لم يزد الا بنسبة ١٠٪ فقط • ذلك لأنه اذا قومنا الناتج الجديد بالمجموعة الأصلية للأسعار (مجموعة الأسعار قبل تضاعف مستوياتها في المتوسط) ، فان قيمة هذا الناتج تبلغ (١١٠٠) مليون وحدة نقود فقط • وبناء عليه ، فان ما يعنينا حقاً ، في صدد تحليل التطور « الديناميكي » للدخل القومى من فترة زمنية الى أخرى ، هو التغيرات في الدخل القومى الحقيقى ، أى الناتج (الدخل) القومى النقدي بعد تصحيحه بالمتغيرات في متوسط مستوى الأسعار •

(ج) الناتج وناتج الفرد وناتج رجل — ساعة

وحتى عندما نتناول التغيرات في الناتج (الدخل) القومى الحقيقى • ينبغي علينا ، أيضاً ، أن نميز بين معدل النمو في الناتج (الدخل) كمقيير اقتصادى كلى وبين معدلات النمو في المتغيرات الأخرى المشتقة منه ، مع أخذ بعض العناصر الأخرى في الاعتبار (عدد السكان ، عدد المشتغلين من مجموع السكان ، عدد ساعات العمل الانسانى) ، أى التمييز بين المتغيرات الآتية :

- الكمية الكلية من الناتج ،
- الناتج للفرد في مجموع السكان ،
- الناتج للفرد المشتغل في عمليات الانتاج ،
- الناتج للفرد في الساعة من ساعات العمل الانسانى •

وكمثال للعلاقات التشابكية بين هذه المتغيرات التى تدور حول الناتج ، اضافة الى بعض العناصر الأخرى ، فاننا نلاحظ — من واقع المشاهدات

العملية — أن مضاعفة الناتج (الدخل) القومى الحقيقى قد يكون مصحوبا ، فى ذات الوقت ، بمضاعفة عدد السكان خلال فترة زمنية معينة ، الأمر الذى يعنى عدم حدوث أى تغير فى متوسط دخل الفرد ، وبالتالي عدم حدوث أى تغير فى المستوى المعيشى للفرد فى المتوسط ، رغم التغير الكبير الذى يطرأ على الناتج (الدخل) الكلى خلال الفترة موضوع الدراسة . وكما سوف نرى فيما بعد ، فإن هذه المشكلة تستشترى فى كثير من دول العالم .

وإذا كان الاهتمام بالنمو الاقتصادى فى إطار القدرة على شن الحرب ، أو القدرة على إرسال رواد الفضاء الى سطح القمر ، فقد يقنع المرء بالنظر الى الناتج الكلى الحقيقى على أنه مقياس القدرة القتالية أو القدرة الريادية للفضاء . ومع ذلك فغالبا ما نفضل أن نتناول مؤشرات النمو ذات العلاقة بالسكان ، فإذا كنا نرغب فى قياس المستويات المعيشية لأفراد المجتمع مثلا ، فإننا نجد لزاما علينا أن نركز على مؤشر الناتج للفرد فى مجموع السكان ، أى متوسط دخل الفرد ، ذلك أن متوسط المستوى المادى للمعيشة فى أية دولة يتوقف على الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط .

وتجدر الإشارة الى أن نمو « متوسط دخل الفرد » بدرجة ملموسة قد يقلل من فاعلية « النمو فى الطاقة » . أما السبب الذى يكمن وراء هذه الظاهرة فهو أنه كلما تنامى الاقتصاد القومى ، فإن أفراد المجتمع غالبا ما يتخفرون انفاق شطر من حياتهم العاملة وشطر من ساعات عملهم أقل مما كان عليه الحال من قبل . اذ كلما ارتفعت مستويات الدخل ، وارتفعت بالتالى المستويات المعيشية ، يتأخر دخول الأفراد الى سوق العمل نتيجة لتزايد أعداد من يتلقون العلم بالمدارس والمعاهد فى مختلف مراحل العملية التعليمية . كما تتناقص أسبابهم العمل من أجل التمتع بالزائد من أوقات الفراغ (تفصيل وقت الفراغ على وقت العمل) . فضلا عن ذلك ، يرتفع حجم السكان غير العاملين (غير المشتغلين فى عمليات الانتاج) ممن يتقدم بهم العمر ، وذلك بسبب التقاعد عن

العمل في أوقات مبكرة عن سن التقاعد ، اضافة الى احتمال ارتفاع متوسطات الأعمار نتيجة لارتفاع مستوى الصحة العامة وتقدم مستوى الخدمات الطبية واتساع نطاقها .

أما المؤشر المستخدم على أوسع نطاق لقياس الكفاءة الكلية في استخدام موارد المجتمع ، فهو « ناتج رجل - ساعة » وغالبا ما يسمى « بالانتاجية » أو « انتاجية العمل » ، وهذا المؤشر يقيس متوسط الناتج لكل مشغل في الساعة . ومن الواضح أن الانتاجية لا تتوقف على الجهد المبذول في العمل فحسب ، بل تتوقف ، أيضا ، على كمية ونوعية الآلات المستخدمة في عمليات الانتاج وعلى المواد الأولية المتوفرة وغيرها من مستلزمات الانتاج . وقد ننسأل : لماذا التركيز في هذا المقياس للكفاءة الانتاجية على « الرجل - ساعة » ؟ والاجابة عن ذلك لسببين :

أولا : لأن المجتمع الذي نعيش في كنفه هو مجتمع انساني ، والانسان هو مصدر قوة العمل ، فاننا نضع تأكيدا خاصا على « الناتج لكل وحدة من العمل الانساني » ، وهذه الوحدة هي « رجل - ساعة » ،

ثانيا : لأنه يمكن بسهولة ، في المدى القصير ، تغيير عدد الساعات التي يشتغلها الرجال العاملون في مختلف الوحدات الانتاجية في المجتمع .

وبطبيعة الحال ، فليس هناك مقياس يمكن اعتباره المقياس الأفضل في استخدامه لحساب معدلات النمو ، ذلك أن المقاييس المختلفة تخدم أغراضا مختلفة . غير أنه في صدد مناقشة « نظرية النمو » ، فاننا نطلب عادة مقياسا للنمو في الطاقة الانتاجية ، ومقياس « ناتج رجل - ساعة » هو المقياس الذي يعتبر أقرب ما يكون الى المفهوم الصحيح للطاقة الانتاجية (حسب التعريف

السابق (الإشارة إليه) من معظم المقاييس الأخرى^(١) .

بيد أنه غالباً ما يكون من الصعب قياس « الانتاجية » (ناتج رجل — ساعة) ، ولذلك فإن كثيراً من الاقتصاديين ، ممن يعينهم عملياً دراسة تطور عملية النمو ، يستخدم متوسط الناتج للمشغل (الناتج الكلى مقسوماً على عدد المشغلين) لقياس الانتاجية بصورة تقريبية ، بدلاً من ناتج « رجل — ساعة » . وعلى أية حال ، ففي مناقشتنا النظرية « للنمو » ، فإننا نولى اهتمامنا بالزيادة في الطاقة الانتاجية (الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي الإجمالي حسب تعريف الطاقة) ، أما في الدراسة العملية للنمو ، فقد نقبل بمقاييس أخرى لا تخرج عن كونها تقريباً أولياً لقياس تطور عملية النمو وفقاً لمفهومها الصحيح الذي نرغب في الالتزام به في صدد إجراء هذه الدراسة .

(١) لقد سبق أن عرفنا الطاقة الانتاجية ، في مستهل هذا الفصل ، بأنها تمثل « الناتج القومي الإجمالي الذي يمكن إنتاجه ، خلال فترة زمنية معينة ، برصيد معين رأس المال الحقيقي والموارد الانتاجية الأخرى » . وعلى ذلك فلو ضربنا قيمة « ناتج رجل — ساعة » في عدد المشغلين عامة وعدد ساعات العمل خلال الفترة الزمنية المعنية ، فإن حاصل الضرب هو قيمة الناتج القومي الإجمالي .

الفصل العاشر

عوامل وتكاليف وسياسات النمو الاقتصادي

ناقشنا في الفصل السابق طبيعة ومنغزى النمو الاقتصادي من حيث الأسباب الداعية الى طلب النمو كهدف للسياسة ، ومن حيث التمييز بين متغيرات الطلب ومتغيرات الطاقة في صدد تنفيذ هذا الهدف الانمائى وما ينطوى عليه ذلك من التمييز بين أبعاد نظرية التدفق الدائرى وأبعاد نظرية النمو ، ومن حيث الطبيعة التراكمية للنمو ، وأخيرا من حيث المصادر الشائعة للبليلة الفكرية حول معدلات النمو ، مما يستوجب تصديد المعنى الدقيق لكل مؤشر من المؤشرات ذات العلاقة من خلال التمييز بين الطاقة والاستخدام ، وبين الناتج النقدى والناتج الحقيقى ، وبين الناتج والمتغيرات المشتقة منه مع الأخذ فى الاعتبار بعدد السكان وعدد المشتغلين وعدد ساعات العمل الانسانى .

واستكمالا للبحث ، نطرح ، فى هذا الفصل ، ثلاثة تساؤلات هامة حول موضوع النمو ، ونحاول الاجابة ، فى ايجاز ، عن كل تساؤل منها :

- ٠١ ما هى العوامل المؤثرة فى عملية النمو ؟
- ٠٢ ما هى التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية لتحقيق النمو ؟
- ٠٣ ما هى السياسات التى يمكن بموجبها دعم عملية النمو ؟

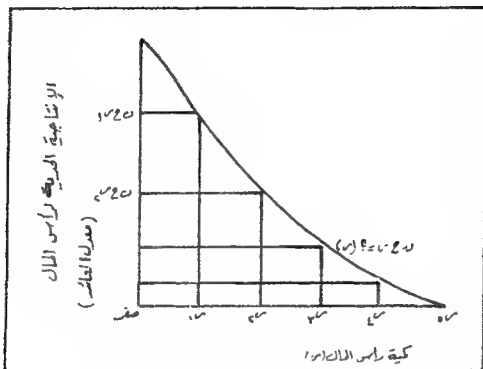
١٠ - ١ العوامل المؤثرة في النمو

أن مسارات التطور الاقتصادى للمجتمعات الحديثة ، فى ضوء الممارسات العملية ، تكشف عن أن ستة عوامل أساسية هى التى تؤثر فى عملية النمو : كمية رأس المال المادى . والابتكار ، ونوعية رأس المال البشرى ، وكمية العمل ، ونوعية المؤسسات الاجتماعية والقانونية ، والتجارة الدولية . ولسوف نناقش كل عامل من هذه العوامل استة فيما يلى :

(١) كمية رأس المال المادى

فى فجر المدنية الحديثة اكشف الانسان أنه يمكن أن ينتج ببعض الأدوات أكثر مما ينتج بدونها . والواقع أنه لا يزال من الصحيح القول بأن المزيد والمزيد من الأدوات المعاونة فى عمليات الانتاج تميل الى أن تؤدى الى المزيد والمزيد من الناتج من السلع والخدمات . وعلى ذلك ، فإن الأثر على الناتج للفرد ، من التراكم الرأسمالى فحسب ، قد أصبح ملحوظا الى الحد الذى اعتبر معه ، فى وقت ما ، أن رأس المال المادى هو المصدر الوحيد للنمو .

وعموما فطالما نتوافر لأى مجتمع فرص الاستثمار التى لم تكن مطروقة من قبل ، فإنه من الممكن لهذا المجتمع أن يحقق زيادة فى طاقته الانتاجية بزيادة رصيده من رأس المال الحقيقى . وإذا وضعنا فى اعتبارنا « نظرية الانتاجية الحديدية » ، فإن التراكم الرأسمالى - إذا كان له أن يصبح المصدر الوحيد للنمو - لابد أن يكشف ، عاجلا أو آجلا ، عن تناقص انعاث من رأس المال تبعا لتناقص انتاجيته الحديدية مع كل زيادة فى الكمية المستخدمة منه فى عمليات الانتاج . وهذا مما يدعو بدوره الى التنبؤ بالتحرك تنازليا فى جدول الانتاجية الحديدية الذى يمكن التعبير عنه بيانيا فى الشكل الآتى :

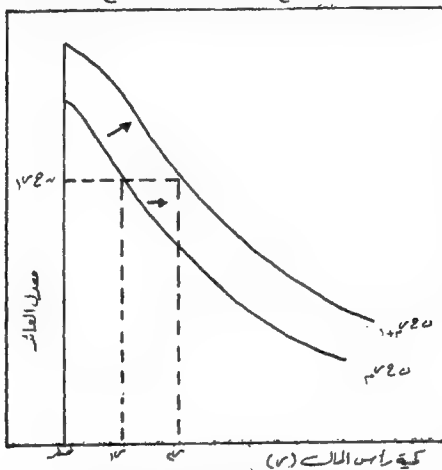


الشكل رقم ٦ - منحنى الإنفاق الحدية لرأس المال

ومع ذلك فالدلائل العملية لا تؤيد هذا التنبؤ على طول الخط ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المال المادي في النمو الاقتصادي للولايات المتحدة في غضون القرن الحالي . ذلك أنه رغم الكميات الضخمة من رأس المال الجديد المستخدم في تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الأمريكي ، فإن نسبة الناتج / رأس المال قد ظلت ثابتة ولم تتدهور . وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلي في معدله العائد عن رأس المال ، مما يوحي بحقيقة بالغة الأهمية ، وهي أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار في السلع الرأسمالية .

ويمكن التعبير ببياننا عن هذه الظاهرة ، التنبؤية على توقف سريان قانون تناقص الإنتاجية الحدية (بسبب التوسع في فرص الاستثمار) بانحراف منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال (ن ح ر) الى اليمين للدلالة ببياننا على زيادة كمية رأس المال عند أى مستوى من الإنتاجية الحدية لرأس المال (عائد

رأس المال) • بعبارة أخرى فإن انحراف المنحنى ن ح ر الى اليمين يدل على
امكانية ثبات عائد رأس المال مع زيادة كميته ، كما يتضح من الشكل الآتي :



الشكل رقم ٧ - انحراف منحنى العائدية الحدية لرأس المال (م الزم)

وإذا كان من المسلم به أنه من التفسير الاقتناع بدقة تنبؤات نظرية النمو دون معرفة وثيقة بالحقائق الأخرى حول العوامل المؤثرة في النمو بخلاف رأس المال ، إلا أن هذا لا يعني أن التراكم الرأسمالي لم يحدث ، وأنه لم يكن مسئولاً عن الكثير مما تحقق من نمو • وكل ما يوحى به البرهان العملي هو أن التراكم الرأسمالي لم يكن المصدر الوحيد للنمو •

ومن الناحية النظرية ، فإذا وضعنا في اعتبارنا العوامل الأخرى المؤثرة في عملية النمو ، فإن ثمة ثلاثة احتمالات لنتائج العلاقة بين فرض الاستثمار وبين الاستثمار في السلع الرأسمالية :

(أ) فرص الاستثمار بطيئة بالنسبة لمعدل الاستثمار ، وعائد رأس المال متناقص •

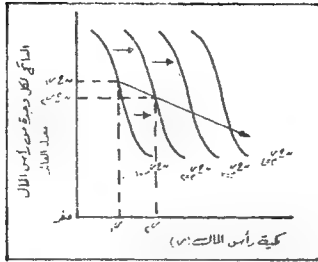
(ب) فرص الاستثمار بأسرع من معدل الاستثمار ، وعائد رأس المال متزايد •

(ج) فرص الاستثمار بنفس معدل الاستثمار ، وعائد رأس المال ثابت •

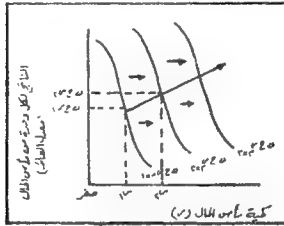
وتتضح نتائج الاحتمالات الثلاثة للعلاقة بين فرص الاستثمار وبين الاستثمار في الشكل البياني الآتي (أ) ، (ب) ، (ج) :

(ب) الابتكار

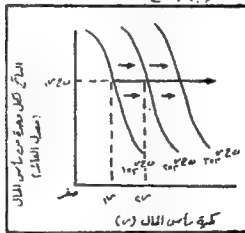
ان المعرفة الجديدة والابتكارات الجديدة يمكن أيضا أن تسهم ، وبدرجة ملحوظة ، في نمو الدخل القومي ، ورؤية ذلك تتضح ، لو افترضنا أن الجزء من موارد المجتمع الموجه لإنتاج السلع الرأسمالية يكفي بالكاد لإحلال رأس المال عندما يتعرض للبلى والتقدم • ومن ثم ، إذا تم إحلال رأس المال القديم برأس مال جديد ، وانما بنفس الشكل والنوعية ، فإن رصيد رأس المال الحقيقي في المجتمع يظل ثابتا ، ولا تتحقق أية زيادة في الدخل القومي • ومع ذلك ، نفترض الآن أن ثمة نموا في المعرفة الفنية ، بحيث أنه كلما بليت أو تقادمت المعدات الرأسمالية القديمة ، فإن معدات جديدة ، مختلفة عنها وأكثر إنتاجية منها ، تحل محلها • في مثل هذه الحالة ، فإن الدخل القومي سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية ، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال • وهنا فإن هذا



(أ) بطلان بالنسبة للاستثمار



(ب) بطلان بالنسبة للاستثمار



(ج) بطلان بالنسبة للاستثمار

الشكل رقم ٨ - تأثيرات زيادة

العرضة على الاستثمار

النوع من الزيادة في الدخل القومي يمكن أن يتأتى اما من خلال تقدم المعرفة
افنية داخل المجتمع واما من خلال استيراد هذه المعرفة الفنية من الخارج .

والى حد ما ، فان الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب الفنية
في الانتاج التي كانت من قبل متبعة في الخارج ، والتي لم يتسن لهذه الدول
أن تفيد منها بعد في تنمية اقتصادياتها . أما الدول الأكثر تقدما فانه يتعين
عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو ، اذ ينبغي عليها تطوير الأساليب
افنية الجديدة عن طريق المضي في اجراء البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى
أكثر تطورا . ومع ذلك فالدليل القائل حاليا حول ما يسمى « بالفجوة
التكنولوجية » انما يوحي بأن هناك مجالا للابتكار يتجاوز مجرد نقل الانجازات
الأجنبية في حقل التكنولوجيا .

ويتراءى لبعض الكتاب المعاصرين أن دول أوروبا الغربية متخلفة عن
الولايات المتحدة الأمريكية في مسائل التكنولوجيا ، والسبب في ذلك — على
ما يبدو لهم — هو عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما هو معروف من
ابتكارات جديدة بصورة فعالة . وكثيرا ما يثور الجدل حاليا حول ما اذا كان
هذا الوضع صحيحا ، وحول أسباب قيامه ان كان صحيحا في واقع الحال .
ومن بين ما وضع على بساط البحث من تصورات حول هذه الأسباب :

١٠ ان الأوروبيين يقومون بتعليم نماذج ادارية قليلة جدا ، ويخفقون في
اعطاء أولئك الذين يقومون بتعليمهم خلفية علمية وفنية كافية لتحقيق
التقدم التكنولوجي .

٢٠ ان معين « التسهيلات البحثية » قد نصب فعلا ، الأمر الذي أدى ،
ولا يزال يؤدي ، الى تيار منتظم من « استنزاف العقول » واستقطابها
في دول أخرى ، مثل الولايات المتحدة ، تتوافر فيها مثل هذه التسهيلات
على أوسع نطاق ، ومن ثم تتاح الفرصة « للعقول المهاجرة » أن تدلى

بدلوها في مجال الابتكار والاختراع وانما خارج أوطانها في أوروبا الغربية •

٣٠ ان الحكومات المعنية لم تكن لديها حساسية كافية لأوكوية الاهتمام بالحوافز الخاصة التي يتطلبها الأمر من أجل استثارة المنشآت للعمل في انصناعات الرائدة في عملية النمو ، ولا يزال الأمر كذلك •

واذا كان لهذه الأمور أن يثار حولها الجدل والنقاش ، فليس هناك من جدل حول الأهمية التاريخية للابتكارات في اسهامها في عملية النمو • والواقع أن تحويل وسائل الانتاج يتم حاليا بخط التجميع أولا ثم الآن بالآلات ذاتية الحركة • لقد أحدثت الطائفة ثورة في عالم النقل ، أما الابتكارات الالكترونية فقد جاءت لتهيمن على الصناعات الخاصة بوسائل المواصلات • وليس من شك أن هذه الابتكارات ، مضافا اليها ابتكارات أقل شيوعا في معرفتها ولكنها ليست أقل عمقا في تأثيرها على عملية النمو (مثل التحسينات في قوة وصلابة المعادن ، وفي انتاجية البذور ، وفي الأساليب الفنية للرقابة الادارية) تميل الى خلق فرص استثمارية جديدة • وهكذا فان طبيعة السلع والخدمات التي يستهلكها أفراد المجتمع ، وكذلك الطريقة التي يتم بموجبها صنع هذه السلع وانتاج هذه انخدمات ، هما عرضة للتغير والتطوير ، كلما منحت للابتكارات الجديدة الفرصة لأن تخرج الى حيز الوجود •

(ج) نوعية رأس المال البشري

يميل الاقتصاديون اني الحديث عن عنصر العمل — كأحد عناصر الانتاج — على أنه على نسق واجد كأحد مدخلات العملية الانتاجية ، وأنه مفهوم جيدا من حيث دوره في هذه العملية • ولكن من الواضح أن « رجل — ساعة » كوحدة للعمل تختلف كثيرا من عمل الى آخر — من الميكانيكي الماهر الى العالم أو انى الحفار ، وذلك نظرا لأن ما ينتجه أى منهم في وحدة الزمن (ساعة مثلا)

يضفى عليه المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون . والمشاهد فى عالم اليوم أن هناك من العلماء والميكانيكيين المهرة أعدادا أكبر مما كان متوفرا منهم منذ جيل مضى ، وهناك من الحفارين أعداد أقل مما كان عليه الحال من قبل ، حيث أنه نتيجة للتراكم الرأسمالى فإن العامل الماهر الذى يستخدم الآلة المدارة بالجازولين هو الذى يتولى اليوم القيام بعملية الحفر ، وليس الحفار الذى يقوم بنفس العمل يدويا وبأدوات بسيطة .

ومن الملاحظ أن « نوعية » العمل ترتبط ايجابيا ببعض الأمور الهامة ، ومنها التصميمات فى صحة السكان وطول أعمارهم . هذه الأمور ، بطبيعة الحال ، مرغوبة كأهداف فى حد ذاتها ، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الانتاج والانتاجية ، وليس من شك أنها قد عملت فعلا ، فى ضوء تجارب الماضى ، على زيادة انتاجية وحدة العمل (رجل — ساعة) بفضل تحجيم حالات المرض ، والحوادث ، والغياب عن العمل . ولكن فى نفس الوقت ، فإن امتداد العمر ، نتيجة للتصميمات فى صحة السكان ، لم يكن ، فى العادة ، مصحوبا بزيادة فى طول الحياة العاملة للمشتغلين من السكان ، وقد خلفت هذه الظاهرة وراءها جماعة من المسنين غير العاملين أخبر عددا بكثير من ذى قبل ، وتمارس هذه الجماعة مطالبتها على الناتج الكلى وتشارك فيه دون أن تسهم فى انتاجه . وثمة تساؤل هام قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة : هل أدت التصميمات فى الصحة العامة وحدها الى زيادة الناتج للفرد ؟ الواقع أنه لا توجد اجابة حاسمة عن هذا التساؤل .

وثمة ناحية ثانية من النواحي المتعلقة بنوعية رأس المال البشرى ، وهى التعليم والتدريب الفنى بمختلف مستوياته ، من مجرد تعليم كيفية تشغيل الآلة الى تعليم كيف يمكن أن يكون المرء عالما . ومما لا شك فيه أن التعليم والتدريب أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل ، وذلك من أجل ابتكار ، وتشغيل ، وإدارة ، وإصلاح الآلات الضخمة المعقدة التركيب فى غمرة التطور التكنولوجى الكبير فى غضون المائة سنة الأخيرة . كما أن كل الدراسات الجادة تشير الى

حقيقة أن التعليم المتقدم أو التدريب الفنى ليس هو بالأمر المجزئ للفرد الذى يحظى بذلك فحسب ، بل انه يعمل ، أيضا ، على زيادة الناتج الكلى بنفس انقدر من الموارد المتاحة ، وزيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعا لذلك . وأخيرا فهناك اعتقاد راسخ بأن السكان المتعلمين ينعمون بمزايا اجتماعية عامة ، فلقد أمكن التدليل ، مثلا ، على أن الانتاجية تتحسن مع محو الأمية ، وأنه بصفة عامة كلما طاللت فترة تعليم الفرد ، فانه يصبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرة .

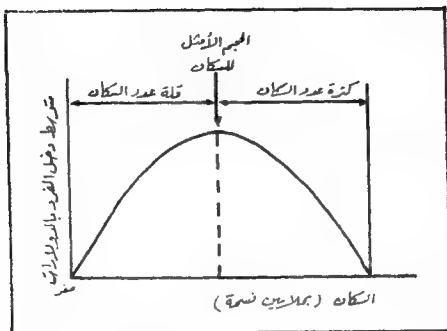
وغالبا ما يشار الى العوامل الثلاثة آتفة الذكر — التراكم الرأسمالى ، والابتكار ، والتحسينات فى رأس المال البشرى — على أنها المصادر الرئيسية للنمو . لقد عكف بعض الاقتصاديين المعاصرين ^(١) ، فى دراستهم لنظرية النمو ، على البحث فى الأهمية النسبية لهذه العناصر الثلاثة للنمو ، ولا يزال هناك الكثير من الدراسات الميدانية فى مجال هذا البحث . ومع ذلك فان النتيجة التجريبية التى توصل اليها هؤلاء الدارسون هى أن التحسينات فى « نوعية » رأس المال (البشرى والمادى) قد لعبت دورا أكبر من دور الزيادات فى « كمية » رأس المال فى تحقيق النمو الاقتصادى ^(٢) .

(د) كمية العمل

ولأن المجتمع الذى نعيش فى كنفه هو مجتمع انسانى ، فان مثل تلك الأمور كحجم السكان ومدى مساهمته فى قوة العمل هى من الأهمية بمكان فى حد ذاتها ، وليس فقط لأنها تؤثر فى كمية أحد عناصر الانتاج (عنصر العمل) باعتبار أن السكان هم المصدر الأساسى لهذا العنصر . ولهذا السبب فالتحدث

(1) Particularly E. F. Denison and Robert Solow.

(٢) وتجدر الإشارة الى أن هذه الدراسات قد تركزت على الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٠٠ .



الشكل رقم ٩ - فكرة الحجم الأمثل للسكان

عن كمية العمل (عدد الأفراد المتاحين للعمل) كمصدر للنمو أقل شيوعاً من التحدث عن كمية رأس المال أو خام الحديد مثلاً في هذا الشأن . وبالنسبة لأي وضع معين من المعرفة ومن امدادات العناصر الانتاجية الأخرى ، فمن الواضح أن حجم السكان يمكن أن يؤثر في مستوى نصيب الفرد من الناتج (الدخل) ، وذلك لأن كل طفل يولد يمثل يدا تتناول الطعام وفما يأكل . وعموماً فمن الممكن التحدث عن الاقتصاديات ذات القلة أو الكثرة في عدد السكان من زاوية هامة ، وهي ما إذا كان اسهام الإضافات الى عدد الأفراد العاملين في شتى فروع الانتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد .

من الناحية النظرية ، يمكن للمرء أن يتصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل ، وأن يستنتج ، من واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل ، أن ثمة حجماً أمثل للسكان ، كما يتضح من الشكل السابق .

والواقع أن دولا عديدة كانت ، ولا تزال ، تتبع حاليا سياسات سكانية واعية . ان أمريكا القرن التاسع عشر ، مثلا ، كانت تبحث عن المهاجرين إليها ، كما تفعل استراليا الآن . أما ألمانيا ، في ظل الحكم النازي ، فقد كانت تدفع منحا للمواليد الجدد من الأطفال ، وكانت تقدم حوافز أخرى بغية توفير الأعداد المتزايدة من الألمان . أما اليونان في الآونة الأخيرة فانها تحاول اقتلاع جذور الهجرة الخارجية الى دول غرب أوروبا . وكل هذه الفعاليات انما تدل على الاعتقاد المسبق بأن حجم السكان ليس بالقدر الكافي ، رغم أن الدوافع ليست اقتصادية بحتة في كل حالة . وعلى النقيض من ذلك ، فان العديد من الدول الأقل تقدما في آسيا وفي أمريكا الجنوبية تتطلع الى الوسائل الكفيلة بالحد من نمو السكان وذلك لأسباب سوف نناقشها في الفصل الرابع عشر والأخير من الكتاب .

(هـ) الهيكل المؤسسي ، الاجتماعي والقانوني

تؤثر العادات الاجتماعية كذلك في عملية النمو . مثال ذلك ما يقال من أن نماذج دينية معينة تقود الى النمو الاقتصادي أكثر من غيرها من النماذج^(١) وفي هذا الصدد ، كان ماكس ويبر يجادل بأن « النموذج البروتستانتي » يشجع على حيازة الثروة ، ومن ثم فانه يشجع على النمو أكثر من « نموذج » يوجه النشاط الانساني بعيدا عن المجال الاقتصادي^(٢) . والواقع أن الاقتصاديين يولون اهتمامهم بمثل تلك العلاقات لأسباب « تفسيرية » ، لا لأسباب « معيارية »^(٣) ، فاذا كان صحيحا أن نماذج دينية معينة تجعل النمو أكثر

(1) See R. H. Tawney, " Religion and the Rise of Capitalism, A Historical Study", Holland Memorial Lectures, London, 1922, Murray 1926.

(٢) يعتقد أحد الكتاب المعاصرين — ريتشارد لبي — ان هذه الفرضية محوطة بظلال كثيفة من الشكوك ، ولا تزال مصدرا للجدل المحتدم حولها .

(٣) الأسباب « التفسيرية » قوامها ما هو كائن فعلا ، أما الأسباب « المعيارية » فقوامها ما يجب أن يكون .

صعوبة ، فلا يمكن القول استنتاجا بأن الهياكل الاجتماعية والدينية لا بد أن تتغير لكي يمكن تعظيم امكانية النمو . واذا رضى الناس بدين معين تمسوق معتقداته عملية النمو ، فلا يمكن اثبات أنه يتعين عليهم أن يغيروا من دينهم ، وكل ما يمكن للمحلل الاقتصادي قوله ، في هذا الخصوص ، هو أنه اذا كان الناس يرغبون في النمو ، فان ثقافتهم قد تحول دون هذه الرغبة ، وأن الأهداف والأساليب الفنية لثقافة أخرى هن الأكثر احتمالا في تشجيعها للنمو الاقتصادي .

وبالمثل فان الجانب القانوني من الاطار المؤسسي قد يؤثر هو الآخر في عملية النمو . دليل ذلك أن « نمط » ملكية الأرض أو الموارد الطبيعية — في تأثيره على كيفية استخدام مثل هذه الموارد — قد يؤثر في مستوى الانتاجية الزراعية . ولنضرب مثلا على ذلك : لو أن الأرض الزراعية مقسمة الى قطع صغيرة جدا ، كل قطعة منها في حيازة أسرة ، فقد يكون تحقيق مزايا الانتاج الكبير بالطرق الحديثة في محيط الزراعة أصعب كثيرا جدا مما لو كانت هذه القطع الصغيرة جدا مجمعة في مزارع كبرى .

ومن هنا كان الاهتمام الاقتصاديين مركزا على أنماط « حيازة الأرض » كأحد العوامل الهامة المؤثرة في الانتاجية الزراعية . ولكن قد نصادف هنا تضاربا في القيم الاجتماعية ، فلو أن المجتمع الذي يملك فيه كل امرئ قطعة من الأرض ، مهما صغرت مساحتها ، هو المجتمع الذي يحتل فيه مثل هذا النمط من حيازة الأرض أولوية الاهتمام في سلم القيم الاجتماعية ، فقد يتعين عليه أن يدفع الثمن من جراء ذلك في شكل انخفاض ملحوظ في مستوى الانتاجية الزراعية . في أمريكا حيث الأرض متوفرة بغزارة نسبيا ، فان أنموذج « مزرعة الأسرة » أقل تكلفة بكثير مما هو قائم في اليابان ، مثلا ، حيث الأرض نادرة بالنسبة للسكان .

من ناحية أخرى ، فإن تركيز ملكية الأرض في أيدي قلة من الملاك الغائبين — ممن لا يعينهم تعظيم أرباحهم من استغلال الأرض — يمكن أن يصبح مدعاة لتقويض عملية النمو . إذ لو كانت حيازات مالك الأرض فسيحة إلى حد أنه يمكنه الحصول على كل الدخل الذي يتطلع إليه دون ما حاجة إلى استغلال أرضه بجهد أكبر وأكثر فعالية ، فقد لا يكون لديه الدافع القوي لادخال الأساليب الفنية المتقدمة في الانتاج الزراعي . وفي بعض المجتمعات حيث يوجد هذا النظام لمُلكية الأرض في حيازات كبرى ، فإن الإصلاح الزراعي الذي يتضمن عادة مصادرة أو تأميم الأرض يصبح شرطا ضروريا للنمو . ولكن ليس من المستغرب أن مثل هذه الإصلاحات في نمط ملكية الأرض قلما تؤديها الحكومات المعنية عندما تميل إلى تغليب وتعزيز مصالح الأفراد ممن تمثل فيهم بؤرة القوة الاقتصادية والتأثير السياسي تبعاً لذلك . وغالبا ما لا يمكن إنجاز أي إصلاح زراعي إلا في أعقاب تغيير جذري في البنية السياسية للمجتمع .

(و) التجارة الدولية والنمو الاقتصادي

إن أهم ميزة تضيفها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخلص من اختناقة محدودة مواردها الخاصة ، الطبيعية والبشرية ، وتركيز جهودها الانمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة حقيقية . إذ لو لم تكن ثمة تجارة دولية ، فإن الدولة النامية المعنية تضطر إلى المضي في عملية النمو على كل الجبهات في آن واحد ، وهنا يعلق نموها بصورة خطيرة نتيجة لمحدودية مواردها القومية ومحدودية المهارات المكتسبة في أنشطة انتاجية معينة . إن أية دولة تسعى إلى النمو ، من خلال سياسة التصنيع ، قد تكسب ، مثلا ، لو أمكن لها أن تركز ، في المحل الأول ، على السلع الاستهلاكية ذات القابلية التصديرية التي تنتجها الصناعات التحويلية الخفيفة في مقابل استيراد السلع الرأسمالية التي تنتجها الصناعات الثقيلة الأجنبية . وبموجب هذه الطريقة في مجال التبادل الدولي للسلع ، يمكن

أن تكسب الدولة المعنية كثيرا من مزايا الانتاج الكفء في العالم الخارجى ،
ذلك الانتاج الذى لا تأمل فى محاكاته الا بمسـ انقضاء فترة طويلة نسبيا
من الزمن •

ومن بين المزايا الأخرى للتخصص الذى تجعله التجارة الدولية أمرا ممكنا
هى فرص تحقيق « الوفرة » بمختلف أنواعها (الفنية والمالية والادارية
والتسويقية) المترتبة على سعة نطاق الانتاج • وغنى عن البيان أن مثل هذه
الفرص قد توجد حتى ولو أن الطلب المحلى ، فى حد ذاته ، لا يبرر مثل هذا
التوسع فى نطاق الانتاج ، طالما أخذنا فى الاعتبار بوجود الطلب الخارجى جنبا
الى جنب مع هذا الطلب المحلى على السلع ذات القابلية للتصديرية • وثمة
ميزة أخرى مترتبة على هذا التخصص فى سياسة التصنيع ، وهى التى يمكن
أن نطلق عليها « ميزة التعلم من خلال أداء العمل » بمعنى أنه بالتخصص فى
أداء العمل فى أحد فروع الانتاج ، فإن الدولة قد تتعلم ، من خلال الممارسة
العملية ، كيف تصبح عالية الخبرة والمهارة فى تصنيع السلع التى تخصصت
فى انتاجها • ولعل تخصص اليابان فى انتاج الأجهزة الالكترونية أصدق مثال
على هذه الميزة • إذ أصبحت هذه الدولة حديثة النمو ذات قوة تنافسية طاغية
فى تصدير هذه الأجهزة الالكترونية الى السوق العالمى الى حد أنها أصبحت
تهدد ، بصورة خطيرة ، الصناعات الأمريكية المنتجة للأجهزة المماثلة ، الأمر الذى
أثار ، فى الآونة الأخيرة ، توترا حادا فى العلاقات التجارية بين اليابان والولايات
المتحدة ، وحدا بالآخيرة الى فرض الحواجز الجمركية على الواردات
اليابانية اليها •

ومع ذلك فإن النمو — مع وجود قطاع كبير للتجارة الدولية — غالبا
ما يجر فى أذياله مشكلات حادة لموازين المدفوعات فى ظل أسعار الصرف
الثابتة بين العملات فى العالم • أولا ، أن السلع الرأسمالية غالبا ما تمثل
القيود الرئيسية على عملية النمو • فى الاقتصاد « المغلق » ، فإن مشكلة
رأس المال النادر هى مشكلة محدودية الموارد : لا توجد موارد كافية لانتاج

السلع الرأسمالية بالمعدل السريع كما هو مرغوب • أما في الاقتصاد « المفتوح » فتظهر نفس المشكلة وانما كمشكلة صرف أجنبي : لا يوجد صرف أجنبي بالقدر الذى يكفى لشراء كل السلع المرغوب استيرادها من أجل عملية النمو السريع • المشكلة ، إذن ، فى كلتا الحالتين هى نفس المشكلة : من الصعب جدا الحصول على القدر المرغوب من السلع الرأسمالية للعملية الانمائية • وثمة طريقة للتغلب على المشكلة وهى انتاج هذه السلع محليا ، وثمة طريقة أخرى وهى صنع سلع أخرى محليا لبيعها فى السوق العالمية ، وبحصيلة المبيعات يمكن شراء القدر المرغوب من السلع الرأسمالية من هذه السوق •

وثمة مشكلة أخرى تتعلق باستيراد السلع الاستهلاكية ، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الانتاجية ، يرتفع مستوى الدخل القابل للتصرف والمستويات المعيشية لأفراد المجتمع • وفى كثير من الدول الآخذة فى النمو ، فإن السلع المنتجة محليا هى ، فى الأساس ، من نوع السلع الضرورية ذات مرونة الدخل المنخفضة للطلب عليها ، فى حين تميل السلع المستوردة لأن تكون ذات مرونة الدخل المرتفعة للطلب عليها ^(١) • وفى مثل هذا الوضع ، فإن الارتفاع فى الدخل ، المصاحب لعملية النمو ، سوف يجلب معه انحرافا فى « نمط » طلب المستهلكين • اذ يذهب الجزء الأكبر من هذا الدخل الى الواردات من السلع الاستهلاكية والجزء الأصغر من هذا الدخل الى شراء السلع الاستهلاكية المنتجة محليا • وما لم يحدث شيء ما لملافاة هذا الانحراف فى الطلب ، فإن عملية النمو سوف تكون مصحوبة بمشكلات متزايدة لموازين مدفوعات الدول المعنية • ويمكن ملافاة هذه المشكلة بطريقتين : احدها هى أنه على الدول المعنية أن تطور سلع التصدير التى يتوسع الطلب عليها بسرعة ، وفى هذه الحالة ، يمكن للصادرات أن تتوسع بسرعة كى تلاحق الواردات ، فيحد ذلك من اختلال موازين مدفوعات هذه الدول • أما الطريقة الأخرى فهى أن يحدث

(١) وكما هو معروف ، فإن مرونة الدخل للطلب على اية سلعة تكون مرتفعة ، اذا امت الزيادة فى الدخل بنسبة معينة الى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة بنسبة أكبر ، وتكون منخفضة ، اذا امت الزيادة فى الدخل بنسبة معينة الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة أقل •

النمو محليا ، وجزئيا في صناعات « بدائل الواردات » ، وهنا فان نمو الصناعات المحلية التى تنافس منتجاتها الواردات من المنتجات المماثلة ، يمكن أن يبقى على الطلب المحلى المتزايد على السلع الاستهلاكية « الترفية » المنتجة محليا ، فيحول ذلك دون ترجمة هذا الطلب المحلى المتزايد الى طلب على الواردات ، يتزايد بنفس سرعة تزايد الطلب المحلى .

١٠ - ٢ تكاليف النمو

في عالم الندرة ليس هناك من شيء يمكن أن يكون بلا تكلفة في الحصول عليه . اذ يتطلب النمو عادة استثمارا للموارد في السلع الرأسمالية ، وفي التعليم ، وفي الصحة ، ومثل هذه الاستثمارات لا تنتج عائدا « مباشرا » معبرا عنه بسلع وخدمات من أجل الاستهلاك . كما أن النمو الذى يعدد بمزيد من السلع في الغد ، يمكن أن يتحقق بالتقليل من استهلاك السلع اليوم . وبالنسبة للاقتصاد القومى في مجموعه ، فهذه هى التكلفة الأولية للنمو .

أما بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع ، فهناك مجموعة أخرى لتكاليف النمو أكثر ارتباطا بأشخاصهم ، اذ طالما أن الاقتصاد القومى يمضى في عملية النمو ، فانه يمضى ، أيضا ، في عملية التغير . ان الابتكار يترك في أعقابه آلات بالية ، بل ويخلف وراءه بعض الشيء أناسا لا تزال تتملكهم الأفكار العتيقة . كما أن المعدل السريع للنمو يتطلب تعديلات سريعة ، وهذه التعديلات تتسبب في اثاره الكثير من البؤس والاضطراب للأفراد الذين يتأثرون سلبا بها . ان تدهور عدد الوظائف التى يشغلها غير المهرة من العمال — نتيجة للابتكارات الجديدة في الفن الانتاجى — تجعل مصير العامل غير المدرب أكثر صعوبة بكثير ، وحينما يفقد عمله ، فانه يخفق في ايجاد عمل آخر ، وبخاصة اذا كان قد تجاوز الحلقة الخامسة من العمر . وأيّا كان الأمر بالنسبة لما يكون قد تزوده من علم وخبرة ومعرفة في سن الخامسة والعشرين ، فان الأرجح كثيرا أن يصبح هذا المرء مبتذلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة أخرى ، حينما يصبح المجتمع في غير

من حاجة الى مهارات عديدة يكون قد عفا عليها الزمن تماما . وهذا الجانب من الشبكة الانمائية هو ما يعرف « بالبطالة الهيكلية » (١) .

(١) التكاليف غير الاقتصادية لعملية النمو :

وقبلا نعود الى النظرة التفصيلية للتكاليف الاقتصادية لعملية النمو ، فانه يجدر بالذكر أن نتطرق ، أولا ، الى التكاليف غير الاقتصادية . ان التصنيع — ان لم يدر بعناية فائقة — قد يؤدي الى تدهور البيئة : البرارى الخضراء الزاهية التى لم تكن قد مستها أيدى التلف والعبث بها تضى الطريق الى الطرق العامة والمصانع ، ليندثر جمال الطبيعة ويصبح الهواء ملوثا بالأبخرة المتصاعدة من مداخل المصانع وبعوادم السيارات . أما المياه فى مجارى الأنهار والبحار فتصبح هى الأخرى ملوثة بفضلات المصانع . وأما المفاعلات النووية ، كابتكار حديث لتوليد الطاقة اللازمة لعملية النمو ، فان انفجار أحدها — وهو ما حدث فعلا — يشكل خطرا داهما ، فهو « الطاعون النووى » الذى يفتك بالانسان والحيوان بأعداد ضخمة نتيجة لتلوث البيئة على أوسع نطاق ، حيث تمتد آثاره من منطقة الانفجار الى العديد من المناطق الأخرى . كذلك فان تسرب الغازات السامة من أحد المصانع الكيميائية — وهو ما حدث أيضا — يؤدي حتما الى قتل المئات والمئات من البشر المقيمين بجوار هذه المصانع .

فضلا عن ذلك ، فان عملية التحضير والتحديث ، المصاحبة لحركة التصنيع ، تميل بالأفراد الى أن يتحرروا من الحياة البسيطة التى تقوم على فلاحه الأرض ، ويتركوا من المناطق الريفية ، ومن المدن الصغيرة ، الى المناطق الحضرية المزدحمة بالسكان التى تموج بشتى ألوان الاثم والشور فى كثير من الأحوال . بل ان أولئك الذين يمكنون فى المناطق الريفية بعيدا عن هذه الحياة الحضرية ، قد يجدون أن تغييرا ملحوظا قد طرأ على حياة الريف ، تغيرا فى أحجام الوحدات الزراعية وأساليب الانتاج الزراعى ، وتدهورا ملموسا فى عدد سكان الريف ، وهجرة مستمرة من المزرعة الى المدينة . وكل هذه التغيرات ذات

(١) ريتشارد لوبى وبيرت سفتنير ، المرجع الأسبق ، ص ٤٧ — ٧٧٨ .

تكليف ، فالإيقاع المتصاعد للحياة الحضرية ، وإن كان يجلب متعا للبعض ، إلا أنه يجز في أذياله كثيرا من المآسى للآخرين : الحوادث ، والجرائم ، والأمراض الوبائية ، وحالات الانتحار ، وحالات الطلاق وحوادث القتل . ومن انشأ أن كل هذه المآسى تميل إلى أن تكون أكثر ارتفاعا في معدلاتها في فترات التغير السريع وفي المجتمعات الأكثر تقدما .

(ب) تكلفة الفرصة الضائعة في عملية النمو

والى جانب التكاليف غير الاقتصادية التي قدمناها ، فهناك ، أيضا ، تكلفة اقتصادية لعملية النمو يطلق عليها عادة « تكلفة الفرصة الضائعة » . لنفترض اقتصادا وهميا لدولة « كوندوريا » ، وأن هذا الاقتصاد ينعم بالتوظيف الكامل لموارده الانتاجية ، ويحقق نموا بمعدل ٢ ٪ سنويا ، كما أن مواطني دولة « كوندوريا » يستهلكون ٨٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ويستثمرون ١٥ ٪ من هذا الناتج . لفترض الآن أن أهل « كوندوريا » يعرفون أنه إذا كانوا راغبين في نقص انفاقهم الاستهلاكي إلى ٧٧ ٪ مباشرة (بدلا من ٨٥ ٪) ، فإنهم سوف ينصرفون فوراً إلى معدل للنمو بواقع ٣ ٪ ، وهو المعدل الذي يمكن الحفاظ عليه ، طالما أنهم يستثمرون في ادخار ٢٣ ٪ (بدلا من ١٥ ٪) من الدخل القومي . ومع أن هذا المثال هو من نسج الخيال ، إلا أنه يوضح الاختيار الأساسي الذي ينطوي عليه الموقف بالنسبة لمعدل النمو : قد يمكن تحقيق معدل أسرع للنمو وإنما على حساب معدل أبطأ للاستهلاك الجارى . وبعبارة أخرى فإن اختيار النمو بمعدل أسرع ينطوي على ضياع فرصة تمتع مواطني دولة « كوندوريا » بنفس المستوى من الاستهلاك الجارى ، ومن ثم فإن تكلفة الفرصة الضائعة في عملية النمو إنما تتمثل في النقص في الاستهلاك ، باعتباره الثمن أو التضحية التي يتحملها مجتمع « كوندوريا » في سبيل الاسراع بمجلة النمو . وهنا نتساءل : هل هذا الاختيار ، بما يتضمنه من تكلفة أو تضحية جدير حقا بالأخذ به ؟

ولتوضيح الرؤية حول مثل تلك المسائل التي يتضمنها هذا الاختيار ، نلقى

نظرة على الجدول الآتي ، حيث نحسب مستوى الاستهلاك عند لحظات عديدة من الوقت بالنسبة للوضع القائم على معدل ٢ ٪ للنمو ، وبالنسبة للوضع بعدما يكون السكان قد ضحوا ببعض الاستهلاك لتحقيق معدل ٣ ٪ للنمو :

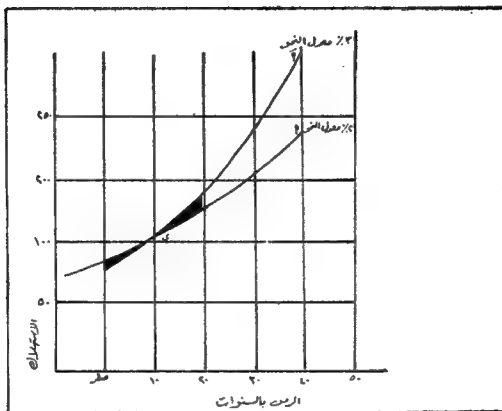
جدول رقم ٥ - تكلفة الفرصة الضائعة في عطية النمو

مستوى الاستهلاك		
(١)	(٢)	
بافتراض أن ك = ٠.٨٥ ل	بافتراض أن ك = ٠.٧٧ ل	في سنة
ومعدل النمو = ٢ ٪	ومعدل النمو = ٣ ٪	
٨٥ر٠	٧٧ر٠	حفر (*)
٨٦ر٧	٧٩ر٣	١
٨٨ر٥	٨١ر٨	٢
٩٠ر٣	٨٤ر٢	٣
٩٢ر١	٨٦ر٨	٤
٩٣ر٩	٨٩ر٥	٥
٩٥ر٨	٩٢ر٩	٦
٩٧ر٨	٩٥ر٠	٧
٩٩ر٧	٩٧ر٩	٨
١٠١ر٨	١٠٠ر٩	٩
١٠٣ر٨	١٠٣ر٩	١٠
١١٤ر٧	١٢٠ر٨	١٥
١٢٦ر٨	١٤٠ر٣	٢٠
١٥٤ر٩	١٨٩ر٤	٣٠
١٨٩ر٢	٢٥٥ر٦	٤٠

(ك) ترمز الى الاستهلاك (ل) ترمز الى الدخل

(*) يفترض أن (ل) تساوى ١٠٠ في السنة صفر

والآن كم يمضى من الزمن لتعويض الخسارة في الاستهلاك نتيجة للانحراف نحو اختيار معدل ٣ ٪ للنمو مع استهلاك منخفض نسبياً ، بدلا من معدل ٢ ٪ للنمو مع استهلاك مرتفع نسبياً ؟ وفقا للأرقام المقترضة في الجدول السابق ، فلا ينتهى من الزمن أكثر من $\frac{3}{4}$ سنة للوصول الى النقطة التى يصبح عندها الاستهلاك ٨٥ ٪ باختيار معدل ٣ ٪ للنمو . وعلى ذلك ، فإن النقص الفعلى في المستويات المعيشية لا يدوم الا لمدة $\frac{3}{4}$ سنة . وبطبيعة الحال ، فإنه اذا لم يكن قد حدثت اعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والادخار بهدف تحقيق معدل ٣ ٪ للنمو ، فإن الدخل يكون قد توسع على طريق النـمـو بمعدل ٢ ٪ . ومن هنا يتضح أنه على الرغم من أن النقص الفعلى في الاستهلاك قد أمكن تعويضه في أقل من أربع سنوات الا أن الاستهلاك الفعلى بعد انقضاء هذه الفترة ($\frac{3}{4}$ سنة) لا يزال أقل في مستواه من المستوى الذى يكون قد بلغه ، لو لم تحدث اعادة توزيع الموارد في صالح الاستثمار . والواقع أن عشر سنوات لا بد أن تنقضى — وفقا للأرقام المقترضة في الجدول السابق — لى يلحق المستوى الفعلى للاستهلاك ذلك المستوى الذى يكون قد بلغه لو لم تتم اعادة توزيع الموارد . ومن هنا فإن الخسارة في الاستهلاك تحمل معنيين : انخسارة في الاستهلاك وفقا لمعدل ٣ ٪ للنمو بالمقارنة بالمستوى الأصلى للاستهلاك في بداية الفترة وفقا لمعدل ٢ ٪ للنمو ، والخسارة في الاستهلاك بمقارنة مستويى الاستهلاك وفقا لمعدلى ٢ ٪ و ٣ ٪ للنمو . ويمكن توضيح هذين المعنيين بيانيا في الشكل الآتى ، حيث يبين مسارين للنمو على مدار الوقت ، أحدهما وفقا لمعدل ٢ ٪ والآخر وفقا لمعدل ٣ ٪ سنويا :



الشكل رقم ١٠ تكلفة الفرصة الباقية للزمن

ويتضح من الشكل البياني السابق أنه بعد انقضاء عشر سنوات يتقاطع مسارا النمو عند النقطة γ (نقطة التحول) • وتمثل المساحة المظلة الى اليسار من النقطة γ الخسارة التراكمية في الاستهلاك خلال السنوات العشر • أما المساحة المظلة الى اليمين من هذه النقطة فانها تمثل المكسب التراكمي في الاستهلاك بعد انقضاء السنوات العشر •

ان مثل هذه السياسة في التضحية بالمستويات المعيشية الحالية من أجل مكسب لا يبدأ جنى ثماره الا بعد انقضاء عشر سنوات ، وبالتالي لا يتعادل

المكسب التراكمى مع الخسارة التراكمية فى الاستهلاك الا بعدد تسع عشرة سنة ، قلما يحظى بالقبول لدى أى امرئ الا اذا كان أبعد ما يكون عن الإنانية أو كان يافعا جدا . وهنا فان التساؤل الهام الذى يتبادر الى الأذهان فى صدد مناقشة تكاليف النمو : متى يكون جيل مستعدا للتضحية ببعض مستوياته المعيشية من أجل الأجيال القادمة ؟ ومن هم ، على أية حال ، سوف يكونون أكثر استفادة من جراء هذه التضحية ؟ هذا تساؤل من المضى حقا الاجابة عنه ، وكما عبر عن ذلك أحد المتشككين : « لماذا ينبغي علينا أن نضحى من أجل الذرية ، وماذا فعلوه حتى بالنسبة لنا ؟ » .

بطبيعة الحال ، فان الكميات التى يبنى عليها التحليل السابق هى مجرد أرقام افتراضية (ولئن كانت معقولة فى ضوء المعرفة الحالية بمجريات الأمور) ، وقد يحدث أن تحولا أقل حجما للموارد قد يحقق زيادة بنقطة واحدة فى معدلات النمو ، كما تستغرق عملية التحول وقتا أقصر . انما نسوق المثال العددي السابق لمجرد توضيح بعض التكاليف التى ينطوى عليها انجاز نمو أسرع عن طرق اعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار ، فضلا عن الايحاء بأن قضية الأخذ بمعدل أسرع للنمو « بهذه الوسيلة » قد لا تكون شائعة القبول ، كما قد يتراءى لأول وهلة .

لقد نهجت حكومات عديدة هذا السبيل : فالألمان تحت حكم هتلر ، والروس تحت حكم ستالين ، والصينيون تحت حكم ماوتسى تونج ، تبنا خططا رباعية وخماسية حولت الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار . كما أن دولا عديدة تستخدم اليوم مثل هذه الخطط التى تعتمد ذات أهمية من الناحية العملية ، عندما تكون معدلات النمو ضئيلة جدا (أقل من ٢ ٪ مثلا) ، اذ بدون بعض التضحية الحالية بمستوى الاستهلاك ، فلن تكون هناك الا فرصة ضئيلة للنمو الحقيقى المنظور ، بل وقد لا يكون هناك أمل فى تحقيق هذا النمو . وغنى عن البيان ، فان أدنى معدلات النمو هى تلك التى غالبا ما تتعرض لها دول

العالم الأكثر فقرا ، وهذا يخلق معضلة قاسية تشكل ما يطلق عليه الاقتصاديون « الدورة المفرغة للفقر » ، وهو ما سوف نتناوله في الفصل التالي .

١٠ - ٢ سياسات النمو

ان أوضح السياسات المؤثرة في النمو انما تتمثل في تلك التحولات الضخمة وانفجائية للموارد الانتاجية المتاحة في المجتمع من الاستهلاك الجارى الى الاستثمار في الطاقة المتزايدة . هذا هو نوع التحول الذى قدمناه ، وهو ذو أهمية كبرى ، من الناحية التاريخية ، في بعض الدول الشمولية المخططة مركزيا . وهذا النوع من التحول كهدف يلعب ، أيضا ، دورا رئيسيا في الخطط الانمائية للعديد من الدول الآخذة في النمو ، وسوف نناقش النمو في هذا الاطار في الفصلين التاليين .

ومن الحقائق المشاهدة أنه في كثير من الدول المتقدمة ، مثل دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، فان دعم الزيادة في معدلات النمو هو هدف في بعض الأحيان ، ولكن نادرا ما يكون الشغل الشاغل للسلطات المركزية في رسم السياسة الاقتصادية هو : ماذا يمكن عمله للارتفاع بمعدلات النمو ؟

ان كل العوامل ، التى كان التفكير في أنها تؤثر في عملية النمو ، يمكن أن تشكل هدفا لرسم السياسة . وعند هذه المرحلة من المعرفة بطبيعة عملية النمو ، فان لدينا تفهما نوعيا أكثر منه كميا لهذه العملية : الاستثمار مهم ، وإذا كان الاستثمار بوجه عام - كما هو الاعتقاد الشائع - يمكن أن يتدعم بانياسات الرامية الى الحفاظ على معدلات للنمو منخفضة نسبيا ، فان سياسة « النقود الرخيصة » هي سياسة انمائية بلا ريب . ولكن لو أنه يخشى من سباسة كهذه نظرا لأنها قد تشجع على التمادى في الانفاق الاستهلاكى ، وتؤدي الى التضخم تبعا لذلك ، فان تقديم حوافز خاصة لمؤسسات الأعمال للاستثمار

في الآلات والمعدات بدلا من استخدام السياسة النقدية هو أمر مرغوب من وجهة نظر المجتمع . لقد استخدمت فعلا السياسة الضريبية بهدف تقديم مثل هذه الحوافز الخاصة ، وذلك عن طريق ما يسمى في العرف المحاسبي « بالاهتلاك المعجل » لأصول المنشآت ، اذ يسمح ذلك لرجال الأعمال أن يتمتعوا باعفاء أسرع من الاعفاء الضريبي المعتاد على استثماراتهم في رأس المال المادي .

لنضرب مثالا عدديا على هذه السياسة الضريبية المتمثلة في « الاهتلاك المعجل » لأصول المنشآت . نفرض أن آلة تتكلف على احدى المنشآت ١٠٠ وحدة نقود ، وأن الفنيين بالمنشأة همذروا « العمر الانتاجي » للآلة بعشر سنوات ، تفقد بعدها قدرتها الانتاجية نتيجة للبلى والتقدم . لنفرض الآن أن سعر الضريبة هو ٥٠ ٪ . بطبيعة الحال ، في ظل المعدل « العادي » للاهلاك رأس المال ، فإن المنشأة المعنية يمكن أن تخضم (١٠) وحدات نقود للاهلاك في السنة الأولى من العمر الانتاجي للآلة ، وهذا سوف يخفض من الضرائب عليها بمقدار (٥) وحدات نقود ، وبسبب هذا الاعفاء الضريبي الخاص باهلاك رأس المال فإن في وسع المنشأة المعنية أن تستخدم الـ (٥) وحدات نقود للسنة التالية . لنفرض الآن أن الخزانة (أو الادارة الحكومية المختصة بجباية انضرائب على الدخل) تسمح للمنشأة المعنية أن تستقطع نصف تكلفة الآلة (أى ٥٠ وحدة نقود) كسموحات عن اهتلاك رأس المال ، غير خاضعة للضريبة في السنة الأولى . ومن ثم فإن هذا الخصم ، البالغ (٥٠) وحدة نقود ، سوف يؤدي الى الوفرة في الضريبة بمقدار (٢٥) وحدة نقود في السنة الأولى ، وسوف يتاح ، اذن ، للمنشأة أن تستخدم هذه الـ (٢٥) وحدة نقود في السنة التالية . وأيا كان الذي يحدث بعد ذلك ، فإن المنشأة تكون قد كسبت ، في جميع الأحوال ، استخدام (٢٥) وحدة نقود في سنة واحدة .

بيد أن احدى مساوىء « الاهتلاك المعجل » لرأس المال المادي ، من خلال السياسة الضريبية ، هي أن هذه السياسة ليست فعالة بدرجة كبيرة عن كل وحدة

نتمود من الاعفاء الضريبي ، نظرا لأنها تنطبق على كل المعدات الرأسمالية ، وليس فقط على المعدات الجديدة التي تكون قد اشترتها المنشأة خلال السنة الضريبية . اذا قررت الخزنة ، مثلا ، السماح باهلاك المعدات الرأسمالية لصناعة الصلب بمعدل أسرع في حاسبة الضريبة ، فان هذا الاجراء يقدم ميزة للمعدات الرأسمالية الموجودة فعلا ، وكلما استخدمت شركات الصلب الأرباح المحققة في شكل توزيعات أرباح على المساهمين (أو تكوين أرصدة نقدية) ، بدلا من الاستثمار في الوحدات الصناعية والمعدات الرأسمالية ، كان مقدار الزيادة في الطاقة ضئيلا عن كل وحدة نقود تضحي بها الحكومة في شكل اعفاء ضريبي .

أما فكرة « الائتمان الاستثماري » التي تتطوى على منح الميزة الضريبية الى أنواع معينة من الاستثمار الجديد ، فقد أدخلت حديثا في السياسة الضريبية في محاولة لتلافي « الضياع المالي » بسبب المسموحات الضريبية عن « الاهلاك المعجل » للمعدات الرأسمالية . مثال ذلك أن الولايات المتحدة أدخلت نظام « الائتمان الاستثماري » عام ١٩٦٣ ، وتوقف سريانه عام ١٩٦٦ ، ثم أعيد ادخاله في النظام الضريبي عام ١٩٦٧ . ويبدو الآن أن هذه الأداة قد تستخدم ، بصورة متقطعة ، كابتكار يرمى الى الاستقرار فضلا عن النمو : ابتكار يؤثر في التوقيت ، كما يؤثر في مستوى الاستثمار في الوحدات الصناعية والمعدات الرأسمالية .

ومن الجلي أن الائتمانات الضريبية انتهى من هذا النوع تتعلق ، الى حد كبير ، بكمية رأس المال . غير أن الدراسات الحديثة توحي بأن تركيز رأس المال أقل أهمية ، وأن عوامل أخرى — مثل الابتكار والتعليم — أكثر أهمية مما كان معتقداً من قبل . وكما يرى بعض الكتاب ، فان أفضل حدس مؤسس على المعرفة الحالية بمجريات الأمور هو أن أقل من نصف الزيادة في الطاقة الانتاجية في الولايات المتحدة يعزى الى انقراكم الرأسمالي ، في حين أن أكثر من النصف يعزى الى عوامل أخرى .

ومن الثابت أن الاختراع والابتكار يلعبان دورا هاما في عملية النمو ،
لأنه من الصعوبة بمكان أن نستثيرهما أو ننصرف عنهما كيفما نشاء ، وفي أى
وقت نشاء . وثمة اعتقاد قوى بأن كل زيادة في البحوث العلمية والفنية ، وفي
تطوير هذه البحوث ، لا بد أن تؤتى ثمارها في صورة ابتكارات سريعة الخطى .
قد تنشغل الحكومة نفسها بقدر كبير من البحوث في مختلف المجالات ، وتقدم
المنح البحثية للآخرين ، وقد تدخل في مشروعات مشتركة مع مؤسسات
الأعمال ، ولكن مع ذلك فليس من المتيقن مدى الأهمية الكمية للبحوث في
عملية النمو .

وليس من شك أن الانفاقات العامة على التعليم على كل المستويات —
وبخاصة التعليم العالي والتدريب للأفراد العلميين — كانت مرتفعة في الدول
المتقدمة ، وهى تطرد في الارتفاع ، وبصفة عامة فمن المسلم به أن هذه
الانفاقات على التعليم تدعم عملية النمو ، سواء في معنى النهوض بهذه العملية
الانمائية بفعالية ، وذلك من خلال زيادة احتمال اكتشاف أساليب فنية أفضل ،
أو في معنى تفادى عواقب النمو التى قد تنشأ ، إذا لم يكن هناك العدد الكافى
من الأفراد القادرين على تشغيل ما يتم اختراعه من آلات ومعدات رأسمالية
جديدة .

والواقع أن كل الحكومات تؤمن بالتعليم ، كما أن برامج المنح التعليمية
والدراسية ، في مختلف صورها ، ضخمة ومتنامية ، مما يعكس الكثير من
الانفاق المرغوب على التعليم . وقد تدعم الحكومة التعليم ، حتى ولو لم يكن
طريق النمو سهلا ميسورا — على أساس العدالة أو تكافؤ الفرصة ، أو على
أساس أن الشخص المتعلم ينعم بحياة أمتع وأكثر حيوية . بعبارة أخرى فإن
التعليم سلعة استهلاكية كما أنها سلعة استثمارية .

وثمة سياسة أخرى تؤثر في النمو ، وهى تفادى الظروف الاقتصادية
المضادة للنمو . في أوقات البطالة العارمة ، عندما تظل موارد المجتمع متعطلة

في جزء كبير منها ، فسوف يكون هناك حافز ضعيف الى زيادة الطاقة الانتاجية . وعلى ذلك فان الحفاظ على وضع معقول للتوظيف الكامل لموارد المجتمع ، واستمرارية مجموعة من التوقعات التفاضلية حول المستقبل ، هما شرطان هامين للنمو . ولكن النمو قد يتعارض مع أهداف أخرى للمجتمع ، ولذلك فان ثمة مشكلة هامة لا بد أن يتخذ أى مجتمع قرارا بشأنها : أى جزء من طاقات المجتمع وسياساته ينبغي توجيهه للنمو ، وأى جزء ينبغي توجيهه لأهداف أخرى ؟

١٠ - ٤ خلاصة النتائج

ويمكن أن نخلص الى نتائج التحليل الذى أوردناه لعملية النمو في هذا الفصل والفصل السابق . كما يلي :

١. النمو في طاقة الاقتصاد القومى على الانتاج هو على جانب كبير من الأهمية في سبيل رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ، وفي تناول سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة ، وفي إعادة هيكلة الميزج الذى تنتجه عملية النمو في شكل نواتج سلعية وخدمية . هذا فضلا عن أن النمو الاقتصادى يلعب دورا ذا أهمية خاصة في الأمن القومى ، أو في النضال من أجل الهيبة والمكانة الدولية .

٢. أن النمو الاقتصادى يتعلق بالطاقة الانتاجية - بالتغيرات في العرض الكلى ، لا بالتغيرات في الطلب الكلى . ومن الأهمية بمكان ادراك الآثار التراكمية للنمو حتى بالنسبة للفوارق الطفيفة في معدلات النمو .

٣. كان الظن ، في وقت ما ، أن مصدر النمو الاقتصادى هو التراكم الرأسمالى وحده تقريبا ، واستخدام الذخيرة المتوفرة من فرص الاستثمار غير المستغلة بعد . أما اليوم فان الاقتصاديين عموما يدركون

أنه يمكن « خلق » الكثير من فرص الاستثمار ، وأن كثيرا من الاهتمام يوجه الآن الى مصادر الانحرافات التصاعدية في منحى امكانيات الانتاج ، وأن أية قائمة للعوامل المؤثرة في عملية النمو لا تشمل مدى الابتكار فحسب ، بل تشمل أيضا نوعية رأس المال المادى ، ونوعية رأس المال البشرى ، وحجم السكان العاملين ، وطبيعة المؤسسات الاجتماعية والقانونية ، وأنماط الميزة النسبية في مضمار التجارة الدولية .

٤٠ وبينما يكون النمو أمرا ناهغا للمجتمع في مجموعه ، الا أنه ليس عديم التكلفة ، وقلة من الناس هم الذين يرغبون في تعظيم النمو بأى تكاليف . والواقع أن التكلفة الأولية للنمو هي عن « الفرصة الضائعة » ، وهي تتمثل في عملية تحول الموارد من الاستهلاك الجارى الى تكوين رأس المال . أما بالنسبة لبعض أفراد المجتمع ، فقد تكون التكاليف أكثر ارتفاعا وأكثر ارتباطا بأشخاصهم ، اذ أنهم يفقدون فرص العمل أمام موجة الابتكار والتجديد في أساليب الفن الانتاجى في عالم دائم التغير بسرعة .

٥٠ ورغم ما يتوفر من معلومات « نوعية » حول أسباب النمو ، وحول امكانية التحدث عن أنواع السياسات التى تقود الى النمو ، فان المعرفة « الكمية » بوسائل دعم النمو في اقتصاديات السوق محدودة للغاية .

٦٠ أما السياسات الرامية الى تشجيع الاستثمار فانها تشمل : (١) أسعار الفائدة المنخفضة ، (٢) و « الاهتلاك المعجل » لرأس المال المادى ، (٣) والائتمانات الضريبية للاستثمار . والاعتقاد السائد هو أن اجراء البحوث العلمية والفنية ، وتطوير هذه البحوث ، قد يؤتيان ثمارهما في شكل مزيد من الابتكار . كما أن سياسات تشجيع التعليم والتدريب

ترمى الى تحسين نوعية رأس المال البشرى • ومن المهم كذلك لتأمين مسار عملية النمو على الوجه المنشود هو ملاءمة الآثار المترتبة على قيام بعض الظروف الاقتصادية التى يكون لها تأثير عميق لعملية النمو ، مثل ظروف الكساد الحاد والبطالة واسعة النطاق (١) .

(١) المرجع السابق ، الفصل ٤٣ ، ص ٧٤٢ وما بعدها .

الفصل الحادى عشر النمو والاقتصاد المتخلف (مقاييل التخلف ومقوقات النمو)

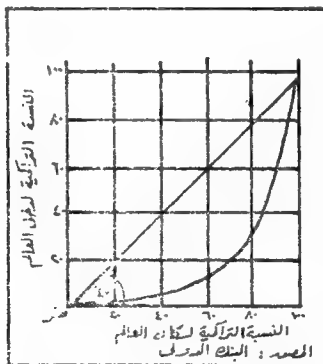
فى غمرة الحياة الحضرية بأساليبها المريحة ومظاهر التمدن فيها ، فان الغالبية العظمى من البشر تفقد رؤية الحقيقة المنطوية على أنه — بالتعرف على عمر كوكب الأرض — فان الوقت الذى انقضى حتى الآن هو وقت قصير جدا منذ أن كان الانسان يعيش كائى حيوان آخر ، يلتقط مقومات وجوده على قيد الحياة بأقصى ما يستطيع مما تجود به الطبيعة وتلقى به فى طريقه • ومنذ حوالى ثمانية آلاف عام فقط ، بدأت ملامح الثورة الزراعية ، عندما حول الانسان نفسه من جامع للطعام الى منتج له • ولم يحدث الا منذ القرون القليلة الأخيرة أن نسبة ملموسة من سكان العالم لم تعد تتطلع الى أى شئ سوى الجهد المبذول بلا هوادة فى اقتناص وجودها من برائن الطبيعة المتمنعة عن الجود بمكوناتها من الطيبات • أما تلك الأفكار حول الحياة الكريمة والتحرر من الجوع كحقوق يتمتع بها كل انسان فهمى جديدة فى تاريخ البشرية •

١١ - ١ نماذج متباينة للنمو

لننظر الى الجدول الآتى بعناية ، اذ أنه يكشف ، فى اطار واضح ، كيف أن قلة من الناس فقط هى التى حققت انجازا فى تحولها من الفقر الى الحياة الرغدة نسبيا • وتشير البيانات ، المتاحة عن منتصف الستينيات ، أنه كان هناك ٣٣ بلايين نسمة يعيشون فى مختلف أرجاء العالم ، ولكن الأجزاء الغنية من العالم — حيث يعمل الناس لأكثر من ٤٠ — ٥٠ ساعة أسبوعيا ، ويتمتعون بقدر

كثير من وقت الفراغ والمتعة ومستوى من المعيشة يضاهاى أو يقرب من المستوى الذى بلغه مواطنو الولايات المتحدة - لا تشمل الا حوالى ١٤ ٪ من مجموع سكان العالم ^(١) . أما معظم بقية أجزاء العالم فان سكانها يكافحون من أجل أن يسدوا رمق الحياة فحسب - بل أن هناك حوالى ألفى مليون نسمة يعيشون عند المستوى - أو أدنى من المستوى - الذى كان يتمتع به الفلاحون في أكثر المذنيات نجاحا من خمسة آلاف سنة .

كما يكشف الجدول الآتى عن احدى الطرق المختلفة للتعبير عن التفاوت في توزيع الدخل بين سكان العالم ، كما يدل على ذلك العمودان ٥ و ٦ من انجدول ، أما التعبير البياني عن هذا التفاوت في توزيع الدخل فيدل عليه الشكل الآتى رقم ١١ :



الشكل رقم ١١ - التفاوت في توزيع الدخل بين شعوب العالم

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨٣ .

جدول رقم ٦ - تصنيف وضع النعم في ١٥٨ دولة ، ١٩٦٥ (١٠)

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)
تصنيف لقول ١٩٦٥	عدد لقول (بالمليين)	الجمولات (من ق ج)	١٩٦٥	النسبة من سكان المعلم ونتيجة القوي	متوسط المعدلات السنوية للنعم في نصيب الفرد	من الفصل للتعليق ١٩٦٥-١٩٦٠	(٩)
الجموعة (أ)	٤٨	١٨٢١	١٦٥	٨٨	٩	١٥	١٢٠
نصيب الفرد من ن ق ج أقل من ١٥٠ دولارا							
الجموعة (ب)	٤١	٣١٨	٦٨	٢١٤	٤	٢٣٣	١٨
١٥٠ - ٣٠٠ دولار							
الجموعة (ج)	٣١	٢١٢	٩٨	٢٦٢	٥	٤٢٥	٥٣
٣٠٠ - ٦٠٠ دولار							
الجموعة (د)	١٨	٤٨٤	٤٤٧	٩١٥	١٥	٢٤	٥٦
٦٠٠ - ١٢٠٠ دولار							
الجموعة (هـ)	٢٠	٤٥٧	١٠٦٢	٢٣٣٢	١٤	٥٨	٣٢٤
١٢٠٠ دولار وأكثر							
الجموع	١٠٨	٣٢٩٢	١٨٣٥	٥٥٦	١٠٥	٢٢٨	٣٢١

(*) تمثل حوالي ٩٩٪ من سكان المعلم (***) ن ق ج ترمز إلى الناتج القومي الإجمالي .
المصدر : البنك الدولي .

ويوضح الشكل السابق مدى التباين بين السكان والدخل معبرا عنه « بمنحنى لورنز » . لو كان توزيع الدخل تناسبيا مع السكان ، فإن ٢٥ ٪ من السكان سوف يكون لديهم ٢٥ ٪ من الدخل ، و ٥٠ ٪ من السكان سوف يكون لديهم ٥٠ ٪ من الدخل ، وهلم جرا ، وهذا التوزيع التناسبي للدخل مع السكان يعبر عنه بيانيا « الخط المستقيم » في الشكل السابق . أما التوزيع الفعلي للدخل بين السكان ، كما يستدل عليه من الجدول السابق ، فيعبر عنه بيانيا « الخط المنحنى » ، وكلما بعد الخط المنحنى عن الخط المستقيم ، تعاظم التفاوت في توزيع الدخل .

وعلى الصعيد العالمي في منتصف الستينيات ، فإن أفقر دول العالم — وتشكل ٥٥ ٪ من سكان العالم — تحصل على أقل من ٩ ٪ من دخل العالم ، وأغنى دول العالم — وتشكل ١٤ ٪ من سكان العالم — تحصل على ٥٨ ٪ من هذا الدخل . وبالإضافة الى تفاوت توزيع الدخل بين دول العالم ، فإن توزيع الدخل ليس على نمط واحد داخل مجموعات الدول ، الأمر الذي يجعل الحدود المتطرفة أكثر تباعدا فيما بينها داخل كل مجموعة . ومن ثم فإن عبارة « الفجوة الانمائية » قد استخدمت كثيرا للتعبير عن التباين الكبير بين الأوضاع الاقتصادية للدول عند طرق توزيع الدخل .

ان الفروق الاحصائية مثلا بين المجموعة (أ) والمجموعة (ب) والمجموعة (هـ) في الجدول السابق هي فروق مثيرة بما فيه الكفاية بالنسبة للمحلل الاقتصادي ، ولكن لنتساءل : ماذا تعنيه هذه الفروق في المعنى الانساني ؟ ان الباحث الذى يعكف على دراسة أثر التغيرات في هطول الأمطار على الانتاج والدخل الزراعى سوف يجد أنه بالنسبة لدولة غنية كالولايات المتحدة مثلا ، فان النقص في هطول الأمطار عن المستوى الحرج المعين بمقدار بوصة مثلا ، سوف يؤدي الى التغير في ناتج المزرعة بصورة منتظمة . أما في الدول الفقيرة ، مثل الصين والهند ، فان التغيرات في هطول الأمطار قد تنعكس على معدل الوفيات .

والواقع أن الغالبية العظمى من سكان هذه المناطق الفقيرة في العالم تعيش بالقرب من مستوى الكفاف الى حد أن أية تقلبات طفيفة في امدادات الطعام ، بسبب النقص في موارد المياه اللازمة للزراعة أو لأي سبب آخر ، لا بد أن تحصل في طياتها شبح الموت جوعا لأعداد كبيرة من الناس •

ومن واقع المشاهدات ، فإن التقلبات التي تقاس بالدولارات في الدول الغنية ، غالبا ما تقاس بأعداد الأحياء من البشر في الدول الفقيرة ، الأمر الذي يجعل مشكلات الاقتصاد تتراءى على أنها مختلفة جدا فيما بين مختلف الدول ، كما يجعل مشكلات النمو أكثر الحاحا بكثير جدا في لدول الفقيرة منها في الدول الغنية • أما المصلحون في الدول المتخلفة فغالبا ما ينتابهم الشعور بنوع من العجلة في الإصلاح لا يستشعره نظراؤهم في الدول الغنية • بل ان كثيرا من بنى البشر ، ممن يعيشون الآن عند حافة الكفاف ، لا يمكن أن يتعلموا الى أى تحسن في أقدارهم الا اذا اضطلعت فورا الدول التي ينتمون اليها بمهمة تحقيق معدل سريع جدا للنمو الاقتصادي •

وهنا تجدر ملاحظة أن العمودين الأخيرين من الجدول السابق يدلان على أن الدول الأكثر فقرا في العالم كانت تحقق معدلات للنمو أقل من معدلات النمو في الدول الأكثر غنى في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة • وعلى ذلك فإن الدول الأكثر فقرا في العالم أخذت تفقد أرضا ، كما أن « الفجوة الانمائية » أخذت في الاتساع • وكما سوف نرى فيما بعد ، فإن هذه هي مشكلة « ناتج » ومشكلة « سكان » •

ومن الثابت أن « التخلف » ليس شيئا جديدا في العالم ، أما الانشغال به كظرف اجتماعي قابل للعلاج فهو أنجديد في الأمر • ولم يحدث أن أصبح علاج التخلف كسياسة اضطرارية جديرة بالاهتمام الا خلال نصف القرن الأخير • ولعل السبب الرئيسي لهذا الاهتمام ، الذي لم يكن ملحوظا على الاطلاق قبل خمسين سنة أو أكثر ، يكمن في النجاح الساحق غير العادي

للبرامج المخططة للتنمية ، والتي تعتبر التجربة السوفيتية أبرزها وأجلها - شأنا . ومن ثم يتساءل القادة في الدول الأخرى : إذا كان في مقدور السوفييت أن يحققوا هذه التنمية « الساحقة » ، فلماذا لا نحققه ؟ وهنا يجب ألا ننقل من أهمية فكرة دوزنبري عن « أثر المحاكاة » في تغيير السلوك الاقتصادي للأفراد والجماعات . لقد قيل مثلا أن السر الحقيقي للقفزة الذرية يكمن في « إمكانية » صنعها ، وليس في « كيفية » صنعها . ويصدق نفس الشيء ، إلى حد بعيد ، على قضية التنمية الاقتصادية في ربع القرن الأخير ، إذ كانت قد طفت على السطح أمثلة عديدة على التنمية الاقتصادية السريعة والمخططة . وفي عالم يصبح في كل سنة أصغر مما كان عليه بفضل التصنيفات المستمرة في وسائل النقل وسبل الاتصالات ، فإن مثل هذه التطورات في المجال الإنمائي تصبح مرئية لكل امرئ في ربوع العالم . إنه لوضع سيئ حقا أن يكون المرء فقيرا ، ولكن ما هو أسوأ منه أن يكون المرء فقيرا عندما يتجاوز الآخرون دائرة الفقر ، وهذا وضع يصعب احتماله . وفجأة يرى الناس أنه من الممكن تحقيق أوضاع اقتصادية أفضل لهم ولأطفالهم ، وفجأة نجد أنهم يتطلعون إليها ويسعون إلى تحقيقها بكل السبل الممكنة .

أما الدفعة الثانية للتوجه نحو التنمية في الجزء المتخلف من عالم اليوم ، فقد جاءت من جانب الدول المتقدمة التي انتهجت سياسة اسداء العمون الاقتصادية والفنى إلى الدول المتخلفة . إن بعض الجهود المبذولة في سبيل تنمية الاقتصاديات المتخلفة كان يتمثل في مبادرات من جانب الدول المتقدمة كل على انفراد ، أما الجهود الأخرى فكانت تبذلها المنظمات الدولية كمجموعة البنك الدولي للتعمير والتنمية . ومن هنا فمن داخل الدول المتخلفة ومن خارجها كانت الضغوط تنترى من أجل التنمية الاقتصادية السريعة ، وللبحث عن أسباب التخلف ووسائل التغلب عليها .

لقد ركز الجدول السابق على متوسط دخل الفرد كقياس للتنمية الاقتصادية ، فهل هذا صحيح ؟ من الجلى أن هذا المؤشر الاحصائي هو مقياس معقول للقوة الشرائية لدى أفراد المجتمع ، اذ يدل - بما لا يقبل الخطأ - على أن الدول في المجموعتين الأولى والثانية هي دول فقيرة جدا بالمقاييس الغربية . وإذا رغب المرء في النظر ، بدلا من ذلك ، الى المجموعة التي تعرف عادة بالدول « الآخذة في النمو » (أو الدول النامية) ، فانه يبدو من مقارنة معدلات النمو أن الدول في المجموعتين (ج) و (د) تحقق معدلات للنمو هي أسرع من معدلات انمو في دول المجموعتين (أ) و (ب) ومن معدلات النمو في الدول الأكثر غنى في المجموعة (هـ) ^(١) .

والواقع أنه لا يوجد تعريف « صادق » تماما للتخلف . أما السبب الوحيد نارغبة في توضيح المعنى الذي نقصده بكلمة « متخلفة » هو أننا نود أن نحدد مجال اهتماماتنا في التطور الاقتصادي للمجتمعات الانسانية - لنقول : « اننا نهتم بهذه الدول وهذه المشكلات ، وليس بتلك الدول وتلك المشكلات » . وغالبا ما نجد أن مختلف الباحثين يولون اهتمامهم بانجموعات المختلفة من الدول وبالمشكلات المختلفة ، ولكن من العبث الجدال بأن أية مجموعة من المشكلات يجب وصفها بالمصطلح « تخلف » ، وأية مجموعة أخرى بمصطلحات أخرى . هناك ، في واقع الأمر ، مقاييس عديدة ممكنة لدرجة التنمية في بلد ما : متوسط دخل الفرد ، نسبة الموارد غير المستغلة ، نصيب الفرد من رأس المال في المتوسط ، المدخرات لكل فرد في المتوسط ، مقدار « رأس المال الاجتماعي » (الطرق ، السكك الحديدية ، المطارات ، الموانئ الخ) ، ودرجة التعليم للتطبيقات العاملة - وهذا بعض من كل .

(١) انظر للجدول السابق رقم ٦ .

لا غرو ، اذن ، أن الدول التي تكون متخلفة بأحدى هذه الطرق قد لا تكون متخلفة بطريقة أخرى ، حيث أن دولة ما قد يكون متوسط دخل الفرد فيها أكثر انخفاضا من متوسط دخل الفرد في دول أخرى ، ولكن هذه الدولة تحقق نسبة أكثر ارتفاعا في استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لديها . ولهذا السبب ، فليس هناك ترتيب وحيد لمختلف الدول من حيث درجة التنمية . ومن هنا فان السياسات الملائمة للتغلب على التخلف سوف تكون مختلفة في مختلف احوالات . فضلا عن ذلك ، فان مشكلة الارتفاع بدخل الدولة التي يكون فيها متوسط نصيب الفرد من رأس المال منخفضا ، وتكون لديها عمالة عاطلة واسمة النطاق وموارد طبيعية غير مستغلة (باكستان مثلا) يحتمل أن تكون مختلفة جدا عن مشكلة الارتفاع بدخل دولة ما ، مثل استراليا ، تكون لديها قلة في عدد السكان ولديها موارد كثيرة غير مستغلة .

وأيما كان الأمر ، فبالنسبة لأي وضع حقيقى فان الاهتمام بالمشكلات الحقيقية ، ويجاد الحلول العملية لها ، هو أكثر أهمية من الجدل حول التعاريف . في الغالب الأعم ، فان مشكلة « الدول المتخلفة » تتعلق برغبتها في التغلب على المستويات المنخفضة للدخل عن طريق احراز معدل أسرع للنمو . في بعض الدول — الهند وبنجلاديش مثلا — فان وضع حد لنمو السكان قد يكون العنصر الرئيسى في دعم النمو الاقتصادى ، أما في بلد مثل اليونان — وهى اننى ليست لديها مشكلة كثرة عدد السكان — فان مثل تلك السياسات ليست ذات أهمية تذكر .

١١ - ٣ دعم عملية النمو : تخطيط أم حرية اقتصادية ؟

وحالما تقرر سلطات دولة متخلفة محاولة رفع معدل النمو ، فانها سوف تواجه على الفور سؤالاً جوهرياً : ما هو القدر الضرورى والمرغوب من الرقابة الحكومية على الاقتصاد القومى ؟ من الناحية العملية ، كان الدفاع جدياً عن كل جانب من جوانب الرأى حول أسلوب دعم عملية النمو ، متدرجا

من مقولة أن « السبيل الوحيد للنمو هو ابعاد يد الحكومة عن كل شيء يتعلق بالنشاط الاقتصادي » الى مقولة أن « السبيل الوحيد للنمو هو الحصول على اقتصاد مخطط بالكامل وفي ظل الرقابة المركزية » . ومن السهل نبذ مثل هذه الآراء المتطرفة حول أسلوب دعم عملية النمو ، وذلك على ضوء المشاهدات الواقعية . من جهة ، فإن كثيرا من الاقتصاديات قد نما بمساعدة حكومية ضئيلة جدا ، ولعل المملكة المتحدة أفضل الأمثلة . من جهة أخرى ، فإن دولا أخرى ، مثل روسيا الحديثة وبولندا ، قد كشفت عن نمو مطرد مع درجة مرتفعة من الرقابة المركزية . وفي دول أخرى ، فانندا نجد كل مزيج يمكن تصوره من المبادرة الحكومية والمبادرة الخاصة في عملية النمو .

أى معنى يمكن أن نستخلصه من هذه السوابق التاريخية المتضاربة ؟ امل أكثر الاجابات اقناعا هي أن التصرف المناسب يتوقف على الظروف التي تكون سائدة في الدولة المعنية . في بعض الحالات ، قد تتدخل الحكومات في الاقتصاد الى حد تثبيط عزم المبادرة الخاصة ، وفي حالة كهذه ، يمكن تعظيم عملية النمو حقا بالتقليل من الرقابة الحكومية على الاقتصاد . في حالات أخرى ، حيث تمس الحاجة الى كميات ضخمة من « رأس المال الاجتماعى » ، أو حيث تكون الترتيبات المؤسسية القائمة — مثل نظام حيازة الأرض — ضارة بعملية النمو ، فقد يكون من الضروري التدخل النشط من جانب السلطات المركزية من أجل تشجيع عملية النمو . بيد أن هناك ألوانا عديدة من المزيج الممكن ، بين مبادرة الدولة والمبادرة الخاصة في النشاط الاقتصادي ، كانت قد استخدمت في مختلف المواقع ومختلف الأزمنة ، أما عن السؤال الخاص بأى مزيج هو الأفضل في موقع معين ووقت معين ، فإن الأرجح كثيرا أن يقابل بالكثير من الجدل حوله ^(١) .

(١) وفي رأى الباحث أن الجدل حول أفضل مزيج بين هاتين المبادرتين ، او بعبارة أخرى أفضل حدود فاصلة بين النشاط العام والنشاط الخاص في المجال الاقتصادي ، لا بد أن يحكمه هدف لا مندوحة عنه ، ألا وهو المصلحة العليا للاقتصاد الوطنى ، بغض النظر عن القواعد الأيديولوجية الجامدة .

١١ - ٤ لماذا التخطيط ؟

وإذا كانت مبادرة الدولة تنطوي على الأخذ بأسلوب التخطيط للعملية الانمائية ، فإن السبب الرئيسى الذى يروق التخطيط من أجله هو أنه يمكن أولا الاسراع بخطى التنمية الاقتصادية ، كما يمكن ثانياً تغيير اتجاهات عملية التنمية .

وكما هو معلوم ، فإن تقسيم الموارد بين الاستهلاك والاستثمار هو أحد محدّدات معدل النمو ، أو بمباراة أخرى فإن النقص فى المدخرات ، التى توجه لتمويل الاستثمارات ، قد يكون عائفا خطيرا للنمو بالمعدلات السريعة المنشودة . ان التخطيط ، إذن ، يمكن أن يشكل مجموعة من السياسات التى تتدخل بموجيها الحكومة فى الاقتصاد الوطنى لتحقيق مستوى من المدخرات أكثر ارتفاعا مما قد يتحقق ، لو أن قرارات الادخار تكون متروكة للأفراد وحدهم فى القطاع الخاص . فى اقتصاد قائم على السوق الحر ، يتأثر الاستثمار بكمية المدخرات التى سوف يوفرها الأفراد والمنشآت ، ولكن عندما تكون المستويات المعيشية منخفضة ، فإنه يحتمل أن تكون المدخرات منخفضة ، مع أنها تشكل المصدر الرئيسى لتمويل العملية الانمائية فى كل الأحوال . وهنا يمكن للسلطات المركزية أن تتدخل وترغم أفراد المجتمع على الادخار بمعدلات أكثر ارتفاعا بكثير مما قد يكون عليه الحال بخلاف ذلك . هذا الادخار الاجبارى كان ، ولا يزال ، أحد الأغراض الرئيسية لمعظم خطط الحكومات الاشتراكية .

بيد أن أولئك الذين يؤمنون بحرية الفرد فى الاختيار بين الاستهلاك والادخار قد يجفلون كثيرا من هذه التضحية الاجبارية للمستويات المعيشية للأجيال الحاضرة من أجل منفعة الأجيال القادمة . أما المبرر الذى يقدمه المخطط فهو أنه بالحرية الكاملة للاختيار الفردى ، قد يكون النمو بطيئاً أو لا وجود له ، كما أن الجيل الحاضر قد تكون لديه القدرة على فرض مستوى معيشى منخفض على الأجيال القادمة . والحقيقة أن هدف المخطط

الخمسية لروسيا أو بولندا أو الصين هو الارتفاع بمستوى المدخرات ، ومن ثم خفض مستوى الاستهلاك الجارى الى ما هو أدنى مما قد يكون عليه الحال ، لو أن الحرية الكاملة للاختيار بين الاستهلاك والادخار هي التى تؤخذ بعين الاعتبار . انما تجدر ملاحظة أن المدخرات الإضافية قد تكون موضوع التخطيط حتى فى المجتمعات التى تكون فيها الرقابة المركزية على مسار الاقتصاد الوطنى بدرجة أقل بكثير مما هو عليه الحال فى الدول الثلاث المشار إليها ، وذلك من خلال الحوافز الضريبية والسياسات النقدية ، ومع ذلك فان اغرض واحد : زيادة الاستثمار من أجل زيادة معدل النمو . أما الهدف النهائى فهو جعل الأجيال القادمة أحسن حالا مما قد يكونون عليه ، لو أنهم لم يتوارثوا الا رصيذا من رأس المال الذى يترك لهم اختياريا من جانب الأجيال الناحضة .

وهنا تجدر الإشارة الى أنه يمكن للتخطيط أن يؤثر فى خطى التنمية بفعل عوامل أخرى بخلاف المدخرات ، إذ يمكن للتخطيط أن يتعرف على مواطن الاختناقات الاحتمالية ، سواء فى صورة مهارات، أو مواد خام ، أو أنواع معينة بالذات من الطاقة الانتاجية ، ومن ثم يضع برامج معينة للتعليم والتدريب ، أو لتنمية الموارد ، أو للمعاهدات التجارية ، أو للاستثمار الفعلى الذى يمهّد الطريق الى نمو أسرع فى خطاه . ومن الأهمية بمكان الإشارة الى أنه اذا أمكن للمخططين أن يتعرفوا على المعوقات الثقافية والقانونية والاجتماعية للنمو ، ففى وسعهم أن يعملوا على ازالتها . لو أن نظام هيازة الأرض ، أو نظام الارث مثلا ، يعوق استغلال الأرض بصورة أكثر فاعلية من الناحية الفنية ، فمن الممكن استخدام النظام القانونى فى احداث التغيير المنشود الذى يحقق الارتفاع بانتاجية الأرض الزراعية وتحقيق الزيادة فى معدلات النمو . وعاءى سبيل المثال ، من ناحية المعوقات الثقافية والاجتماعية ، لننظر فى وضع تركيا خلال حقبة الثلاثينيات وتحت حكم مصطفى كمال أتاتورك . لقد أمكن للأترك ، من خلال تحديث الأزياء ، أن يغيروا من موقفهم نحو المرأة التركية ،

دقوة عمل كامنة لم تكن مستغلة من قبل ، فكانت النتيجة أن أصبح في وسع النساء التركيات أن يدخلن سوق العمل بأعداد كبيرة ، وأمكن بذلك الارتفاع بمعدل النمو في الاقتصاد التركي لفترة طويلة من الزمن .
وينبغي هنا التأكيد على حقيقة اقتصادية في معرض الحديث عن

الملايسات المحيطة بعممية التنمية ، وهي أن التأثير في « خطى » أو « معدل » التنمية — بمعزل عن اتجاهات التنمية — أمر بالغ الأهمية في واقع الأمر ، لا لأن الفروق الضئيلة في معدلات النمو فيما بين الدول قد تجعل هناك غارقا كبيرا بين هذه المعدلات بمرور الزمن فحسب ، كما أوضحنا فيما سبق ^(١) ، بل أيضا لأن الاقتصاد القومي قد يكون في سباقات خطيرة مع الزمن ، وأحد هذه انسباقات هو نمو السكان كما سوف نعرف في الفصل التالي ^(٢) . وثمة سباق آخر مع الاقتصاديات المنافسة الأخرى في مضمار التجارة . لنضرب مثلا واقعيا باليونان ، فعندما وافقت على توقيع معاهدة تصبح بموجبها عضوا في السوق الأوروبية المشتركة ، فقد التزمت ، بمقتضى نصوص هذه المعاهدة ، بإزالة حواجزها الجمركية الحامية ، وبالتالي فقد تعين عليها أن تكون ذات قوة تنافسية في تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية قبيل توقيع المعاهدة ، والا تصبح منتجات صناعاتها الناشئة عرضة لأن تكتسحها منتجات الصناعات المماثلة في دول السوق الأخرى . وفي مثل هذا الوضع ، لا يكفي تحقيق مكاسب في الانتاجية ، بل يجب أن تكون هذه المكاسب بمعدل سريع يكفي للتغلب على المساوىء المترتبة على وجود خصم مناوئ في مجال التجارة يتحسن أدائه الانتاجي باطراد . لنفرض ، مثلا ، أن الدولة (س) لا بد أن تحقق تحسنا بنسبة ٥٠ ٪ / للحاق بالدولة المنافسة (ص) التي يتحسن أدائها بمعدل (ر) في المائة سنويا ، فإذا أرادت الدولة (س) اللحاق بالدولة (ص) في غضون عتر سنوات ، فلا بد أن يتحسن أدائها بمعدل (ر + ٤) في المائة سنويا ،

(١) انظر الجدول رقم ٣ ، ص ٢٠١ من الكتاب .

(٢) انظر بند ٣ من الفصل الثاني عشر ، ص ٢٧٢ من الكتاب .

واذا كانت (ر) تساوى ٣ ٪ ، فلا بد أن تحقق الدولة (س) تحسنا في أداؤها بمعدل ٧ ٪ سنويا . أما اذا تحقق التحسن في الأداء بمعدل ٥ ٪ أو ٦ ٪ سنويا ، فقد يكون الأمر رائعا في حد ذاته ، ولكن الدولة (س) مع ذلك تفقد السباق مع الدولة (ص) .

حقيقة أخرى يجدر الإشارة إليها ، وهى أنه رغم أن « معدل » التنمية ذو دلالة هامة على النحو الذى قدمناه ، والرغبة في زيادته قد تؤدي ، في حد ذاتها ، الى الأخذ بأسلوب التخطيط ، فإن المخططين قلما يقنعون بمجرد القيام بكل شيء يمكن القيام به لتحقيق معدل أسرع للنمو ، وما ذلك الا لأنهم على بينة من أن في وسعهم الاختيار بين الخطط « البديلة » للنمو بما تنطوى عليه من مضامين مختلفة لما يستهدف تحقيقه في المستقبل المنظور والبعيد . ولا جدال أن النمو « غير المخطط » سوف ينحو ، عادة ، الى استغلال الميزة النسبية التى تتمتع بها الدولة « حاليا » ، أما في الاقتصاد المخطط فإن المخططين يتخيرون ، عادة ، نمطا للنمو من شأنه أن يحدث تغيرا في الميزة النسبة للدولة « مستقبلا » . لقد كان من الواضح ، مثلاً ، أن المخططين السوفييت ، في غضون العشرينيات والثلاثينيات ، قد اختاروا النهج الأخير ، وكان هدفهم من هذا الاختيار هو التخلص من أغلال الاقتصاد الزراعى التقليدى واقامة اقتصاد صناعى يلعب دوره البارز في تقدم المجتمع .

وثمة مثل آخر عن اليونان ، فقد حققت نموا سريعا في متوسط دخل الفرد خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٥ ، وكان ذلك النمو السريع راجعا ، في الأساس ، الى ازدهار السياحة التى جلبت مئات الآلاف من الأجانب الى اليونان ، والى هجرة كثير من اليونانيين الشبان الى ألمانيا الغربية للعمل في المصانع هناك . لقد كان الدافع الى هذه الهجرة أن هؤلاء الشبان كانوا ، قبل الهجرة ، يحصلون على دخول في بلدهم هى أدنى بكثير من متوسط دخل الفرد في اليونان ، فكانت

نتيجة الهجرة أنهم أصبحوا يحصلون على أعمال مرتفعة العائد في بلد المهجر ، وأن تحويلاتهم من ألمانيا الغربية الى ذويهم في اليونان قد أدت الى زيادة الدخل القومي في بلادهم وزيادة احتياطات اليونان من العملة الأجنبية . ولكن رغم أن اتباع مثل هذه الميزة النسبية الحالية آنذاك — « استيراد » السياح و « تصدير » اليونانيين — كان عاملا مساعدا في تحقيق معدل سريع للنمو في اليونان ، فإن هذه السياسة كانت تهدد بمسح صورة الحياة التي ألفها المواطنون هناك . وبناء على ذلك ، فإن بعض المخططين اليونانيين قد أوصوا — رغم توقع بعض الخسارة في معدل النمو — بتقييد الهجرة الخارجية والاعتدال في حجم الدور السياحي في الاقتصاد اليوناني والنهوض ببعض الصناعات الجديدة . أما النقطة الحاسمة فهي أن التخطيط يمكن أن يغير اتجاه النمو في الاقتصاد القومي . وإذا كان من غير المتيقن أن السوق الحر سوف يحقق الاختيار الذي يتطلع اليه المجتمع حقا فيما يتصل باتجاه النمو ، فإن هذا الاختيار هو المهمة التي يتولاها المخططون والتي هي جديرة بأن يكون لها أولوية الاهتمام .

١١ - ٥ معوقات التنمية الاقتصادية

لقد أشرنا فيما تقدم الى أنه لا يوجد نمط وحيد للتخلف الاقتصادي ، ومن ثم لا توجد معادلة وحيدة للتغلب على هذا التخلف . غير أن المشاهد أن ثمة عوامل معينة بالذات يبدو أنها مشتركة ، بوجه عام ، في مختلف أنماط التخلف الى حد أنه عندما تعرض للمحلل الاقتصادي حالة معينة بالذات من حالات التخلف ، فإنه يتساءل على الفور عما إذا كانت تنطبق عليها أيضا هذه العوامل المشتركة كمعوقات للتنمية . لندع جانبا الآن الحاجة الى رأس المال والحاجة الى الرقابة السكانية (وهما موضوعا المناقشة في الفصل التالي) ، ولنركز ، فيما يلي ، على مناقشة المعوقات الأخرى للتنمية :

(١) التعليم

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه الى حد كبير . وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الانتاج ، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل . ان شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير ، في أعمال عديدة ، من شخص أمي لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب . كما أن مديرا متدربا على الطرق الحديثة في امساك الحسابات ، وإدارة الأفراد ، والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيها ، هو أكثر غايلية بكثير — في صدق الحصول على أكبر قدر من المخرجات السليمة من مدخلات معينة — من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال .

غير أن الدول ، في المراحل الأولى للتنمية ، غالبا ما تواجه الاختيار انصب حول كيفية انفاق الأموال المخصصة للتعليم — أى ما اذا كان انفاق هذه الأموال على محو الأمية والارتفاع بمستوى التعليم العام من جهة ، أو على تدريب كادر محدود من الاختصاصيين المدربين علميا وفنيا من جهة أخرى . المشكلة ، إذن ، هي مشكلة حادة ، بالنظر الى أن أى نوع من التعليم باهظ التكاليف ، فضلا عن أنه لا يؤتى ثماره الا ببطء . وقد تبدأ الخطة الخمسية برنامجا طموحا يمتد في شموله الى بناء المدارس ، وتدريب المعلمين ، وتعديل المناهج ، وتوفير مستلزمات انتاج العملية التعليمية في مختلف مراحلها ، وقد تنتهى فترة الخطة بتغيير محدود في مستوى تعليم السكان . ومع ذلك ، اذا كانت المكاسب من العملية التعليمية في خمس سنوات هي بطبيعتها محدودة نظرا لالباء المتوقع في عائد التعليم ، فلا أقل من توقع ضخامة هذه المكاسب في جيل كامل بعد جنى ثمار عائد التعليم كاملة . من الضروري ، إذن ، الاقدام على الاستثمار في التعليم ، وإن كانت « تكلفة الفرصة الضائعة » على ما يبدو مرتفعة .

بيد أنه تجدر الإشارة الى أنه يبدو ، من واقع الممارسات العملية في حقل التعليم ، أن كثيرا من الدول الآخذة في النمو ، بل ان معظمها ، قد خصص نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب - وغالبا ما كان ذلك عن طريق ايفاد هؤلاء الأفراد في بعثات تعليمية الى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية . ويبدو أن الدافع الى هذا الاجراء التعليمي ذو طابع سياسى ، ذلك أن النتائج الملموسة لعدد (س) من الأطباء أو المهندسين أو غيرهم من حملة الدرجات العلمية الرفيعة (الماجستير أو الدكتوراه مثلا) هي أكثر وضوحا لدى الرأى العام من الانتائج المترتبة على رفع سنى التعليم العام من عشر سنوات الى اثنتى عشرة سنة مثلا . وليس من الواضح ما اذا كانت هذه السياسة التعليمية موفقة من حيث نتائجها العملية في ازالة أحد معوقات التنمية . وعلى أية حال ، يبدو أن هناك بعض المآخذ على هذه السياسة التعليمية ، ومن ذلك أن الصفوة المتعلمة تستقطب ، في بعض الأحيان ، من أبناء الطبقة المتميزة اجتماعيا ، أى على أساس وضع الأسرة لا على أساس الجدارة ، كما ينظر أفراد هذه الصفوة المتعلمة الى تلقيهم العلم على أنه بمثابة جواز المرور الى الاستقرابية الجديدة ، لا بمثابة مهمة وطنية تؤدي في خدمة مواطنيهم . ومن ذلك أيضا أن نسبة ملموسة من أفراد تلك الصفوة تهاجر الى دول أخرى ، حيث تجلب لها مهاراتها المكتسبة غائدا أكثر ارتفاعا بكثير مما تحصل عليه في وطنها .

وأيا كان الأمر ، فإن معظم الدراسات الجديدة عن أوضاع الدول المتخلفة تبحث على زيادة - وليس نقص - الانفاقات على التعليم ، الأمر الذى يفصح ، بجلاء ، عن أن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو .

(ب) الصحة

لا جدال أن زيادة كبيرة في الانتاجية يمكن أن تتحقق بالارتفاع بالمستويات الصحية للأيدى العاملة : الفاقد في وقت العمل يتجه الى التناقص ، والجهد

المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية ، عندما يكون مستواهم انصحى مرتفعاً منه عندما يكون هذا المستوى متدنياً • بيد أن معرفتنا بالآثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحى لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه • لقد أجريت حديثاً دراسات لقياس الأثر الاقتصادى للقضاء على أمراض معينة (الملاريا ، والبلهارسيا ، والكوليرا من بين البعض منها) في بعض المناطق المتخلفة في القارة الآسيوية ، الا أن التحليل الاقتصادى لمجالات التقدم الطبى هو حقل جديد جداً من حقول المعرفة ، ويتمين على الباحث أن يتعلم الكثير حول الأهمية الكمية لمثل هذه المكاسب المتأتية من الارتفاع بالمستوى الصحى للمواطنين في أى مجتمع متخلف •

تمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد ، وهى أن المكاسب ليست دائماً نعمة لا تشوبها أية شائبة ، ذلك أنها تعمل ، في نفس الوقت ، على خفض معدلات الوفيات ، وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان • وفي المدى انقصر فإن هذه المكاسب الضخمة ، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات ، تجعل النمو الاقتصادى أكثر صعوبة ، كما سوف نرى في الفصل التالى •

(ج) الموارد الطبيعية

ومن نافلة القول أن نذكر أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو ، ذلك أن أية دولة ، تتوافر لديها امدادات كبيرة من الموارد القابلة للتنمية بسهولة ، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا توجد لديها الا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها والاستفادة منها في عملية النمو • وأياً كان الأمر ، فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هى وسيلة هامة لدعم النمو • بل ومن المشاهد عملياً أن امدادات أى بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالباً ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال ، ان لم يكن في كميتها الكلية • غير أن المشاهد عملياً ، أيضاً ، في بعض الحالات ، أن الأرض المجزأة

الى حيازات بصورة سيئة ، والأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم لتركيب المحصولي ، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري ، هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو . كما أن المسوح الجيولوجية ، واختيار الدورات الزراعية لكل نوع من التربة ، وانتقاء البذور ، وادخال السلالات الحيوانية المحسنة ، والمقاومة الفعالة للآفات النباتية وأمراض الحيوان ، والمحافظة على خصوبة التربة باستخدام المخصبات المناسبة لها ، والعناية بالمصادر الطبيعية والصناعية للثروة السمكية ، واستكشاف الموارد المعدنية والفلازية والبتروولية وحسن استغلالها ، واقامة الصناعات التي سوف تستخدم الموارد التي تمتلكها الدولة ، هي جميعها وسائل فعالة في التوجه نحو التنمية السريعة .

وثمة نشاط آخر ذو علاقة بالموارد ، ويتمثل في تحديد نوع الموارد الرئيسية التي لا بد للدولة أن تحصل عليها من الخارج ، وتطوير صناعات التصدير التي سوف توفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية التي يحتاج اليها الأمر في سبيل عملية النمو ، وكذلك تطوير الصناعات القائمة على انتاج البدائل المحلية للواردات الحالية . والجدير بالذكر هنا أن المرحلة الأولى ، في رسم السياسة المتعلقة بمورد معين ، هي حصر احتياجات وامدادات الدولة من هذا المورد ، بيد أن صانعي السياسة في الدول المتخلفة غالبا ما يكونون على جهل بكلا الأمرين : الاحتياجات والامدادات . ومن الثابت أن التخطيط الناجح - في ضوء الممارسات العملية - لم ينبثق على شيء أكثر صعوبة من تطوير أساليب مثل هذا الحصر لموارد المجتمع ، في جانب الاحتياجات اليها وفي جانب الامدادات المتوفرة منها .

(د) التكنولوجيا

واذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل : فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة

ادولة متقدمة غنية ، وما ذلك الا لأنه يمكن ادخال أحدث الأساليب الفنية في الانتاج والتوزيع في الدولة الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو اسهاما كبيرا . وهنا فان الدولة المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لانفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي ، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما . ومن الجلى أن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية امكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي ، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الانتاجي أى أسلوب فنى جديد الا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العلمى وفاعليته في تقدم « تكديك » الانتاج ، وهو ما ينطوى على انفاق مبالغ طائلة في أغلب الاحيان لا يمكن أن توفرها الموائد المحدودة لأية دولة فقيرة متطلعة الى النمو .

واذ يؤكد المحلل الاقتصادى دائما على كلمة « ملائمة » التكنولوجيا بدلا من « نسخ » التكنولوجيا ، أى تطبيقها الحرفى في شكلها المستورد ، فلأن الدولة المتخلفة تسود فيها أوضاع مختلفة عن تلك التى تسود في دولة متقدمة ومصدرة للتكنولوجيا ، سواء من حيث طبيعة وحجم الموارد الانتاجية المتاحة فيها ، والتقاليد الثقافية والتنظيمات المؤسسية . وبناء عليه ، فلا مناص من أن تستخدم الدولة المتخلفة من الأساليب الفنية ما يتكيف مع الأوضاع القائمة فيها ، فحيثما يكون عنصر العمل متوفرا بغزارة — كما في الهند مثلا — فليس من المنطقى دائما ادخال أساليب فنية تعمل على الوفرة في عنصر العمل .

وغالبا ما يقال أن هناك « مستودعا » كبيرا من البطالة المسماة عادة « بالبطالة القنعة » في الدول الزراعية المتخلفة والمكتظة بالسكان . وتفسير هذه الظاهرة أنه اذا كان عشرة عمال يعملون كل الوقت في مزرعة ما ، لأنهم جميعا معالون من ناتج المزرعة ، وليس لديهم شئ أفضل يفعلونه ، حتى لو كان ممكنا تحقيق نفس الناتج بمدد ستة عمال فقط ، فان الانتاجية الحدية ، اذن ،

للعمال الأربعة الآخرين لا بد أن تكون مساوية للصفر • وهنا يبدو الأمر كما لو أن ستة عمال فقط هم الذين يعملون بالمرزعة ويحصلون على عائد من عملهم انزاعى ، في حين أن أربعة عمال متعطلون ولا عائد لهم وان كان تعطلهم « مقنعا » لا يظهر للميان ، غير أن أى عامل من العمال العشرة لا يعتبر نفسه ، بطبيعة الحال ، عاملا غير ضرورى العملية الانتاجية • وما دام الأمر كذلك من حيث وجود « مستودع » من البطالة المقنعة ، فلا يتطلب الأمر أن تكون انتاجية العمل فى الصناعة ، أو معدل الأجر فيها ، مرتفعا كثيرا لى تكون الأساليب الفنية كثيفة العمل فى الانتاج الصناعى ذات جاذبية فى انتقال العمال من الزراعة ، حيث يوجد « فائض » حقيقى من العمالة ، الى الصناعة حيث تحتاج ، فى النهوض بها ، الى استخدام هذا الفائض •

ومما هو جدير بالتنويه فى الجانب التكنولوجى من عملية التنمية أن نقل التكنولوجيا الى الدول المتخلفة وتطويرها بما يتلاءم مع أوضاعها المحلية ، هى عملية من الصعوبة بمكان ، اذ تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا المستوردة انفاق جزء من مواردها - المالية والبشرية - فى اجراء البحوث اللازمة فى هذا المجال ، كما توحى بذلك المناقشات الجارية حول ما يسمى « بالفجوة التكنولوجية » • من ناحية ، فان عملية التطوير تتطلب وجود مراكز ومعاهد للبحوث فى الدولة المتخلفة المعنية حتى يمكن اجراء هذه العملية فى نفس البيئة التى سوف تطبق فيها التكنولوجيا المستوردة بعد تطويرها ، وهذا بدلا من الاعتماد على مراكز البحوث فى الدولة المصدرة للتكنولوجيا فى اجراء عملية التطوير ، دون أن تكون لدى العاملين فى هذه المراكز دراية كافية بمتطلبات البيئة المحلية للدولة المستوردة فى الجانب التكنولوجى •

من ناحية أخرى ، لا بد أن توجد ، فى مراكز ومعاهد البحوث العلمية بالدولة المستوردة للتكنولوجيا ، أعداد كافية من الباحثين ، فى مختلف التخصصات ، على مستوى عال من الكفاءة العلمية والتدريب المهنى ، وعلى

دراية تامة بكل تطور في تكنولوجيا الانتاج ، حتى تكون لديهم القدرة الابداعية في عملية التطوير والخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية .

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم ، وفي وضع كهذا فان النتيجة هي استخدام تكنولوجيا أقل كفاءة مما هو ضروري للعملية الانمائية .

(هـ) رأس المال الاجتماعي

يتجه التفكير دائما في عملية التنمية على أنها تنعكس في صورة تدفقات متزايدة من السلع والخدمات ، من المزارع والمصانع في بلد ما الى الوحدات الاستهلاكية فيها . ولكن القدرة على الحفاظ على هذه التدفقات ، والتوسع فيها ، تتوقف على كثير من الخدمات المعاونة ، وبخاصة خدمات النقل والمواصلات التي تشكل جزءا هاما من « رأس المال الاجتماعي » أو ما يسمى ، في بعض الأحيان « بالبنية الأساسية » أو « التجهيزات الأساسية » للاقتصاد القومي . أما تنمية أجزاء هذه البنية الأساسية التي يجب أن تتولاها حكومة الدولة المتخلفة في المراحل الأولى من عملية النمو ، فمن نافلة القول أن نذكر — على سبيل المثال — أن الطرق والكبارى والسكك الحديدية والموانئ هي وسائل لا غنى عنها لنقل الناس والمواد والسلع تامة الصنع ، وتؤكد أهمية هذه الأجزاء الهامة من البنية الأساسية في أوقات الحروب ، عندما يضع كل طرف من الأطراف المتحاربة أولوية عالية جدا لتحطيم تسهيلات النقل لدى الطرف الآخر .

أما خدمات وسائل الاتصالات (البريد والبرق والمسرة) ، وامدادات المياه والصرف الصحي فهي جميعا ضرورية أيضا للتنمية الاقتصادية . ويلاحظ أن بعض هذه الخدمات ، مثل خدمة البريد ، يسهل توفيرها نسبيا لأنها تنطوي على طلب كثيف على العمالة التي تتوفر عادة بقرارة في البلد المتخلف ، وتنطوي ، في نفس الوقت ، على طلب خفيف على رأس المال النادر . ولذلك فمن عجب أن

خدمات البريد ، وبعض الأشكال الأخرى من البنية الأساسية كثيفة العمل ، هي خدمات متواضعة عادة في الدول المتخلفة ولكن آخذة في النمو . أما السبب الذي يكمن وراء ذلك فهو أن كثيرا من القرارات يصدر ، على ما يبدو ، بأمل أن تتبوأ هذه الدول مكانتها اللائقة في الدائل وفي الخارج ، وأن كفاءة الخدمة البريدية لا توفر لها ما تتطلب اليه من مكانة . ومما لا شك فيه أن هذه التطلعات المظهرية ، من جانب أية دولة آخذة في النمو ، تتطوى ، في أغلب الأحيان ، على عدم توفر بعض جوانب البنية الأساسية التي يعول عليها كثيرا كدعامة رئيسية في التخلص من وضوح التخلف ، وهو ما يضيف عائقا آخر من عوائق التنمية الاقتصادية .

(و) الاطار الاجتماعي والنقائي

في كثير من المجتمعات المتخلفة ، تتحكم التقاليد والعادات والطرق البالية في ممارسة الأفراد للنشاط الاقتصادي ، وهذه جميعها مما لا يسهل ، عادة ، محاولة تغييرها . وغالبا ما نجد أن الاعتبارات الشخصية فيما يخص الأسرة ، أو الأفضال الماضية ، أو الصداقة أو العداوة التقليدية ، أذتر أهمية من مؤشرات السوق في تفسير السلوك الاقتصادي للأفراد في هذه المجتمعات المتخلفة .

وعلى سبيل المثال ، قد نجد أن منشأة صغيرة تناضل من أجل البقاء في مواجهة منشأة أكبر في نفس الصناعة ، وأن مالك المنشأة الصغيرة يفضل أن تظل منشأته صغيرة بدلا من أن تتوسع ، نظرا لأن التوسع يتطلب استخدام رأس مال إضافي أو قيادة لا تصطبغ بالطابع الأسرى . ولكي يتلافى مالك المنشأة الصغيرة دفع ثمن تنافسي ينم عن بالغ القسوة عليه بسبب النقص المتأصل في كفاءته التنظيمية ، فإنه قد ينفق شطرا كبيرا من طاقاته في محاولة التأثير على الحكومة لمنع تأسيس منشآت أكبر ، أو لوضع القيود على بيع الناتج ، وقد ينجح ، مثلا ، في تحقيق ذلك . حقيقة أن مثل هذه التدابير تخلق لب عالم

الانثروبولوجيا^(١) ، ولكنها تجعل مهمة المخطط الاقتصادي صعبة للغاية ، حيث أنه لا بد أن يعدل نموذج التخطيط ليواكب الحقائق الاجتماعية والانثروبولوجية للمجتمع الذي يتولى تخطيط اقتصاده .

ومن الممكن أن نذهب بعيدا في التأكيد على مغزى الاتجاهات الثقافية المختلفة . لقد ألفت الدراسات والبحوث ظلالة من الشك حول الفرضيات المنطوية على أن الاعتبارات الثقافية تهمن على سلوك الأفراد في المجتمعات الزراعية المتخلفة ، فضلا عن انشك حول فرضية ماكس ووبر الشهيرة في انطوائها على أن الدول المتمسكة بأخلاقيات المذهب الانجيلي لديها ميزة كبرى في التنمية الاقتصادية .

وعلى أية حال ، فإن طريق التنمية هو الطريق الصعب ، ان لم يكن نشئ ، فلأن تغيير الاطار الاجتماعي والثقافي في المجتمع المتخلف الذي يتطلع الى النمو أمر عسير في تحقيقه ، فإذا لم يتحقق فهو بمثابة عائق آخر من عوائق التنمية الاقتصادية .

(ز) عدم توافر الثقة في المصارف

تتبع الأهمية الخاصة للنظام المصرفي في الاقتصاديات المتخلفة والأخذة في النمو من حقيقة أنه إذا لم تؤد وحدات هذا النظام وظائفها في يسر وبصورة جيدة ، فإن حلقة الوصل بين الادخار الخاص وبين الاستثمار الخاص قد تنكسر ، وتزداد كثيرا حدة مشكلة ايجاد الأموال من أجل الاستثمار .

وواقع الأمر أن الوثوق « بنقود الودائع » وبسلامة طوية المصرفيين محصور في جزء صغير من اقتصاديات العالم . اذ من المشاهد أن كثيرا من الناس في الاقتصاديات المتخلفة لا يثقون في المصارف ، ولذلك فانهم لا يحتفظون

(١) الانثروبولوجيا هو علم الانسان أو علم التاريخ الطبيعي للأجناس البشرية .

بأموالهم لديها ، وإذا أودعوها لديها فإن الذعر يصيبهم دوريا فيسحبون ودائعهم منها ، ويبحثون عن مكان آمن لأموالهم ، أما في طيات الأسرة بغرف النوم ، وأما في شراء الذهب ، وأما في شراء العقار . وعندما يحدث ذلك ، فإن الزيادة في المدخرات لن تصبح متاحة للاستثمار في الطاقة الانتاجية بالقدر الذي يكفى احتياجات النمو بالمعدل المنشود . ومما يزيد الطين بلة أنه إذا لم يتسن للمصارف أن تعمل على ودائع الأفراد عند وضعها داخل النظام المصرفي ، فإنها لا تستطيع أن تملأ في التوسع المضاعف للائتمان المصرفي ^(١) . ومن ثم فإن فقدان الثقة في المصارف ، وفي « نقود الودائع » ، قد يكون هو الآخر عائقا للتنمية الاقتصادية ، حتى لو كان الأفراد راغبين في الامتناع عن الاستهلاك الجارى ^(٢) .

(١) انظر للمؤلف « النقود والائتمان » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، الفصل الرابع ، ص ٩٩ — ١١٥ .
(٢) رينشارد ليبسي وبير ستونر ، المرجع الأسبق ، ص ٧٨٩ — ٧٩٠ .

الفصل الثاني عشر رأس المال والسكان في الاقتصاد المتخلف

ناقشنا في الفصل السابق كيف أن معركة النمو في أى مجتمع متخلف هي مهمة صعبة يتعين على صانعى السياسة أن يبذلوا جهودا مكثفة في النهوض بها بمشاركة ايجابية فعالة من جانب المواطنين كافة • اذ لا مناص من المبادرة - بادئ ذي بدء - الى دعم البنية الأساسية في هذا المجتمع أى رأس المال الاجتماعى ، ليكون الركيزة الأساسية لحركة النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية • كما أنه من الضرورى ازالة أية معوقات تقف حائلا دون المضى في مسيرة النمو ، وقد تتمثل هذه المعوقات في تدنى المستوى التعليمى والصحى للقوى العاملة ، أو في القصور في تنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة ، أو في التخلف التكنولوجى ، أو في عدم ملاءمة الاطار الاجتماعى والثقافى لمقتضيات النمو السريع ، أو في ضعف اقبال المواطنين على استخدام المصارف كقنوات ادخارية لا غنى عنها في خلق « نقود الودائع » كمصدر لتمويل عمليات التنمية من خلال التوسع المضاعف في الائتمان المصرفى ، وتفضيلهم الاحتفاظ بأموالهم المدخرة في صورة « نقود عاطلة » (مكتنزات) أو توجيهها لشراء الذهب أو العقار ، بدلا من توجيهها للاستثمار في المشروعات الانمائية • ويبقى الآن أن نناقش في هذا الفصل مشكلتين أخريين تعوقان حركة التنمية في كثير من المجتمعات المتخلفة وهما : مشكلة النقص في رأس المال والمشكلة السكانية ، وذلك استكمالا للبحث في مجمل معوقات التنمية الاقتصادية •

١٢ - ١ مصادر رأس المال

قد يحتاج الأمر ، من أجل تمويل عملية التنمية ، الى قدر من رأس المال تبلغ قيمته (١٠٠٠) وحدة نقود لكل زيادة في أمدخل القومي بمقدار (١٠٠) وحدة نقود سنويا . وإذا كان الأمر كذلك ، فسوف يحتاج الأمر الى (١٠٠) مليار وحدة نقود من رأس المال للارتفاع بمتوسط دخل الفرد الى (١٠٠) وحدة نقود سنويا في بلد يبلغ عدد سكانه ١٠٠ مليون نسمة . ومن هنا ندرك أن النقص في أموال الاستثمار هو اختناقة رئيسية على طريق التنمية . وثمة ثلاث طرق بديلة يمكن بموجبها لآلية دولة متخلفة أن تحصل على الأموال اللازمة للاستثمار : المدخرات المحلية ، ورأس المال المستورد (الاستثمار الأجنبي الخاص) ، والمعونات الاقتصادية من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية .

(١) رأس المال من المدخرات المحلية :

الدورة المفرغة للفقر

إذا أريد تكوين رأس المال محليا بجهود الدولة نفسها ، فمن الضروري تحويل مواردها من انتاج السلع للاستهلاك الجارى ، وهذا مما يتطلب الهبوط بالمستويات المعيشية الجارية للمواطنين فيها . ولكن طالما أن المستويات المعيشية للمواطنين في معظم المجتمعات المتخلفة هي من قبل عند مستوى الكفاف فعلا ، فإن مثل هذا التحول من الاستهلاك الى الاستثمار الرأسمالى سوف يكون من انصعوبة بمكان . وعلى أحسن الفروض ، سوف يكون ممكنا تخصيص نسبة طفيفه فقط من الموارد لانتاج السلع الرأسمالية ، وغالبا ما يوصف هذا الوضع « بالدورة المفرغة للفقر » .

وينطوى هذا الوضع على أن الدولة التى يكون فيها متوسط نصيب الفرد من رأس المال قدرا ضئيلا هي دولة فقيرة ، ولأنها دولة فقيرة فإنه لا يمكنها إلا تخصيص موارد قليلة لتكوين رأس مال جديد بدلا من انتاج سلع الاستهلاك

المباشر ، ولأنه لا يمكن انتاج الا قدر ضئيل من رأس المال الجديد ، فسوف يظل متوسط نصيب الفرد من رأس المال عند مستوى منخفض ، ولأن متوسط نصيب الفرد من رأس المال يظل منخفضا ، فان الدولة تظل فقيرة . ومن هنا ندرك سر تسمية هذا الوضع في المجتمع المتخلف « بالدورة المفرغة للفقر » ، ذلك أن البداية والنهائية في تحليل هذا الوضع واحدة ، وهي أن الدولة فقيرة لضآلة متوسط نصيب الفرد من رأس المال فيها .

حقيقة أن هناك أمثلة بارزة عن دول أمكن لها أن تكسر « هذه الدورة المفرغة للفقر » بجهودها الخاصة ، وهي فرنسا والاتحاد السوفيتي ، فرنسا ببطء خلال قرون ، وروسيا بسرعة خلال أحقاب معدودة من الزمن . ولكن مع أنه من الممكن كسر الدورة المفرغة للفقر ، الا أن هذا لا يعنى أنها ليست مشكلة خطيرة جدا .

(ب) رأس المال المستورد (الاستثمار الأجنبي الخاص)

طريقة أخرى لتزكيم رأس المال المتطلب للنمو هي اقتراض رأس المال من الخارج . لو أن دولة فقيرة (أ) تقترض من دولة غنية (ب) ، فانه يمكنها استخدام الأموال المقترضة لشراء السلع الرأسمالية المنتجة في الدولة (ب) . ان الدولة (أ) ، اذن ، تعمل على تزكيم رأس المال ، ولا تحتاج ، في عملية التزكيم ، الى الانتقاص من الناتج الجارى من السلع الاستهلاكية . وعندما يبدأ رأس المال الجديد في الاضافة الى الانتاج الجارى ، فقد يكون ممكنا دفع الفائدة المسحقة عن القروض ، وممكنا أيضا البدء في رد رأس مال القرض الى الدولة المقرضة ، وذلك من قيمة الزيادة في الناتج . وعلى ذلك يمكن للدخل أن يرتفع مباشرة ، أما التضخية فانها تؤجل الى ما بعد ، أى عندما يستخدم جزء من الدخل المتزايد (وهو انذى كان من الممكن استخدامه في الارتفاع بمستوى الاستهلاك الحالى) لدفع قيمة القرض . هذه الطريقة ذات ميزة كبيرة في السماح لدولة فقيرة أن تكون لديها زيادة في السلع الرأسمالية بداءة ، وبدرجة أكبر

مما قد يكون ممكنا تكوينه من رأس المال عن طريق تحويل موارد الدولة من انصناعات الاستهلاكية . ومن الأمثلة على الدول ، التي حققت النمو الاقتصادي بسرعة ، من خلال المعونة المتمثلة في رأس المال الأجنبي في مبدأ الأمر ، هي الولايات المتحدة (برأس المال البريطاني) وكندا (برأس المال البريطاني ورأس المال المستورد من الولايات المتحدة) .

ومع ذلك ، كثيرا ما تخامر الدول المتخلفة الشكوك حول رأس المال الأجنبي ، ذلك لأنها تخشى من أن المستثمر الأجنبي سوف يفرض رقابته على صناعاتها وسير الأمور فيها ، أو يفرض نفوذه على حكوماتها . أما مدى الرقابة الأجنبية فانه يتوقف على الشكل الذي يتخذه رأس المال الأجنبي . لو أن الأجانب يتصرفون سندتات في الشركات المحلية ، فانهم لا يملكون أو يفرضون الرقابة على أى شئ . أما اذا اشتروا الأوراق المالية المعروفة بالأسهم ، فانهم يملكون الشركة كلاً أو جزءاً . واذا قدم الأجانب معونات اقتصادية من هذا النوع أو ذاك الى حكومة ما ، فقد يشعرون بأن لهم ما يبرر فرض التزامات سياسية عليها . وسواء أكانت ملكية الأجانب للصناعات في دولة ما تحمل — أو لا تحمل — مساوئ سياسية ، فهو موضوع لا يزال مثاراً للجدل والنقاش . في كندا ، مثلاً ، كان هناك جدل محتدم حول الآثار السياسية لكون الكثير من الصناعات الكندية مملوكة لمواطني الولايات المتحدة الذين يفترض أن يكونوا عرضة للضغط السياسية من جانب السلطات المركزية بالولايات المتحدة بدرجة أكبر من تعرضهم للضغط السياسية من جانب السلطات الكندية .

وأيا كان الأمر ، فلو عقدنا المقارنة بين تراكم رأس المال محلياً من المدخرات واستيراده من الخارج في شكل استثمار أجنبي خاص ، فاننا نجد اختلافاً واضحاً في الآثار الاقتصادية لكل طريقة منهما ، حيث تؤدي الطريقتان الى مسارات زمنية مختلفة للنمو في المستويات المعيشية ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ٧ - مقارنة مسار نمو الاستهلاك عن طريق الادخار المحلي
بمساره عن طريق تمويل عملية النمو جزئيا بالاستثمار الاجنبي

(ب)	(أ)	
بالاستثمار الاجنبي بمقدار ٨٠٠ مليون ليرة لمدة ١٠ سنوات	بالادخار المحلي (*)	
الفائدة بمعدل ٦٪ النمو بمعدل ٣٪	ك = ٧٧٪ النمو بمعدل ٣٪	السنة
٨٤ر٥	٧٧ر٥	صفر
٨٦ر٦	٧٩ر٣	١
٨٨ر٨	٨١ر٨	٢
٩١ر٥	٨٢ر٢	٣
٩٣ر٣	٨٦ر٨	٤
٩٥ر٦	٨٩ر٥	٥
٩٨ر١	٩٢ر٩	٦
١٠٠ر٦	٩٥ر٥	٧
١٠٣ر٢	٩٧ر٩	٨
١٠٥ر٨	١٠٠ر٩	٩
٩٨ر٤	١٠٣ر٩	١٠
١١٥ر٣	١٢٠ر٨	١٥
١٣٤ر٨	١٤٥ر٣	٢٠
١٨٣ر٩	١٨٩ر٤	٣٠
٢٥٠ر١	٢٥٥ر٦	٤٠

(*) من الجدول السابق رقم ٥ عمود (أ) ، ص ٢٢٨ من الكتاب .

ويوضح الجدول السابق التباين بين معدل نمو بواقع ٣ ٪. يتحقق من الادخار المحلى وبين نفس المعدل ، وانما يتحقق بالاقتراس من الخارج للأموال الاستثمار الاضافى المطلوبة للسنوات العشر الأولى ^(١) . تتطلب الطريقة المحلية تضحية مالية أكبر ، ولكنها تحقق عائدا أكبر فيما بعد ، أما التمويل الأجنبى فانه يتطلب تضحيات مالية يسيرة ، ولكنه يتضمن التراما بأن تكون المستويات المعيشية فيما بعد أدنى مما قد تكون عليه بخلاف ذلك ، وهذا بسبب مدفوعات الفائدة الى المستثمرين الأجانب . ويستدل على هذه المسارات الانمائية من العمودين (أ) و (ب) فى الجدول السابق رقم ٧ .

ولكن اذا كانت كلتا الطريقتين ممكنة على قدم المساواة ، فان الاختيار بينهما يثير تساؤلا هاما حول دفع ثمن النمو فيما بين الأجيال ، أو بعبارة أخرى : الى أى مدى لا بد من تحمل التضحيات المطلوبة لدفع ثمن النمو الآن بدلا من عشر سنوات من الآن ؟ مع ترك الاعتبار الاقتصادية جانباً ، يبدو أن معظم الناس يفضلون تأجيل دفع ثمن النمو باستخدام رأس المال المقترض ، ولكن الحصول على رأس المال الأجنبى أسهل فى القول منه فى العمل ابان المراحل الأولى من التنمية .

(ج) المعونات الاقتصادية الرسمية

ان أمريكا وكندا كانتا يوما ما دولتين متخلفتين فى معنى أنهما كانتا تعانيان من قلة عدد السكان رغم حيازتهما للكثير من الموارد الانتاجية غير المستغلة ، ولكلتهما كانتا عملاقتين فى دفع مسار النمو بأقصى سرعة ، وقدمتا وعودا صادقة بعوائد سخية للمستثمرين الأجانب . ولكن من الصعب أن نرى فرصا استثمارية مماثلة فى باكستان مثلا ، حيث كانت ، ولا تزال ، كثرة عدد السكان مشكلة عاتية لعدة قرون ، وحيث كانت الأرض عرضة للتلف لعدة قرون من جراء الرى دون

(١) نفترض هنا ان سعر الفائدة ، وقدره ٦ ٪ ، يدفع عن الدين المعلق تحت السداد ، وأن الدين لا يسدد قط .

وسائل صرف مناسبة • ومن ثم فان قدرة مثل هذه الدولة على الاقتراض من المصادر الخاصة محدودة الى حد كبير ، وهنا يلعب رأس المال الأجنبي دوره في العملية الائتمانية ، ولكنه رأس مال لا يقدمه المستثمرون الأفراد أو الشركات الخاصة في الخارج ، بل تقدمه الحكومات والوكالات الدولية المتخصصة • بتعبير آخر ، فان أموال الاستثمار من أجل التنمية تتلقاها الدول النامية من حكومات الدول المتقدمة اما منفردة (كما هو الحال بالنسبة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة) واما مجتمعة من خلال الوكالات الدولية المتخصصة التي تشترك هذه الحكومات في عضويتها وتسهم في رأس مالها (كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي للتعمير والتنمية) ^(١) • وعلى سبيل المثال ، فقد بلغت المساهمات الأمريكية ، في مجال العون الاقتصادي لبعض الدول النامية ، أكثر من مليار دولار سنويا خلال عقد الستينيات ، أي بنسبة قدرها ٢٥.٠٪ من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة ، وهذه النسبة وان كانت ضئيلة جدا ، سواء بالمقارنة بحجم الانفاق العسكري الأمريكي أو بالمقارنة بنصوص العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ^(٢) ، الا أنها ذات أهمية تذكر لمسار التنمية في الدول المتلقية للمعونة •

١٢ - ٢ مكاسب الدول المانحة لرأس المال

ويثور هنا تساؤل هام : لماذا تعطي الدول المتقدمة معوناتها الاقتصادية والفنية الى الدول النامية ؟ بعض الدول يقدم المعونة لكسب سياسى ، والبعض يقدمها لكسب اقتصادى •

(١) راجع للمؤلف « المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة » ، نهاية ، جده ، ١٩٨٢ ، الفصل التاسع ، ص ١٦١ وما بعدها .

(٢) ويذهب على ان كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة تخصص ٠.٧٪ من ناتجها المحلى الإجمالى لتقديم مساعدات التنمية الرسمية للدول النامية .

(أ) المكسب السياسى

هناك قليل من الشك فى أن النضال من أجل تأمين الولاء السياسى للدول المانحة للمعونة من جانب الدول غير المنحازة هو نضال حاد فى غمرة الحرب للبرادة بين النظم السياسية والاجتماعية • ولا كانت الدول غير المنحازة هى ، فى معظمها ، دول متخلفة ورغبتها فى النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى رغبة ملحة ، فان النظام السياسى الذى يقدم لهذه المجموعة من الدول أفضل السبل لتحقيق هذا النمو هو النظام الأكثر جاذبية والأقوى فى تحقيق الولاء السياسى • نه من جانب دول هذه المجموعة • ويعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أن طموحات الغالبية العظمى من سكان العالم ، نحو الحصول على مستوى معيشى أفضل من مستوى الكفاف ، تتوقف على مدى امكانية استمالتها الى النمو الاقتصادى السريع ، وأن الحكم على قوة وفاعلية أى نظام سياسى يتوقف ، الى حد كبير ، على نجاحه فى حمل الدول المتخلفة على تحقيق هذا النمو •

(ب) المكسب الاقتصادى

ويثور تساؤل آخر : هل أن الدولة المانحة للمعونات الاقتصادية والفنية ائى الدول المتخلفة — بالاستثمار الخاص المباشر أو بالمساهمات الرسمية — تحقق فعلا ، من جراء ذلك ، رفعا للمستويات المعيشية لمواطنيها أم أن لهذه الدولة مصلحة اقتصادية فى الإبقاء على فقر الدول الفقيرة ؟ هنا يمكن الاسترشاد بنظرية التجارة الدولية فى التنبؤ بأنه سوف يكون هناك مكسب صاف ، لو أن الدول الفقيرة تسير على طريق النمو ، وترتفع فيها الدخول ويزيد الميل للاستيراد ، ومن ثم ينمو ويتسع سوق صادرات الدول الصناعية المتقدمة المانحة للمعونات • وعموما فان حجم التجارة الدولية يميل الى النمو — رغم الضرائب الجمركية وغيرها من أشكال التدخل — كلما أصبحت الدول أكثر غنى • وكلما تمازجت الطاقة الانتاجية فى العالم ، اتسع نطاق التقسيم الدولى للعمل ، وتضخمت المكاسب من التجارة •

ومن جهة أخرى ، يمكن للنمو ، في بعض الأحيان ، أن يفسر بعض الدول المتقدمة التي تسودها ظروف خاصة في حماية منتجاتها ، ذلك أنه إذا كانت هناك دولة من هذه الدول تنعم باحتكار انتاج سلعة ما ، فإنها قد تتعرض للمعاناة ، إذا ما نشأ المنافسون في انتاج نفس السلعة في دول أخرى نامية . فضلا عن ذلك ، فإن منشآت الدول المتقدمة التي تمارس نشاطها في دول نامية قد تتحمل ، في بعض الأحيان ، قدرا من الخسارة من جراء النمو . لو أن إحدى منشآت دولة متقدمة تمارس نشاطها في زراعة الفاكهة ، مثلا ، في دولة نامية متجهة الى التصنيع ، فإن هذه المنشأة سوف تفقد بعض الأرباح ، إذا ما أدت التنمية الصناعية الناجحة في هذه الدولة النامية الى الارتفاع بمكتسبات العمالة الزراعية الى حد أن يتضاعف الأجر الحقيقي المدفوع الى العمال في مزارع الفاكهة . وبطبيعة الحال ، هناك فارق كبير بين وجود سبب للخشية من النمو وبين المحاولة النشطة للحيلولة دون النمو . وعلى كل حال ، فإن مناقشة كهذه تكفى للدلالة على أن الدول المتقدمة لا تكسب دائما عندما تنمو اقتصاديات الدول المتخلفة .

وهناك أيضا ما يشير الى اهتمام الدول المتقدمة بمصير شعوب المناطق المتخلفة ، لا بدافع المكسب السياسي أو المكسب الاقتصادي ، بل بدافع من اندزعة ذات الطابع الانساني البحت ، اعتقادا بأن هذا أدنى من المستوى المعيشي لازم وضروري للحفاظ على الكرامة الانسانية . وقد كانت هذه النزعة سببا للاندزاع عند رؤية مواطني بعض الدول يقومون أسفل هذا المستوى ، وسببا لمحاولة القيام بأى عمل للافاء هذا الوضع المزري بالشخصية الانسانية . وأقرب الأمثلة على ذلك هي تدفق الحملات الاختيارية من بعض الدول المتقدمة لاغاثة آلاف البشر بالمؤن الغذائية والملابس والمال في بعض المناطق التي ضربها البؤس والجوع والحرمان في العالم ، أو المناطق التي تعرضت للقطع والتصحّر والمجاعة بالقارة الافريقية لفترات طويلة .

بيد أن هذه المناقشة حول مصادر رأس المال اللازم للعملية الانمائية ، ومكاسب الدول المانحة لرأس المال ، لا بد أن تثير أيضا مناقشة نوع آخر من

المعونات الاقتصادية لم تنطرق اليه بعد ، ألا وهو « المنح » التى لا ترد • من وجهة نظر بعض الدول المتلقية للمعونة الاقتصادية فى صورة هبات أو منح لا ترد ، فإن رأس المال المنوح لها ، كمساهمة فى تخفيف حدة الفقر فيها ، يبدو أنه ميزة لها دلالة اقتصادية هامة ، حيث تتمكن الدولة الفقيرة من الانتقال الى مرحلة النمو دون التضحية بالاستهلاك الجارى أو الالتزام برد قيمة المعونات فيما بعد • ولكن ليس هذا هو الوضع الشائع فى كل الأحوال ، إذ أن هناك مقاومة ملحوظة فى قبول المعونات الاقتصادية ، كما أن شعار « تجارة لا معونة » هو التعبير عن مقاومة سياسية للمعونة المقدمة من الدول الغنية الى بعض الدول الفقيرة • يوغوسلافيا ، على سبيل المثال ، قد ضربت عرض الحائط بقدر كبير من المعونة المقدمة من السوفييت بعد عام ١٩٤٨ • أما تفسير هذا الموقف ، فإنه يمكن فى الاعتبار غير الاقتصادية للدولة المعنية • إذ قد تشك فى دوافع الدولة المانحة للمعونة ، وتخشى من أن قيودا خفية قد ترتبط بهذا العطاء • ولا ريب أن الدول المستقلة تثمن استقلالها ، وترغب فى تفادى حقيقة أو مظهر أنها فى عداد الدول الدائرة فى فلك الدولة ، أو الدول ، المانحة للمعونة • ومن هنا يترأى للعيان أن الكبرياء — وهو رغبة كامنة غير مرئية — عامل آخر من العوامل المعوقة لقبول الدول النامية للمعونات الاقتصادية •

وهنا لا يمكن للاقتصادى أن يذكر أن هذه المخاوف والتطلعات سخيصة أو غير جديرة بالاهتمام ، ولا يسهه إلا أن يقرر أن لها تكلفة حقيقية ، إذ من الناحية الاقتصادية فحسب ما من شك أنه من الأفضل للدولة أن تأخذ بدلا من أن تمنح •

١٢ - ٣ السكان والنمو

رأس المال ضرورى ، ولكنه شرط غير كاف للنمو الاقتصادى فى دولة متخلفة ، إذ لا بد لهذه الدولة أن تعمل على تركيب رأس المال بالقدر الكاف ، وبالنوعيات الصحيحة منه ليمكن كسر « الدورة المفرغة للفقر » • وحالما تكسر

الدولة المعنية هذه الدورة المفرغة ، فانها سوف تولد المزيد من أموال الاستثمار من المخدرات التي يستقطبها سكانها من دخولهم الخاصة المتنامية . وقد تبدأ الدولة ، أيضا ، في جذب رأس المال الخاص من المستثمرين الأجانب .

ولكن لا بد للدولة أن تبدأ أولا في النمو . وليس من المفالة أن نذكر أن المستوى المعيشي في عدد كبير من دول العالم ليس أكثر ارتفاعا مما كان عليه منذ مائة سنة أو حتى منذ آلاف السنين . أن الدخل القومي لهذه الدول قد يطر في الزيادة ، ولكن مع هذا النمو في الدخل فهناك المزيد والمزيد من الأفواه التي هي في حاجة الى الطعام والكساء والمأوى . وعموما فإن الأثيوبي في افريقيا أو الكمبودي في آسيا هو جائع كما كان عليه أجداده من قبل . ولا جدال في أن مشكلة النمو التي تواجهها هذه الدول هي كيف تتخلص من الآلات المدارة بالأرجل الى الآلات الرافعة الحديثة . وقد يظن البعض أنه حتى هذه المكاسب المتواضعة في حجم رصيد رأس المال تضيف ، في النهاية ، ما يكفي لدعم استمرار عملية النمو ، ولكن هذا الظن خاطئ . ذلك لأن مقدار « الناتج للفرد » هو الذي يحدد ما اذا كانت المستويات المعيشية سوف ترتفع أو تنخفض أو تبقى على ما هي عليه . وعلى ذلك فإن الفيل في تحقيق هدف النمو (الارتفاع بالمستوى المعيشي للمواطنين) هو نتيجة السباق بين الناتج والسكان .

والواقع الذي تؤيده الشواهد العملية هو أن نمو السكان هو المشكلة المحورية للتنمية الاقتصادية . لو أن عدد السكان يتزايد بنفس سرعة النمو في الدخل القومي ، فإن متوسط دخل الفرد سوف يبقى على ما هو عليه ، ويظل المستوى المعيشي للمواطنين ثابتا كما كان عليه الحال . وإذا توسع السكان بسرعة ، فإن الدولة المعنية قد تبذل جهودا مكثفة في زيادة كمية رأس المال لتجد في النهاية أن ارتفاعا مناظرا في الدخل قد تحقق ، إلا أن الأجر الصافي « لسياسة النمو » هو أن الدولة المعنية تحتفظ الآن بعدد « أكبر » من السكان عند المستوى الأصلي المنخفض للمعيشة . بتعبير أوضح ، فإن أي ارتفاع في المستويات المعيشية لن يحدث على الإطلاق إلا اذا كان الناتج يتزايد بمعدل أسرع من

معدل نمو السكان ، بمعنى أنه لو كان نمو السكان بمعدل ٣ ٪ سنويا والنمو في الناتج (الدخل) بمعدل ٥ ٪ سنويا ، فإن جزءا من هذا المعدل الأخير (أى ٣ ٪) يواجه احتياجات الزيادة في السكان من سلع وخدمات ، والجزء المتبقى من المعدل (أى ٢ ٪) هو الذى يرفع من المستوى المعيشى للسكان قبل الزيادة في عددهم . وهذه الحقيقة تفسر الأهمية البالغة التى يعلقها المحلل الاقتصادى على السياسة السكانية في الكثير من الدول المتخلفة .

جدول رقم ٨ — معدلات نمو الدخل والسكان (نسب مئوية)

١٩٦٥ — ١٩٥٠

المتوسط السنوى			
تصنيف الدول ١٩٦٥	معدل نمو الدخل (%)	معدل نمو السكان (%)	معدل نمو نصيب الفرد من الدخل (%)
مجموعة أ			
ن ق ج أقل من ١٥٠ دولارا	٣٧	٢٢	١٥
مجموعة ب			
١٥٠ — ٣٠٠ دولار	٥٢	٢٩	٢٣
مجموعة ج			
٣٠١ — ٦٠٠ دولار	٦٥	٢٥	٤٥
مجموعة د			
٦٠١ — ١٢٠٠	٧٢	١٦	٥٦
مجموعة هـ			
١٢٠١ دولار فأكثر	٤١	١٣	٢٨

(١) ن ق ج يرمز الى الناتج القومى الإجمالى .
المصدر : البنك الدولى .

ويدل الجدول السابق على أن مشكلة الدول الأكثر فقرا تعزى ، أساسا ، الى نمو السكان . لقد تحققت في تلك الدول مكاسب ملموسة في الدخل من خلال العملية الانمائية ، ولكن شطرا كبيرا منها تلتهمه الزيادة في السكان . والواقع أن أحدث الأرقام المتاحة توضح بجلاء كيف أن معدلات نمو السكان في الدول الأكثر فقرا هي أكثر المعدلات ارتفاعا بين دول العالم . على سبيل المثال ، ففي الفترة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ حققت دول المجموعة (أ) في الجدول السابق نموا في السكان بمعدل سنوى قدره ٢.٥ ٪ .

ان هذه المشكلة السكانية أدت بالاقتصاديين الى التحدث عما أطلقوا عليه مصطلح « المستوى الأدنى الحرج للنجه المبذول » ، أى الجهد المطلوب لا لزيادة رأس المال فحسب ، بل لزيادته بالمعدل الذى يكفى لأن تربو الزيادة في الناتج (نتيجة للزيادة في رأس المال) على الزيادة في السكان . وتنشأ المشكلة لأن حجم السكان ليس بمعزل عن مستوى الدخل . اذ لو أن الطبيعة هي التى تتولى أمر الرقابة السكانية ، فانها تحل مشكلة الاختلال بين السكان والدخل بطريقة قاسية : قد يترادى السكان الى الحد الذى يضطر عنده الكثيرون منهم الى العيش عند مستوى الكفاف الذى يكاد يحفظ عليهم رمق الحياة ، ومن ثم فان أية اضافة أخرى الى حجم السكان لا بد أن تتوقف بفعل المجاعة والأوبئة والحروب والكوارث الطبيعية ، وهذا الوضع المزرى لاختلال التوازن بين السكان وموارد العيش ، وقسوة الطبيعة في تصحيح هذا الاختلال في صورة « موانع موجية » ، هو الذى أوحى الى توماس روبرت مالتس بأن ينادى « بالموانع الواقية » (تأخير سن الزواج والتعفف الأدبى) كحل بديل للمشكلة السكانية ، في رسالته الشهيرة عن السكان في مرحلة مبكرة من تاريخ الفكر الاقتصادى .

وتقريبا للواقع ، فان المشكلة السكانية ، في بعض النواحي ، قد غدت أكثر حدة اليوم منها حتى منذ جيل مضى ، ترتبها على ما حدث من تقدم كبير في الخدمات الطبية ، الوقائية والعلاجية ، وفي الصحة العامة ، حيث كان لذلك

أثره الملموس في النقص الحاد والمفاجيء في معدلات الوفيات • وهنا يجدر بالذكر أنه من السخرية حقا أن يتخذ تعاطف شعوب اندول المتقدمة مع الشعوب الفقيرة غير المحظوظة شكله التقليدي المتمثل في تقديم الخدمات الطبية وتحسين انصحة العامة دون بذل الا القليل لدفع غائلة الفقر عن هذه الشعوب • ان القضاء على الملاريا ، مثلا ، كان نعمة على العالم بلا ريب ، ومع ذلك فقد جر في أذياله زيادة معدل نمو السكان في سيريلانكا الى ضعف ما كان عليه • أما الكوليرا التي كانت يوما ما ، والى عهد ليس ببعيد ، تنتشر الموت على أوسع نطاق وتفتك بأعداد ضخمة من البشر ، قد أصبحت الآن تحت التحكم • ولا جدال أن التحكم في مثل هذه الأمراض الفتاكه هو انجاز رائع في الحفاظ على الحياة الانسانية • ولكن لا بد من ادراك أن المشكلة لا تنسحب الى الحفاظ على الحياة الانسانية من غائلة المرض فحسب ، بل تنسحب أيضا الى الحفاظ عليها من غائلة الجوع • ما جدوى بقاء الطفل على قيد الحياة بعد الاصابة بالمرض أثناء فترة الطفولة ، اذا كان يموت جوعا في فترة المراهقة المبكرة • في المكسيك ، مثلا ، يتجاوز معدل المواليد الآن ثلاثة أمثال معدل الوفيات ، بسبب التوسع الكبير في الخدمات الطبية والارتقاء بالمستوى الصحى ، والنتيجة هى نمو السكان بأكثر من معدل ٣ ٪ سنويا • ولهذا الوضع دلالة الاقتصادية ، بطبيعة الحال ، اذ ينطوى على ضرورة وأهمية الارتفاع بمستوى الانتاجية الى أكثر من ٣ ٪ سنويا لتكون المكسيك عند نقطة التحول من مستوى معيشى منخفض الى مستوى أكثر ارتفاعا •

وثمة طريقتان لحل المشكلة السكانية :

١ • الدفعة القوية للعملية الانمائية بحيث يتحقق معدل للنمو في الدخل يربو على معدل نمو السكان •

٢ • التحكم في نمو السكان من خلال فرض قيود معينة على هذا النمو ، تتمثل في وسائل مننع الحمل وتنظيم الأسرة ، وان كان تطبيق هذه

الوسائل قد يصطدم ببعض العادات والمعتقدات الدينية والمستوى الثقافي .

ولا يجيب الاقتصاد التقريرى ^(١) عن التساؤل عما اذا كان التحكم فى نمو السكان أمرا طيبا أم سيئا من الناحية الأخلاقية فى سلوكيات الانسان ، الا أنه يمكن أن يصف نتائج أى اختيار يجرى الأخذ به . الواقع ، مثلا ، أن معدل الوفيات فى كل من السويد وفنزويلا يبلغ حوالى ١٠ لكل ألف من السكان . أما معدل المواليد فى السويد فهو ١٤ لكل ألف من السكان ، فى حين أنه يبلغ ٥٤ لكل ألف من السكان فى فنزويلا . وعلى ذلك فإن الزيادة « الصافية » فى السكان فى فنزويلا هى بمعدل ٣٥ لكل ألف من السكان (أى ٣.٥ ٪) ، أما فى السويد فهى بمعدل ٤ لكل ألف من السكان (أى ٠.٤ ٪) فقط . وإذا كانت كل دولة منهما تحقق معدلا للنمو فى الناتج (الدخل) بواقع ٣ ٪ سنويا ، فإن السويد سوف ترتفع فيها المستويات المعيشية بنحو ٢.٦ ٪ (٣ ٪ - ٠.٤ ٪) بينما تنخفض المستويات المعيشية فى فنزويلا بنحو ٠.٥ ٪ (٣ ٪ - ٣.٥ ٪) . واللافت للنظر فى هذه المقارنة المثيرة هو أن مستوى المعيشة فى السويد الآن أكثر من ضعف مستوى المعيشة فى فنزويلا ، مع أن الأخيرة تعتبر من أغنى دول أمريكا اللاتينية ، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد أكثر من ألف دولار . وسوف تتسع الفجوة بسرعة ، اذا استمرت اتجاهات السكان على هذا النحو .

١٢- ٤ استراتيجية النمو : نمو متوازن أم غير متوازن ؟

هل ينبغى على دولة آخذة فى النمو أن تدفع التوسع فى كل قطاعات الاقتصاد القومى (نمو متوازن) أم أنه ينبغى عليها أن تخصص فى قطاعات

(١) الاقتصاد الذى يصف ما هو كائن فعلا ، لا ما يجب أن يكون ، فهو يقرر الواقع نحسب بعيدا عن الحكم الشخصى حول الأوضاع المثلى فى سلوك الفرد أو الجماعة فى الجانب الاقتصادى .

معينة بالذات (نمو غير متوازن) ؟ القرار هام في صدد اتخاذ استراتيجية معينة للنمو ، والحكومة بكل تأكيد في وضع يسمح لها باتخاذها ، اما لأنها تتولى مباشرة توجيه الأموال الى قنوات الاستثمار ، واما لأنها قادرة على استخدام التعريف الجمركية والقوة الضريبية في التأثير على تخصيص أموال للاستثمار .

من الجلى أن « مبدأ الميزة النسبية » ^(١) ينطوى على تقديم الحجة التقليدية للرغبة في النمو غير المتوازن . اذ يمكن للدولة — من خلال التخصيص في تلك القطاعات التي لها أكبر ميزة نسبية — أن تحقق أسرع معدل للنمو في المدى القصير . ومن الجلى أيضا أن امكانات الدولة في تحقيق النمو ليست على قدم المساواة في كل قطاعات الاقتصاد القومي ، فمن المؤكد أن النمو المتوازن الذي تنتهجه الدولة الى حد التطرف (النمو المتساوى في كل القطاعات) لا مناص من أن ينتهى بها الى مستوى معيشى هو أدنى من ذلك المستوى الذى كان من الممكن أن تحققه بدرجة من التخصيص المصوب بالزيد من المبادلات التجارية بينها وبين العالم الخارجى .

هذه أسباب مقنعة في صالح « بعض التخصيص » ، ولكن القضية يجب ألا تأخذنا الى أبعد مما يجب . في المحل الأول ، كلما كانت درجة « اختلال التوازن » في النمو كبيرة ، تعاظم اعتماد الدولة على التجارة الدولية . ولكن الامعان في التخصيص الى حد بعيد انما يعنى ، في الواقع ، تطبيق المثل الشائع : « وضع كل البيض في سلة واحدة » ، وما يستتبعه ذلك من تعرض الاقتصاد القومي للتقلبات في العرض والطلب العالمى على الناتج الذى تتخصص فيه الدولة ، فضلا عن التعرض للتغيرات التكنولوجية التى قد تجعل الناتج سلعا بالية يصعب أن تجد لها منافذ في الأسواق . وقد يكون من المجدى ، اذن ، تحمل بعض الخسارة في الدخل للتقليل من هذه المخاطر .

(١) راجع للمؤلف « مبادئ علم الاقتصاد — تحليل جزئى وكلى » ، مؤسسة وايلى للنشر ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ١٩٨٣ ، بند ٤ من الفصل ٢٢ عن نظرية التجارة الدولية ، ص ٨٥ — ٨٧ .

في المحل الثاني ، لا بد أن يثور التساؤل عن أى قطاعات الاقتصاد القومى هى التى تدفع الى النمو ، وفى الاجابة عن هذا التساؤل لا بد من الأخذ فى الاعتبار بالمزايا النسبية للاحتمالية فى المستقبل ، فضلا عن المزايا النسبية الحالية . يمكن مثلا اكتساب بعض المهارات من خلال الممارسة العملية فى مجال التصنيع ، ومن ثم فقد يبدو ظاهريا أن صناعة محلية ما غير اقتصادية فى الوقت الحاضر ، ولكنها قد تطور ، مع الوقت ، ميزة نسبية فى خط الانتاج الذى تمارسه ، وذلك من خلال تغيير خصائص قوة العمل . لم يكن لدى اليابانيين أية ميزة نسبية مرئية فى أية مهارة صناعية ، عندما فتح الكوميدور ماثيو يرى هذه الدولة المتخلفة للتأثير الغربى عام ١٨٥٤ ، ولكن بعد نصف قرن من الزمان أو أكثر أصبحت اليابان قوة صناعية ضخمة تنافس الدول الكبرى منافسة قوية فى الأسواق العالمية .

وتجدر الإشارة الى أنه عندما يكون هناك تركيز « مفرط » على المزايا النسبية الحالية ، فان احدى النتائج المترتبة على ذلك هى الدفاع « المفرط » عن « بقاء الحال على ما هو عليه » فى نمط التخصص الدولى . والاختيار الحقيقى هو درجة « اختلال التوازن » التى لها أن تصحب عملية النمو . ورغم أن التخصص الكلى ليس هو الاجابة الصحيحة عن النمو الاقتصادى ، فان « الدرجة » المرغوبة من التخصص — وبخاصة فى ضوء احتمالات التغيرات انحادة فى الاتجاهات الانمائية — هى من القضايا الحقيقية التى تواجه المخططين الاقتصاديين وعلى درجة كبيرة من الأهمية .

وثمة اعتبارات أخرى تؤثر أيضا فى اختيار نمط النمو ، وهى أن الدول قد تتبنى ، فى بعض الأحيان ، فروعا معينة من الانتاج اما سعيا وراء الهيبة واما بسبب البلبلة الفكرية حول السبب والنتيجة . لفنرب مثلا على ذلك بصناعة الصلب ، فلان هذه الصناعة هى من أبرز الصناعات فى الدول الغنية الأكثر تقدما ، يعتبر حكام كثير من الدول المتخلفة أن دولهم بدائية الى أن يحين الوقت الذى ينشئون فيه صناعة محلية للصلب . ومع ذلك ، اذا لم يكن للدولة

المتخلفة ميزة نسبية على الاطلاق في صناعة الصلب ، فان اقامة هذه الصناعة فيها سوف لا تنهض بها بعيدا عن دائرة الفقر والتخلف . وعلى كل حال ، فمن المشكوك فيه أن تحظى الدولة المتخلفة بمكانة دولية عن طريق اقامة صناعة غير اقتصادية للصلب أو خط طيران جوى قومى . الأرجح كثيرا ، على ما يبدو ، أن المكانة الدولية في المدى الطويل تذهب للدولة التى تزداد ثراء ، وليس للدولة التى تبقى فقيرة ولكنها تنتج بتكلفة عالية عددا قليلا من السلع التى تعتبرها من علائم الثروة ومدعاة لاكتساب الهيبة والمكانة الرفيعة بين الدول .

١٢ - ٥ خلاصة النتائج

١٠ ان التنمية الاقتصادية حديثة نسبيا في تاريخ الانسان ، وتتفاوت درجة التنمية فيما بين دول العالم الى حد كبير . ولا يزال ثلثا سكان العالم تقريبا يعيشون عند مستوى الكفاف ، كما أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كبيرة جدا ، والشعور بها حاد التأثير .

١٢ ان الاهتمام بالتخلف كمشكلة قابلة للعلاج هو اتجاه حديث . كما أن تحول روسيا ، خلال أقل من نصف قرن ، من اقتصاد زراعى متخلف الى قوة صناعية كبرى كان ذا أثر قوى في محاكاة الدول المتخلفة الأخرى لهذه الدولة حديثة التصنيع . وجاءت دفعة أخرى تجاه تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، وذلك من جانب الدول المتقدمة ومن جانب بعض المنظمات الدولية .

١٣ للتخلف نواح عديدة ، ومع ذلك يمكن التعرف على بعض المشكلات المشتركة فيما بين الدول المتخلفة ، ولكن لا بد من التأهب لوجود اختلافات جوهرية فيما بين أوضاع هذه الدول .

١٤ قبل محاولة الدولة المتخلفة الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى فيها ، تواجه حكومة هذه الدولة ضرورة اتخاذ قرار أساسى في شأن الأسلوب

الذى تنتهجه لتحقيق ذلك : هل التخطيط أم الحرية الاقتصادية ؟
أو بعبارة أخرى : هل التنمية المخططة أم التنمية التلقائية ؟ من
الممكن ، بطبيعة الحال ، اختيار أى مزيج ممكن تصوره من السوق الحر
والرقابة المركزية . وثمة مصدران أوليان لقسوة جذب حكومة الدولة
المتخلفة نحو التخطيط كأسلوب أفضل للتنمية : يمكن للتخطيط أن يحقق
الاسراع بخطى التنمية ، كما يمكن له تغيير اتجاهات التنمية .

• بما أنه لا يوجد نمط وحيد للتخلف ، فلا يوجد عائق وحيد أو اختناقة
وحيدة للتنمية . ان تكوين رأس المال ، بالنوعية الملائمة والقدر الكافى
لدفع عجلة النمو ، والرقابة السكانية ، من خلال اتباع الوسائل انفعالة
فى تنظيم الأسرة ، هما على جانب كبير من الأهمية فى القضاء على ظاهرة
التخلف الاقتصادى فى ربوع العالم الثالث ، فى افريقيا وآسيا وأمريكا
اللاتينية . ولكن هناك معوقات أخرى للتنمية : النقص فى التعليم ،
وتدنى المستوى الصحى ، والقصور فى تنمية واستغلال الموارد الطبيعية ،
والتخلف التكنولوجى ، وعدم توازن رأس المال الاجتماعى أو البنىة
الأساسية ، وعدم ملائمة المناخ الاجتماعى والثقافى للعملية الانمائية ،
وعدم الوثوق بسلامة النظام المصرفى كأداة لابتداع « نقود الودائع »
وقناة هامة من قنوات الاستثمار .

٦- أهمية رأس المال لعملية النمو هى حقيقة تاريخية . لقد حصلت الدول
على رأس المال من مصادر مختلفة : من الادخار المحلى (اختياريا
أو اجباريا) ومن الاستثمارات والقروض الأجنبية (الاستثمار الأجنبى
الخاص المباشر) ، ومن المساعدات الأجنبية من جانب الحكومات
وللنظمات الدولية (معونات ومنح وهبات) .

٧- وقد يتعذر الحصول على رأس المال من المدخرات المحلية ، عندما تكون
الدولة المعنية ضالعة فى الفقر . وتصف « الدورة المفرغة للفقر » المشكلة

المشاركة بين العديد من الدول المتخلفة التي تكون فقيرة لأن لديها رأس مال قليل ، ولكن لا تستطيع التخلي عن الاستهلاك من أجل تركيز رأس المال لأنها فقيرة ابتداء .

٨ . ويتخذ رأس المال المستورد شكل استثمار أجنبي في العادة ، ولقد لعب دورا هاما في تنمية اقتصاديات بعض الدول الى حد أنها أصبحت دولاً صناعية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وحيثما كان ممكناً ، فهذا النوع من التمويل يسمح باستثمار كثيف بتضحيات طفيفة في مستويات المعيشة ابان المراحل الأولى من التنمية . أما فيما بعد ، عندما تزداد مدفوعات الفائدة عن القروض الأجنبية ، أو عندما يتم ترحيل رأس المال الأجنبي الى الخارج ، فقد تكون المستويات المعيشية أدنى مما قد تكون عليه لو أن التراكم الرأسمالي قد تم تمويله من المدخرات المحلية . ومن الملاحظ أن رأس المال الأجنبي من المصادر الخارجية يلعب اليوم دوراً أقل أهمية مما كان عليه في الماضي . وكثير من الدول الفقيرة في عالم اليوم لا تتاح لها الا فرص قليلة لاجتذاب المستثمرين من الأفراد أو المنشآت الخاصة في الخارج .

٩ . وفي عالم اليوم ، فإن شطراً كبيراً من رأس المال الأجنبي تحصل عليه الدول النامية في شكل قروض ومساعدات من الحكومات الأجنبية ومن المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولي للتعمير والتنمية . أما لماذا تسهم الدول المتقدمة في تقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول المتخلفة ، فإن تفسير هذا السلوك يكمن في أن الدول المانحة للمعونات تحقق نوعين من المكاسب : مكسباً سياسياً ومكسباً اقتصادياً . أما من ناحية الدول المتلقية للمعونات ، فإن البعض منها يكشف عن مقاومة قبول هذه المعونات لاعتبارات غير اقتصادية .

١٠. ان السباق بين الناتج والسكان هو ناحية حساسة من التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول النامية . كما أن المصطلح المعروف « بالمستوى الأدنى الحرج للجهد المبذول » Critical Minimum Effort يشير الى ذلك الجهد الذي يلزم لزيادة رأس المال بالقدر الذي يكفى لأن تكون الزيادة في الناتج بمعدل أكبر من معدل الزيادة في السكان ، بما يستتبعه ذلك من تحقيق معدل للنمو الاقتصادي كفيل بالارتفاع بالمستويات المعيشية للسكان ، كهدف نهائى للتنمية . وهذه هي احدى طريقتين لمعالجة المشكلة السكانية في كثير من الدول المتخلفة . أما الطريقة الثانية لتأمين الارتفاع المطرد في المستويات المعيشية للسكان فهي فرض الرقابة على نمو السكان .

١١. وأخيرا فان مسألة ما اذا تعين على الدولة النامية أن تدفع عجلة النمو في كل قطاعات الاقتصاد القومى (نمو متوازن) أم تركز على قطاعات معينة (نمو غير متوازن) فهي مسألة ذات أهمية خاصة من الناحية العملية . ان نظرية التجارة الدولية حول الميزة النسبية تقدم الحجة التقليدية للنمو غير المتوازن ، وما يستتبعه ذلك من تخصص دولى ، ولكن ثمة أسباب جوهرية لعدم الذهاب بعيدا في دفع التخصص في ضوء الميزة النسبية الحالية : احتمالات التغير في حاجات وأذواق الناس كلما تطور المجتمع ، واحتمالات تحقق الميزة النسبية المستقبلية في بعض خطوط الانتاج نتيجة للمهارات المكتسبة من خلال الممارسات العملية . هذه اعتبارات اضافية بالغة الأهمية ينبغى مراعاتها في تقرير استراتيجية جديدة للتنمية (١) .

(١) انظر بند ٨ من الفصل ١٣ من الكتاب عن وضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية ، ص ٣١١ .

الفصل الثالث عشر النكسة الإنمائية في الثمانينات (الديونيات الخارجية)

أصبحت التنمية في العالم النامي بنكسة واضحة في النصف الأول من الثمانينات ، وهبطت معدلات النمو بدرجة كبيرة ، وبخاصة في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا . بل أنه في بعض الدول النامية كان النمو بمعدلات سالبة ، أى بالهبوط بدلا من الارتفاع ، وبذلك ضاعت في هذه المجموعة من الدول ثمار التنمية المتواضعة التي تحققت خلال عقدي الستينات والسبعينات مع نكسة التنمية التي بدأت في عقد الثمانينات .

١٢ - ١ مؤشرات النكسة الإنمائية في الثمانينات

إن المؤشرات الرقمية تكثف بوضوح عن مدى ما بلغته هذه « النكسة الإنمائية » : كان معدل النمو في الدول النامية ، خلال السنوات الخمس الأولى من السبعينات ، يقدر بنحو ٦.٥٪ سنويا ، إلا أنه هبط في السنوات الخمس الأخيرة من السبعينات إلى ٥٪ سنويا ، أما في السنوات الخمس الأولى من الثمانينات ، فقد هبط معدل النمو إلى ١٪ فقط . وهذا الهبوط إنما ينبىء ، في الواقع ، بظاهرة خطيرة تدل على تدهور اقتصادى في العالم النامي بوجه عام ، الأمر الذى دعا المحللين الاقتصاديين إلى أن يطلقوا على هذه الظاهرة وصف « النكسة الإنمائية » .

والواقع أن هذه النكسة أصابت جميع الدول النامية بلا استثناء ، بما في ذلك الدول البترولية التي كانت النكسة ، في معظمها ، أشد وأعق ، إذ حققت

معدل نمو « بالسالب » يقدر بحوالى ٢٪ الى ٥٪ سنويا ، وعندما تنخفض معدلات النمو بمثل هذا القدر ، فهذا يعنى هبوط متوسط دخل الفرد ، وبالتالي هبوط المستويات المعيشية فى هذه المجموعة من الدول . أما عن المؤشرات الاحصائية المتاحة عن متوسط دخل الفرد فى دول العالم النامى بوجه عام ، فانها قاطعة الدلالة على مدى ضخامة « النكسة الانمائية » فى هذه الدول ، اذ انخفض هذا المتوسط فى دول نامية كثيرة : ١٨ دولة من بين ٢٤ دولة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ، وانخفض أيضا فى ٣٠ دولة من بين ٤٧ دولة افريقية . هذا فى الوقت الذى اتجه فيه متوسط دخل الفرد الى الارتفاع فى الدول الصناعية المتقدمة خلال نفس الفترة ، الأمر الذى يعنى ، بطبيعة الحال ، اتساع « الفجوة الانمائية » بين الدول الغنية والدول الفقيرة .

ويمكن أن نستدل على مدى اتساع هذه الفجوة الانمائية بمقارنة بالغة الدلالة بين أرقام متوسط دخل الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة وبين نظيراتها من أرقام فى الدول النامية . فى سنة ١٩٨١ — على سبيل المثال — بلغ متوسط دخل الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة (١٠٠٠٠) دولار ، ارتفع الى (١٠١٠٠) دولار سنة ١٩٨٣ ، أى بنسبة زيادة قدرها ١٪ ، فى حين أن متوسط دخل الفرد فى الدول النامية قد انخفض من (١٠١٠) دولارات الى (٨٨٠) دولارا فيما بين سنتى ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، أى بنقص تبلغ نسبته نحو ١٢٪ .

انما يلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية كانت أكثر الدول النامية تأثرا بالنكسة الانمائية فى الثمانينات ، اذ هبط متوسط دخل الفرد من ٢٤٨٠ دولارا سنة ١٩٨١ الى ١٧٧٠ دولارا سنة ١٩٨٣ ، تليها الدول الافريقية التى هبط متوسط دخل الفرد فيها من ٦٨٠ دولارا الى ٦٣٠ دولارا ، أما الدول الآسيوية فقد ارتفع متوسط دخل الفرد فيها بدرجة طفيفة جدا من ٧١٠ دولارات الى ٧٢٠ دولارا .

١٣ - ٢ أسباب النكسة الانمائية

من أهم الأسباب الداعية الى النكسة الانمائية التى أصابت شعوب العالم الثالث تفاقم أزمة المديونيات الخارجية خلال النصف الأول من الثمانينات . اذ بلغ حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية حتى نهاية سنة ١٩٨٥ نحو ٩٧١ مليار دولار ، بينما كان هذا الرقم لا يتجاوز ١٩ مليار دولار فى بدء العقد الأول من استراتيجية التنمية الدولية سنة ١٩٦٠ . أما رقم خدمة الديون فهو الآخر آية فى الاثارة ، عندما بلغ نحو ٩٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ، منه ٤٣ مليار دولار أقساط الديون و ٥٠ مليار دولار فوائد مستحقة عن هذه الديون .

ومن هنا أصبحت دول نامية عديدة عاجزة عن الوفاء بكامل التزاماتها الخارجية بعد أن استنزفت أقساط الديون وفوائدها الكثير من مواردها من النقد الأجنبى ، وبعد أن تدهورت أسعار المواد الأولية (بما فيها البترول) - وهى الصادرات الأساسية للدول النامية - بمعدلات تقدر بنحو ٧٠٪ سنويا ، وتناقصت نبعاً لذلك حصيلة صادرات هذه الدول . وفى ذات الوقت ، تزايدت الأعباء الخارجية على الدول النامية نتيجة لاتجاه وارداتها من السلع الصناعية الى الارتفاع ، مما انطوى على انحراف معدل التبادل الدولى فى غير صالحها ، وتفاقم اختلال موازين مدفوعاتها تبعاً لهذا النزيف الخارجى . بل ومن المفارقات الصارخة ، خلال فترة الثمانينات ، أن تدهور أسعار المواد الأولية حقق أرباحاً للدول الصناعية المتقدمة بحوالى ١٠٠ مليار دولار ، كما صاحب ذلك انخفاض التدفق الحقيقى لمساعدات التنمية ، مما أسفر عن تسرب الموارد المالية من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة بما يربو على ٣٠ مليار دولار .

لقد تركت النكسة الانمائية بصماتها العنيفة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم النامى ، اذ اضطر العديد من الدول النامية الى اتباع سياسة التقشف لمواجهة هذه النكسة ، وكان من أهداف هذه السياسة خفض الانفاق الحكومى على الخدمات العامة ، وعلى الأخص الخدمات الصحية

والتعليمية والاجتماعية • ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن الدول النامية اضطرت الى خفض وارداتها ، لا من السلع الاستهلاكية الضرورية فحسب ، بل أيضا من السلع الوسيطة والاستثمارية التي لا غنى عنها في مسار عملية التنمية •

ولقد تجمعت كل هذه الحقائق حول النكسة الانمائية في الوثائق المعروضة أمام الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكثاد) التي بدأت جنسيتها في جنيف في التاسع من شهر يوليو ١٩٨٧ • غير أن الانكثاد أو ما عداه من المؤتمرات الدولية لا يملك اصدار القرارات الملزمة التي يتعين على الأطراف المعنية وضعها موضع التنفيذ ، بل كل ما يستطيع هو اصدار التوصيات ودق ناقوس الخطر على الاقتصاد العالمى •

١٢ - ٢ نماذج حول النكسة الانمائية ، دول مختارة

شاهد العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، عقد الستينيات ، أعلى معدلات للنمو الاقتصادي في بلدين من بلدان العالم النامي : أحدهما في آسيا والآخر في أمريكا اللاتينية ، وهما ايران والبرازيل ، حيث بلغ معدل النمو فيهما نحو ٩٪ سنويا و١٢٪ سنويا على التوالي • وخلال العقدين التاليين ، شهدت كوريا الجنوبية الى أعلى سلم النمو بين الدول النامية لتحل مكان البرازيل في احتلال ذروة الانماء •

لقد كان انجاح الباهر الذي حققته هذه الدول الثلاث في مجال التنمية مثار الانبهار ، وفي غمار هذه التجارب الانمائية الرائدة غزت سلع كل من البرازيل وكوريا الجنوبية أسواق الدول النامية الأخرى ، فشهدت أسواق دول أمريكا اللاتينية سيلا منهما من السلع البرازيلية ، كما غمرت السلع الكورية أسواق دول آسيا والدول العربية • ولكن هذه الطفرة الانمائية في تلك الدول أفضت ، في النهاية ، الى نكسة انمائية مردها الى عوامل مختلفة : سياسية في ايران واقتصادية في البرازيل واجتماعية في كوريا الجنوبية •

ان ايران التي نعمت باقتصاد مزدهر ، وحققت مدلات عالية من النمو الاقتصادي بفضل مواردها البترولية وسياساتها الانمائية ، في ظل الاستقرار السياسي والاقتصادي ، قد تفجرت فيها ثورة غاضبة أطاحت بالنظام السياسي الذي قاد عملية النمو ، واستنزفت جل الموارد البترولية للبلاد في الانفاق على التسليح ، لخدمة المجهود الحربي في معاركها مع العراق طوال سبع سنوات كاملة منذ مطلع الثمانينات . ولا أدل على أثر قيام هذه الثورة والانفاق الضخم على التسليح من أن فاتورة ايران من الأسلحة تبلغ أكثر من ٣٠ مليار دولار كان من الممكن توجيهها لأغراض التنمية والتقدم .

أما البرازيل ذات الموارد المتنوعة والتي كانت تحتل مكانها في أعلى سلم النمو بين البلدان النامية خلال عقد الستينات ، فانها أصبحت في مقدمة بلدان أمريكا اللاتينية — بل بلدان العالم النامي بأسره — في المعاناة من ثقل وطأة ديونها الخارجية على اقتصادها القومي وعجزها عن الوفاء بهذه الديون وعن المضي قدما على طريق التنمية في نهاية المطاف خلال النصف الأول من الثمانينات . ولا أدل على خطورة هذا الوضع على مسار عملية التنمية من أن قيمة الديون الخارجية المستحقة على البرازيل تقدر بنحو ١١١ مليار دولار سنة ١٩٨٦ .

وأما كوريا الجنوبية فهي تفرد بوضع خاص تتمايز فيه عن كل من ايران والبرازيل ، إذ أن النكسة الانمائية فيها لم تكن بسبب العوامل السياسية المفضية الى الانفاق الضخم على التسليح ، ولا بسبب العوامل الاقتصادية المنطوية على ضخامة المديونية الخارجية ، بل بسبب التناقضات الاجتماعية الطاحنة التي تفجرت في داخلها . ذلك أن تحقيق النمو في الدخل القومي لا يكفي في حد ذاته لاستمرار المسيرة التقدمية ، بل لابد أن يصاحبه تحقيق العدالة في توزيع هذا الدخل ، فمن أبدهي أن أى انجاز اقتصادي — مهما بلغت روعته — هو انجاز هش ما لم يحدث أن يجنى صناعه الحقيقيون ثمار هذا الانجاز .

لقد بدأت الاضرابات العمالية في كوريا الجنوبية بمجرد قبول الحكومة الكورية ، في أول يوليو ١٩٨٧ ، لمطالب المعارضة بتحقيق الديمقراطية الكاملة بعد أسابيع من موجة الغضب الشعبي والمظاهرات التي شلت مظاهر الحياة في هذا البلد . ومن هنا فلم تعد المعارضة الكورية مقصورة على صفوف السياسيين والطلبة ، بل أنها تغلفت في صفوف العمال الكوريين . وقد تواترت الأنباء مؤخرا عن أن هذه الاضرابات العمالية قد غطت جميع الأنشطة الصناعية الحيوية ، وبدأت في الانتشار في مرافق السياحة والخدمات ، مما أصاب الاقتصاد الكوري بالشلل ، بعد ما استطاع العمال ايقاف نشاط ٥٧٠ مؤسسة انتاجية وتكبيد الحكومة الكورية لخسائر تقدر بنحو ٨٥٠ مليون دولار منذ بدء الاضرابات . ولقد تحددت مطالب العمال في أمور ثلاثة : زيادة الأجور ، وتحسين شروط وظروف العمل ، وإجراء انتخابات نقابية جديدة تأتي بعناصر ديمقراطية لا تتبع السلطة . وفي هذا المقام ، أعرب بعض المسؤولين الكوريين عن مخاوفهم من أن يؤدي ذلك الى انخفاض هائل في الفائض التجاري لكوريا الجنوبية وتدهور اقتصادي يصل الى حد انتكاسة خطيرة العواقب على مسار عملية النمو .

ويقرر المحللون الاقتصاديون ، من الناحية الموضوعية ، أن تحول الانجاز الانمائى الى نكسة انمائية في كوري الجنوبية انما يرجع الى عاملين أساسيين : الأول أن سياسة التصنيع كانت ، في الأساس ، بهدف خدمة أغراض التصدير دون مراعاة لأشباع احتياجات الشعب الكوري ، ماديا ومعنويا . أما العامل الثانى فهو أن قلة من الأفراد هي التى استأثرت بمكتسبات التنمية دون مراعاة لاعتبارات انعدالة في توزيع ثمار عملية التنمية على المشاركين فيها وصناعها الحقيقيين .

١٣ - ٤ أبعاد مشكلة المديونيات الخارجية

ان المناقشة السابقة حول النكسة الانمائية في الدول النامية توحى بأن من أهم دوافعها تفاقم مشكلة المديونيات الخارجية في هذه الدول وضخامة الانفاق على التسليح في العالم . ولا يعنى ذلك ، بطبيعة الحال ، أن هاتين المشكلتين هما

وحدهما مجمل ما يعكس التحديات التي تواجه العالم النامي في مسيرته على طريق التنمية والتقدم ، ذلك أن المشكلات الأخرى للتنمية التي تتعرض لها الدول النامية ، منذ بدء العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، لا تزال قائمة حتى الآن ، ألا وهي التضخم السكاني والتخلف التكنولوجي • ومن ثم ، من وجهة نظر المحلل الاقتصادي ، فإن مناقشة هذه المشكلات الأربع بقدر من التفصيل هي من الأهمية بمكان في التعرف على الأبعاد الحقيقية للتطور الاقتصادي في العالم المعاصر • وعلى ذلك فسوف نتناول في هذا الفصل أبعاد مشكلة المديونيات الخارجية ، ثم نتناول المشكلات الثلاث الأخرى في الفصل التالي والأخير من هذا البحث •

(١) تطور حجم المديونيات الخارجية

ان متابعة تطور حجم الديون الخارجية التي استحققت على الدول النامية ، منذ مطلع الستينات حتى منتصف الثمانينات ، تكشف عن طفرة كبيرة في حجم هذه الديون الى حد أنها بدأت تأخذ أبعادا خطيرة تنذر بأوخم العواقب ، ما لم يبادر المجتمع الدولي الى معالجة هذا الوضع • لقد كان حجم المديونيات الخارجية — في ضوء تقارير الأمم المتحدة — لا يتجاوز ١٩ مليار دولار سنة ١٩٦٠ ، ارتفع الى ٦٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ ، ثم ارتفع ثانية الى ١٩٨ مليار دولار سنة ١٩٧٥ ، الا أنه طفر طفرة كبيرة بعد ذلك في غضون السنوات العشر التالية حتى أنه بلغ نحو ٩٧١ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ، كما يتضح تفصيلا من الجدول الآتي :

جدول رقم ٩

الأرقام القياسية لتطور حجم المديونيات الخارجية
خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥ (١٩٦٠ = ١٠٠)

(بالمليار دولار)

السنة	حجم المديونيات الخارجية	الرقم القياسي
١٩٦٠	١٩	١٠٠
١٩٦٦	٦٠	٣١٦
١٩٧٠	٩٦	٣٤٧
١٩٧٢	١٠١	٥٣٢
١٩٧٣	١١٩	٦٢٦
١٩٧٤	١٥٣	٨٠٥
١٩٧٥	١٩٨	١٠٤٢
١٩٧٦	٣٤٠	١٧٨٩
١٩٨٥	٩٧١	٥١١١

ويتضح من الجدول السابق أن حجم الديون الخارجية التي استحققت على الدول النامية أصبح سنة ١٩٧٠ أكثر من ثلاثة أمثال ، وفي سنة ١٩٧٥ أكثر من عشرة أمثال ، وفي سنة ١٩٨٥ أكثر من ٥٠ مثل ما كان عليه في سنة الأساس ١٩٦٠ . ومن المعلوم أن الزيادة في المديونيات الخارجية ، في أية سنة من سنوات هذه الفترة موضوع الدراسة ، هي انعكاس للزيادة في عجز الحسابات الجارية في موازين مدفوعات الدول النامية نتيجة لقصور الطلب الخارجى على صادراتها عن ملاحقة الطلب الملقى على وارداتها من سلع وخدمات ، فضلا عن انحراف

معدلات التبادل الدولي في غير صالحها • هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن خدمة الديون التي تكون قد تحملتها الدول النامية في سنوات سابقة (وهي لا تتغير بتغير أسعار صادراتها أو أسعار وارداتها) تصبح أقل تكلفة عند ارتفاع أسعار صادرات هذه الدول ، وأكثر تكلفة عند ارتفاع أسعار واردات هذه الدول • وعلى أية حال ، فبصرف النظر عن التغير في تكلفة خدمة الديون الخارجية مع التغيرات الاحتمالية في أسعار الصادرات أو أسعار الواردات ، فإن حجم الديون الخارجية التي استحققت على الدول النامية سنة ١٩٨٥ - وتبلغ ٩٧١ مليار دولار كما هو موضح في الجدول السابق - تمثل ١٩٨٪ من إجمالي قيمة صادرات هذه الدول سنة ١٩٨٥ ، وحجم هذه الديون سنة ١٩٨٦ - وتبلغ ١٠٠٥ مليارات دولار - تمثل ٢١٠٪ من إجمالي قيمة صادرات هذه الدول سنة ١٩٨٦ •

ومن البدهى أنه مع اطراد الزيادة في حجم المديونيات الخارجية للدول النامية بمثل هذه الطفرة الكبرى ، فقد تزايد حجم المدفوعات التي تتحملها هذه الدول لخدمة الديون المستحقة عليها ، وتتمثل خدمة الديون في أقساط الديون مضافا إليها الفوائد المستحقة عنها • ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فإن جملة المبالغ التي خصصتها الدول النامية لخدمة الديون الخارجية قد بلغت نحو ٦ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ ، ارتفعت الى ١١ مليار دولار سنة ١٩٧٣ ، ثم نوالت الزيادات المطردة في مدفوعات خدمة هذه الديون حتى أنها بلغت ٩٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ، أي بزيادة تبلغ نسبتها ١٤٥٠٪ بالمقارنة بمدفوعات خدمة الديون الخارجية سنة ١٩٧٠ •

ومن البدهى أيضا أن يتوافق هيكل توزيع مدفوعات خدمة الديون الخارجية مع هيكل توزيع الديون الخارجية فيما بين الجهات الدائنة ، أي وفقا للعلاقة النسبية بين حجم الديون الحكومية الثنائية ، وحجم الديون متعددة الأطراف ، وحجم الموارد الأجنبية الخاصة المستثمرة في الدول النامية المدينة ، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الشروط الخاصة بعمليات القروض والأعباء المتضمنة في كل

عنصرين من هذه العناصر الثلاثة للديون الخارجية، ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فإن هذا التوافق كان واضحا بصفة عامة خلال العقدين الأول والثاني من استراتيجية التنمية الدولية ، إذ استأثرت خدمة الديون المستحقة بناء على اتفاقات ثنائية حكومية بنسبة ٧٠٪ من جملة مدفوعات خدمة الديون الخارجية ، أما النسبة المتبقية فهي موزعة بين ٢٠٪ لخدمة الديون من المنظمات الدولية والاقليمية متعددة الأطراف وبين ١٠٪ لمدفوعات الأرباح والعوائد الأخرى كمستحقات عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة .

١٢ - أسباب نشوء مشكلة المديونيات الخارجية

عندما أخذت تتفاقم مشكلة تضخم المديونيات الخارجية على الدول النامية ، وتساعد متوسط الزيادة النسبية في حجم المديونيات من ٢١٦٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ الى ٣٨٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٥ ، ثم الى ٣٩١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥^(١) ، وما أدى اليه ذلك من تعثر الجهود الانمائية في هذه المجموعة من الدول ، فقد كان أمرا طبيعيا أن تطرح هذه المشكلة على بساط البحث ، وتدور حولها المناقشات في المنظمات والمؤتمرات الدولية ، وقد كان محور هذه المناقشات هو التقصى عن تفسير لنشوء هذه المشكلة بغية التعرف على آثارها الاقتصادية ووسائل معالجتها .

ويمكن أن نستشف ، من الخضم الكبير للمناقشات حول هذه المشكلة ، اتجاهين متميزين برزا من خلال هذا الحوار الفكرى : اتجاه تمثله مجموعة الدول الغنية المتقدمة ، يلقى بعقب تفاقم المشكلة على عاتق الدول النامية ، واتجاه آخر تمثله مجموعة الدول النامية التى تحمل الدول الغنية المتقدمة مسؤولية تفاقم المشكلة لتقاعسها عن تقديم العون الاقتصادى للعالم النامى على الوجه المرغوب .

(١) وهذه المتوسطات مؤسسة على الأرقام الواردة في الجدول السابق رقم ٩ من تطور حجم المديونيات الخارجية خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٨٥ .

لقد أرجع مؤيدو الاتجاه الأول حول نشوء مشكلة المديونيات الخارجية على الدول النامية الى الأسباب الثلاثة الآتية :

٠١ الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية ، وسوء الادارة ، وضعف مستوى للإداء الاقتصادى فى الدول النامية المتلقية لهذه الموارد •

٠٢ محدودية الطاقة الاستيعابية فى معنى القدرة المحدودة للدول النامية على استيعاب زيادات كبيرة من الموارد الأجنبية لأغراض الاستثمار فى المشروعات الانمائية ، الأمر الذى يؤدى حتما الى تبديد هذه الموارد بتوجيهها الى غير الأغراض الاستثمارية التى خصصت لها ، والذى يؤدى ، بدوره ، الى حرمان هذه الدول من فرص الزيادة فى نواتجها القومية ، والى تضاؤل امكانياتها فى سداد ديونها والتزاماتها الخارجية تبعا لذلك •

٠٣ الطموح المفرط فى اعداد برامج التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، وما استتبعه ذلك من الافراط فى الاقتراض من أجل تمويل هذه البرامج ، دون دراسة مسبقة لجدوى مشروعات هذه البرامج ، ودون مراعاة امكانيات هذه الدول فى سداد القروض الخارجية •

كما أرجع مؤيدو الاتجاه الثانى حول نشوء المشكلة الى الأسباب الثلاثة الآتية :

٠١ مسألة معونات التنمية

قامت استراتيجية التنمية الدولية التى نادت بها الأمم المتحدة على أساس زيادة الناتج القومى الإجمالى فى الدول النامية بمتوسط سنوى يبلغ ٦٪ ، أو ما يعادل ٣٪ للفرد الواحد فى المتوسط ، مع احتمال تحقيق معدلات أعلى فى النصف الثانى من العقد الثانى لهذه الاستراتيجية ، أى خلال الفترة ١٩٧٥ -

١٩٨٠ • وقد قدرت تلك المعدلات بافتراض أن الدول الصناعية المتقدمة سوف تحتجز ١٪ من ناتجها القومي الإجمالي لتحويلات الموارد المالية الصافية (بأسعار السوق) إلى الدول النامية ، على أن تقدم كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة ٠.٧٪ من ناتجها القومي الإجمالي في شكل معونات انمائية رسمية ، وافتراض أن الزيادة السنوية في عدد السكان في الدول النامية هي بمعدل ٢.٥٪ •

غير أن الواقع يبنى بخلاف ذلك ، إذ أن الدول الصناعية المتقدمة لم تلزم نفسها بما تضمنته استراتيجيات التنمية الدولية ، فكانت النتيجة ضالة نسبة ما تدفق من معونات التنمية الرسمية (القروض الحكومية الثنائية والمعونات المقدمة من المنظمات الدولية والإقليمية متعددة الأطراف) إلى الناتج القومي الإجمالي لمجموعة الدول الصناعية المتقدمة ، فضلا عن اتجاه هذه النسبة إلى التناقص ، بل ولم ترد عن حوالى نصف نسبة ٠.٧٪ ^(١) . دليل ذلك أن نسبة مدفوعات خدمة ديون الدول النامية إلى صافي تدفق معونات التنمية الرسمية بلغت نحو ٧٩٪ عام ١٩٧١ ^(٢) ، بدء العقد الثانى لاستراتيجية التنمية الدولية • ولم يقتصر الأمر على ضالة معونات التنمية الرسمية خلال عقد السبعينات ، بل أن هذه المعونات كانت مشوبة بتعقد الشروط التى تتسبب على أساسها الموارد

(١) مثال ذلك أن المساعدات الاقتصادية المقدمة من المملكة المتحدة إلى دول العالم الثالث قد تراجعت من ٣٩ر. / من ناتجها القومي الإجمالى سنة ١٩٨٠ إلى ٣٢ر. / من هذا الناتج سنة ١٩٨٦ • أما الاتحاد السوفيتى فقد ارتفع حجم ما قدمه من مساعدات اقتصادية من ٢٥ر. / من ناتجها القومي الإجمالى سنة ١٩٨٢ إلى ٣٣ر. / من هذا الناتج سنة ١٩٨٦ •

(٢) إذ بلغ صافي تدفق معونات التنمية الرسمية ٨٧٤١ مليون دولار ومدفوعات خدمة ديون الدول النامية نحو ٦١٣٥ مليون دولار عام ١٩٧١ ، أى أن نسبة مدفوعات خدمة الديون إلى صافي تدفق معونات التنمية الرسمية قد بلغت ٧٨ر٦٪ •

المصدر : وثيقة تنفيذ استراتيجية التنمية الدولية ، ١٩٧٢ ، المجلد الثانى ، ص ٤٩ بالنسبة لرقم معونات التنمية — تقرير البنك الدولى ، ١٩٧٢ ، بالنسبة لرقم مدفوعات خدمة الديون •

الأجنبية – الثنائية ومتعددة الأطراف – الى البلدان النامية • هذا فضلا عن أن سواد هذه المعونات الانمائية كان خاضعا للاعتبارات والتأثيرات السياسية •

أما في عقد الثمانينات فقد ازداد الوضع سوءا ، اذ صاحب انخفاض التدفق الحقيقي لمساعدات التنمية ، التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة ، تدهور أسعار المواد الأولية (بما فيها البترول) بمعدل يقرب من ٧٪ سنويا ، مما أدى الى تسرب الموارد المالية من الدول النامية الى الدول المتقدمة الى حد أنه قدر حجم هذا التسرب عام ١٩٨٦ بنحو ٣١ مليار دولار ، كما سبقت الإشارة اليه •

٠٢ التجاء الدول النامية الى السوق المالية الدولية

وتفاديا لتعمد الشروط التي تنساب على أساسها الموارد ، الثنائية ومتعددة الأطراف ، من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، والتأثيرات السياسية المصاحبة لانسياب هذه الموارد ، فقد اضطرت الدول النامية الى الالتجاء الى المصادر الأجنبية الأخرى لتمويل برامج التنمية فيها • وغير خاف أن هذه المصادر التمويلية ذات تكلفة عالية من حيث ارتفاع أسعار الفائدة ، وذات شروط مجحفة لا تناسب أوضاع هذه الدول وقدرتها على السداد ، وعلى الأخص التسهيلات الائتمانية المصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل • وقد أدى ذلك الى وقوع الدول النامية المدينة فريسة للاستغلال التي تتصف بها السوق المالية الدولية عادة • وهذا مما يشكل سببا جوهريا آخر لتضخم الديونيات الخارجية على هذه الدول •

٠٣ تدهور حصيلة صادرات الدول النامية

ومن الحقائق الدائمة أن صادرات الدول النامية هي المصدر الرئيسي لتمويل وارداتها من السلع والخدمات من ناحية والوفاء بالتزاماتها الخارجية من ناحية

أخرى • وكانت آمال هذه الدول معقودة على تنامي حصيلة صادراتها إلى الحد الذي يسد احتياجاتها الاستيرادية ويفى بالتزاماتها الخارجية ، وبما لا يعترض مسيرة التنمية فيها •

ولكن هذه الآمال تتحطم ، إذا ما اتجهت صادرات الدول النامية إلى انتدهور ، ومال نصيبها من الصادرات العالمية إلى التناقص • وهذا هو ما حدث بالفعل ، كما يستدل على ذلك من تطور هيكل التجارة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة • وعلى سبيل المثال ، ففى غضون النصف الأول من الثمانينات ، هبط نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية من ٢٨ ٪ سنة ١٩٨٠ إلى ٢٣ ٪ سنة ١٩٨٥ • هذا مع أن الدول النامية استمرت فى استيعاب جزء أساسى من صادرات الدول الصناعية المتقدمة (٤٤ ٪ من صادرات اليابان و ٣٦ ٪ من الصادرات الأمريكية و ١٩ ٪ من صادرات المجموعة الاقتصادية الأوروبية) •

وقد يفسر البعض هذا التدهور فى حصيلة صادرات الدول النامية بأن الطلب العالمى على المواد الأولية ، التى تشكل معظم صادرات هذه الدول ، قد تدهور بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات ، نتيجة لما شاب الدول المستوردة لهذه المواد الأولية — الدول الصناعية المتقدمة — من كساد تضخمى • بيد أن الحقيقة الواضحة للعيان أن هذه الدول لم تعمل جدياً على تشجيع الدول النامية على تصدير منتجاتها إليها ، بل على العكس عمدت إلى وضع العراقيل وفرض الحواجز انجمركية أمام هذه المنتجات ، ولم تسفر المفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب عن أى تغيير ملموس فى موقف الدول الصناعية المتقدمة من صادرات الدول النامية • ولم يكن ثمة مخرج من هذا الوضع المتأزم الا أن تحصل الدول اننامية على المزيد من القروض للوفاء بخدمة الديون المستحقة عليها ، الأمر الذى أدى إلى الترايد المستمر فى حجم مديونياتها الخارجية •

١٢ - ٦ الآثار الاقتصادية لمشكلة الديونيات الخارجية

ولم يكن تزامن مشكلة الديونيات الخارجية وأزمة التنمية مجرد محض مصادفة ، بل أن ثمة علاقة سببية واضحة بينهما ، ويمكن أن نتعرف على طبيعة هذه العلاقة بمختلف أبعادها ، من ثانيا تحليل الآثار الاقتصادية التي لا مفر من أن تنجم عن تفجر مشكلة الديونيات الخارجية ، كما يتضح فيما يلي :

(١) تزايد معدل خدمة الديون الخارجية

يستخدم الخبراء عادة مؤشرا معينا لقياس مدى العبء انذى يتحمله الاقتصاد القومى للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية ، وهذا المؤشر هو « معدل خدمة الديون » الذى يمكن التعبير عنه بنسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيللة الصادرات . ويستدل من البيانات الواردة بتقارير البنك الدولى على أن نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون من حصيللة انصادرات هى نسبة مرتفعة فى كثير من الدول النامية . ولو أخذنا الفترة ١٩٦٧ - ١٩٧٢ على سبيل المثال ، فإن هذه النسبة قد بلغت ، فى نهاية هذه الفترة ، ٣٧٪ فى أورجواى ، ٣١٪ فى مصر ، و ٢٥٪ فى باكستان ، و ٢٤٪ فى الهند ، و ٢٣٪ فى المكسيك ، و ٢٢٪ فى الأرجنتين مثلا . كما تدل البيانات ، المتاحة عن نفس الفترة ، على اتجاه هذه النسبة نحو التصاعد ، وعلى سبيل المثال ففي أفغانستان ارتفعت النسبة من ١٢ر٦٪ الى ٢٠ر٤٪ ، وفى بورما من ٦ر٤٪ الى ١٦ر٣٪ ، وفى سريلانكا من ٢ر٤٪ الى ١٤ر٣٪ ، وفى الجزائر من ٦ر٥٪ الى ١٤ر٢٪ ، وفى باراجواى من ٧ر٦٪ الى ١٢ر٦٪ ، وفى السودان من ٦ر٥٪ الى ١٢ر٣٪ ، وذلك فيما بين سنتى ١٩٦٧ و ١٩٧٢ ^(١) .

(١) راجع بالتفصيل دراسة عن « الديونية الخارجية العامة للدول النامية » ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، عدد إبريل ١٩٧٨ ، ص ٥١٣ وما بعدها .

(ب) ضعف قدرة الدول النامية المدينة على الاستيراد

وكما أسلفنا ، فإن المدى الذى تصل اليه حصيلة صافرات أية دولة هو النقطة الحاكمة فى تحديد قدرتها على الاستيراد . ومن ثم فإن ارتفاع « معدل خدمة الديون الخارجية » ، وما يعنيه ذلك من زيادة نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة هذه الديون من حصيلة الصادرات — حسبما توضح فيما سبق — لا مناص من أن يفضى الى ضعف قدرة الدولة المدينة المعنية على الاستيراد . هذا هو واقع الحال فى كثير من الدول النامية ، ولهذا انعكاساته السلبية على الجهود الانمائية فيها . إذ أن هذه الدول تواجه نقصا فى السيولة يصعب معه تمويل ولرداتها من السلع الاستثمارية وغيرها من مستلزمات الإنتاج .

(ج) ضعف فاعلية معونات التنمية الرسمية

وثمة سبب آخر لضعف فاعلية الجهود الانمائية فى الدول النامية ، الى جانب ضعف قدرتها الاستيرادية بسبب ارتفاع « معدل خدمة الديون الخارجية » ، ألا وهو ضعف فاعلية التدفق الحقيقى الصافى لمعونات التنمية الرسمية . ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية ، فى ضوء الواقع العملى ، تلتهم النسبة اكبرى من القروض الجديدة التى تعقدها الدول النامية مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والاقليمية ، مما ينعكس سلبا على مسار التنمية فى العالم النامى . ووفقا لبيانات الأمم المتحدة ، فإن فاعلية معونات التنمية الرسمية كانت أضعف فى العقد الثانى منها فى العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، كما يتضح من البيان الآتى :

جدول رقم ١٠

نسبة مدفوعات خدمة الدين الخارجية
الى القروض الجديدة الممنوحة للدول النامية
في شكل معونات ثنائية ومتعددة الأطراف
(بالمليار دولار)

السنة	مدفوعات خدمة الدين الرسمى	القروض الجديدة	النسبة (%)
١٩٦٥	٣١٠	٤٧٥	٦٤٫٠
١٩٧٠	٦١٣	٧٨٤	٧٨٫٦
١٩٧١	٦٦٦	٧٨٤	٧٩٫٠

ويوضح الجدول السابق أن خدمة الدين الرسمى التهمت ما تبلغ نسبته ٦٤ ٪ من اجمالى قيمة القروض الجديدة الممنوحة للدول النامية في منتصف عقد التنمية الأول ، غير أن هذه النسبة ارتفعت الى ٧٩ ٪ في بدء عقد التنمية الثانى . ومما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد ما كان قد أكدده الرئيس السابق للبنك الدولى ، في احدى المناسبات الرسمية ، من « أن خدمة الدين الرسمى قد أبطلت مفعول ثلثى حركات رموس الأموال الرسمية المتجهة الى الدول السائرة في طريق النمو ، وأنه اذا بقيت الأوضاع على ما هى عليه ، فان معونات التنمية سوف تأكل نفسها بكل بساطة » (١) . ومما هو جدير بالإشارة أيضا أن الآية انعكست أخيرا من حيث زيادة خدمة ديون الدول النامية على قيمة القروض الجديدة الممنوحة

(١) من خطاب اقناه السيد جورج د. وودز ، المدير السابق للبنك الدولى للتعمير والتنمية ، امام المؤتمر الذى انعقد في مدينة ريو ديجانيرو بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٧ .

أيضا ، فقد أشار التقرير السنوي للبنك الدولي لسنة ١٩٨٧ الى أن الدول المدينة دفعت ما قيمته ٣٠ مليار دولار في شكل فوائد عن الديون المستحقة عليها وهو ما يزيد على قيمة ما حصلت عليه من قروض جديدة .

(د) التبعية الاقتصادية الى الخارج

ان الزيادة المطردة في حجم المديونيات الخارجية تعنى ، بطبيعة الحال ، تزايد اعتماد الدول النامية على العالم الخارجى ، وبالتالي تزايد تبعيتها الاقتصادية الى الخارج ، اذ أن هذه الدول قد أصبحت ملتزمة بتخصيص نسبة لا يستهان بها من حصيللة صادراتها للدول الدائنة سدادا لما عليها من التزامات خارجية كما سبق البيان ، ومن ناحية أخرى فان الدول المدينة ملتزمة أيضا بقصر معظم تعاملها الخارجى مع الدول الدائنة . وثمة مؤشر احصائى يلقى الضوء على المدى الذى بلغت به التبعية الاقتصادية الناجمة عن الديون الخارجية ، وهى نسبة هذه الديون الى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المدينة . ويشير ما يتوافر من بيانات عن هذا المؤشر ، خلال عقد السبعينيات ، الى أى مدى بلغت التبعية الاقتصادية للدول المتلقية للمعونات الى الدول المانحة لها فى العالم النامى . لقد تجاوزت جملة الديون الخارجية المستحقة على بعض الدول النامية المدينة نصف ناتجها المحلى الاجمالى ^(١) . وثمة مجموعة أخرى من الدول بلغت نسبة الديون الخارجية المستحقة عليها ما يربو على ثلث ناتجها المحلى الاجمالى ^(٢) . بل وفى العديد من الدول النامية ، فان نسبة ديونها الخارجية الى ناتجها المحلى الاجمالى لم تقل عن ١٠ ٪ ^(٣) . وهنا تجدر الإشارة الى أن تفاقم مشكلة المديونيات الخارجية كثيرا ما تتيح الفرصة للدول الكبرى ، والمنظمات المالية الدولية التى تهيم عليها هذه الدول (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، للتدخل فى شئون الدول النامية

(١) مثل تونس ، والصومال ، وتنزانيا ، ومالى .

(٢) مثل جابون ، واندونيسيا ، وليبيا ، ومالوى .

(٣) المرجع السابق .

المدينة بما يمس سيادتها ، لكي تفرض ما تراه مناسباً - من وجهة نظرها - لخلق حالة من الاستقرار والتوازن تكفل سداد الديون المستحقة لها .

١٣ - ٧ تفجر مشكلة المديونيات الخارجية والخطط المقترحة لمعالجتها

ولقد أدرك الخبراء الاقتصاديون أن أزمة المديونيات الخارجية قد بلغت ، في منتصف الثمانينات ، مرحلة تبعث على الخوف والفرع من انهيار النظام المالي العالمي ، وأصبح الوضع في أمس الحاجة إلى البحث عن حل حاسم لهذه المشكلة ، وإلا فإن الوضع يصبح أكثر حدة مما كان عليه الموقف في أغسطس ١٩٨٢ عندما أعلنت المكسيك عدم قدرتها على دفع أقساط ديونها التي كانت مستحقة الدفع خلال ٩٠ يوماً ، وتبعتهما كل من الأرجنتين وفنزويلا بإعلانهما عدم القدرة على سداد ديونهما الخارجية .

وفي مارس ١٩٨٤ كان قد اجتمع مندوبو ١١ دولة مدينة بمدينة كاتانجيا في كولومبيا بأمريكا اللاتينية بهدف الاتفاق على موقف موحد إزاء المشكلة ، وأعلنوا في نهاية الاجتماع أن دولهم غير مستعدة لدفع أقساط الديون الخارجية المستحقة عليها . وفي يوليو ١٩٨٥ أعلنت بيرو أنها سوف تخصص ١٠ ٪ من حصيلة صادراتها لدفع أقساط الديون الخارجية المستحقة عليها ، وتبعتهما دول أخرى عديدة .

(١) خطة بيكر

وقد دفعت سلسلة الكوارث المالية التي لحقت بالمؤسسات المالية الدائنة في الولايات المتحدة ، في أعقاب امتناع الدول المدينة في أمريكا اللاتينية عن سداد ما يستحق عليها من ديون خارجية ، إلى أن تتدخل الولايات المتحدة في أكتوبر ١٩٨٥ ، وأن يطن جيمس بيكر ، وزير الخزانة الأمريكي عن خطته المقرونة باسمه .

كانت « خطة بيكر » تقوم على فكرة مؤداها مطالبة البنوك والمؤسسات المالية الدائنة بتقديم قروض اضافية للدول المدينة يصل حجمها الى ٢٩ مليار دولار لتمويل برامج التنمية فيها ، شريطة أن تقوم هذه الدول المدينة ببيع أو حل الشركات التي تملكها ، وتخفيض الدعم الحكومي للسلع ، وفتح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الخارجية .

لقد تراءت « خطة بيكر » في مبدأ الأمر ، رغم ما شابها من تحفظات ، على أنها تحمل في طياتها حلا حاسما لمشكلة الديون الخارجية . إذ تجاوزت فعلا البنوك والمؤسسات المالية الدائنة مع الترتيبات المقترحة في هذه الخطة ، حيث بدأت في إعادة جدولة ديون عدد من الدول المدينة ، ولكن سرعان ما رفضت الاستمرار في تنفيذ الخطة التي حملتها بعض الضائر الناشئة عن خفض قيمة الفوائد على القروض التي سبق أن منحتها أصلا للدول المدينة .

وفي مارس ١٩٨٧ أحدثت البرازيل هزة في سوق المال العالمي بإعلانها عن عدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية ، وهي الدولة التي احتلت ذروة المديونية اأخارجية ، لا على مستوى الدول المدينة في أمريكا اللاتينية فحسب ، بل أيضا على مستوى الدول المدينة في العالم بأسره ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ١١ - حجم الديون الخارجية على الدول النامية

ونسبتها الى مجموع الديون ، ١٩٨٦ (*)

(بالمليار دولار)

الدولة	حجم الديون الخارجية	النسبة الى المجموع (%)
١ البرازيل	١١١	١١٠٥
٢ المكسيك	١٠٠	٩٨٥
٣ الأرجنتين	٤٩	٤٨٧
٤ مصر	٣٦	٣٥٨
٥ فنزويلا	٣٤	٣٣٨
٦ الفلبين	٢٨	٢٧٩
٧ نيجيريا	٢٣	٢٢٩
٨ شيلي	٢٢	٢١٩
٩ يوغوسلافيا	٢٠	١٩٩
١٠ بيرو	١٦	١٥٩
١١ كولومبيا	١٥	١٤٩
١٢ المغرب	١٥	١٤٩
١٣ السودان	١١	١٠٩
١٤ اكوادور	٩	٠٨٩
١٥ ساحل العاج	٧	٠٧٠
١٦ أورجواي	٥	٠٥٠
١٧ بوليفيا	٤	٠٣٩
١٨ دول أخرى مدينة	٥٠٠	٤٩٧٧
المجموع	١٠٠٥	١٠٠٠٠

(*) الأرقام الواردة في هذا الجدول منشورة في دراسة أجرتها مجلة تايم الأمريكية ، نقلتها عنها الصحافة العالمية والمحلية ، وبناء عليها حسب النسب الى مجموع الديون الخارجية في العمود الثالث من الجدول .

- ٣٠٥ -

(م ٢٠ - التطور الاقتصادي)

ويوضح الجدول السابق أن ١٧ دولة نامية مدينة ، من بين الدول النامية المدينة الأخرى ، كانت قد بلغت الديون الخارجية المستحقة عليها ، حتى نهاية ١٩٨٦ ، نصف حجم الديون الخارجية على الدول المدينة جمعاء ، وأن البرازيل وحدها تحتل الذروة في المديونية الخارجية ، حيث بلغت ديونها نحو ١١١ مليار دولار تشكل نحو ١١ ٪ من حجم ديون جميع الدول النامية في العالم بأسره ، تليها المكسيك والأرجنتين وفنزويلا وشيلي وبيرو وكولومبيا واكوادور وأورجواي وبوليفيا في أمريكا اللاتينية وحدها . أما في القارات الأخرى فمن بين الدول المدينة في الجدول السابق ، تمثل يوغوسلافيا الدولة المدينة الوحيدة في أوروبا ، وتمثل الفلبين الدولة المدينة الوحيدة في آسيا . أما الدول المدينة الأخرى في أفريقيا فأنها تضم مصر ونيجيريا والمغرب والسودان وساحل العاج .

ولم يقتصر تفجر أزمة المديونيات الخارجية على نطاق دول أمريكا اللاتينية ، بل أن دولاً أخرى عديدة ، أفريقية وأسيوية ، بدأت بالمطالبة بالغاء الديون المستحقة عليها في نفس الوقت الذي أعلنت فيه البنوك والمؤسسات المالية إدائنة عن تحملها لخسائر جسيمة نتيجة لامتناع الدول المدينة عن سداد ما عليها من ديون . وهكذا اتخذت الأزمة طابعها العالمي .

والواقع أن خطة بيكر والخطط الأخرى ، التي عرضت على بساط البحث بين الأطراف المعنية ، لم تكن لها جدواها في التغلب على هذه الأزمة . وكما يرى الخبراء الاقتصاديون أن جميع الحلول التي طرحت بالفعل كانت حلولاً عقيمة لأنها جميعاً لا ترضى الطرفين الدائن والمدين ، وإن كانوا يرون ، في نفس الوقت ، أن الحل الحاسم لمشكلة هو الذي يجعل الدول المدينة قادرة على الاستمرار في دفع ديونها بدرجة لا تؤثر على استقرارها ونموها الاقتصادي ، ويمنع النظام المالي العالمي من الانهيار .

(ب) خطة سيتي كورب

وفي شهر يوليو ١٩٨٧ حدث تطور كبير في موقف البنوك الدائنة ، عندما أعلن رئيس بنك سيتي كورب عن قيام البنك بإضافة ٣ مليارات دولار إلى

احتياطيات الدين المشكوك فيها لدى البنك ، وذلك لتغطية الديون مستحقة الدفع، والتي أعلن عدد من الدول المدينة عن عدم قدرتها على سدادها . كما أعلن البنك أنه سوف يسدد بعض قروض البرازيل .

وبمقتضى « خطة سيتى كورب » تلتزم الأطراف المعنية باتباع ما يلي :

١ . تلتزم البنوك والمؤسسات المالية الدائنة التى تقوم بالغاء جزء من قروض الدول المدينة لها بعدم تقديم قروض جديدة لها الا بعد الاتفاق على طريقة تسديد الجزء المتبقى من القروض بعد عملية الالغاء .

٢ . تحويل الجزء المتبقى من القروض ، بعد عملية الالغاء ، الى استثمارات مباشرة عن طريق قيام البنوك والمؤسسات المالية الدائنة ببيع مستحقاتها من هذه القروض الى مؤسسات فى دول أجنبية ترغب فى اقامة مشروعات استثمارية فى الدول المدينة المعنية .

٣ . تتلقى مؤسسات الدول المستثمرة أموال هذه القروض من حكومات الدول المدينة بالعملات المحلية .

والجدير بالذكر أن الأنباء تواترت مؤخراً بأن كلا من البرازيل والأرجنتين قد بدأت فى تحويل القروض المستحقة عليها الى استثمارات مباشرة وفقاً لخطة سيتى كورب . وقد علقت الصحافة المتخصصة ^(١) على هذه الخطة الجديدة بأن بنك سيتى كورب اتخذ هذه الخطوة بعد أن أدرك أن الوضع أصبح فى حاجة الى خيارات أخرى بعد أن فشلت جميع الحلول المطروحة . كما يرى بعض الخبراء أن « خطة سيتى كورب » تعتبر أفضل طريقة بالنسبة للدول المدينة التى تعاني نقصاً شديداً فى احتياطياتها من العملات الأجنبية أو التى ترغب فى اجتذاب

(١) صحيفة الفانيناثيال تلغز البريطانية .

الاستثمارات الأجنبية إليها ، لأنها سوف تساعد هذه الدول كثيراً في تخفيض حجم القروض المستحقة عليها ، فضلاً عن المضي قدماً على طريق التنمية دون توقف .

والجدير بالذكر أيضاً ما صدر عن مؤتمر القمة الثانى للدول الناطقة بالفرنسية من مبادرة لها دلالتها في صدد مشكلة المديونيات الخارجية ، إذ فاجأت كندا الدول المشتركة في المؤتمر بقرار منفرد أعلنته في بيان رسمي جاء فيه أن حكومة كندا قررت إلغاء مجمل الديون العامة للدول الأفريقية السبع الناطقة بالفرنسية والواقعة جنوب الصحراء ، وقدرها ٢٤٠ مليون دولار . وأكد وزير خارجية كندا أن حكومته قد حولت التعهدات التي بحثها المؤتمر الى قرارات ملموسة (١) .

وفي تطور آخر ذكرت وكالات الأنباء مؤخراً أن أعضاء « مجموعة السبعة والسبعين » قد طالبوا بعقد مؤتمر في فبراير ١٩٨٨ لبحث موقف الدول النامية التي أثقلتها الديون الخارجية ، وأن هذا المؤتمر يستهدف صياغة موقف موحد إزاء الديون الخارجية وإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد . وأضافت وكالات الأنباء أن الدول الأعضاء في هذه المجموعة — وعددها أكثر من ١٢٠ دولة أسيوية وأفريقية — كانت قد اتهمت الدول الصناعية الكبرى بتجاهل مسؤوليتها عن ديون العالم الثالث التي وصفوها بأنها العقبة الكبرى أمام مسيرة التنمية والتقدم . وكان هذا هو رد الفعل الطبيعي لما ورد في التقريرين السنويين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لسنة ١٩٨٧ . إذ أوضح تقرير البنك الدولي أن ديون الدول الأكثر مديونية ارتفعت ، خلال سنة ١٩٨٦ ، الى ٣٧٪ من ناتجها المحلى

(١) انعقد هذا المؤتمر في مدينة كوبيك في كندا ، خلال الفترة من ٢ الى ٤ سبتمبر ١٩٨٧ ، وحضر المؤتمر رؤساء دول وحكومات ٢٨ دولة من مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية ، إضافة الى مصر ولبنان وفيتنام وهائتي وبلجيكا . وقد أكدت المناقشات في المؤتمر على ضرورة مساندة الدول النامية الفقيرة لاحتواء نكستها الانمائية والوقوف الى جوارها في معالجة مشكلة مديونياتها الخارجية . كما أصدر المؤتمر بعض القرارات الأخرى المتعلقة بالوضع الاقتصادى العالمى ، والسياسة الزراعية ، ومشكلة الشرق الأوسط ، وحرب الخليج ، والتمييز العنصرى ، وتلوث البيئة .

الاجمالى ، أى بزيادة ٣ ٪ عن سنة ١٩٨٥ ، وأن تفاقم أزمة الديون العالمية بهذا القدر يعرقل جهود الإصلاح الهيكلى التى تبذلها دول العالم الثالث. من أجل النهوض باقتصادها ، أما صندوق النقد الدولى فقد حذر هو الآخر فى تقريره من المخاطر التى تتهدد الاقتصاد العالمى. بسبب تفاقم أزمة الديون فى العالم الثالث . وأضاف تقرير البنك الدولى أنه لا يمكن تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلى دون توافر الموارد المالية الكافية ، ودون تخفيف أعباء ديون الدول النامية . غير أن هذه الموارد تأثرت بتباطؤ معدل النمو فى الدول المتقدمة الذى هبط من ٣٫١٪ لسنة ١٩٨٥ الى ٢٫٩٪ لسنة ١٩٨٦ ، وانخفاض قيمة الصادرات غير البترولية للدول النامية بنسبة ٣٣ ٪ سنة ١٩٨٦ بالمقارنة بسنة ١٩٨٥ ، وانخفاض أسعار المواد الأولية (وعلى الأخص البترول) ، وصعوبة حصول الدول النامية على رؤوس أموال جديدة .

١٣ - ٨ المشكلة والحل

وفى ضوء ما تقدمناه من تحليل لأبعاد مشكلة المديونيات الخارجية ، يمكن أن نخلص الى بعض الحقائق الأساسية حول المشكلة كمنطلق لأى تصور فى المعالجة الحاسمة للموضع الاقتصادى الراهن فى دول العالم الثالث .

(١) الحقائق الأساسية حول المشكلة

تتناول هذه الحقائق الأساسية رفض فكرة « مبدأ الاعتماد على الذات » فى حل مشكلة الديون الخارجية ، واتساع « الفجوة الانمائية » بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وحتمية زيادة المعونات الرسمية للتنمية .

١٠- رفض فكرة « مبدأ الاعتماد على الذات »

لا ريب أن مشكلة الديون الخارجية قد بلغت حدا يشكل ضغطا خطيرا على اقتصاديات الدول النامية ، وقدرتها الاستيرادية واحتياجاتها من السلع التى لا غنى عنها فى دفع عجلة التنمية فيها . وليس من شك أن صعوبات خدمة الدين ، فى الوقت

الحاضر ، لا تعكس سوءا في الادارة من جانب الدول النامية بقدر ما تعكس الاختلالات التي شابت الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة في ظل سياسات تقلب أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والمد التضخمى ، والتمادى في فرض الحواجز الجمركية والقيود الحمائية ، وتقلص السيولة الدولية ، وهى بطبيعة الأمور تتجاوز قدرة الدول النامية على تصحيحها . ومن هنا تتضح مسئولية الدول الصناعية المتقدمة — ممثلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ^(١) — عن معالجة مشكلة الديون الخارجية بصورة حاسمة تؤمن للدول انامية المدينة الاستقرار واطراد النمو الاقتصادى ، وتحول دون انهيار النظام المالى العالمى . ومن ثم يتضح أنه لا سبيل ، في ظل الأوضاع الراهنة ، للأخذ بفكرة « مبدأ الاعتماد على الذات » — كما يتشدد بها البعض في المؤتمرات الدولية أو يذكره في أدبياته — اذ أنها مرفوضة نظريا وعمليا — نظريا لأن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية هى طبيعة تشابكية ، فكل مجموعة منهما تؤثر في الأخرى وتتأثر بها في مجرى هذه العلاقات ، وعمليا لأن الواقع العملى يرفض هذا المبدأ كما سبق ايضاحه .

٢. اتساع « الفجوة الانمائية »

لقد زادت « الفجوة الانمائية » اتساعا بين الدول المتقدمة التى قطعت شوطا بعيدا، جدا في مضمار البحوث العلمية في مختلف الميادين وفى التقدم التكنولوجى الكبير في شتى المجالات ، بما له من انعكاسات ايجابية على اطراد نموها الاقتصادى بخطوات سريعة ، وبين الدول السائرة في طريق النمو والمكبلة بأغلال ثقيلة من تضخم الديون الخارجية والانفجار السكاني والتخلف التكنولوجى وتزامن التسلح والتخلف ، اضافة الى ما تتعرض له ، حيناً بعد حين ، من كوارث

(١) حلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية محل منظمة التعاون الاقتصادي الأوربي بالإضافة الى الولايات المتحدة وكندا ، وذلك عام ١٩٦٠ . وكانت المنظمة الثانية تضم كلا من المملكة المتحدة ، ألمانيا الغربية ، أيرلندا ، بلجيكا ، فرنسا ، النمسا ، أيسلندا ، السويد ، الدانمرك ، إيطاليا ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا ، تركيا ، سويسرا ، البرتغال ، لوكسمبرج ، اليونان ، أستراليا .

طبيعية ومخاطر الجفاف والتصحر ، مما جعلها عرضة للكثير من معوقات نموها
الاقتصادي .

٣- حتمية زيادة المعونات الرسمية للتنمية

ان الدول النامية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لا تستطيع ـ أيا كان
حسن نواياها وأيا كان صدق عزمها ـ أن توفق بين التزاماتها الخارجية الناشئة
عن الديون المستحقة عليها وبين متطلبات التنمية فيها . ولذلك فان المجتمع الدولي
مطالب بالبحث عن وسائل زيادة المعونات الرسمية للتنمية من خلال وضع
استراتيجية جديدة للتنمية الدولية ، تلتزم الدول المانحة للمعونات بتنفيذ أهدافها
كاملة حتى يتسنى تقديم العون الكافي للدول النامية في المضي قدما بجهودها
الانمائية على النحو الذي يحقق التقدم الاقتصادي المنشود ويؤمن لشعوبها
الحياة الإنسانية الكريمة .

(ب) ركائز حل المشكلة

ان أى تصور لحل مشكلة الديون الخارجية وأزمة التنمية في العالم النامي
لا بد أن يقوم على ركائز ثلاث : تيسيرات لتسوية ديون الدول النامية ، ودعم
صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة ، ووضع استراتيجية جديدة
للتنمية الدولية .

١- تيسيرات لتسوية ديون الدول النامية

ان أى تصور للنظام المتكامل لتسوية المديونيات الخارجية على الدول النامية
نما ينطلق من المفهوم المتعارف عليه لعملية تسوية ائديون بوجه عام ، اذ ينسحب
الى تنظيم سداد الديون حسب القدرات الحقيقية للمدين ، وفي حالة الدولة
المدينة فان قدراتها الحقيقية تتحدد بمؤشرين : حصيلة صادراتها واحتياجاتها
الاستيرادية من السلع للاغراض الانمائية وغيرها . وعلى ذلك فان الأخذ بمعيار
القدرة الحقيقية للدولة المدينة يقتضى بالضرورة تحديد « سقف » معين للمعدل

خدمة ديون هذه الدولة (نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصيلية الصادرات) عند النظر في منح التيسيرات المختلفة لمساعدة الدولة المعنية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، بحيث تؤدي هذه التيسيرات الى تصعيد مدفوعات خدمة الديون (قيمة الأقساط والفوائد) بما لا يتجاوز هذا « السقف » . ومن المتعارف عليه أن تيسيرات تسوية الديون تشمل العديد من البنود : اعادة جدولة فترة استحقاق الديون ، السماح بفترة امهال قبل بدء فترة الاستحقاق ، تخفيف عبء الفوائد عن رأس مال الدين أو الغائه ، تخفيض قيمة الدين ، امكانية تقديم قروض اضافية للدولة المدينة ، تحويل جزء من الدين أو كله الى رأس مال للدولة الدائنة في المشروعات الانتاجية في الدولة المدينة .

٠٢ دعم صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة

لما كان حجم الصادرات هو القاعدة الارتكازية لقدرة الدول النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية ، فان المصلحة المشتركة للدول النامية المدينة والدول المتقدمة الدائنة على السواء تقتضي أن تتنامى حصيلية صادرات الدول النامية المدينة ، فكلما زادت هذه الحصيلية ، زادت بالتالى القدرة الحقيقية لهذه الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية . ومع أن هذه حقيقة اقتصادية واضحة للعيان ، فان الدول الصناعية المتقدمة قد تناقلت عنها ، ولا أدل على ذلك - كما أشرنا فيما سبق - من أن هذه الدول تفرض من القيود والحواجز الجمركية ما يقف حائلا دون تدفق منتجات الدول النامية المدينة اليها . ومن هنا بات من الضروري أيضا ازالة كل المعوقات التي تقف حجر عثرة في سبيل تنشيط صادرات هذه الدول النامية ، وفي مقدمتها ازالة القيود والحواجز الجمركية تجاه تلك الصادرات من جانب الدول الصناعية المتقدمة .

٠٣ وضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية

سبق أن ألقنا الى أن معدل النمو في الدول النامية قد انخفض من ٦.٠٪ ، في النصف الأول من السبعينات ، الى ٥ ٪ في النصف الثانى منه ، ثم هبط ثانيا ،

وبدرجة خطيرة ، الى ١ ٪ في النصف الأول من الثمانينات ، مما أدى بالمحللين الاقتصاديين الى أن يطلقوا على هذا التدهور الخطير في معدل النمو « نكسة التنمية في الثمانينات » . ومن هنا يتراءى للعيان أن الحاجة تمس — من أجل إزالة آثار هذه النكسة — ليس فقط الى معالجة حاسمة لمشكلة الديونيات 'إخراجية' ، والى تنمية ملموسة لمصادر الدول النامية ، بل أيضا الى زيادة المعونات الرسمية للتنمية .

وكان مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحدة (انكساد) قد أكد ، في أحد تقاريره ^(١) ، على ضرورة زيادة حجم تدفقات المعونة الانمائية الرسمية (الثنائية ومتعددة الأطراف) استنادا الى ما يلي :

نولا ، ان التدفق الرأسمالى الصافى يجب أن يرتفع من ٣٣٢ مليار دولار سنة ١٩٧٥ الى ١١٩ مليار دولار سنة ١٩٨٠ بالأسعار الجارية ، أو الى ٩٠ مليار دولار بأسعار ١٩٧٥ ، لكي يمكن تحقيق هدف النمو الاقتصادى فى الدول النامية بمعدل ٦ ٪ سنويا ، كما هو مقرر فى استراتيجية التنمية الدولية للأمم المتحدة . وهذا يعنى أمرين : الأمر الأول أن التدفق الحقيقى للمعونات الاقتصادية من الدول المتقدمة الى الدول النامية غير المصدرة للنفط ^(٢) يجب أن يصل ، فى بدء الثمانينات ، الى أكثر من ضعف ما كان عليه فى منتصف السبعينات . أما الأمر الثانى فهو أن الاحتياجات الرأسمالية لهذه الدول النامية ، فى صورة معونات اقتصادية ، لا بد أن تزيد عن تقديرات سنة ١٩٨٠ بكثير فى الآونة الحاضرة ، أخذا فى الاعتبار بأن معدل النمو الاقتصادى فى هذه المجموعة من الدول قد هبط

(١) تقرير انكساد الصادر فى ١٥ ابريل ١٩٧٦ عن « توقعات التجارة والاحتياجات الرأسمالية للدول النامية ، ١٩٧٥ — ١٩٨٠ » .
(٢) ١١٣ دولة نامية غير مصدرة للنفط وأقاليم أخرى محددة بجداول التجارة الدولية فى نشرة الإحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولى بعنوان « المناطق الأقل تقدما » .

فملا من ٥٪ سنويا في أواخر السبعينات الى ١٪ سنويا ^(١) في أوائل الثمانينات.

ثانياً ، ان تقديرات معدل خدمة ديون الدول النامية تشير الى أن نسبة مدفوعات خدمة هذه الديون الى حصيله صادرات هذه الدول تميل الى الارتفاع من نحو ١٣ ٪ سنة ١٩٧٥ الى نحو ٣٣ ٪ أو أكثر سنة ١٩٨٠ ، ولا جدال أن نسبة كهذه على هذا القدر من الارتفاع لا بد أن تفضي الى صعوبات جسيمة بالنسبة لمعظم الدول النامية المدينة . وحتى بافتراض وضع حد أقصى لمعدل خدمة ديون الدول النامية - وليكن ٢٥ ٪ من حصيله الصادرات - فان مستوى ندفقات المعونة الانمائية الرسمية كان لابد أن يرتفع بما لا يقل عن ١٪ من الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية المتقدمة ^(٢) قبل بدء الثمانينات . ويستفاد من ذلك أن أهداف استراتيجية التنمية الدولية ينبغي تعديلها بحيث يصبح هدف النمو الاقتصادي في الدول النامية ، بمعدل ٦٪ سنويا ، متوافقا مع حجم الاحتياجات انرأسمالية للدول النامية ، وهو ما لا يتأتى الا بهدف تخصيص ١٥ ٪ من الناتج القومي الاجمالي للدول الصناعية المتقدمة لتحويلات الموارد المالية الصافية الى الدول النامية (بدلا من النسبة الحالية وهي ١٠ ٪) ، على أن تقدم كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة ١٠ ٪ من ناتجها القومي الاجمالي في شكل معونات انمائية رسمية الى الدول النامية (بدلا من النسبة الحالية وهي ٥٫٧ ٪) .

(١) والجدير بالذكر أن التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لسنة ١٩٨٧ ، والذي أصدره مؤخرا قبل عقد اجتماع اللجنة المشتركة من الصندوق والبنك الدولي في سبتمبر ١٩٨٧ ، قد أشار الى أن معدل النمو في دول العالم الثالث ارتفع قليلا من ٢٫٥ ٪ سنة ١٩٨٥ الى ٤٫٠ ٪ سنة ١٩٨٦ .

(٢) وهي تضم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

الفصل الرابع عشر

النكسة الانمائية في الثمانينات (تابع)

(التضخم السكاني والتخلف التكنولوجي والارتفاع على التسليح)

ناقشنا في الفصل السابق الأبعاد الحقيقية لأزمة الديون الخارجية في العالم الثالث التي لاحت في الأفق منذ أكثر من عشر سنوات ، وتفجرت في الثمانينات ، لتحمل من المخاطر ما يتهدد الاقتصاد العالمي . كما أشرنا الى أن هذه الأزمة تشكل عاملا أساسيا في نكسة التنمية في هذا الجزء من العالم . غير أن هناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة حدة هذه النكسة ، وهي عوامل كانت قد ظهرت بواورها منذ العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، الا أن بصماتها السلبية على الجهود الانمائية في العالم النامي لا تزال قائمة حتى الآن . ومن هنا كان لزاما أن نستكمل البحث ، في هذا الفصل الأخير من الكتاب ، بمناقشة هذه العوامل المساعدة الأخرى وانعكاساتها على مسارات التنمية ، وهي : التضخم السكاني ، والتخلف التكنولوجي ، والانفاق على التسليح ، وذلك في ضوء الحقائق والممارسات العملية المشاهدة في دول العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الأخيرة .

١٤ - ١ التضخم السكاني

من الثابت أن من بين معوقات التنمية تركز الزيادة المطردة في عدد السكان في المناطق الأقل تقدما في العالم . وهنا تلتهم هذه الزيادة في عدد السكان جزءا كبيرا من الزيادة في الناتج القومي ، مما لا يترك الا النذر اليسير لارتفاع متوسط دخل الفرد ، الأمر الذي يتبدد معه ، الى حد كبير ، الآثار الايجابية المرتقبة لأية جهود انمائية تبذلها دول العالم الثالث الأقل تقدما . بعبارة أخرى ، فإن التنمية لا تؤتي ثمارها المرجوة في هذه الدول السائرة في طريق النمو أمام التضخم السكاني الرهيب فيها .

(١) تطور ظاهرة النمو السكاني في العالم ، الفترة ١٩٥٠ — ٢٠٠٠

ويدل على مدى خطورة هذه الظاهرة للتضخم السكاني في العالم ما يتوافر من بيانات عن تطورها على مستوى المناطق الأقل تقدما في العالم الثالث بالمقارنة بالمناطق الأكثر تقدما . اذ نجد أن المناطق الأقل تقدما قد بلغت فيها الزيادة في عدد السكان (١١٩١) مليون نسمة خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٥ ، مقابل (٢٧٤) مليون نسمة في المناطق الأكثر تقدما خلال نفس الفترة . أما في الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ فتقدر الزيادة المتوقعة في عدد السكان في المناطق الأقل تقدما بنحو (٢٠٥٧) مليون نسمة ، مقابل (٢٢٩) مليون نسمة فقط في المناطق الأكثر تقدما . وأما خلال الفترتين معا ١٩٥٠ — ٢٠٠٠ ، فمن المقدر أن يزيد عدد سكان المناطق الأكثر تقدما بنحو (٥٠٣) مليون نسمة ، بينما سوف يتركز معظم الزيادة في عدد السكان في المناطق الأقل تقدما ، اذ يقدر لها أن تبلغ نحو (٣٢٤٨) مليون نسمة . وعلى ذلك فإن الزيادة المتوقعة في عدد سكان المناطق الأقل تقدما سوف تبلغ ، في نهاية الفترة ١٩٥٠ — ٢٠٠٠ ، أكثر من ستة أمثال الزيادة المتوقعة في عدد سكان المناطق الأكثر تقدما ، كما يتضح من الجدول الآتي :

الجدول رقم ١٢

تغيرات وتنبؤات السكان (التغير والمتوسط) ومتوسط
المحل السنوي لنمو السكان ^(١) في العالمين ، وفي المناطق
الأكثر تقدماً ، والمناطق الأقل تقدماً
السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

(بالآلاف نسمة)

البلد	١٩٧٥		١٩٥٠		البلد
	المعدل	متوسط المحل السنوي (%)	المعدل	متوسط المحل السنوي (%)	
١٧	٦٢٥٣١٣٦	٢,٠	٣٩٦٧٠٠٥	١,٨	٢٥٠١٢٤٣
٢١	٣١٠٣٦١٤	٢,٨	١٥٥٧٦٨٥	٣,٤	٧١٤٦٨١
٢٨	٣١٤٩٩٢٢	١,٣	٢٤٠٩٣٢٠	١,٠	١٧٨٦٥٦٢

جملة سكان العالم :

الجملة

المصر

الريف

المناطق الأكثر تقدما (٢)

٠ر١	١٣١٠٥٥٧	٠ر٨	١١٣١٧١٥	١ر٣	٨٥٧٣٠٥
١ر١	١١٠٦٩٤٢	١ر٦	٧٨٢٥٨٢	٢ر٥	٤٥٧٣٣٩
١ر٥ -	٢٥٣١١٥	١ر٥ -	٣٤٩١٣٣	٠ر٣ -	٣٩٩٩٦٦

المناطق الأقل تقدما (٣)

٢ر٥	٤٨٩٢٥٧٩	٢ر٤	٢٨٣٥٢٩٠	٢ر٥	١٦٤٣٩٣٨
٣ر٥	١٩٩١٢٧٢	٤ر٤	٧٧٥١٠٣	٤ر٩	٢٥٧٣٤٢
١ر١	٢٨٩٦٣٥٧	١ر٧	٢٠٩٠١٨٧	١ر٤	١٣٨١٥٩٦

المصدر : تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان .

(١) متوسط المعدل السنوي لنمو السكان ، متوسط المعدل السنوي سنة ١٩٥٠ - متوسط معدلات النمو في الفترة ١٩٥٠ - ١٩٦٠ ومثيله لسنة ١٩٧٥ - متوسط معدلات النمو في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، ومثيله لسنة ٢٠٠٠ -

متوسط معدلات النمو في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ .

(٢) المناطق الأكثر تقدما ، تشمل أوروبا ، الاتحاد السوفيتي ، أمريكا الشمالية ، اليابان ، وسط جنوب أمريكا ،

استراليا ، ونيوزيلندا .

(٣) المناطق الأقل تقدما : تشمل جنوب آسيا ، شرق آسيا (بما عدا اليابان) ، أفريقيا ، أمريكا اللاتينية (بما عدا

وسط جنوب أمريكا) .

كما يفصح الجدول السابق عن بعض المؤشرات الهامة حول تطور ظاهرة النمو السكاني في العالم خلال الفترة موضوع الدراسة :

٠١ ان نسبة الزيادة في عدد سكان العالم تقدر بنحو ٥٨,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٥٠ - ١٩٧٥ ، مقابل ٥٧,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ أما خلال الفترتين معا ١٩٥٠ - ٢٠٠٠ فمن المقدّر أن تبلغ الزيادة في عدد سكان العالم ١٥٠ ٪ .

٠٢ انه من المتوقع أن يصل متوسط المعدل السنوي للنمو في عدد سكان العالم الى ١,٧ ٪ سنة ٢٠٠٠ ، وهو ما يكاد يعادل نظيره سنة ١٩٥٠ (١,٨ ٪) . بيد أن ثمة اختلافا واضحا في متوسط المعدل السنوي للنمو في عدد السكان بين المناطق الأكثر تقدما والمناطق الأقل تقدما . إذ في المناطق الأكثر تقدما ، انخفض المعدل من ١,٣ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٠,٩ ٪ سنة ١٩٧٥ ، ومن المتوقع أن ينخفض ثانية الى ٠,٦ ٪ سنة ٢٠٠٠ ، مقابل ٢,٠ ٪ و ٢,٤ ٪ و ٢,٠ ٪ على التوالي في المناطق الأقل تقدما .

٠٣ ان متوسط المعدل السنوي لنمو سكان الحضر مازال مرتفعا في المناطق الأقل تقدما عنه في المناطق الأكثر تقدما . كما أن متوسط المعدل السنوي لنمو سكان الريف في المناطق الأقل تقدما ظل مرتفعا ، وسيظل كذلك حتى سنة ٢٠٠٠ ، هذا في حين أن المعدل المناظر في المناطق الأكثر تقدما هو سالب دائما في سنوات المقارنة : ١٩٥٠ و ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ (- ٠,٣ ٪ - - ١,٠ ٪ ، - ١,٥ ٪ على التوالي) .

أما بالنسبة للوضع السكاني بعد منتصف الفترة ١٩٧٥ - ٢٠٠٠ بقليل ، فقد ورد في تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تعداد السكان في العالم يصل الى ٥ مليارات نسمة يوم ١١ يوليو ١٩٨٧ ، وأصبح يولد في العالم حاليا نحو :

- ١٥٠ طفلا في الدقيقة •
- ٩٠٠٠ طفلا في الساعة •
- ٢٢٠ ألف طفل في اليوم •
- ٨٠ مليون طفل في السنة •

كما يشير التقرير الى أن تسعة من بين كل عشرة من المواليد يولدون في بلاد غير قادرة على اعالتهم ، أى أن ٩٠ ٪ من أطفال العالم يولدون في دول فقيرة • وهنا يضرب التقرير مثلا على المفارقات الصارخة بين قارتى افريقيا وأوروبا بالنسبة لتطور معدل النمو السكاني في كل منهما ، اذ بينما كانت كل من هاتين القارتين تضم نفس النسبة السكانية سنة ١٩٥٠ ، فان عدد سكان افريقيا سوف يصبح ثلاثة أمثال عدد سكان أوروبا سنة ٢٠٥٠ ، أى خلال مائة سنة فقط (١) •

(ب) مؤشرات التوقعات السكانية في العالم ، الفترة ٢٠٠٠ — ٢١٠٠

ويشير التقرير ، أيضا ، الى التوقعات السكانية في العالم حتى نهاية القرن الحادى والعشرين ، ويستدل منها على أن عدد سكان العالم سوف يرتفع من ٦ مليارات نسمة سنة ٢٠٠٠ الى ٧ مليارات نسمة سنة ٢٠١٠ ، ثم الى ٨ مليارات نسمة سنة ٢٠٢٠ ، ويستقر بعدئذ عند رقم ١٠ مليارات نسمة سنة ٢١٠٠ ليصبح ضعف ما هو عليه حاليا عام ١٩٨٧ •

وهكذا تدل احصاءات النمو السكاني على أن العالم استغرق ١٣ سنة لزيادة عدد سكانه من ٤ الى ٥ مليارات نسمة ، ومن المتوقع أن يستغرق ١٢ سنة لزيادة عدد سكانه من ٥ الى ٦ مليارات نسمة ، وأن يستغرق ١٠ سنوات ليزيد عدد سكانه من ٦ الى ٧ مليارات نسمة ، ومثلها من السنوات ليزيد عدد سكانه من ٧ الى ٨ مليارات نسمة •

(١) وتجدر الإشارة الى أن كينيا الافريقية ، مثلا ، هى صاحبة اسرع معدل نمو سكاني في العالم ، اذ تبلغ نسبة الزيادة السكانية فيها ٤ ٪ سنويا •

ومن ثم يتضح أن عدد السنوات التي يستغرقها العالم في زيادة عدد سكانه بوحدة سكانية (مليار نسمة) يتناقص تدريجيا من ١٣ الى ١٢ ثم الى ١٠ سنوات خقط ، خلال الفترة ١٩٧٥ — ٢٠١٠ ، ثم يظل ثابتا خلال الفترة ٢٠١٠ — ٢٠٢٠ ، ثم يتزايد بعد ذلك خلال الفترات التالية حتى سنة ٢١٠٠ . وهذا يعني ، بطبيعة الحال ، تزايد متوسط معدل النمو السكاني في العالم تدريجيا حتى سنة ٢٠١٠ ، وثبات المعدل خلال الفترة ٢٠١٠ — ٢٠٢٠ ، ثم تناقص المعدل تدريجيا حتى سنة ٢١٠٠ .

(ج) المفارقات الصارخة في الوضع السكاني في العالم

أما على مستوى مناطق العالم ، فإن ثمة مفارقات صارخة في الوضع السكاني الراهن بين المناطق الأقل تقدما والمناطق الأكثر تقدما ، سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافي للسكان ، أو معدلات النمو الفعلية والمتوقعة ، أو السياسة السكانية .

اذ تدل البيانات المتاحة على تركز أكثر من ٧٠ ٪ من سكان العالم في المناطق الأقل تقدما التي تضم دول العالم الثالث ، أى حوالى ٣٥٧٠ مليون نسمة حاليا ، كما أن نحو ٦٥ ٪ من الزيادة السنوية في سكان العالم تتركز في الدول الأكثر فقرا . ويبدو أن « شبح مالتس » يطل من جديد على عالم القرن العشرين . كما يذكر الخبراء أن هذه كارثة مروعة تجتاح العالم نتيجة للزيادة الزهوية في عدد السكان ، بما تجره من نتائج خطيرة على الحياة البشرية . وحسبنا هنا أن نذكر أن نحو مليار نسمة من شعوب الدول النامية والفقيرة يعيشون تحت خط الفقر ، ومثل عددهم لا يجدون القدر الكافي من الغذاء أو الدواء الى الحد الذي لا يمكن معه أن يشكلوا قوى عاملة منتجة في هذه المجموعة من الدول .

حقيقة أن جهودا تبذل من أجل الرقابة على النسل وتنظيم الأسرة في الدول النامية ، ومع ذلك فإن دولاً عديدة — مثل الهند وباكستان والمكسيك والبرازيل

ونيجيريا — قد شهدت زيادات ضخمة في عدد السكان ، وكان من شأن هذه الطفرة في النمو السكاني أن تدفق ملايين البشر في هذه الدول من الريف الى انحضر ، الأمر الذي أدى بهم الى التكديس في أحياء يسكنها جيوش من العاطلين ، وتمتع بأكواخ مليئة بمبوءات التلوث وبؤر الأمراض ومواطن الاجرام بدافع النبؤس والفاقة •

وعلى النقيض من ذلك ، فان المناطق الأكثر تقدما تضم أقل من ٣٠ ٪ فقط من سكان العالم ، أى حوالى ١٤٣٠ مليون نسمة • وبينما تعاني المناطق الأقل تقدما من كثرة عدد السكان وتزايد معدلات النمو فيها من ٢.٠ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٢.٤ ٪ سنة ١٩٧٥ واستمرار هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني حتى نهاية القرن الحالى ، فان المناطق الأكثر تقدما تعاني من قلة عدد السكان وانخفاض معدلات النمو من ١.٣ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٠.٩ ٪ سنة ١٩٧٥ ومن المتوقع أن تنخفض ثانية الى ٠.٦ ٪ سنة ٢٠٠٠ كما سبق البيان ، الأمر الذى أثار كثيرا من المخاوف في عدد من الدول الصناعية المتقدمة من حيث أن الأجيال القادمة سوف تواجه صعوبات جمة في الجمع بين رعاية المسنين وبين ادارة الاقتصاد والانخراط في سلك القوات المسلحة •

وازاء هذا التناقض البين في الوضع السكاني بين هاتين المجموعتين من مناطق العالم ، فمن طبيعة الأمور أن تختلف السياسة السكانية في كل مجموعة منهما عن الأخرى • اذ بينما نجد أن دول المناطق الأقل تقدما تبذل جهودا مكثفة للحد من نمو السكان فيها عن طريق برامج تنظيم الأسرة والرقابة على النسل ، فان دول المناطق الأكثر تقدما تشجع على زيادة حجم السكان فيها • ان بلدا مثل ألمانيا الاتحادية — على سبيل المثال — تعاني من أن لديها أدنى معدل للمواليد في العالم حاليا الى الحد الذى دفع المسؤولين هناك الى المناداة بانتهاج سياسة سكانية تستهدف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حدا لكرامية الانجاب حتى لا يواجه المجتمع الألمانى شبح الانقراض • أما فرنسا فقد دفعها الانخفاض

الكبير في معدل النمو السكانى فيها الى القيام بحملة شعارها « فرنسا تريد أطفالا » .

ويعلق الخبراء على هذا التناقض الكبير في الوضع السكانى بين المناطق الأقل تقدما والمناطق الأكثر تقدما بما يلى :

أولا ، أنه بينما توجد هناك زيادة مطردة في فائض الأغذية لدى الدول الصناعية المتقدمة ، فإن عدد الذين لا يجدون القدر الكافى من الغذاء ، الذى يسد رمق الحياة ، يرتفع باطراد بين الشعوب الفقيرة في المناطق الأقل تقدما ، وذلك بمعدل لم يسبق له مثيل ، حيث يصل هذا العدد حاليا الى ما يقرب من ٧٨٠ مليون نسمة .

ثانيا ، ان المشكلة التى يسببها النمو السكانى لا تكن في مقدرة العالم ، من الناحية النظرية ، على اطعام السكان ، بل تكن في عجز المجتمعات الأقل تقدما عن توفير البنية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية .

١٤ - ٢ التخلف التكنولوجى

منذ بدء العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، بدا واضحا أن « الفجوة التكنولوجية » بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية الفقيرة هى من أكثر المشكلات إلحاحا في معالجتها ، لأنها تمس قضية التنمية في الصميم . إذ أن الدول المتقدمة كانت قد حققت تقدما كبيرا ، منذ مطلع القرن الحالى ، في حقل التكنولوجيا في ذات الوقت الذى كانت فيه الدول النامية معزولة تماما عن هذا التطور ، مما انطوى ، بطبيعة الحال ، على وجود فجوة تكنولوجية عميقة بينها وبين الدول المتقدمة .

(أ) السباق التكنولوجى بين الدول المتقدمة

ولقد ازدادت الفجوة التكنولوجية اتساعا بمرور الوقت ، إذ استمرت الدول الصناعية المتقدمة في تحقيق تطورات واسعة المدى في حقل التكنولوجيا

حتى أصبح سباق التكنولوجيا العالمية من السمات المميزة للعالم المعاصر • ومن معالم هذا السباق التكنولوجي أن الولايات المتحدة أصبحت تحتل المركز الأول بين دول العالم في تطور التكنولوجيا الحديثة • إذ في مجال تكنولوجيا الطيران تعتبر الولايات المتحدة الرائدة في هذا المجال وتليها أوروبا • وفي مجال تكنولوجيا الاتصالات تتقدم الولايات المتحدة وتحاول اليابان وأوروبا اللحاق بها ، أما في مجال التكنولوجيا الطبية فإن آخر مستحدثات العلم من تجهيزات وأدوات مستخدمة في الطب هي من صنع الولايات المتحدة ، وأما في مجال التكنولوجيا الحيوية فإن اليابان تتقدم بالدراسات العديدة للحاق بالولايات المتحدة ، وأما عن الكمبيوتر العملاق ، فلا تزال الولايات المتحدة تحتل مكان الصدارة رغم محاولات اليابان في اللحاق بها^(١) •

ويفسر المحالون للاقتصاديون هذا التقدم الكبير الذي أحرزته الولايات المتحدة في عالم التكنولوجيا إلى ما 'نفقه بسخاء على مراكز البحث العلمي في شتى المجالات إلى حد أن ارتفعت مبالغ الدعم، التي تقدمها الشركات والاتحادات الصناعية إلى هذه المراكز البحثية حاليا ، إلى ثلاثة أمثال ما قدمته من مبالغ الدعم في منتصف الخمسينات • ويبدو واضحا أن أية دولة في عالمنا المعاصر لا تستطيع أن تبارى الولايات المتحدة في الانفاق على الدراسات والأبحاث انعامية ، حيث تخصص جزءا لا يستهان به من دخلها القومي لدعم مراكز البحث العلمي • كما يبدو واضحا أن هذا السباق التكنولوجي قد أصبح مرتبطا — إلى حد كبير — بحمي المنافسة على الأسواق العالمية^(٢) •

(١) الصحافة المحلية نقلت عن مجلة نيوزويك الأمريكية في دراسة حول 'سباق التكنولوجيا العالمية' ، يوليو ١٩٨٧ •

(٢) أية ذلك الحرب التجارية التي نشبت مؤخرا بين الولايات المتحدة واليابان ، والتي بدأت بمنع استيراد منتجات توشيا اليابانية في الولايات المتحدة ، وذلك بهدف الحفاظ على المنافسة الأمريكية في الأسواق العالمية •

(ب) مشكلات استيراد ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية

ومنذ بدء العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، اندفعت الدول النامية الى استيراد التكنولوجيا والاستفادة من تقدم الدول الصناعية في هذا المجال . ولم تتمتع هذه الدول عن نصدير التكنولوجيا الى الدول النامية ، بل أنها صدرتها اليها ولكن بشروط تعسفية ، حيث أنه لم يكن الهدف من املاء هذه الشروط سوى حصول دول التكنولوجيا على أكبر عائد ممكن من خلال استغلال وضعها الاحتكاري في سوق التكنولوجيا . كما أن من أخطر هذه الشروط مبالغة الدول المصدرة للتكنولوجيا في تقدير المقابل النقدي لتصديرها . وحسبنا أن نذكر - على سبيل المثال - أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (ائكتاد) كان قد قدر التكاليف التي تحملتها الدول النامية بالنقد الأجنبي في نهاية الستينات - من أجل الحصول على براءات الاختراع وتراخيص الصنع والتصاميم الفنية والعلامات التجارية - بحوالي ١٥ مليار دولار ، وهو ما كان يعادل نحو ٥٦٪ من الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر في الدول النامية ، ونحو ٥٪ من حصة صادرات هذه الدول خلال عقد الستينات . كما قدرت هذه المنظمة الدولية أن هذه التكاليف زادت الى ١٠ مليارات دولار ، خلال عقد السبعينات ، أي بما يربو على ستة أمثال ما كانت عليه خلال عقد الستينات .

ولم تقف الشروط المجحفة الى تمليتها الدول الصناعية فيما يتعلق بتصدير تكنولوجيا عند حد المبالغة في تقدير مقابلها النقدي ، بل تعدى ذلك الى فرض بعض القيود الأخرى على استخدام الدول النامية لهذه التكنولوجيا . ومن ذلك غنى سبيل المثال : تمسك الدول المصدرة للتكنولوجيا بحقها المطلق في تصدير مجالات استخدام هذه التكنولوجيا ، وفرض هذا الاستخدام لفترات زمنية محددة ، والزام الدول المستوردة للتكنولوجيا بحصر استيراد المواد الأولية وقطع الغيار المرتبطة باستخدام التكنولوجيا من أسواق الدول المصدرة لها ، والزام الدول المستوردة بأحجام وأسعار وأسواق معينة للمنتجات التي تسهم للتكنولوجيا المستوردة في انتاجها .

وتجدر الإشارة الى أن الشركات متعددة الجنسية لعبت دورا هاما في عملية نقل التكنولوجيا ، واعتبرت هذه الشركات عقود نقل التكنولوجيا في عداد الاستثمارات المباشرة ، وبالتالي أدخلتها في رأس مال المؤسسات المستوردة للتكنولوجيا في الدول النامية كأصول رأسمالية . وكانت النتيجة النهائية ان وجدت الدول النامية أن العنصر الأجنبي يسيطر على قطاعات الانتاج فيها بمساهمة ضئيلة في رأس المال ، وهو وضع لا يرتضيه الكثير من الدول النامية المستوردة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية .

(ج) تدفق التكنولوجيا في الاتجاه العكسي

ولم يقف الأمر عند حد فرض اشروط المجحفة من جانب الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا الى الدول النامية ، بل أن التكنولوجيا تتدفق ، أيضا ، في الاتجاه العكسي ، أي من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة في صورة « استنزاف العقول » . ولا جدال أن لمثل هذا النوع من تصدير التكنولوجيا خطورته الواضحة على الدول النامية ، حيث أنها تتحمل خسارة مرموسة في رأس المال البشري ونقصا جوهريا في القدرات التكنولوجية ، أو بعبارة أخرى فمن خلال هذه العملية العكسية لتصدير التكنولوجيا تتخلى الدول النامية عن جزء كبير من رصيدها التكنولوجي^(١) .

ولنضرب مثلا على مدى خطورة هذا التصدير العكسي للتكنولوجيا على الدول النامية ، وذلك من واقع البيانات المتاحة ذات العلاقة خلال الستينات وأوائل السبعينات . لقد انتقل الى الدول الصناعية المتقدمة ما لا يقل عن ٣٠٠ ألف مهاجر من ذوى الخبرة والاختصاص خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ ،

(1) C. F. « The Reverse Transfer of Technology: Economic Effects of the Outflow of Trained Personnel from Developing Countries (Brain Drain) » — A Study by the UNCTAD Secretariat TDIBI.

منهم حوالى ٢٣١ ألف مهاجر الى كل من الولايات المتحدة (٩٠٣ ألف) وكندا (٥٦٦ ألف) والمملكة المتحدة (٨٤ ألف) • كما أن ٥٩٪ من الكفاءات المهاجرة الى الولايات المتحدة ، خلال نفس الفترة ، كانت من الدول النامية • أما كندا والمملكة المتحدة فقد بلغت نسبة الكفاءات المهاجرة اليها من الدول النامية ٢٦٪ و ٢٢٪ على التوالي من مجموع من هاجر اليهما من انكفاءات من جميع أنحاء العالم خلال نفس الفترة • كذلك فإن دراسة لتوزيع المهني للكفاءات المهاجرة من الدول النامية تدل على أنه يتألف من المهندسين (٢٥٪) والأطباء والجراحين (٢٠٪) وعلماء الطبيعة (١٠٪) ومن طبقة الفنيين في المهن الأخرى (٤٥٪) (١) •

كما تشير دراسات الأمم المتحدة الى أن ما حصلت عليه ثلاث دول وحدها من بين سائر الدول المتقدمة — وهي الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة — من دخول صافية نتيجة لمساهمة الكفاءات المهاجرة اليها في مختلف أنشطتها الاقتصادية ، خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٢ ، يزيد على ٤٤ مليار دولار ، منها ٣٠ مليار دولار تحققت كدخول اضافية في الولايات المتحدة نتيجة لهجرة الكفاءات اليها ، و ١٠ مليارات دولار في كندا ، و ٤ مليارات دولار في المملكة المتحدة (٢) •

أما « القيمة الاستثمارية » المقدرة « للعقول المهاجرة » (٣) من الدول اننامية الى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ، فقد بلغت نحو ٥١ مليار دولار

(١) بحث د. جواد محمود هاشم بعنوان : « الدول النامية ايضا تصدر انكولوجيا » ، منشور بمجلة ادارة الأعمال ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، يوليو ١٩٧٦ ، الصفحت ٥٤ وما بعدها — وهو ملخص بحث سبق تقديمه لمؤتمر « معضلات الانباء والنضال من أجل نظام اقتصادى جديد » بعنوان : « الدول النامية والنقل المعاكس للتكنولوجيا » ، ندوة بفسداد العالمية الثالثة ، حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، ص ٣ الى ٧ •

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٦ •

(٣) المقصود بالقيمة الاستثمارية للعقول المهاجرة مجموع المبالغ اللازمة لتهيئة الكفاءات المهاجرة من أولى مراحل التعليم حتى تاريخ الهجرة •

خلال الفترة موضوع الدراسة ، في حين أن ما قدمته هذه الدول الثلاث من معونات رسمية الى الدول النامية يزيد قليلا على ٤٦ مليار دولار خلال نفس الفترة ^(١) . وهذا يعني أن ما قدمته الدول الثلاث من معونات رسمية لأغراض الاستثمار المادى ، في الدول الآخذة في النمو ، كان أقل مما حصلت عليه من استثمار بشري يتمثل في الكفاءات المهاجرة اليها من الدول النامية .

بيد أن المقارنة الرقمية وحدها لا تنسحب الى كل أبعاد المشكلة ، فالمعونات الانمائية ليست هبات لا ترد ، وانما هي قروض واجبة الاسترداد خلال فترة معينة من الزمن ، ومن ثم فهي تشكل عبئا على الدول المتلقية لهذه المعونات في شكل قروض ، يتمثل في التزام هذه الدول بدفع أقساط القروض والفوائد المستحقة عنها الى الدول المانحة لهذه المعونات . هذا في حين أن ما حصلت عليه هذه الدول المانحة من استثمار بشري - بقيمته الاستثمارية - هو في الحقيقة تصدير « للتكنولوجيا البشرية » من الدول انامية الى هذه الدول دون أن تتحمل أية نفقات أو أعباء مالية مقابل استيرادها لهذه التكنولوجيا . هذا فضلا عن أن هذه « التكنولوجيا البشرية » - اذا جاز التعبير - تسهم في تكوين الدخل في الدول الصناعية المتقدمة بقدر انساهما في مختلف الأنشطة الاقتصادية بها .

(د) صادرات الدول العربية من التكنولوجيا البشرية

ولم تسلم الدول العربية من النتائج السلبية لتصدير التكنولوجيا البشرية ، اذ وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

(١) اذ حصلت الولايات المتحدة على قيمة استثمارية للكفاءات المهاجرة اليها من الدول النامية تبلغ نحو ٣٣.٩ مليار دولار في حين أن ما قدمته من معونات رسمية يبلغ نحو ٣.٩٦ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ . أما كسدا فقد حصلت على قيمة استثمارية للكفاءات المهاجرة اليها قدرها ١١ مليار دولار ، وقدمت من المعونات الرسمية ما يبلغ نحو ٢.٣ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٢ . واما المملكة المتحدة فقد حصلت على قيمة استثمارية للكفاءات المهاجرة اليها قدرها ٥ مليارات دولار في حين انها لم تقدم من المعونات الرسمية سوى ٤ مليارات دولار خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٢ ، المرجع السابق .

فان ما يربو على عشرة آلاف من العقول العربية تهاجر سنويا من بعض الدول العربية ^(١) ، منذ بدء عقد السبعينات حتى منتصف الثمانينات . ومن هنا فانه وفقا لهذه التقديرات ، تقدر خسارة هذه الدول بأكثر من ١٥٠ ألفا من العقول البشرية خلال هذه الفترة أى زهاء خمس عشرة سنة .

والواقع أن المؤتمرات العربية أنى قامت بدراسة مشكلة هجرة العقول العربية قد اكتفت بتوجيه النداءات للكفاءات العربية لكيلا تهاجر الى خارج المنطقة العربية ، بل تظل تسهم بخبراتها وقدراتها داخل المنطقة بالتنقل من بلد عربى الى آخر . بيد أن هذا الاجراء - على ما يبدو - هو حل جزئى للمشكلة ، لأن الخبير العربى الذى يجد عملا فى دولة متقدمة بأجر مناسب وفى مناخ مناسب لعمله انفى لا يفكر فى العمل فى دولة عربية لا تتيح له ذلك . ان المشكة أكبر من مجرد عقد مؤتمرات الخبراء الذين لا يسعهم الا تقديم البحوث والدراسات واصدار التوصيات ، لأن القرارات المتعلقة بحل مثل هذه المشكة لابد أن تكون من صنع القيادات السياسية التى يمكن لها وحدها رسم السياسات العملية التى تكفل اجتذاب العقول العربية المهاجرة والابقاء عليها فى البلدان العربية لتسهم بدور فعال فى البحث العلمى والتقدم التكنولوجى كمدخل أساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . وما لم يتحقق ذلك ، فان الكفاءات العربية سوف تظل دائما متطلعة الى المكان الأفضل والمناخ الأفضل لتقديم خبراتها واستخدام قدراتها الفنية ، وسوف يظل نزيف العقول العربية مستمرا .

١٤ - ٣ الانفاق على التسليح

لم تكن ظاهرة الارتفاع المطرد فى الانفاق على التسليح فى العالم بأسره وليدة عقد الثمانينات ، اذ يرجع نشوء هذه الظاهرة الى منتصف عقد الستينات ، حيث أبرزت لجنة الأمم المتحدة لتخطيط التنمية ، فى تقريرها

(١) لبنان ، الأردن ، العراق ، سوريا ، مصر ، الجزائر ، تونس ، المغرب .

المنشور سنة ١٩٧٥ ، مدى ما بلغه التمداد في الانفاق على التسليح ، وإلى أى مدى كان ذلك أحد معوقات التنمية في الدول النامية . كما أشار التقرير الى ضرورة ازالة هذه العقبة من طريق التنمية بأن تسعى الهيئات الدولية لعقد اتفاقات من شأنها أن تسهم الدول المتنافسة استراتيجيا ، بصورة مشتركة ، في اجراء استقطاعات متناظرة من ميزانياتها الدفاعية ، وتقديمها الى الصناديق والمؤسسات والبرامج متعددة الأطراف من أجل منح المساعدات الاقتصادية الى الدول النامية في العالم الثالث .

(١) تطور حجم الانفاق على التسليح

أوضح تقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط التنمية ، في تقريرها المشار اليه ، أنه خلال عشر سنوات ، من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات ، زاد الانفاق على التسليح الى حوالى ضعف ما كان عليه ، أى بزيادة سنوية تبلغ نسبتها ١٠٪ في المتوسط ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ١٣

الأرقام القياسية لتطور الانفاق على التسليح

١٩٦٥ - ١٩٧٥ (١٩٦٥ = ١٠٠)

(بالمليار دولار)

السنة	الانفاق على التسليح	الرقم القياسى
١٩٦٥	١٦٠	١٠٠
١٩٧٠	٢٣٥	١٤٦٫٩
١٩٧٣	٢٨٠	١٧٥٫٠
١٩٧٤	٣١٥	١٩٦٫٩

أما توزيع هذا الانفاق على دول العالم ، فانه كان يختلف من مجموعة من الدول الى مجموعة أخرى . لقد تصدرت دول حلف شمال الأطلسي (الناتو) دول العالم في الانفاق على التسليح خلال تلك الفترة ، تليها دول حلف وارسو (وقد اسفأثرت هاتان المجموعتان من الدول بنسبة ٨٠٪ من مجمل الانفاق على التسليح سنة ١٩٧٤) ، تليها مجموعة الدول الافريقية ومجموعة دول منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) ودول أمريكا اللاتينية ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ١٤

توزيع الانفاقات العسكرية على مجموعات الدول في العالم

١٩٧٤ ، ١٩٦٥

(بالمليار دولار)

النسبة الى المجموع (%)		السنة		المجموعة
١٩٧٤	١٩٦٥	١٩٧٤	١٩٦٥	
٤٣.٠١	٤٩.٣٧	١٣.٥٥	٧.٩٠	دول حلف شمال الأطلسي
٣٧.٧٩	٣٧.٥٠	١١.٩٠	٦.٠٠	دول حلف وارسو
٩.٠٤	٦.٨١	٢.٨٥	١.٠٩	الدول الافريقية
٤.١٣	١.١٣	١.٣٠	١.٨	دول منظمة الأوبك
١.٥٢	١.١٣	٤.٨	١.٨	دول أمريكا اللاتينية
٤.٥١	٤.٠٦	١٤.٢	٦.٥	دول أخرى
١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	٣١.٥٠	١٦.٠٠	المجموع

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم الانفاقات العسكرية ، وإن زاد سنة ١٩٧٤ زيادة مطلقة الى حوالي ضعف ما كان عليه سنة ١٩٦٥ على المستوى العالمي ، إلا أن هيكل توزيع هذه الانفاقات على مجموعات الدول في العالم لم يتغير كثيرا ، إذ حدثت زيادة نسبية طفيفة في انفاق دول حلف وارسو ، وزيادة نسبية كبيرة في انفاق دول الأوبك ودول افريقيا ، يقابلها نقص نسبي ملحوظ في انفاق

دول حلف شمال الأطلسي • كما يلاحظ أن نفقات التسليح في دول العالم النامي وحدها (دول الأوبك ودول أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا) قد بلغت نحو ٤٦٣ مليار دولار سنة ١٩٧٤ ومثلها سنة ١٩٧٥ ، وهي تزيد قليلا على التدفق الرأسمالي الصافي الى الدول النامية غير المصدرة للنفط في شكل معونات اقتصادية، وقدره ٤٣٢ مليار دولار سنة ١٩٧٥ ، كما سبق ايضاحه من قبل (١) .

ثم حدثت طفرة كبيرة في حجم الانفاق على التسليح في العالم خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٥ ، اذ أنه ارتفع من ٣١٥ مليار دولار سنة ١٩٧٤ الى نحو ٩٠٠ مليار دولار سنويا في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٤ . وفي سنة ١٩٨٥ أنفق العالم على شراء الأسلحة حوالي ألف مليار دولار وهو ما يعادل أكثر من ستة أمثال ما كان ينفقه على التسليح سنة ١٩٦٥ ، أي أنه كان ينفق ٢ مليون دولار في الحقيقة الواحدة على سباق التسليح ، وهو ما يعادل تقريبا الديون المتراكمة على دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية • كما يتضح من هذه المؤشرات الاحصائية أن متوسط الانفاق العسكري العالمي تزايد بصورة أسرع بكثير من حيث المعدل في النصف الأول من الثمانينات بالمقارنة بالنصف الأول من السبعينات • أما حجم الانفاق الكلي على التسليح ، منذ بدء الستينات حتى منتصف الثمانينات فقد بلغ ١٤ ترليون دولار (٢) (بأسعار ١٩٨٣) حسب تقديرات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لنزع السلاح والتنمية (٣) ، وقد يضاف الى هذا الرقم ما قد ترصده الولايات المتحدة لمبادرة ما يسمى « حرب النجوم » بما يقرب من ٢ ترليون دولار •

لقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم قاطبة في هذا الانفاق الضخم على التسليح ، وطبقا لدراسة احصائية عسكرية سياسية حول النفقات

(١) انظر صفحة ٣١٣ من الكتاب .

(٢) الترليون يساوي الف مليار أي واحد على يمينه ١٢ صفرا .

(٣) انظر صفحة ٣٣٨ من الكتاب .

العسكرية الفعلية ، تبلغ هذه النفقات سنويا ، بالنسبة للفرد من السكان في الولايات المتحدة ٣٨٠ دولارا ، مقابل ٢٣٨ دولارا في ألمانيا الاتحادية و١٩٨ دولارا في فرنسا و١٨٣ دولارا في النرويج و١٧٣ دولارا في المملكة المتحدة و١٦٠ دولارا في بلجيكا و١٣٤ دولارا في كندا .

ان المشكلة في الانفاق العسكرى — كما أبرزتها اللجنة التحضيرية المشار إليها — هي أنه لا يكفل أساسا كبيرا للإنتاج مستقبلا ، فالسلع العسكرية ، بصفة عامة ، اما أنها تدمر ، أو تستهلك بسرعة ، أو تصبح « خردة » مع التطور الكبير في تكنولوجيا السلاح . يضاف الى ذلك أن هذا الانفاق الضخم على التسليح يستقطب أعدادا ضخمة من القوى العاملة التي كان من الممكن الاستفادة منها في دفع عجلة الإنتاج والتنمية ، اذ طبقا للبيانات المتاحة فإن مجموع الأفراد الذين لهم علاقة بالقدرات العسكرية يتجاوز ٥٠ مليون نسمة في العالم ، وأن من بين كل ١٠٠ ألف نسمة في العالم هناك ٦٦٥ جندي يحملون السلاح ، مقابل خمسة أطباء فقط . كما أنه بينما نجد أن متوسط الانفاق على تدريب الجندي الواحد وتأهيله للخدمة العسكرية يبلغ ٢٠ ألف دولار ، فإن متوسط الانفاق التعليمي العام للطفل الواحد لا يتجاوز ٣٨٠ دولارا .

(ب) آثار انفاقات التسليح على التنمية في العالم الثالث

ليس من المستغرب ، إذن ، أن يكون لهذا الانفاق الضخم على التسليح انعكاساته السلبية على مسارات التنمية في العالم الثالث ، وتتبع هذه المقولة من حقيقتين أساسيتين : الحقيقة الأولى هي أن حجم المعونات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية لا تريد عن خمسة في المائة مما ينفقه انعالم على التسليح ، ولو أمكن خفض نفقات التسليح بخمسة في المائة فقط ، وتوجيه الوفرة في هذه النفقات لتمويل التنمية في دول العالم الثالث ، لأمكن مضاعفة قيمة المعونات الاقتصادية الى هذه الدول . ومن هنا تبدو الأهمية البالغة لخفض

النفقات العسكرية بنسبة ١٠٪ مثلا ، اذ ترفع حجم المعونات الاقتصادية الى ثلاثة أمثال ما هي عليه الآن ، حيث يمكن ادخار أموال طائلة من الانفاق العسكري وتخصيصها لأغراض التنمية . ومن هنا تتأكد العلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، عندما ترتفع نسبة الانفاق العسكري العالمى الى ما يعادل ٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى العالمى فى الوقت الذى تنخفض فيه الموارد والمساعدات الرسمية المخصصة للتنمية . ومن ثم يتأكد أيضا أن أقرب سبيل لتدبير موارد اضافية لدول العالم الثالث من أجل التنمية هو خفض الانفاق العالمى على التسليح .

أما الحقيقة الثانية فعلى أن الدول النامية فى أمس الحاجة الى الموارد الإضافية من أجل التنمية ، ففى هذه المجموعة من الدول تشير التقديرات الى وجود نحو مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر ، بالاضافة الى وجود ٧٨٠ مليون نسمة لا يحصلون على القدر الكافى من الغذاء ، الى جانب ٨٥٠ مليون أمى ونحو ١٠ مليار نسمة لا يحصلون على الرعاية الطبية الكافية ، فضلا عن وجود عدد آخر مماثل من العاطلين . بل ومن المفارقات الصارخة ، فى هذا الصدد ، أن الانفاق العسكرية فى الدول الصناعية عالية التطور يعادل تقريبا مخصصات هذه الدول للتعليم والرعاية الصحية ، فى حين أن الدول النامية يصل فيها الانفاق العسكري الى ما يعادل ستين مثل انفاقها على التعليم وحده ، رغم التزايد المطرد فى عدد الأميين فى أنحاء العالم ، اذ بلغ عددهم ٨٨٩ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد الى مليار أمى مع اقتراب نهاية القرن الحالى ، ما لم تتخذ الأسرة الدولية ، بكافة هيئاتها العلمية والثقافية ، اجراءات حاسمة لمحو الأمية (١) .

(١) تقديرات منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أعلنتها مصادر المنظمة بمناسبة الاحتفال الخاص باسم « يوم محو الأمية » فى غضون سبتمبر ١٩٨٧ من أجل دعم الجهود التى تبذل فى أنحاء العالم لتنشيط العمل على محو الأمية . كما أوضحت هذه المصادر أن مشكلة محو الأمية تهم بالدرجة الأولى العالم الثالث ، وهى أيضا تهم الدول الصناعية المتقدمة ، وعلى الأخص فى المناطق الريفية منها ، حيث يوجد ١١٧ مليون طفل فى سن دخول المدرسة (منهم ١٠٧ ملايين من دول العالم الثالث وبقية الأطفال من الدول الصناعية) لم يتمكنوا من الدخول الى مرحلة الدراسة الابتدائية فى بلادهم .

ولا جدال أن هذه المؤشرات الخطيرة قاطعة الدلالة على ما زالت تمنيه البشرية ، في جزء كبير من العالم المعاصر ، من الثالث المعروف — الفقر والجهل والمرض — ذلك الثالث الذي لم يغفله « ميثاق الأطلنطي » في رؤيته المستقبلية للعالم في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتأكيد على ضرورة القضاء عليه . لقد كان من الممكن التخفيف من ويلات هذا الثالث أو القضاء عليه ، لولا أن موارد العالم تتفق بسخاء منقطع النظر على الانفاق العسكري ، ولا يخص التنمية إلا القدر اليسير منها . وهنا تتطبق حقا المقولة المأثورة عن الأديب توفيق الحكيم : « لعنة الله على العلم الذي ينزع الطعام من أفواه البشر ليضعه في أفواه المدافع » . والواقع أن نزع السلاح والتنمية هما من بين أكثر التحديات التي تواجه العالم في الآونة الحاضرة ، وأن العلاقة وثيقة بينهما لتأمين السلام انعمالي وتحقيق الرخاء والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لشعوب هذا العالم قاطبة .

(ج) الدول النامية في سباق التسلح

ومما يبعث على الدهشة أن يتزامن التسلح والتخلف في دول العالم النامي ، حيث دخلت هي الأخرى في سباق التسلح ، رغم أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك ، فلقد زادت حصة هذه الدول في السوق العالمية للأسلحة من ٦ ٪ سنة ١٩٧٥ إلى ١٧ ٪ سنة ١٩٨٥ . وتشير بعض التقديرات إلى أن انفاق هذه الدول على التسلح يستنزف نحو ثلث دخلها القومي ، وهي تستورد سنويا من الأسلحة ما تبلغ قيمته نحو ٢٠ مليار دولار^(١) ، أما مباشرة وأما عن طريق دولة ثالثة بصورة غير مباشرة كما هو الحال في حرب الخليج .

وتعد منطقة الشرق الأوسط أكبر سوق للسلاح في العالم الثالث ، خلال

(١) تقدر قيمة صادرات الأسلحة بنحو ٣٠ مليار دولار سنويا ، ٩٠ ٪ منها (أي ما قيمته نحو ٢٧ مليار دولار) يأتي من ست دول صناعية ، ويخصص ثلثها (أي ما قيمته ٢٠ مليار دولار) للدول النامية التي يزداد اعتمادها ، تبعا لذلك ، على الدول الصناعية اقتصاديا وسياسيا .

السنوات الخمس الأخيرة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، على الرغم من الركود الاقتصادي الذي ساد المنطقة وتدهور السوق العالمية للبترول والانخفاض الكبير في أسعاره . اذ تقدر قيمة مبيعات السلاح الى دول هذه المنطقة بما يقرب من نصف اجمالي قيمة مبيعات السلاح الى دول العالم الثالث^(١) ، كما يتضح من الجدول الآتي :

جدول رقم ١٥
قيمة مبيعات السلاح سنويا
الى دول منطقة الشرق الاوسط
١٩٨١ - ١٩٨٥

(بالمليار دولار)

الدولة	قيمة مبيعات السلاح	النسبة الى المجموع (%)
١ - العراق	٢٤٢	١٢ر١
٢ - مصر	١٨٦	٩ر٨
٣ - سوريا	١٧٠	٨ر٥
٤ - المملكة العربية السعودية	١٥٠	٧ر٥
٥ - ليبيا	٩٠	٤ر٥
٦ - الأردن	٤٠	٢ر٥
٧ - إيران	٤٠	٢ر٥
٨ - دول نامية أخرى	١٠٧٢	٥٣ر٦
المجموع	٢٠٠٠	١٠٠ر٥

(١) تمثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي المصدر الرئيسي لأكثر من نصف الأسلحة المصدرة الى دول العالم ، تليها فرنسا والمملكة المتحدة - ويتوقع الخبراء =

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة مبيعات السلاح سنوياً إلى دول الشرق الأوسط ، خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، قد بلغت نحو ١٢,٣ مليار دولار ، ونبطع نسبتها ٤٦,٤٪ من اجمالي قيمة مبيعات السلاح الى دول العالم انثالث (١) .

(د) المجتمع الدولي في مواجهة تحديات نزع السلاح والتنمية

بدأ يوم ٢٤ من أغسطس ١٩٨٧ أول مؤتمر دولي تحت مظلة الأمم المتحدة في نيويورك تحت اسم « مؤتمر نزع السلاح والتنمية » بهدف بحث العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والآثار المترتبة عليها . وقد شاركت في هذا المؤتمر ١٢٩ دولة و ٨٢ منظمة غير حكومية (٢) .

ولا ريب أن اجتماعات هذا المؤتمر الدولي هي من أهم الاجتماعات التي شهدها منظمة الأمم المتحدة ، إذ أن الموضوع الذي بحثته وفود أكثر من مائتي دولة ومنظمة يتعلق بمصير مئات الملايين من البشر ، في المجتمعات الفقيرة ، ممن لا يجدون الغذاء أو الدواء أو المأوى أو فرص العمل . وإذا كان المؤتمر قد ناقش قضية لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة ، إلا أنها ، في الجوهر ، قضية إنسانية تستهدف ، بالدرجة الأولى ، إتاحة الفرصة

العسكريون أن منتجي الأسلحة من دول العالم الثالث وغيرها سوف يلعبون دوراً هاماً في السوق العالمية للأسلحة خلال الفترة القادمة ، ومن بينها : الصين ، كوريا الشمالية ، إسبانيا ، يوغوسلافيا ، بلغاريا ، البرازيل ، إسرائيل ، باكستان ، مصر .

(١) المصادر لأرقام الاتفاق على التسليح في العالم : تقرير وكالة نزع السلاح النابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ، وتقرير معهد السلاح السويدي ، نشرتهما الصحافة المحلية .

(٢) كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الغربية الوحيدة التي لم تشارك في أعمال هذا المؤتمر ، وعملت الإدارة الأمريكية موقفها هذا بأن نزع السلاح والتنمية موضوعان منفصلان ، وأنها تعارض فكرة استحقاق الدول النامية للمشاركة في الأموال التي تتوفر من خفض نفقات التسليح من جانب الدول الغربية .

للدول الأقل نمواً والأكثر فقراً في العالم الثالث أن توفر لشعوبها الحد الأدنى من الحياة الانسانية الكريمة .

ومما يدل على أهمية انعقاد هذا المؤتمر ما تضمنه جدول أعماله من موضوعات بالغة الحساسية تنفذ الى صميم المشكلة التي يعاني منها العالم ، ويتضافر في تفاقمها الاندفاع نحو التسليح من ناحية وتدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة مفزعة في العالم الثالث من الناحية الأخرى ، اذ تضمن جدول الأعمال البنود الآتية :

- ١٠ استمرار العلاقة بين نزع السلاح والتنمية من كافة جوانبها .
- ١١ بحث تأثير نفقات التسليح ، التي تقدر حالياً بنحو ترليون دولار سنوياً ، على الاقتصاد العالمى ، وبخاصة الدول الذرية والدول المنتجة للسلاح .
- ١٢ بحث الآثار المترتبة على التسليح وعلاقتها بالوضعين الاقتصادى والاجتماعى في الدول النامية وكيفية معالجة ذلك .
- ١٣ تحديد الوسائل التي يمكن بموجبها خفض نفقات التسليح وتوجيه ذلك لتحقيق المزيد من الموارد لخدمة أغراض التنمية في الدول النامية .
- ١٤ ولقد أنهى المؤتمر أعماله في ١١ من سبتمبر ١٩٨٧ باقرار وثيقته الختامية التي تضمنت برنامجاً للعمل في مجالى نزع السلاح والتنمية ، واضفاء التعبير العملى على العلاقة بين هذين المجالين من خلال اجراءات محددة على كل من المستوى القومى والاقليمى والعالمى .

ونيس من المتصور ، بطبيعة الحال ، أن يتمهد المؤتمر بأى التزام عملى ملموس بشأن خفض الانفاق العسكرى في العالم، الا أنه ، مع ذلك، ذو تأثير قوى في لفت أنظار الرأى العام العالمى الى مدى خطورة المشكلة التي يترص لها

انعالم فى الوقت الراهن • واذا كان فى وسع المؤتمر أن يخلق مناخا أكثر انفتاحا على الصعيد العالمى بالنسبة لقضيتى نزع السلاح والتنمية ، فإنه سوف يسهم ، بصورة فعالة ، فى كسر الدورة المفرغة التى تربط التسليح بانتخلف ، الأمر الذى يدفع بالعالم الى أن يخطو خطواته الأولى على الطريق السليم ، طريق بناء عالم أكثر سلما وأكثر رخاء ، فالواقع الذى لا شك فيه أن نزع السلاح ليس شرطا ضروريا للسلام العالمى فحسب ، بل أنه يشكل أيضا أساسا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ربوع العالم •

خاتمة

لقد ناقشنا في الجزء الأول من الكتاب نظريات التطور الاقتصادي في الفكر التقنيدي والفكر الحديث • وبدأنا المناقشة بدراسة نظرية التطور الاقتصادي في الفكر التقليدي — فكر المدرسة الكلاسيكية القديمة — كما جاءت في أدبيات آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس وجون ستورانت ميل • ثم تناولنا نظرية التطور الاقتصادي في إطار النظام الرأسمالي في صورته التقليدية ثم في اتجاهاته الحديثة • وأعقبنا ذلك بدراسة تحليلية للعلاقة بين التقدم الاقتصادي والتنظيمات المؤسسية في المجتمع الاقتصادي الحديث ، كالضمان الاجتماعي والحركة النقابية والتنظيمات الاحتكارية • وأنهينا الجزء الأول بدراسة نظرية النضج الاقتصادي ونظرية الركود المتصخم في الاقتصاد المتقدم •

أما في الجزء الثاني من الكتاب ، فقد بدأنا بدراسة نظرية حول النمو الاقتصادي ، بدءا بطبيعة ومغزى النمو ، ثم عوامل وتكاليف وسياسات النمو ، ثم مقاييس التخلف ومعوقات النمو ، وانتهاء بوضع كل من رأس المال والسكان في الاقتصاد المتخلف •

ثم انتقلنا من الدراسة النظرية حول النمو الاقتصادي ومشكلات هذا النمو في العالم المعاصر الى الدراسة العملية للمشكلات التي تواجه الدول الأقل نموا والاكثر فقرا في العالم الثالث ، وخلصنا من هذه الدراسة الى أن مجموعة من المشكلات الخطيرة تعوق التنمية والتقدم في هذا الجزء من العالم ، وأصبحت انسمة الميزة له هي التدهور الاقتصادي والاجتماعي بصورة مفزعة الى حد أن أطلق بعض المحللين الاقتصاديين على هذا الوضع الخطير « النكسة الانمائية في الثمانينات » • وتتلخص هذه المجموعة من المشكلات فيما يلي :

أولاً ، ان العالم الثالث تتهدده مشكلة الديون الخارجية التى بلغت فى ضخامتها حدا يفوق كل تصور ، اذ تقدر حالياً بنحو ١٠٠٥ مليارات دولار ، مما أعجز الدول النامية المدينة عن سدادها . ومن ثم فإن معالجة هذه المشكلة الخطيرة تتطلب أولاً قيام الدول المانحة للقروض بمنح التيسيرات الكفيلة بتمكين الدول النامية المدينة من سداد ديونها الخارجية فى حدود قدراتها الحقيقية وفقاً لمعايير معينة . كما تتطلب ثانياً قيام الدول الصناعية المتقدمة بإزالة القيود والحواجز الجمركية أمام صادرات الدول النامية .

ثانياً ، ان الدول النامية لم تحصل الا على قدر محدود من احتياجاتها الرأسمالية لأغراض التنمية ، مع أن استراتيجية التنمية الدولية التى وضعتها الأمم المتحدة تستهدف تخصيص ٠.٧ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى لكل دولة من الدول الصناعية المتقدمة (الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) لمعونات التنمية الرسمية . ومن ثم فإن الدول النامية فى حاجة ماسة الى موارد اضافية تكفى لتحقيق هدف ٦ ٪ سنوياً لنموها الاقتصادى ، وهو الهدف الذى نصت عليه استراتيجية التنمية الدولية . ولا يتأتى ذلك الا بالالتزام كل دولة من الدول الصناعية المانحة للقروض بتخصيص ١ ٪ (بدلاً من ٠.٧ ٪) لمعونات التنمية الرسمية وفقاً لاستراتيجية جديدة للتنمية الدولية .

ثالثاً ، وثمة عائق آخر من عوائق التنمية ، ويتمثل فى التضخم السكانى فى الدول الأقل نمواً والأكثر فقراً التى تضم حوالى ثلثى سكان العالم ، ويصل فيها معدل الزيادة السنوية فى عدد السكان الى أكثر من ٢ ٪ ، فى حين أن الدول الأكثر تقدماً يصل فيها معدل الزيادة السنوية فى عدد السكان الى أقل من ١ ٪ . فى الوقت الحاضر الذى بلغ فيه عدد سكان العالم ٥ مليارات نسمة ، ومن المتوقع أن يزيد الى ٨ مليارات نسمة سنة ٢٠١٠ ، وإلى ١٠ مليارات نسمة قرب نهاية القرن المقبل . وبينما تعمل حالياً الدول الأقل نمواً فى العالم الثالث على معالجة كثرة عدد السكان فيها من خلال الرقابة على المواليد وتنظيم الأسرة ، فإن الدول

الأكثر نمواً في العالم الأول تعمل بجدية على معالجة قلة عدد السكان فيها من خلال سياسة سكانية تستهدف القضاء على احجام شعوبها عن الانجاب . وتكمن خطورة التضاخم السكاني في الدول الأقل نمواً في أن الزيادة في عدد السكان بهذا المعدل انرهيب سوف تلتهم جزءا كبيرا من الزيادة الاحتمالية في الناتج القومي لمواجهة احتياجات هذه الزيادة السكانية من سلع وخدمات ومرافق . وبعبارة أخرى ، فان المشكلة التي يسببها النمو السكاني انما تكمن في عجز الدول الأقل نمواً عن توفير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلبها الزيادة في عدد السكان . ولعل بنجلاديش ، أفقر دول العالم بعد أثيوبيا ، خير مثال على أن التضاخم السكاني الرهيب هو العنصر الأساسي في تدنى متوسط دخل الفرد الى قاع سلم الدخل وتدهـ وطة الفقر على شعب هذا البلد (١١٠ دولارات متوسط دخل الفرد في بنجلاديش كأفقر دولة في العالم مقابل ١٨٢٠٠ دولارا متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة كأغنى دولة في العالم) .

رابعاً ، ان « الفجوة التكنولوجية » لا تزال حجر عثرة أمام الدول النامية في مسيرتها على طريق التنمية والتقدم ، بينما تتسابق الدول الصناعية المتقدمة في التطور المستمر للتكنولوجيا في مختلف المجالات من خلال البحوث والدراسات انتى تجريها مراكز البحث العلمى ، واتخاذ هذا السباق التكنولوجى أساسا للمنافسة بينها في احتكار الأسواق العالمية . ومن المشاهد أن التخلف التكنولوجى في دول العالم الثالث انما يرجع الى الشروط التعسفية التي تفرضها الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية في تصدير التكنولوجيا اليها ، وفي مقدمة هذه الشروط المغالاة في المقابل النقدي للتكنولوجيا المصدرة . وللتغلب على هذه العقبة ، يقتضى الأمر التزام الدول المصدرة للتكنولوجيا بقواعد معينة للسلوك يفرضها المجتمع الدولى لتحكم عملية نقل التكنولوجيا على النحو الذى يقضى على استغلال هذه الدول لوضعها الاحتكارى ، ويزيل وصمة التخلف التكنولوجى عن الدول النامية في العالم الثالث .

خامساً ، ان الطفرة الكبرى في الانفاق على التسليح في العالم ، وعلى

الأخص في النصف الأول من الثمانينات ، الى نحو مليار دولار سنة ١٩٨٦ (أى ما يعادل ديون دول أمريكا اللاتينية والدول الافريقية ودول آسيا ودول أوروبا الشرقية مجتمعة) تتزامن مع ما تعانيه الدول النامية من تلوث الفقر والجهد والمرض ، وللتعرض للكوارث الطبيعية ومخاطر الجفاف والتصحر والمجاعة . بل مما زاد الوضع سوءا أن الدول النامية دخلت هي الأخرى سباق التسلح ، وأخذت تخصص حوالى ثلث دخلها القومى للانفاق العسكرى على حساب التنمية . ولقد بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الى الدول النامية سنة ١٩٨٦ نحو ٢٠ مليار دولار ، خص منطقة الشرق الأوسط حوالى نصف المبيعات ، مما يعنى تزامن التسلح والتخلف في العالم الثالث . ولقد كان هذا التيار الجارف من الانفاقات العسكرية ، في دول الشمال ودول الجنوب على السواء ، دافعا قويا لمقد المؤتمر الأول لنزع السلاح والتنمية في نيويورك مؤخرا تحت مظلة الأمم المتحدة بهدف مناقشة قضية التخلف من زاوية الانفاق على التسليح . وأهمية هذا الحدث انما تنبع من مشاركة مائتى دولة ومنظمة في اجتماعات المؤتمر ، ومن أن هذه الشمولية في المشاركة لها صداها انقوى في لفت أنظار الرأى العام العالمى الى خطورة هذه القضية . وقد أشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الى أن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية هي حقيقة واضحة للعيان ، اذ أن خفض نفقات التسليح في العالم يمكن أن يتوفر من ورائه المزيد من الموارد لخدمة أغراض التنمية ، وبالتالي فإن نزع السلاح ليس شرطا ضروريا للسلام العالمى فحسب ، بل أنه بشكل أيضا أساسا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ربوع العالم .

REFERENCES

- 1 — I. M. D. Little : A Critique of Welfare Economics.
- 2 — A. C. Pigou : Economics.
- 3 — P. A. Samuelson : Foundations of Economic Analysis (Chapter on " Welfare Economics ").
- 4 — M. W. Reder : Studies in the Theory of Welfare Economics.
- 5 — A. P. Lerner : The Economics of Control.
- 6 — Hla Myint : Theories of Welfare Economics.
- 7 — V. Pareto : Manuel d'Economie Politique.
- 8 — J. R. Hicks : Value and Capital.
- 9 — R. G. D. Allen : Mathematical Analysis for Economists.
- 10 — A. W. Stonier & Douglas C. Hague : A Textbook of Economic Theory.
- 11 — Philip. H. Wicksteed : Commonsense of Political Economy.
- 12 — George J. Stigler : Production and Distribution Theories.
- 13 — Joe S. Bain : Price Policy.
- 14 — K. E. Boulding : A Reconstruction of Economics.
- 15 — Leon Walras : Elements of Pure Political Economy.
- 16 — E. H. Chamberlain (Editor) : Monopoly and Competition and Their Regulation.
- 17 — E. H. Chamberlain : Theory of Monopolistic Competition.
- 18 — Joan Robinson : Economics of Imperfect Competition.
- 19 — Abba P. Lerner : Essays in Economic Analysis.
- 20 — W. A. Lewis : Overhead Costs.
- 21 — P. Ford : Changes in The Number of Shops.
- 22 — Fritz Machlup : Marginal Analysis and Empirical Research.
- 23 — Fritz Machlup : The Economics of Sellers, Competition.
- 24 — William Fellner : Competition Among The Few.

- 25 — Hall & Hitch : Price Theory and Business Behaviour.
- 26 — G. J. Stigler : The Kinky Oligopoly Demand Curve and Rigid Prices.
- 27 — P. M. Sweezy : Demand Under Conditions of Oligopoly.
- 28 — P. W. Andrews : The Pricing Policy of Manufacturing Industry.
- 29 — E. A. G. Robinson : The Pricing of Manufactured Products.
- 30 — J. R. Hicks : Rehabilitation of Consumer Surplus.
- 31 — E. R. Walker : From Economic Theory to Policy.
- 32 — Lionel Robbins : An Essay on The Nature & Significance of Economic Science.
- 33 — F. H. Knight : Risk, Uncertainty and Profit.
- 34 — J. R. Hicks : The Social Sciences.
- 35 — Joseph A. Schumpeter : Capitalism, Socialism and Democracy.
- 36 — Colin Clark : Conditions of Economic Progress.
- 37 — J. B. Say : A Treatise on Political Economy.
- 38 — John Rae : The Sociological Theory of Capital.
- 39 — Friedrich List : The National System of Political Economy.
- 40 — T. R. Malthus : An Essay on The Principle of Population.
- 41 — Karl Marx : Capital.
- 42 — Allen G. B. Fisher : Economic Progress and Social Security.
- 43 — Hilton & Others : Are Trade Unions Obstructive ?
- 44 — Alvin H. Hansen : Fiscal Policy and Business Cycles.
- 45 — George Terborgh : " The Bogey of Economic Maturity "

محتويات الكتاب

صفحة	تقديم
٨ - ٥	
٣٢ - ٩	مقدمة

الجزء الأول نظريات التطور الاقتصادي قديمًا وحديثًا

٤٦ - ٣٣	الفصل الأول : النظريات القديمة للتطور الاقتصادي (آدم سميث وجون ستيوارت ميل) ١ - آدم سميث وثروة الأمم ٢ - جون ستيوارت ميل
---------	--

٥٨ - ٤٧	الفصل الثاني : النظريات القديمة للتطور الاقتصادي (توماس روبرت مالتس ودافيد ريكاردو) ١ - نظرية مالتس في التطور ٢ - النظرية الديناميكية لريكاردو ٣ - قصور الطلب الفعال جوهر المشكلة الاقتصادية عند مالتس ٤ - قانون الأسواق عند جان بابتست مساي
---------	---

٨٢ - ٥٩	الفصل الثالث : التطور الاقتصادي في ظل النظام الحر ١ - الحرية الاقتصادية والمنافسة وجهاز الأثمان ٢ - الصورة المشرقة للرأسمالية في الفكر الكلاسيكي ٣ - مراحل التطور التاريخي للنظام الرأسمالي ٤ - اتجاهات الرأسمالية الحديثة ٥ - المبادرة الفردية وحافز الربح في النظم المعاصرة .
---------	---

٩٤ - ٨٣	الفصل الرابع : الضمان الاجتماعي والتقدم الاقتصادي ١ - التغيرات الهيكلية عند آلن تيشر ٢ - معنيان للضمان
---------	---

الاجتماعي ٣ - التحليل الديناميكي للاقتصاد المتقدم
٤ - المقاومات السلبية والايجابية لتقل الموارد الانتاجية .

١١٠ - ٩٥ الفصل الخامس : التنظيمات النقابية والتقدم الاقتصادي

١ - المشكلة من وجهتي نظر مختلفين ٢ - سياسة الاجور
٣ - القيود النقابية على ادخال الآلات في الصناعة
٤ - سياسة التمييز بين انواع العمل .

١٣٠ - ١١١ الفصل السادس : التنظيمات الاحتكارية والتقدم الاقتصادي

١ - مقاييس درجة الاحتكار ٢ - الاحتكار والتقدم الاقتصادي
٣ - الاحتكار والرفاهة الاجتماعية ٤ - تنظيم الاحتكار .

١٥٠ - ١٣١ الفصل السابع : نظرية النضج الاقتصادي او الركود المزمن في الاقتصاد المتقدم

١ - الخطوط العريضة لنظرية هانسن في النضج الاقتصادي
٢ - نظرية الركود من جانب الادخار ٣ - نظرية الركود من جانب الاستثمار .

١٦٨ - ١٥١ الفصل الثامن : نظرية الركود للتضخم في الاقتصاد المعاصر

١ - مصادر التضارب في السياسة الاقتصادية ٢ - اسباب البطالة ٣ - اسباب التضخم ٤ - العلاقة بين البطالة والأسعار في الفكر الاقتصادي .

١٨٨ - ١٦٩ ملحق الفصل الثامن : التحليل الاقتصادي كأداة لرسم السياسة الاقتصادية

١ - عملية صنع قرار رسم السياسة الاقتصادية ٢ - العلاقة بين اهداف السياسة ووسائل تحقيقها ٣ - دور الاقتصادي في رسم السياسة ٤ - التضارب بين السياسات ٥ - الاهداف الاقتصادية والاهداف السياسية ٦ - أنواع المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة برسم السياسة ٧ - خلاصة التحليل .

الجزء الثاني النمو الاقتصادي

٢٠٨-١٩١

الفصل التاسع : طبيعة ومفردى النمو الاقتصادي
١ - النمو كهدف للسياسة ٢ - طبيعة النمو الاقتصادي
٣ - معدلات النمو .

٢٣٨-٢٠٩

الفصل العاشر : عوامل وتكاليف وسياسات النمو الاقتصادي
١ - العوامل المؤثرة في النمو ٢ - تكاليف النمو
٣ - سياسات النمو ٤ - خلاصة النتائج .

٢٦٢-٢٣٩

الفصل الحادي عشر : النمو والاقتصاد المتخلف
(مقاييس التخلف ومعوقات النمو)

١ - نماذج متباينة للنمو ٢ - معنى وقياس التخلف ٣ - دعم
عملية النمو : تخطيط أم حرية اقتصادية ؟ ٤ - لماذا
التخطيط ؟ ٥ - معوقات التنمية الاقتصادية .

٢٨٤-٢٦٣

الفصل الثاني عشر : رأس المال والسكان في الاقتصاد المتخلف
١ - مصادر رأس المال ٢ - مكاسب الدول المانحة لرأس المال
٣ - السكان والنمو ٤ - استراتيجية النمو : نمو متوازن
أم غير متوازن ؟ ٥ - خلاصة النتائج .

٣١٤-٢٨٥

الفصل الثالث عشر : النكسة الانمائية في الثمانينات
(المديونيات الخارجية)

١ - مؤشرات النكسة الانمائية في الثمانينات ٢ - أسباب
النكسة الانمائية ٣ - نماذج حول النكسة الانمائية ،
دول مختارة ٤ - ابعاد مشكلة المديونيات الخارجية
٥ - أسباب نشوء مشكلة المديونيات الخارجية ٦ - الآثار
الاقتصادية لمشكلة المديونيات الخارجية ٧ - تفجر مشكلة
المديونيات الخارجية والخطط المقترحة لمعالجتها ٨ - المشكلة
والحل .

صفحة

٣٤٠ - ٣١٥	الفصل الرابع عشر : انعكسة الإنمائية في الثمانينات (تابع) (التضخم السكاني والتخلف التكنولوجي والإتفاق على التسليح)
	١ - التضخم السكاني ٢ - التخلف التكنولوجي ٣ - الإتفاق على التسليح .

٣٤١	خاتمة
٣٤٥	مراجع

كتب أخرى للمؤلف

كتب مؤلفة :

- ١ — مبادئ علم الاقتصاد — تحليل جزئى وكلى .
- ٢ — المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة .
- ٣ — مبادئ التخطيط الاقتصادى .
- ٤ — موسوعة المصطلحات الاقتصادية .
- ٥ — مبادئ المعرنة الاقتصادية (تحت الطبع) .
- ٦ — الاقتصاد التحليلى (نفذت الطبعة) .
- ٧ — نظرية القيمة (نفذت الطبعة) .
- ٨ — التحليل الكلى (نفذت الطبعة) .
- ٩ — النقود والائتمان (نفذت الطبعة) .
- ١٠ — الرفاهية الاقتصادية (نفذت الطبعة) .
- ١١ — الدخل والتنمية الاقتصادية (نفذت الطبعة) .

كتب معربة :

- ١٢ — الرخاء بدون تضخم .
- ١٣ — الاستثمار الخاص .
- ١٤ — عشرة من أئمة الاقتصاد .
- ١٥ — الاقتصادى فى القرن العشرين .
- ١٦ — البشرية فى مفترق الطرق (بالاشتراك) .
- ١٧ — المشروعات الكبرى فى العصر الحديث (بالاشتراك) .
- ١٨ — اقتصاديات الحرب والسلام .

رقم الايداع بدار الكتب القومية

٨٨/٣٢٢٦

الترقيم الدولي ٨ - ٣٠٣ - ١٠ - ١٧٧

شركة دار الاشعاع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد - جنيانة قاميش
السيدة زينب - القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩

تطلب جميع منشوراتنا في فروغنا

الشيخ الرضى:

٦-١ شائع برادعسى - القاهرة

ت : ٧٥٠١٦٧

في الوقت:

٢٧ شائع عبد العظيم - شائع من

شائع الرضى شائع - المعجزة

ت : ٧١٧٤٩٨

شائع مدينة نصر:

٢٤ شائع عباس القاد - المنطقة السابعة

و من مؤسسة

دار الكتاب الحديث

الشيخ والنشر والتوزيع

الكويش شارع: عهد السلام شارع: السوق الكبير

بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ الرضى

ت : ٧٤٣٦٠ ص ٠ ب ١٦٧٥٤